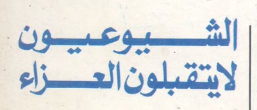
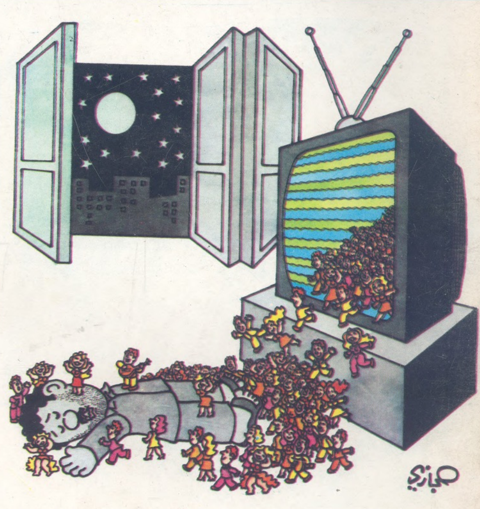


العدد الأول - مارس - ١٩٩٠م - شعبان ١٤١٠هـ - الثمن جنيه مصرى



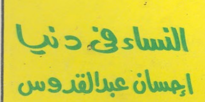
ماذا بعد حل مجلس الشعب؟

القروض تتحول إلى حسابات سرية لكبار المسئولين



التليفزيون بالألوان والعيشة أبيض وأسود

الموظف "السوسة" فى دواوين الحكومة!



أصباح كل أربعاء



جريدة كل الوطنيين

يصدرها حزب التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى

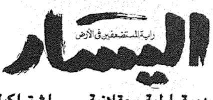
رئيس مجلس الإدارة ورئيس التحرير

لطفى واكد

رئيس التحرير

فيليب جلاب


بعد الحروب اللي هزت قلبنا الموجوع
طلع علينا .. شوية خردوات .. وبلوع
بيرم التونسي
١٩٤٦



ديمقراطية عقلانية - اشتراكية

AL- YASSAR.3, MIDAN ZLMAALEKA ZOBIDA- I MBAABEA- GUIZA- U. A. R.

رسالة لليسار

اعترض كثيرون من الأصدقاء لأننا اخترنا اسم « اليسار » لهذه المطبوعة !

قال بعضهم : دخلت اليسارية متحف التاريخ قبل نهاية العقد الثامن من القرن ونحذركم من أسم سيضحك منه الشامتون ، ويتخذونة مادة لاتهامكم بالجمود ، والغباء ، والعجز عن فهم مايجرى حولكم .. !

و قالآخرون : ضعوا قناعاً على وجهكم اليسارى ، وأصبغوه بمكياج يمينى ، فنحن فى عصر أحمد عدوية وتوفيق الريان وجورج بوش ، واسحاق شامير ، وكامب ديفيد ، وكامب الدار البيضاء ، وكامب الانفتاح ..

وقال فريق ثالث : لاتقطعوا جذوركم من أرض الوطن الذى إليه تنتمون ، ولاتشطبوا أنفسكم من خريطة الأمة التى إليها تُنسبون ، باستخدام مصطلح « مستورد » ، لاصلة له بتراثنا ولاينبع من قيمنا وعاداتنا وليس له صلة بأخلاق الأمة أو أرضها التى منها ولدنا وإليهانعود !

ومع ذلك فقد تمسكنا بالاسم ، وأصررنا عليه ليس لأننا ضيقو الأفق ، أو ممن يهوون المعارضة للمعارضة، ولكن :

.. لأننا نؤمن أن اليسارية هى الاعتراض على الواقع والسعى لتغييرة ، والتصدى لمن يسعون لتثبيته ، والدفاع عن حق الاعتراض ، وتاكيدة .. ودعوة كل قواه للتعاون والتعاضد ، فى وجه المستفيدين من استمرار القهر الاجتماعى ممن يكادون يموتون تُخمة ، بسبب موت الأخرين جوعاً و فى وجه المستفيدين من القهر القومى ممن يلعبون بمصائر الامم والشعوب وفى وجهه ، والمستفيدين من قهر الانسان ، باجباره على أن يعيش داخل نفسه ، محروما من حقه فى أن يعبر عن ذاته ، أو أن يشبع عقله وروحه !

..ولأننا نحترم انفسنا ، ونحترم مانؤمن به ، ونثق بذكاء قرائنا فنحن نرفض أن نتقنع أو أن نلعب على كل الحبال فضلاً عن أن التجربة قد أثبتت أن الذين يعطون إشارة اليمين ، ويتجهون يساراً ، لا يختلف مصيرهم عن مصير الذين يعطون إشارة لليسار ، ويتجهون لليمين ، وهو : دق الاعناق ..

..ولأننا نؤمن أن اليسارية لن تدخل متحف التاريخ ، إلاّ يوم تظلل رايات العدل الاجتماعى ، والتحرر القومى ، كل فرد فى هذه الدنيا ، وكل أمه فى هذه المعمورة ..

لذلك كله تمسكنا باسم « اليسار» ، باعتباره راية المستضعفين فى الارض ، منذ فجر التاريخ وعلى امتداد المعمورة . كان كذلك منذ الابد .. » وسيكون كذلك الى الأزل

«المحرر»

رئيس التحرير:

حسين عبد الرازق

المشرف الفنى :

محمد راشد

المستشارون:

إبراهيم بدراوى

د. رفعت السعيد

صلاح عيسى

د. عبد العظيم أنيس

د. فؤآد مرسى

محمود أمين العالم

«عجبت لمن يبيت على الطوى ولايخرج على الناس شاهراً سيفه»

أبو ذر الغفارى

الأدارة والتحرير :٣ ميدان الملكة زبيده شقة ٣ مدنية الطلبة.- إمبابه- جيزة- ج. م. ع

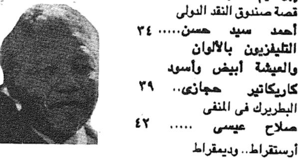
(TEL 3447940) تليفون ٣٤٤٧٩٤٠ فاكسميلى ٣٤٤٢٠١٣ FAX)

الأشتراكات : «فى مصر» سنة ١٢ جنيهاً مصرياً للافراد - ٣٠ للهيئات . «الوطن العربى» سنة ٥٠ دولاراً أمريكياً أو ما يعادلها. «أفريقيا وأوربا والامريكتين» سنة ١٠٠ دولار أمريكى أو ما يعادلها .ترسل بشيك مصرفى أو حوالة بريدية الى إدارة المجلة أو شركة توزيع الأخبار ٦ شارع الصحافة- القاهرة. ج. م. ع. الأعلانات : يتفق بشأنها مع الإدارة

طبعت بمطابع الاخبار



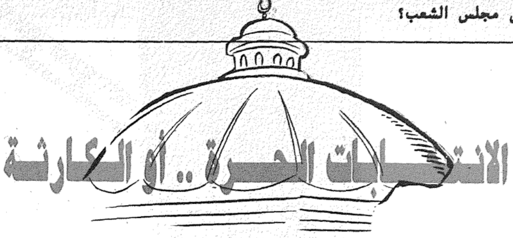
فى هذا العدد











الانتخابات الحرة .. أو الكارثة

يجمع المراقبون والدوائر السياسية والصحفية المصرية، على أن شهر «مارس» الحالى سيشهد تطورات سياسية هامة، يأتى فى مقدمتها إصدار قانون جديد لانتخابات مجلس الشعب- وحل المجلس القائم، والدعوة لإجراء انتخابات برلمانية جديدة، يرجح أن تكون فى مايو القادم، والسماح بتكوين ثلاثة أحزاب جديدة.

والسبب فى هذه التطورات المتوقعة ، يرتبط بتوقع صدور حكم من المحكمة الدستورية العليا ببطلان قانون الانتخابات، الذى أجريت على أساسه انتخابات مجلس الشعب الحالى فى إبريل ١٩٨٧.. وصدور حكم آخر فى نهاية هذا الشهر من المحكمة الادارية العليا «دائرة محكمة الأحزاب» بالسماح بتأسيس ثلاثة أحزاب جديدة هى.. «تحالف قوى الشعب» بزعامة كمال أحمد، و «مصر الفتاة الجديد و «الخضر».. وكذلك حاجة الحكم إلى إجراء تغيير ما يمتص السخط و الرفض والإحباط الذى استشرى بين المواطنين.

وتثير هذه التطورات المتوقعة، ثلاث قضايا تمس فى الصميم الحياة السياسية فى مصر.

أول هذه القضايا، ومن أكثرها مدعاة للأسى و «القرف» تشبث الحكم للمرة الثالثة أو الخامسة أو العاشرة، متلبسا بإصدار قانون غير دستورى مع سبق الاصرار والترصد. فقانون الانتخابات المطعون فى دستوريته أمام المحكمة الدستورية العليا، والذى أكد تقرير هيئة المفوضين بالمحكمة عدم دستوريته، صدر على عجل ليحل محل القانون السابق بعد أن تأكدت الحكومة أن المحكمة بسبيلها للحكم بعدم دستوريته، وهو ماتحقق بالفعل بعد ذلك. والغريب أنه عند إصدار قانون إنتخابات مجلس الشعب المعروف باسم قانون الانتخابات بالقائمة النسبية الحزبية المشروطة»

حذر العديد من قادة أحزاب المعارضة ومن فقهاء القانون الدستورى المحترمين، من عدم دستورية هذا القانون. وتكرر الأمر عند إصدار القانون المعدل فى ١٩٨٧ . ولكن الحكم لم يلتفت إلى كلمات وحجج المعارضة. وسار فى غيه حتى النهاية. فخطته لاتعدو إصدار القانون الذى يحتاجه الحزب الحاكم، وإجراء الانتخابات على أساسه، ليستمر هذا المجلس عاما، أو ثلاثة أو أربعة، ثم يصدر قانون جديد بنفس الأسلوب.. ولايهم أن القانون غير دستورى. فالحكم- كما يبدو- لايؤمن بالشرعية الدستورية، ويرى أن الشرعية الوحيدة التى تستحق الاحترام، هى شرعية القوة.

ومن المؤسف أن الذين يصوغون هذه القوانين ينتسبون إلى رجال الفقه والقانون، ويحمل أغلبهم شهادة الدكتوراه فى فلسفه القانون (!!). وكلهم طبعا أعضاء فى الحزب الحاكم. وقد اشتهر هؤلاء خلال عصر «السادات» باسم «ترزية القوانين»، ورغم إختفاء بعضهم، فمن الواضح أن هناك كثيرين حلوا محلهم، ومارسوا نفس الدور خلال عهد «مبارك».!

إن استمرار هذه الظاهرة وتكرارها بهذه الصورة، المتبجحة يجعل شرعية الحكم ومؤسساته جميعا أمراً مشكوكا فيه ويعرض الاستقرار السياسى لأخطار جمة، ويفتح الباب واسعا للخروج عن الدستور والشرعية.

فهل يتخلى الحكم عن قصر النظر الذى يوشك أن يقوده إلى التهلكة؟

التزوير.. التزوير.

القضية الثانية وتتعلق بالانتخابات البرلمانية القادمة فى مايو أو بعده، والمناخ والأوضاع والقوانين التى ستتم الأنتخابات فى ظلها. فلا أحد يجادل اليوم- الا المزورون أنفسهم- فى أن الانتخابات العامة التى شهدتها مصر خلال السنوات الأخيرة، فى عهد السادات ومبارك، أى منذ قام نوع من التعدد الحزبى، تميزت جميعا بالتزوير والعبث بإرادة الناخبين، مما دفع الغالبية الساحقة من الناخبين للامتناع عن التصويت بعد أن يقنوا من تزوير إرادتهم، وأصبح معروفا أن كل انتخابات جديدة تأتى أسوأ من السابقة. فانتخابات «عاطف صدقى- زكى بدر» أسوأ من انتخابات «فؤاد محى الدين- حسن أبو باشا»، والأخيرة بدورها أسوأ من انتخابات «مصطفى خليل- النبوى اسماعيل».

ولايحتاج الأمر إلى الافاضة فى أشكال وأساليب التزوير المباشر التى تتبعها أجهزة الدولة.. بدءا من العبث فى النتائج، والتصويت للموتى والغائبين، واستخدام العنف والبلطجة لمنع المعارضين من التصويت.. وصولا الى استخدام أموال أجهزة الدولة لصالح مرشحى السلطة، واحتكار أجهزة الاعلام والمجالس المحلية، وتسخير الشرطة وقانون الطوارىء والاجتماعات ضد المعارضة، واللجوء الى الرشوة.

وإذا تصور حكامنا أن إجراء انتخابات جديدة لمجلس الشعب، فى هذا العام أو بعد ذلك بنفس المنهج القائم على التزوير وبنفس الأساليب، وفى نفس المناخ السياسى، هو التغيير المطلوب، فأنهم واهمون، ويلعبون بالنار.

فالتغيير الوحيد المقبول، يبدأ باجراء انتخابات برلمانية يتوفر لها الحد الادنى من الضمانات الديمقراطية. وأقول الحد الأدنى لأننى وغيرى نعلم أن حكامنا لايستطيعون المغامرة بانتخابات ديمقراطية حرة بالكامل لأنهم يعرفون أن مثل هذه الانتخابات ستلقى بهم فورا خارج مقاعد الحكم.

والحد الأدنى، كما أفهمه وتطالب به كل القوى السياسية والمنظمات الديمقراطية- عدا حزب الحكومة طبعا- يقوم على خمسة محاور

* إلغاء حالة الطوارى

* إلغاء القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧ وتعديلاته شأن تنظيم الأحزاب السياسية وإطلاق حرية تكوين الأحزاب بلا قيد أو شرط، عدا منع التشكيلات العسكرية.

* إلغاء القانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٨٠ بشأن سلطة الصحافة، وإطلاق حرية إصدار الصحف. وإلغاء تبعية المؤسسات الصحفية لمجلس الشورى تحقيقا لاستقلالها وضمانا لحرية القلم والتعبير. وإلغاء تبعية الاذاعة والتيلفزيون للحكومة، وصولا إلى استقلال حقيقى لها.

* توفير مجموعة من الضمانات لصندوق الانتخابات فى مقدمتها..






مأمون الهضيبي

د. رفعت المحجوب

إبراهيم شكرى

١- رفع أيدى السلطة التنفيذية وأجهزة الادارة المحلية ووزارة الداخلية بصورة كاملة عن الانتخابات العامة، وتولى القضاء وحده إدارة العملية الانتخابية كاملة، عن طريق لجنة قضائية عليا.

٢- إلغاء جداول القيد الحالية، وإعدادها طبقا للسجل المدنى

٣- توحيد نظم الانتخابات الخاصة بكافة المجالس النيابية ، على أساس إلغاء نظم الانتخابات بالقائمة النسبية الحزبية المشروطة والقائمة المطلقة.

٤- إدلاء الناخبين بأصواتهم بموجب البطاقة الشخصية أو العائلية، مع توقيع الناخب، فى كشف الانتخابات أمام إسمه بإمضائه أو بصمته.

٥- إعادة تقسيم الدوائر الانتخابية على أسس موضوعية يتفق عليها مع ممثلى الأحزاب السياسية

٦- تولى محكمة النقض التحقيق والفصل النهائى فى الطعون المقدمة فى نتائج الانتخابات العامة.

٧- فرض عقوبات صارمة على التزوير أو التلاعب أو التدخل فى الانتخابات العامة

*إصدار قانون يحمى حق الإنتماء الحزبى للمواطنين، وحرية تكوين الجمعيات، وحق المواطنين فى الإجتماع والتظاهر والاضراب السلميين.

وبدون توفير هذا الحد الأدنى من الضمانات الديمقراطية لانتخابات مجلس الشعب، فلن تكون الانتخابات القادمة أكثر من لعب فى الوقت الضائع وأى تغيير سينتج عنها سيكون الى الأسوأ بالقطع.

مشكلة الأحزاب

القضية الثالثة والهامة.. هى كيف ستتعامل القوى السياسية مع احتمال إقدام الحكم على إصدار قانون جديد للانتخابات وحل مجلس الشعب والدعوة إلى إنتخابات جديدة؟

من الواضح- حتى الآن- أن الأحزاب والقوى السياسية تركز فى المرحلة الحالية على حشد كل القوى والطاقات من أجل توفير الضمانات ضد التزوير. وقد بدأ هذا التحرك باجتماع حضره رؤساء أحزاب الوفد والتجمع والعمل والأحرار وممثلوا الشيوعيين والاخوان المسلمين، وقرر الاجتماع تشكيل لجنة لوضع قواعد توسيع هذا اللقاء بالنقابات العمالية والمهنية والاتحادات ونوادى هيئات التدريس والشخصيات العامة.. دفاعا عن الديمقراطية وتحقيق إرادة الشعب فى انتخابات حرة نزيهة، تعيد له الحق فى اختيار حكامه وممثليه وعزلهم عبر صندوق الانتخابات.

وبلاشك فالنجاح فى توسيع الجبهة حول مطالب محددة وعملية فى هذا النطاق، وإستخدام كل الأساليب الديمقراطية المشروعة، سيلعب دورا هاما فى توقيت إتخاذ الحكم لقراره بحل المجلس، وفى مدى إستجابة المؤسسات القائمة للمطالب الديمقراطية قبل الانتخابات، مما فى ذلك مشاركة الأحزاب والقوى السياسية فى صياغة قانون انتخابات المجلس بعيداً عن تزوير القوانين..

وعلى ضوء ماسيتم تحقيقه فى هذه المرحلة الحرجة ستواجه الاحزاب والقوى السياسية المرحلة الصعبة، مرحلة اتخاذ القرار حول المشاركة فى الانتخابات، وكيف تتم هذه المشاركة.

ولايمكن أن نسقط من الحساب الإحتمالات الخاصة بظهور أحزاب جديدة، قانونيا أو واقعيا خلال هذه المرحلة، وأثر ذلك على الأحزاب القائمة.

فحزب العمل برئاسة المهندس إبراهيم شكرى والحاصل على أكبر عدد من المقاعد فى مجلس الشعب- بعد الحزب الحاكم- فى انتخابات ١٩٨٧ تعرض لأزمات داخلية أفقدته عددا من نوابه انضموا الى الإنشقاق الذى قادة نائب رئيس الحزب «احمد مجاهد» وعرف باسم الجناح الاشتراكى لحزب العمل، والذى تعرض أخيرا بدوره الى انشقاق داخلى قاده «عادل والى» عضو مجلس الشعب.

ويواجه حزب العمل خلال الفترة القادمة خطر إنسحاب «الاخوان المسلمين» من الحزب ومن هيئته البرلمانية. فطبقا لمصادر «الاخوان السلمين» سيتم التقدم بأخطار الى وزير الداخلية بتكوين «حزب» الاخوان المسلمين، موقع عليه من بضعة آلاف من المؤسسين، وكذلك إخطار المجلس الاعلى للصحافة بإصدار جريدة «الاخوان المسلمون»، وفى حاله إعتراض لجنة الأحزاب أو المجلس الأعلى للصحافة يتم اللجوء الى القضاء (المحكمة الدستورية، ومحكمة القضاء الإدارى)، مع التصرف عمليا كحزب قائم وأشارت هذه المصادر الى أن المستشار مامون الهضيبى يعرف نفسه فى مجلس الشعب كممثل للكتلة البرلمانية للإخوان المسلمين.

وسيؤثر قيام «تحالف قوى الشعب» برئاسة «كمال أحمد» على «الحزب الاشتراكى العربى الناصرى»، القوة الرئيسية فى التيار الناصرى، وسيكون عليهم إتخاذ قرار حاسم حول ماإذا كانوا سينضمون للحزب الجديد وبأيه شروط، أم سيواصلون التحرك الحالى كتنظيم تحت التأسيس، أم يعيدون دراسة إقتراح انضمامهم لحزب «التجمع» وستؤثر هذه التطورات بلاشك على بنية «التجمع» وأوضاعه.

ولكن السؤال الأساسى الذى سيواجه الأحزاب جميعا والقوى السياسية المختلفة..هل تدخل الانتخابات إذا لم يتحقق الحد الأدنى من الضمانات لانتخابات ديمقراطية خالية من التزوير المباشر؟

كالعادة ستطالب بعض الأحزاب بدخول الانتخابات وستدعو أخرى للمقاطعة وستعلق ثالثة مواقفها على موقف جماعى من كافة الأحزاب، فإماالمقاطعة الجميع أو المشاركة مهما كانت الأوضاع.

ويستحق هذا الأمر حوارا واسعا داخل كل حزب أو قوة سياسية وبين الاحزاب والقوى السياسية بعضها البعض ، فإنتخابات جديدة بنفس الشروط والإوضاع السابقة والمشاركة فيها والاعتماد على حجم التواجد الذى تسمح به السلطة، أو الرهان على شخصية هنا أو هناك تنجح فى الفوز رغم أنف التزوير- خاصة فى ظل الانتخابات للمقعد الفردى- قد يؤدى الى كارثة سياسية بكل معنى الكلمة.

فالرأى العام، الذى فقد الثقة فى الانتخابات العامة، بعد تعدد تجاربه مع حكم الرئيس مبارك، سيدير ظهره للحكم و لاحزاب المعارضة على السواء وستواجه الأحزاب بتفسخ وإنهيارات داخلية، سواء نجحت فى الوصول الى البرلمان عبر صفقات مباشرة أو ضمنية مع الحكم، أو أبعدت عنه قسرا نتيجة رفضها لهذا العمل المعادى للديمقراطية ولمصالح الجماهير.

وفى نفس الوقت فإن مقاطعة جماعية من الأحزاب والقوى السياسية، ستؤدى إلى مأزق سياسى حقيقى، حيث ينفرد الحكم وأنصاره (من المستقلين) بكافة المؤسسات التشريعية والتنفيذية، وتفقد هذه المؤسسات أيه مصداقية لدى الرأى العام. وتصبح المواجهه بين الحكم والجماهير والاحزاب والقوى السياسية، مواجهة حادة وفى الشارع.. فهل ستستطيع هذه الأحزاب والقوى السياسية أن تقود حركة الشارع فى إطار وسائل النضال الديمقراطى البعيدة عن العنف.. وصولا إلى الاضراب والتظاهر والعصيان المدنى.. أم سيفتح الباب أمام الفوضى والعنف؟

ان الأيام القادمة تتطلب إتخاذ قرارت صعبة من الجميع، هؤلاء الذين إحتكروا السلطة والثروة باسم أغلبية مزورة.. وهؤلاء الذين يدافعون عن الديمقراطية وحق تداول السلطة عبر صندوق الانتخابات وفى المقدمة تحالف اليسار.

رئيس التحرير

مناقشات سياسية هامة في التجمع

الامانة المركزية لحزب التجمع عقدت سلسلة من الاجتماعات طوال الاسابيع برئاسة الأمين العام للحزب «خالد محيي الدين» لمناقشة عدد من الموضوعات السياسية الهامة.

من أهم القضايا التي نوقشت موضوع «القطاع العام» من خلال التقرير الذي أعده المكتب الاقتصادي، وقضية البطالة، والموقف السياسي في ضوء الاتفاق مع صندوق النقد الدولي وإرتفاع الأسعار، وهجرة اليهود السوفيت، والتحرك المشترك بين التجمع والناصريين والشيوعيين ولقاء وفدهم المشترك مع السفير السوفيتي في القاهرة الذي ضم د. فؤاد مرسي ود. رفعت السعيد وابراهيم بدراوي ومحمود أمين العالم وفريد عبد الكريم، واحتمالات حل مجلس الشعب والموقف من الأنتخابات العامة القادمة وشروط خوضها..

مبارك.. أقوى شخص في جهاز الحكم

سفير دولة غربية في «القاهرة» رفع تقريرا هاما لحكومته حول الرئيس «حسني مبارك» ومدى تحكمه في ناصية الأمور داخل جهاز الحكم. قال السفير أن الرئيس أثبت بعد ثمان سنوات أنه صاحب القرار النهائي، وأنه لايوجد من يشاركه في القرار أو ينافسه على النفوذ.

وأنه يعتمد في اتخاذ القرارات الهامة على عدد مقرب من المستشارين، وعلى تقارير من عدة أجهزة أمنية تعمل بعيدة عن بعضها البعض منها جهاز المخابرات الحربية. كما يلعب د. أسامه الباز ود. مصطفى الفقي دورا هاما في تكوين قناعات الرئيس واتخاذه للقرارات الهامه.

ركز السفير في تقريره على مغزى إقالة الرئيس في فتره قصيرة وعلى التوالي لوزيري الدفاع والداخلية، وهما من أقوى الشخصيات في جهاز السلطة، ورغم قربهما الشخصي من الرئيس مبارك.

«الصاروخ».. يفتح طريق بغداد القاهرة

تأجلت زيارة الرئيس مبارك الى سوريا عدة مرات بناء على تقارير سياسية تلقاها من جهات مصرية وعربية. ناقش الرئيس العراقي «صدام حسين» أثناء زيارته الأخيرة للقاهرة هذا الموضوع مع الرئيس. وتؤكد الدوائر السياسية أن زيارة «صدام حسين» عكست التحسن في العلاقات بين القاهرة بغداد بعد تلبدها بالغيوم خلال الأشهر الماضية. وكانت العلاقات قد شهدت توترا حادا، بلغ قمته في أزمة العمالية المصرية في العراق، بسبب تراجع مصر عن إنتاج الصاروخ «المصري- الأرجنتيني» المشترك لصالح العراق.

بدأت فكرة إنتاج هذا الصاروخ منذ ثلاث سنوات خلال اشتداد المعارك ونجحت الحكومة العراقية في التوصل الى اتفاق مع دول الخليج والسعودية لتمويل انتاج صاروخ متوسط المدى لصالح العراق بحوالي ٢.٥ مليار دولار. ووافقت مصر على انتاجه بعد توقيعها اتفاقا مع الأرجنتين التي قدمت التصميمات الأساسية. فوجئت الحكومة العراقية في العام الماضي بمصر توقف المشروع بعد ضغوط «إسرائيلية- أمريكية».

إستأنفت مصر المشروع منذ عدة أشهر، مما ساعد على تصفية الجو وزيارة الرئيس العراقي للقاهرة.

إسرائيل: تهديد لأمن الاتحاد السوفيتي

تناقش القيادة السوفيتية تقريرا حول هجرة اليهود السوفيت إلى إسرائيل وآثاره على السياسية السوفيتيه.

لفت التقرير الذي أعد بناء على طلب القيادة السوفيتية النظر إلى رد الفعل العنيف لهذه الهجرة على الجمهوريات الاسلامية في الاتحاد السوفييتي، حيث يتعاطف المواطنين السوفيت بقوة مع الشعب الفلسطيني والانتفاضة، ويعتبرون هذه الهجرة موجهة ضد العرب. وأشار التقرير الى هذا الأمر كعامل إضافي للتوتر السائد في «أذربيجان» و«طاجكستان».

من النقاط الهامة الأخرى التي ورد ت في التقرير، التحذير مماتمثله إسرائيل من خطر على أمن الاتحاد السوفيتي، كقاعدة عسكرية قريبه من حدوده، ولاتدخل في أي من ترتيبات الأمن التي تجرى بين الشرق والغرب، وخاصة مع وجود صاروخ متوسط المدى وأسلحة ذرية بها، وعدم التزامها بأية إتفاقات دولية في هذا الشأن.

أسرار فرض السرية.

تعليمات الرئيس مبارك بضرورة فرض السرية على وحسابات العملاء في البنوك، جاءت استجابة لمطالب بعض دوائر المال العربية اثر تصاعد موجة كشف الحسابات في البنوك الغربية. وقالت المصادر ان الرئيس، الذي أشار الى ضرورة فرض السرية لأول مرة أثناء لقاء عابر مع زعماء أحزاب الوفد والأجرار والعمل، في احتفالات عيد الشرطة، تعمد أيضاً الرد على ضغوط البنوك الأجنبية في مصر، التي طالبت بمزيد من التسهيلات في تحويلات الأرباح وفتح الفروع واستقطاب بعض مدخرات القطاع العام، والا أغلقت فروعها في مصر. إلخ.. كبار رجال الأعمال والاستثمارات في الحزب الوطني على الاسراع بالقانون، بعد أن تسربت حسابات «كبير» منهم في الشهر الماضي، مع اشاعة بسفره، هربا، الى الخارج .

يذكر ان قضية «السرية» اثيرت مرة عام ١٩٨٣ عندما طلب المدعي الأشتراكي من بعض البنوك كشف حسابات عدد من تجار العملة فرفضت

أبو إياد: ضغوط لفرض تنازلات

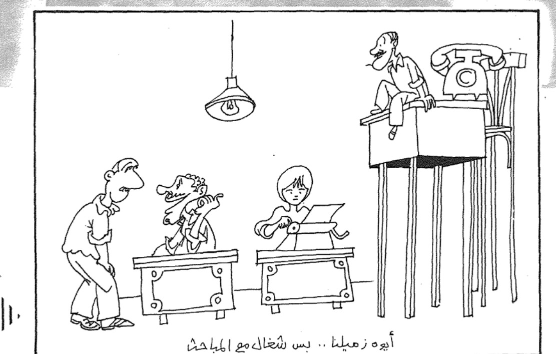
كشف «صلاح خلف» (أبو إياد) النقاب عن أن الحكومة المصرية تسعى الى «الضغط على منظمة التحرير الفلسطينية، لتفرض عليها مزيدا من التنازلات» من أجل الحوار الفلسطيني الاسرائيلي المقبل. وقال أن الحملة التي تشنها الصحف المصرية عليه «تهدف في الحقيقة الى الحصول على مزيد من التنازلات الفلسطينية» وأن هذا الاصرار المصري» يتكرر في كل لقاء مصري فلسطيني».

وأوضح أبو إياد..» ان غضب الحكومة المصرية يتصاعد في كل مرة تذكر فيها إتفاقيات كامب ديفيد لأنهم لايريدون أن يتحدث أحد عنها ويذكرهم بهذه المأساة».

خالد محيي الدين

وأنا جلهي دا خزأن

الموظف السوسة فى دواوين الحكومة!





ظاهره الحقد الوظيفى فى دواوين الحكومة
صراخة احتجاج على العدل الضائع ..

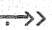
تمتلئ أبواب القراء فى الصحف والمجلات برسائل متعددة من نوع : نلتمس ، ونناشد مساواتنا بزملائنا فى كذا ، نحن العاملون فى كيت نطلب إعطائنا الحق القانونى أسوة بزملائنا فى جهة ... ، نضرع إلى الله والمسئولين برفع الظلم الذى حاق بنا جراء تطبيق قانون رقم ... لسنة ...، وتتنوع تلك الرسائل بحيث لم تعد مقتصرة على المطالبة بحقوق قانونية أو إصلاحات وظيفية عامة وإنما تعدت ذلك إلى المطالب الخاصة الجزئية ، كتلك الرسالة التى يقول فيها صاحبها لشيخ الازهر إن الغلاء يأتى « بالزوفة » والاجور تزيد « بالقطاره » وأنه لم يذق اللحم منذ سنة ، وليس له من طعام سوى الباذنجان بالزيت والفول بالزيت والفلفل بالزيت ، ويناشده أن يتساوى موظفو المعاهد الأزهرية بغيرها من الجهات الاخرى ، وفى نهاية الرسالة ، يطلب الا يشتروا الطباشير على حسابهم .

هذه الرسائل القديمة قدم البيروقراطية المصرية تنطوى فى السنوات الاخيرة على ملمح خاص ، يشير الى شيوع التمايزات الوظيفية فى جهاز الدولة لاسباب ترتبط بالاوضاع السياسية والاقتصادية والمنافع الخاصة والصدفة ، بما يؤكد تلك الحقيقة الصادمة والمنسية مع ذلك ، وهى أن مجموعة متساوية فى المؤهل الدراسى وسنة التعيين بل والعمل ذاته ، طبيعته وأوقاته ، فى جهة ما ، لايحصلون على ما يحصل عليه أمثالهم فى جهة أخرى بغض النظر على الظلم الواقع على الجميع .

هذه الظاهرة : ماهى أسبابها ، ظواهرها ، نتائجها ؟

وبالطبع ليس هناك عامل واحد ولا إجابة قاطعة ، فالظاهرة – فى صميمها مجماع مجموعة من الظواهر الجزئية ونتاج أوضاع مركبة مرتبطة بالابنية السياسية والاقتصادية العامة .

غير أن ما يهمنا التاكيد عليه هنا أن للتمايز الوظيفي جانبه السياسى ، حتى وإن بدا محكوما بقوانين ولوائح إدارية ، وقد تمثل ذلك واضحا فى النظرية الشهيرة « أهل الثقة



قانون تفصيل لكل عامل في الدولة والقطاع العام



على ايه يا فخرى .. آدى امضاء سعادة الباشا.. وآدى قلم الامضا بتاعه

وأهل الخبرة » والتى بموجبها - وحرصا على أمن النظام وأوضاعه وأشخاصه - تم تسكين المواقع القيادية بالموالين والمرائين بمقاييس ومواصفات ليس من بينها الكفاءات والقدرات وإنما القرب ورفع الرايات الرسمية والحركة وفق الشروط وضمن الاطار المسموح به .

ويظل السؤال بعد ذلك قائما : ماهى مظاهر التمايز الوظيفى ؟ لقد اكتشفنا ونحن نبحث فى ذلك هذه المفارقة المؤسية والمضحكة فى آن ، وهى أن لدينا قانون أجور خاص بكل عامل فى الدولة والقطاع العام وليس عدة قوانين للجميع كما كنا نتصور ، وذلك بسبب كثرة وتنوع التمايزات الوظيفية بين جهة وجهة ، وبين شريحة وشريحة فى داخل الجهة الواحدة بل وبين أفراد وأفراد فى داخل ذات الشريحة ، تمايزات بعضها مقنن ، وبعضها « بلوى الذراع » وثالث « بالتسليك والفهلوة » ورابع ، وخامس ومليون .. عالم آخر ، عالم المكاتب والادارات والارشيفات والتوقيعات والاختام ، عالم له شفرته ومصطلحاته الخاصة ، والذى يكون الان ظاهرة خطرة ، هذه بعض ملامحها :

× لدينا ٩ قوانين لجهات بكادرات خاصة ، منها جهة واحدة عمالية و٢٧ لائحة خاصة لجهات اقتصادية ومالية وخدمية وإنتاجية ، و١٥ مؤسسة تطبق كادر الجامعات . ويقول خبير بارز فى التنظيم والادارة - تعليقا على ذلك إن فرنسا بها ١٠٠٠ لائحة خاصة ولكن يضمها جميعا إطار عام ، وأوضح أنه يصعب فى مصر تقدير عدد اللوائح الخاصة وأعداد المستفيدين لاختلاف التعريفات ونقص المعلومات .

× أكدت دراسة لجهة سيادية أن مضاعفة الاجور الاساسية بنسبة ١٠٠ ٪ لن تزيد العبء على الدولة سوى بنسبة ٢١ ٪ من المرصود فى الباب الاول حاليا للاجور الاساسية ، وملحقاتها من حوافز ومكافآت وعلاوات خاصة ، والتى تزيد كثيرا عن الاجور .

الدراسة جرت قبل العلاوتين الاجتماعيتين ١٥ ٪ و ٢٠ ٪ اللتين أضيفتا الى الملحقات ، وتصر الحكومة على عدم ضمهما للاساس .

× وفى « دراسة سرية » ننشرها لاول مرة نتبين العجب فى متوسطات الاجور التى لاتتشابه فى زى شبر وظيفى فى مصر بدءاً من رئاسة الجمهورية إلى هيئة حلج الاقطان مروراً بما لايحصى من هيئات ومؤسسات مختلفة . وفضلا عن ذلك فان نسبة ملحقات الاجور إلى الاساس تتفاوت بين الجهات المختلفة تفاوتا مذهلا .

× تفشت فى الجهات الحكومية والنقابات ظاهرة اللجوء إلى اقتناص جزء من الحق الضائع فى الاجور والمزايا ، بتسليكات خاصة ، عن طريق استغلال الثقل السياسى للجهة أو لرئيسها ، وامتد هذا الداء أخيرا إلى الطبقة العاملة ، ومما يهدد بكسر حدة المطالب الموحدة بقوانين أجور عادلة .

× تمتلئ الدولة المصرية بتمايزات وظيفية تكاد لاتحصى ، قانونية وبرلمانية وشخصية وفئويه إلى حد دفع أحد الباحثين إلى إطلاق وصف « التلوث الادارى » على الامر برمته .

× يقدر عدد الاستفسارات التى تقدم بها العاملون إلى جهاز التنظيم والادارة فى عام ٨٩ بنحو ٥٠ ألفا ، ونحو ٢٠ ألف شكوى ، ونصف مليون منازعة قضائية بين الحكومة لطرف وبين المواطنين كطرف ثان ، هذا ما تقوله الارقام ، ونضيف : ١٥ ألف قضية ينظرها القضاء الادارى سنويا بسبب ، مظالم الموظفين ، علاوة على تقارير بالرأى فى نحو ١٥ ألف مشكل آخر .

والنتيجة عالم من « الحقد الوظيفى » ، ووقت عمل حكومى يهدر منه ٧٦٪ ، وغابة من المشاحنات والصراعات واخيرا ، الاحباط والتكاسل والغيبوبة

الكادر الخاص والكدر العام

« الكادر » الخاص يعنى أن يكون للجهة التى تطبقه طريقة خاصة فى التعيين والتدريب والاجور والترقيات ، أما « اللائحة الخاصة » فتتعلق بالنواحى والمميزات المالية فقط .

وتشكل الكادرات الخاصة أبرز أشكال التمايز الوظيفى فى مصر ، يتقدمها ٩ قوانين بكادرات خاصة الادارية والسلطة القضائية ومجلس الدولة والجامعات والنيابة الادارية وهيئة قضايا الحكومة وقانون المحكمة الدستورية وقانون السلك الدبلوماسى ، وأخيرا قانون عمال المناجم والمحاجر ، وبغض الظر عن ضعف كل الاجور فى الوقت الراهن ، فان من الملاحظ أن قانون المناجم ، العمالى الوحيد ، هو آخر الكادرات الخاصة من ناحية تاريخ الصدور ، وسبقه قانون هيئة قضايا الدولة عام ٨٦ ، بعد أن هدد العاملون فيها بالاضراب ، وهى التى كان اسمها من قبل إدارة قضايا الحكومة ، وارتبطت بالدولة والجهاز التنفيذى إلى حد بعيد مما جعل الشعور بالاستقلالية فيها ، كجهاز قضائى ، ضعيفا للغاية منذ إنشائها ، وهذا هو سر تأخر قانونها عن الهيئات القضائية الأخرى ، ذات الاستقلال والسيادة والنفوذ .

وغير القوانين السابقة ، فان أحد أبحاث الندوة المغلقة عن سياسات التوظف فى مصر ، والتى أقيمت بالاسكندرية فى ديسمبر الماضى بالتعاون بين جهاز التنظيم ومركز البحوث بكلية الاقتصاد ، يقول أن هناك ٢٧ جهة لها لوائح خاصة ، و١٥ مؤسسة تطبق كادر الجامعات ، بالطبع عدا الجيش والشرطة . ويبقى أن ننوه إلى أن تطبيق كادر خاص لايعنى شمول كل العاملين فى الجهة ، ففى وزارة الخارجية - كمثال - هناك نحو ٩٥٠ دبلوماسيا وسفيرا ينطبق عليهم القانون ، ونحو ٥ آلف موظف إدارى يعيشون باللوائح العادية .

غير أن أخطر بانوراما عن التمايز ، نجده فى بحث لم ينشر أعدته جهة سياد يه بالدولة ، ورغم أنه جرى فى مشارف عام ٨٦ ، آثر التغيير الوزارى الذى أطاح بالمفاوض والمحارب سابقا ورئيس البنك حاليا السيد كمال حسن على « وأحل الدكتور « على لطفى » محله ، إلا أن قدم التاريخ نسبيا لايقدم ولا يؤخر فى الاستخلاصات ، إذ أن ماتلاه من تغييرات بزيادة الحد الادنى سبعة جنيهات مرة ، وزيادة الأجور بنسبة ١٥ ٪ و ٢٠ ٪ (لم تضف إلى الاساس) وزيادة مرتبات الوزراء بنسبة ١٠٠ ٪ ، لا يغير فى جوهر الامر شيئا ، إذ أنه تغيير لايمس الهيكل فى قليل أو كثير. فى هذا البحث الخطير الذى يبدأ بالاية الكريمة « وأحاط بما لديهم وأحصى كل شئ عددا » نجد أنه بفرض مضاعفة المرتبات الاساسية لكل العاملين فى الدولة والقطاع العام مع إلغاء ملحقات الاجور (الحوافز والبدلات والمكافآت المختلفة) سيزيد المخصص



– معرفش عندى إحساس إن فيه حد سامع كل الكلام اللى إحنا بنقوله..!!

المعونات الامريكية احدثت «تلوثا» فى الجهاز الوظيفى

فى الباب الاول بالموازنة للاجور وملحقاتها بنسبة ٢١٪ فقط ، إجمالا ، وستكون الزيادة فى الجهاز الادارى ٢ر٣٪ ، وفى الحكم المحلى ١ر٤٢٪ ، والهيئات الخدمية ٨ر١٢٪ ، والهيئات الاقتصادية ١٦٪ ، عنها فى ميزانية ٨٤/٨٣ .

وتدل الارقام السابقة – بذاتها – على التفاوت بين الجهات المختلفة من ناحية ، وعلى ارتفاع النسب المخصصة للاجور الاضافية (الملحقات) من ناحية ثانية . والمعروف أن نسبة الملحقات فى الاجر يوسع من سلطة الادارة تجاه العامل . والخطير ، هو البحث التفصيلى ، ومنه نكشف مفارقات شديدة الغرابة ، أولها أنه لايوجد متوسط أجور متساو فى أى جهة من جهات الدولة ، ولا فى الجهة الواحدة . وإذا انتقلنا من التعميم إلى التخصيص سنكتشف مايلى :

× فى رئاسة الجمهورية « ٤٩٤٢ » موظفا ، وصافى اعتماد الباب الاول للاجور وملحقاتها ٢ر٨ مليون جنيها ، والمرتبات الاساسية فيها ٧ر٣ مليون جنيها ، أى حوالى ٥ مليون للمكافآت والحوافز والاثابات والبدلات .

× فى وزارة الداخلية « ٥٠٢٩٦ » فردا (عدا المجندين) والمخصص بالباب الاول ٩ر٢٧٠ مليون جنيها ، والمرتبات الاساسية ١٣٩ مليون والفارق نحو النصف للبدلات والمكافآت والحوافز والذى منه .

× وحتى لاتظلم أو نسيئ الظن ، فوزارة البترول والثروة المعدنية أكثر حظا من موظفى الرئاسة ذاتها فيها « ٤٨٦٣ » موظفا ، والاجور كلها « ١٥ر١٠ » مليون جنيها ، الأساسى فيها ٩٥ر٤ مليونا ، أى أن ثلثى الأجور إضافية .

× على النقيض كاملاً ، نجد وزارة كالصناعة .

الفارق فيها بين الرقم الكلى والاساسى ضعيف ، بما يعنى قلة « ملحقاتها » فى المرتبات ، والرقمان هما ٧ر١٤ مليونا و٨ر١٢ مليونا ، وعدد العمالة ١٦٦٢٨ ، أى أن إجمالى المكافآت والحوافز والبدلات لايصل إلى ٢ مليون جنيها .

× الحظوظ فى الاعلام أفضل ، حيث الأجور بملحقاتها ٢ر٣٠ مليونا ، وللاساسى منها ١٥ مليونا فقط (أقل من النصف) .

× فى وزارة الخارجية الأجور ٢ر٤٥ مليونا ، والاساسى ٦ر٤ مليونا ، وعدد العاملين ٥١٤٤ ، أى أن الملحقات نحو خمسة أضعاف الاساسى .

مفجرات الحقد

ويرتبت « البحث » الوزارات والهيئات طبقا لهذا الحساب على النحو التالى : رئاسة الجمهورية يتبعها المجلس القومى للسكان « مجلس السيد ماهر مهران » ثم المجالس القومية المتخصصة . ونكتشف أن أعلى متوسط سنوى للأجور ليس للعاملين فى ديوان الرئاسة وإنما فى المجلس القومى للسكان وهو ٣٢٦٨ جنيها للاخير مقابل ١٥٥٤ جنيها للاول . وذلك فضلا عن « الارزاق » الدولارية فى جهاز الاسكان (٤٠٠) موظفا ، القادمة مع المعونات الامريكية : وفى الاجهزة التابعة لرئيس الوزراء ، نجد أن أعلى نسبة مكافآت وبدلات وحوافز توجد فى المجلس الاعلى للشباب والرياضة ، حيث عدد العاملين ١٣٨٢ والأجور ٩٩ر٤ مليون جنيها ، الأساسى منها ٠٧ر١ مليون جنيها . وتستمر المفارقات كاشفة عن مغزاها ، ففى وزارة التخطيط ١٤٣٣ جنيها ، بينما متوسط الأجور فى بنك الائتمان ٢١٤٤ جنيها ، وفى مركز البحوث الزراعية ٧٩٥ جنيها ، وفى المالية فان أعلى متوسط بالجمارك ١٧٣٩ جنيها ، وأدنى متوسط ٩٣٨ جنيها بمصلحة سك العملة .

وإحدى المفارقات التى تجعلك تتفهم عبارة « هنيئا له ياعم ، رايح الديوان العام » أن متوسط الاجر فى ديوان وزارة العمل ١١٠٣ جنيها وفى المركز القومى للامن الصناعى ٦٢٤ جنيها .

وفى الكهرباء نجد أن المتوسط فى هيئة الطاقة الذرية ١٢٩٥ جنيها ، وفى هيئة المشروعات المائية ٢٩٤٤ جنيها . وفى الحكم المحلى فان أعلى متوسط بالتنمية الشعبية ١٦٣٠ جنيها ، وبالامانة العامة للحكم المحلى ٧٥٠ جنيها وهذه الامانة هى المعروفة سياسيا باسم « التجريشة » من « الجراج وإليها يحال كل المغضوب عليهم من السياسيين لاسباب متفاوته ، وفى وزارة الداخلية ، فان متوسط الاجور الديوان العام « ٢٥٩١ » جنيها وفى الامن والشرطة « ٤٢١ » جنيها ، وفى مصلحة السجون « ٧٠١ » جنيها . وفى الامانة العامة لمجلس الوزراء فان المتوسط ١٧١٦ جنيها .

وتستمر المفارقات وتتعدد معها أشكال التمايزات الوظيفية وأنواع الاستفادات من طبيعة العمل من حيث الموقع والثقل ، ومن ذلك أن متوسط الاجور فى الجهاز المركزى للتنظيم والادارة وفقا للدارسة ١٣٠٩ جنيها ، ورئيس الجهاز وفق قانونه بدرجة وزير ، ورئيسه الحالى كان يعمل بالمخابرات العامة من قبل وفى وزارة البحث العلمى فالمتوسط ٢٤٣٨ جنيها بينما المتوسط فى أكاديمية البحث العلمى التابعة للوزارة ٥ر٩٤٨ جنيها ، وكذلك فإن جميع جامعات مصر تختلف فى المتوسطات من جامعة إلى أخرى ، وأعلاها جامعة القاهرة .

إن هذه الارقام الجامدة تنطق وتقول لنا إن هذه الاوضاع لابد أ ن تفجر الحقد الوظيفى فى الحكومة والقطاع العام ، وهذا الحقد الذى يسرى كالعرق الدساس دون أن نشعر ، وبطيئا ، من مكان إلى آخر ، ليدمر البقية الباقية من قيم العمل ، ويؤيد فى المواقع تلك العبارة الخالدة « على قد فلوسهم » .

دور للمعونة الامريكية

ونواصل التقدم فى « حقل الحقد » لنكشف ، وفى الندوة المغلقة التى عقدها مركز الدراسات بكلية الاقتصاد حول سياسات التوظيف الحكومى ، أبعاداً أخرى لهذا المرض الذى يستشرى فى جسم جهاز الخدمة العامة . ففى بحث « التلوث الادارى » يدخل د . صلاح صادق عميد معهد الخدمة المحلية السابق ، وبشجاعة فائقة ، إلى مبعث حقد وظيفى من طراز خاص وخطر ، وهو أموال المعونة الامريكية ، حيث يقول تحت عنوان فرعى « التلوث الوافد أو – التنموى – » إنه مع الاموال الطائلة الوافدة إلى مصر من وكالة المعونة الامريكية تحت باب الاسهام فى عجلة التنمية فان أموال المعونة « ١ر٢ مليار دولار مدنى وعسكرى » استحدثت نوعا من التلوث لم يكن موجودا من قبل بالجهاز الوظيفى ، حيث تضع هيئة المعونة الامريكية «A . I . D» شروطا للاستعانة ببيوت خبرة أمريكية منها مالم يسمح به من قبل ، وبيوت خبرة مصرية بعينها ، بطرق شبه تحكمية (والاسم :

ظاهرة الحقد الوظيفى..

منافسة حرة !) وعند ممارسة التكليف فان تنافسا شديدا داخل الاجهزة الادارية ينشأ للحصول على قدر ولو يسير من فيض هذه الاموال بأى صورة من الصور ، ولو فى شكل إجراء أبحاث ودراسات !! . وبهذه المناسبة ، فان د . أحمد الصفتى أستاذ الاقتصاد بجامعة القاهرة وعضو اللجنة الاقتصادية للحزب الوطنى الحاكم ، قال لى : « بالعقل كده .. هيئة المعونة تقول للوزير : اخترلى رئيسا للمشروع الفلانى الذى يتبع وزارتك ، فمن يختار الوزير الذى يبلغ مرتبه نحو ١٥٠٠ جنيها فى الشهر ، بينما مرتب رئيس المشروع قد يصل إلى ٣-٤ آلاف دولار شهريا ، إنه حتما سيختار إما نفسه ، أو أحد المقربين ، فليس من المعقول أن يختار الوزير موظفا من موظفيه ليتقاضى مرتبا أعلى منه » .

ونعود إلى ندوة التوظف لنرى أشكالا عدة للتمايز الوظيفى يطرحها المتناقشون ، ومنها التفاوت فى نظام الاجازات بدون مرتب مع عدم وجود حد أدنى للتعويض فى المؤسسات التى لديها قيود على الاجازات ، وهذا العامل أحد أهم مسببات خلق بؤر التوتر والاحباط فى جهاز الدولة المصرية فى السنوات الخمسة عشر الاخيرة . بل وترصد الابحاث تفاصيل صغيرة ، مثل المزايا الطفيلية التى يوفرها مكان العمل للعامل ومن هذا أن من يتعامل مع أراضى الدولة والمستوردين وتراخيص المبانى والعطاءات والضرائب ، غير الذى يتعامل مع ملفات الارشيف ودفاتر المستخدمين وحقن شلل الاطفال ... الخ .

لعبة التدريب

ومن أبرز التمايزات الناجمة عن التخبط التشريعى فى الدولة المصرية الحديثة ، ذلك الذى نشأ عن قانون « نصر عبد الغفور » نقيب التطبيقيين الاسبق الذى كان مقربا من السادات ، واستغل ذلك فى استصدار قانون الاصلاح الوظيفى رقم ٨٣ ، وحصل بمقتضاه الذين درسوا عامين بعد الثانوية على الدرجة السادسة كأصحاب المؤهلات العليا . وقد ترتب على التطبيق أن أصبح أصحاب ما بعد الثانوية أعلى دخلا من المؤهلات العليا وهاجت الدنيا ، فصدر قانون آخر ينص على وجود تسويات خاطئة تخصم من أصحابها - ولايزال الخصم ساريا فى بعض المواقع حتى الان - وهاجت الدنيا مرة ثانية فصدر قانون ثالث ينص على التجاوز عن استرداد المبالغ التى دفعت بالخطأ ، وطبق القانون على البعض ولم يطبق على البعض الآخر . وهناك قوانين بضم مدة الخدمة العسكرية لدفعات من المجندين إلى خدمتهم المدنية ، وتم توقف العمل بها بغتة فى أوائل السبعينيات وخلفت ندوبا واسعة . وليس ذلك غريبا ، فهى قوانين صادرة عن مجلس يعشق التمايز ، إلى حد أنه سمح لبعض أعضائه بالاستمرار فى مواقع عملهم ، وحرم البعض الاخر ضاربا عرض الحائط بالقيم البرلمانية واللوائح .

وكذلك هناك سماح لفئات - كأساتذة الجامعات - بالجمع بين عملين وحرمان لاوسع الفئات من ذلك ، وهناك تمايز آخر وخطير ناجم عن مايمكن تسميته تقديس التكنولوجيا باعتبار أنها الحل ، هذا التمايز يرتب لمن يعمل فى مجال به تقنية عالية مرتبات أكبر بغض النظر عن تقييم عناصر العمل الأخرى والاداء والجهد .

وينظر العمال والموظفون فى الحكومة إلى العمال والموظفين فى القطاع العام نظرة حاسدة لحرمانهم من الاجور الاضافية والاجور التشجيعية بالاضافة إلى الارباح السنوية فضلا عن بطء حركة الترقيات .

فالموظف والعامل الفنى بالحكومة لايرقيان إلى الدرجة المالية الاولى إلا فى نهاية العمر ، فى حين أن الموظفين والعمال يصلون إلى وظيفة المدير والمدير العام والوظائف العليا والممتازة بعد سن الاربعين أو الخامسة والاربعين فى القطاع العام . أما سبب التحاسد الشديد فى القطاع العام فينتج عن تقرير الكفاية السنوية ، فالمحاسيب والمحظوظون يحصلون على تقارير ممتازة سنويا ، وهو الامر الذى يؤدى إلى ترقيتهم بواسطة الاختيار . فالترقية فى الحكومة والقطاع العام تتم بالاقدمية والاختيار حتى المستوى الثانى ، وفى هذا الاطار يتم ترقية بعض المحاسيب ممن يحصلون على تقارير ممتازة بصرف النظر عن أقدمياتهم . وتتم الترقية إلى المستوى الاول والمدير العام والدرجات العليا والممتازة بالاختيار المطلق ، ولهذا لايمكن الترقية إلا بعد الحصول على تقرير ممتاز سنويا ، والمسئول عن ذلك هو رئيس مجلس الادارة . وهذا يبين أهمية الديمقراطية فى الجهاز الوظيفى .

ومن التمايز أيضا ماهو صغير ولكنه ملفت مضباط مكافحة جرائم النقد والقمار والمخدرات ، يكونون محط حسد زملائهم بسبب نسب المكافآت المقرره لهم ، وكذا الضباط الذين يؤدون أعمالاً خاصة ، كضباط شرطة الآثار ، الذين يقبضون من الجهتين .

ومن التمايز أن يكون جهاز الادارة الخادمة للانتاج فى الشركات حاصلا على أجور أعلى من عمال الانتاج أنفسهم ، ففى مصنع ٨١ الحربى كان نصيب عمال الانتاج ٧ر٥ مليون جنيها أجور ، ونصيب موظفى وعمال خدمات الانتاج ٨ر٥ مليون جنيها فى عام ٨٨/٨٩ .

ومن التمايز أيضا ما يشير إليه د . إكرام بدر الدين فى بحث له حول الاستفادة من لعبة التدريب ، وهو يقرر أن كل جهات الدولة تخفى كيفية التصرف فى مخصصات التدريب من المعونات والمنح الاجنبية ، كما يقرر أنه قد ثبت له أن التدريب الحكومى ، غالبا ، أصبح وسيلة لتكسيب بعض القيادات والمعارف ، وكمثال : فى وزارة التعليم فان نسبة ٥٪ فقط هم الذين استفادوا من البرنامج نفسه كانت الوزارة قد نظمته لصرف مبالغ كبيرة فائقة بالميزانية . ويصل أجر ساعة المدرب فى التربية والتعليم من ٦ - ٨ جنيها وفق وظيفته وهناك موظفون يتربحون سنويا ما يعادل ربعمائة يوما من أجورهم نظير الاشراف على الامتحانات . ويكسب شيخ الازهر من هذا البند نفسه آلاف الجنيهات فى العام الواحد بصفته مشرفا على امتحانات مناطق الازهر كلها ، وعددها ١٩ بكافة المحافظات .

بل أن رجال الشرطة لهم مكافآت خدمات مقابل حمايتهم للجان الاعدادية والثانوية . فاذا انتقلنا إلى الحقل الوزارى ، فان أرقام ٨٦/ ٨٧ تشير إلى أن مرتب الوزير يبلغ ١٠٢٤٨ جنيها سنويا منها ٢ر٤ ألف جنيها للبدلات و ٣١٢٠ للمكافآت و ٢٩٢٨ للاساسى ، الذى زيد فى العام التالى ١٠٠٪ . وهناك محاولات محمومة تجرى فى الخفاء ، وفى ظل التغلغل الامريكى الحالى فى المجتمع المصرى لاغواء مسئولين كبار دعما لاتخاذ قرارات معينة ، غير أن أسرار ذلك لم يحن الوقت بعد لكشفها ، وبالطبع يحقق الوزير دخلا آخر من اللجان والتدريب يتمثل فى مكافآت الجمعيات العمومية وبدلات السفر ، و« الهدايا الثمينة » . وتعرف المؤسسات الصحفية هى الاخرى تمايزات صارخة تعكسها مستوياتها الفوقية بالذات .

حرب الفئات

ويتم ، وفقا لاوضاع سياسية معينة ، تطعيم البيروقراطية بأعداد ضخمة من العسكر ، وقد حدث ذلك إبان ثورة يوليو بالذات وحتى الان ، وقد أدى ذلك إلى اقتناص بعض المزايا هنا وأخرى هناك

إن كل هذه المميزات تتحقق دون أى نضال سياسى أو نقابى ، ولذا يتم ترحيل عبء الضغط من أجل تعديل قوانين العاملين إلى الطبقة العاملة المصرية ، وقد لعبت بالفعل أدواراً حاسمة فى هذا الصدد . غير أن أخطر ما نواجهه هو امتداد عدوى البحث عن « تمايزما » إلى تكوينات هذه الطبقة ، يأساً من الاصلاح الوظيفى الشامل ، الامر الذى يهدد وحدة واستقلالية المطالب والمنظمات النقابية فى مصر . وقد أعدت الحكومة خطة بالتعاون مع جهاز التنظيم والادارة لتحسين الاداء فى عدد من المواقع الحكومية على مستوى الجمهورية ، وهى خطة تتضمن اقتطاع جزء من عائد بيع الخدمة الحكومية للجمهور لصالح العاملين بالموقع (الشهر العقارى نموذج واضح) وقد طالبت الجمعية العمومية لنقابة البريد بأن تكون هناك نسبة على المبيعات للجمهور تجنب لصالح عمال وموظفى كل مكتب ، وهو مطلب ظاهره الرحمة لموظفين يعانون الويل والثبور وصمت القبور من رئيس الوزراء والحكومة ، لكن باطنه العذاب قطعا إذ لو تفشى هذا المنهج لاستطاعت بعض النقابات والمواقع حل إشكاليات الأجور فيها نسبيا ، والاكتفاء بالصمت إن لم يكن بالاحتجاج تجاه مطالب زملائهم المطالبين بتعديل ضرورى لهيكل الأجور فى مصر .

وفى هذا السياق يقول عبد الحميد الشيخ أمين مكتب العمال المركزى بالتجمع « كان اليسار فى بداية السبعينيات يشجع السعى إلى اللوائح والكادرات الخاصة لتحفيز الوعى العمالى والنقابى غير أن الامر يتطلب الآن خطة مغايرة تماما ، فقد باتت عدالة الاجور بالمفهوم الانسانى العميق للعدالة تعكس مدى تحضر المجتمع ككل من عدمه . » .

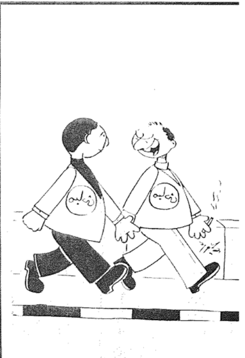
وفى مشهد درامى بنقابة التجاريين وبين أعضاء النقابة اشتدت وكثرت مطالبهم بعد أن أصبح نقيبهم هو أمين عام التجمع الرباعى ورئيس لجنة الخطة والموازنة بمجلس الشعب فى نفس الوقت ، وقف عضو من التجمع ليحتج على طلب الحاضرين بتعديل قانون النقابة من أجل فرض دمغات جديدة لصالحها على حساب الجمهور



ولما أنت مرتبك صغير..
ماتتنليش ليه وتشتغل مباحث ؟!

. لكن العضو خانته شجاعته أمام أناس يعلم مقدار ما يعانونه فى هذا الصدد ، وهكذا فان الدكتور حلمى نمر تقدم بالفعل بمشروع قانون لتعديل قانون النقابة هو والاستاذ توفيق عبده اسماعيل إلى الدكتور رفعت المحجوب رئيس مجلس الشعب ، والمشروع رهن البحث ، وهو نموذج صارخ لتبيان أثر الاتجاهات الرامية إلى تكريس التمايز الوظيفى فى مصر ، دون مقتضى سوى مقتضى الثقل السياسى ، فالمشروع يقترح أن تعطى الجمعية العمومية للنقابة اختصاصات زيادة الرسوم والاشتراكات والدمغات على الاتزيد عن النصف كل مرة ، أما الدمغات التى يقترحها فهى دمغة نقابة على ١٧ نوعا من الانشطة ، تشمل كل ما امتدت إليه يد تجارى فى عمل حكومى أو مصرفى ، وفى التأمينات والضرائب والسجلات التجارية والجمارك والوكالة التجارية والمدارس والمعاهد التجارية . الدمغة تبدأ من ٥٠ قرشا للطابع وتمتد إلى ١٠٠ جنيها ، وبعضها يصل الى نسبة ٢,٠٪ من كل مستخلص مقاولات أوتوريدات ، باختصار هى كارثة وخاصة لو امتدت إلى مواقع أخرى . وللاسف فقد سبقت نقابة الاطباء بفرض دمغة طبية ، ونقابة المحامين بدمغة يدفعها المحامى بدرجات فى المحاكم المختلفة لصالح النقابة ، ومفهوم أن الزبون هو الذى سيدفعها فى النهاية ، ونقابة الصحفيين هى الاخرى فرضت دمغة على الاعلانات لصالحها (ولاحظ المنطق الشكلى فى الاخيرة الذى يقول : عجان السم يذوقه ، والاعلانات لاتأتى إلا من وراء عملنا) . وكانت الشرطة سافرة فى هذا الاتجاه فقد فرضت طوابع بأربعين قرشا ، وجنيه لصالح الضباط على طلبات الرخص والتجديد . ومكاتب البريد ذاتها ، تأخذ نسبا على مبيعاتها لحساب الغير ، وعمولة على صرف التأمينات الاجتماعية

ويجمع العاملون على رفض سيادة هذا المبدأ ، بشرط أن يحصل العاملون على دخول تمكنهم على الاقل من أكل العيش ولو مغمسا بالهواء الملوث ، إن النقابيين يرجحون سبب تأخر تعديل قوانين العاملين بالدرجة الاولى إلى شيوع المنهج الفئوى فى تحقيق مكاسب مما قلل من وحدة كتل الضغط على الحكومة .



-ياسلام.. إمتى الواحد يجيله عقد عمل فى المخابرات الأمريكية ؟!.

الدخول السر

فلو انتقلنا من مظاهر وبواعث الحقد إلى تحليل الاسباب والنتائج والتداعيات فسنجد أن الدكتور أحمد الصفتى يقول : كل الشواهد الموضوعية فى مصر المتعلقة بأجور الموظفين ، تقول إن الموظفين والعمال يجب أن يموتوا لضعف أجورهم ، والواقع أنهم لم يموتوا بعد مما يعنى أنهم يدبرون أمورهم بطريقة أو بأخرى من داخل العمل أو خارجه ، وهو يقدر حجم العمل الطفيلى طبقا للمتوافر لديه من مصفوفات الحسابات القومية بنحو ٨ آلاف مليار سنويا ما بين أعمال ال «MOON LIGHTIMG» أى الاضاءة القمرية كما تسمى فى امريكا ، أى اعمال ما بعد الظهر وهى ممنوعة تماما هناك ، وبين أعمال النهب والرشوة والفساد .

والنتيجة أيضا عدد هائل من القوانين والقرارات ، متعلق بالخدمة المدنية ، منها ما يصحح وضعا قائما ، وثان لتصحيح التصحيح ، وثالث لتصحيح تصحيح التصحيح ، ورابع يعيد الامر الى ماكان عليه فى البداية ! ويبلغ عدد القوانين ، والقرارات الجمهورية بقوانين ، والقرارات الجمهورية ، وقرارات مجلس الوزراء ، ورئيس المجلس ، والوزراء) المتعلق بالخدمة المدنية نحو ٦٥٠ فى العام . وينظر مجلس الدولة ، فى قضائه الادارى ، بدوائر الاستئنافية والعادية ، ومحاكمه الادارية والتأديبية ، نحو ١٥ ألف قضية سنويا ، كما تعد هيئة مفوضى الدولة تقارير بالرأى القانونى ، فى قضايا وظيفية ايضا ، تبلغ كذلك نحو ١٥ ألف سنويا عدا ما يقوم به قسم الفتوى وإداراته المختلفة .

ولايتعلق الامر بالقوانين والمنازعات فحسب ، فهناك إيضا الشكاوى ، وقد وصل منها لوزارة القوى العاملة ١١٧٠٠ شكوى عام ٨٧ ، ولجهاز التنظيم نحو ٢٠ ألف شكوى و ٥٠ ألف استفسار عام ١٩٨٩ . والملفت أن الشكاوى التى ذهبت للنقابات العامة لم تتجاوز ٤٨٥ عام ٨٨ . بما يعنى انعدام ثقة الناس فيها واحساسهم إكثر ان الجهاز التنفيذى هو الظالم الذى يمكن ترجى شفاعته بدلا من العمل النقابى !!

× ومن بعض النتائج أيضا مايورده د . صلاح صادق اذ يؤكد ان ٢٤٪ من وقت العمل ، هو المستغل ، فقط فى الحكومة ، وأن ١٥٫٦ ٪ من أيام السنة هو المتاح للعمل ، وأن التمايز الوظيفى يولد ، فى مناخ التلوث الادارى ، ظواهر غريبة ، منها مثلا ظاهرة ما يسمى بالتكافؤ الغريب ، أو تكافؤ الاضداد ، بمعنى وجود مشاعر متناقضة ، حيال شئ واحد ، للفرد الواحد ، فى المكان الواحد . فالموظف يشعر بالامتنان تجاه الدولة لانها وفرت له فرصة العمل ، وشيئا من سلطة الميرى ، والمعاش ، وهو مشحون بالعدوانية تجاهها ، نتيجة شعوره بالظلم ، وافتقاده الامن النفسى والاجتماعى ، ويضيف أن مناخ التلوث يؤدى ايضا الى شيوع المناهج الغزلية للفساد . والفساد التبادلى ، واتجاه بوصلة الولاء دائما الى مصدر القوة ووقوف الجهات الحكومية فى مواجهة بعضها ، فى قطاع الاستثمار على سبيل المثال ، أملا فى الحصول على جزء من الكمكة ، وضيق ضمانات حسن اختيار القيادات ويرى د. سامى السيد فتحى ، أن الخطأ الذى وقعت فيه الحكومة بنحو خاص ، هو أنها جعلت من مدفوعات الحوافز والمكافآت (الملحقات) وسيلة للدفع العام للاجور ، وليست أداة لضبط سوق العمل ، والفرز بين القدرات والمهارات والخبرات . ولايرى د. صلاح صادق حلا لاشكالية التمايز ، سوى بتحسين البيئة الطبيعية للتوظف والعمل ، وخلق نظرة دنيا ميكية للتفاعلات بين مختلف مكونات سياسة التوظف ومنها : التعيين وتوزيع العمالة والمرتبات والحوافز والرقابة والتدريب ..... الخ .



× الاهم من ذلك كله ، هو السؤال المشروع : ماهو الاساس النظرى ، للاوضاع التى تنتج التمايز والحقد ، وماهو الاساس النظرى ، للبناء الذى يمكن أن ينفى هذه الاوضاع ، ويخلق مناخا من الحرية والعدل الحقيقيين ؟

– عامل بسيط من عمال النقل ، هو عم « عطية الصيرفى » أوجز فقال : تواجه الحكومات الرأسمالية ، وأرباب العمل ، مظاهر الصراع الطبقى للعمال والموظفين برده الى صفوفهم ، من خلال التفرقة فى توزيع الاجور ، فما يؤدى الى سيادة التحاسد والتباغض بينهم . تماما كمصلحة المياه ، التى نجحت فى نقل الصراع بينها وبين السكان ، الى السكان لا السكان ، بفضل سياسة حفز الطلب على الموتورات الخاصة فى الشقق والعمارات !

أما المناقشة الاخيرة ، فكانت مع أمين التثقيف بالتجمع « عبد الغفار شكر » ، وأهم خبرائه ، فى مجال الموظفين والخدمة المدنية ..

× سألته : من أين جاء ، ويجئ التمايز الوظيفى ؟

– قال : تتفق أولا على أن مفهوم التمايز ، يعنى منح مميزات لجهات أو أفراد ، على غير أساس من معايير تقييم العمل الاربعة وهى : درجة مخاطر المهنة ، ونوع الجهد المبذول ، وكمية ساعات العمل ، ونوع المواصفات المطلوب توافرها فيمن يشغله .

بعد ذلك لابد أن تؤكد أن المطلوب دائما هو أجر متساو للعمل المتساوى . وذلك يذكرنا بلا زى افتعال بالطبقة العاملة ، التى ناضلت طويلا من اجل اقرار هذا المبدأ ، المنطوى على شحنات مشبعة من الشوق الى العدالة واعلاء قيمة العمل قبل زى عامل آخر . وحتى أوائل السبعينات كانت هذه القاعدة مراعاة الى حد كبير فى مصر ، وان بدرجة من الجمود ، ثم تلا ذلك ما أدى الى الانحراف عن هذه القاعدة الاصولية .

× وانفجرت التمايزات ؟

– نعم . ومنها ماهو راجع الى علو وزن هذه الفئة أو تلك ، وسنجد دائما أن الجيش والشرطة وكافة الاجهزة الامنية ، لها وضع خاص ، لان تلك هى الدعامة الاساسية للحكم . ومع توسع دور الدولة ظهرت المؤسسات الرقابية ، وكان لابد من « محاباتها » ايضا لاهميتها . ومع احتدام الازمة السياسية والاقتصادية اشتدت حاجة النظام الى القوى التى تلعب دورا خاصا فى مساندته وفى تشكيل الرأى العام . وكلنا يعرف أن السادات وافق على مطالب للجهات القضائية وأساتذة الجامعات والصحفيين ، وفى وقت واحد ، وذلك فى عز الهجوم على سياسته وقوانينه الاستثنائية .

تلا ذلك ظهور تمايزات على أساس نوع النشاط الذى يمارسه القطاع والدخل الذى يحققه ، ومنها تمايزات البنوك وقطاعات البترول والضرائب الخ ، التى تمارس نشاطا اقتصاديا وتحقق ايرادات ضخمة وقد يصل التمايز فيها ، وقد أخذ شكل المكافآت ، الى حد صرف مرتب ثلاثة شهور ، كل شهر ، فى المتوسط .

. ومن الطبيعى أن يتفشى فى ظل ذلك الفساد الوظيفى وعلى النقيض من حل الازمة بالفساد ، فقد اشتد ساعد حركة الطبقة العاملة المصرية ، فى فرض بعض حقوقها المطلبية ، بتنظيم الاضرابات السلمية والتظاهرات ، وبهذا حصلوا على بدل طبيعة عمل كنسبة من المرتب ، وعلى حوافز تتمشى مع ما تحققه الشركات

من أرباح .

× سألت : من المفهوم بطبيعة الحال اننا ضد

ويضيف عبد الغفار شكر : وبدأ المرض ينتشر و اكتشفت قطاعات أخرى انها تستطيع حل بعض مشاكلها فى هذا الاطار ، فنجح بعضها فى صرف حوافز ، وفشل البعض الآخر لافتقادهم الى قاعدة القوة التى تجبر السلطة التشريعية على الاستجابة لهم مثل موظفى الحكم المحلى ، حيث لايزيد الحافز الشهرى للواحد منهم عن ٨ جنيهات بحال . ومثل موظفى قطاعات الخدمات كالتموين والصحة والشئون الاجتماعية . المساواة المطلقة فى مجال العمل . لكن ألا ترى أن تحقيق العدل الشامل فى مجال العمل امر بات فى غاية الصعوبة بسبب التعدد اللانهائى فى انماط العمل والتكنولوجيا المستخدمة ؟

– عبد الغفار شكر : فى المجتمع الرأسمالى فان قانون العرض والطلب ، هو الذى يحدد الاجر الى حد بعيد وفى مصر فان طرفا من هذا القانون ، نراه فى مجالات مختلفة . مثلا صاحب العمل الذى يطلب من سيدات اصحاب ماكينات تريكو فى بيوتهن ، ان يشتغلن لحسابه قطعا معينة ، ويحدد الاجر وفقا لاقل أجر تطلبه سيدة ، أرأيت كيف أن القانون يعمل ولو فى نمط كهذا ، وبعيدا عن التجمعات العمالية الكبيرة ...

× قاطعت : لكن التجمعات تستطيع فى العادة فرض شروط أفضل ، والمشكل ان العالم يتجه لالغاء التجمعات التى تقوم بالعمل التكرارى (عمال خط الانتاج الواحد) ، فمن أين سيأتى الضغط لفرض شروط أجر أفضل ؟

– انا جاى لك : يقول عبد الغفار شكر : مع التنوع الشديد ، الذى قد يؤدى الى العمل فى البيت ، كما يقول بعض علماء المستقبليات ، فان الجالسين فى منازلهم للعمل ، سيكتشفون رويدا رويدا ، أنهم مغبونون ، وقد يبادرون الى تشكيل روابط أو منظمات ، لتوحيد مطالبهم . وهناك أمثلة ، قديمة على ذلك ، منها نموذج صناع قطع الساعات السويسرية فى منازلهم .

× لكن المأساة أن جزءا هائلا من التمايز يأتى من استسهال الظلم ، ومن الصدفة (تعيين هذا هنا وتعيين هذا هناك) واتصور اننا كاشتراكيين ضد منطق الصدفة . وضد ما يسمى فى العرض والطلب باليد السحرية التى تحكم السوق الرأسمالى وسوق العمل جزء منه – اذ انها هى الاخرى شكل من أشكال الصدفة يصيب تطلعات الناس الى العدل الجميل المنتج فى الصميم ؟

× بطبيعة الحال فان الجزء الخاص بفرز المهارات وتقييمها ، وفقا لاليه العرض والطلب ، هام كمجدد محرك ، ومنشط ، لزيادة المهارة والخبرة ، غير أن المجتمع الرأسمالى برمته ، يفرز أوليات مغلوطة ، قد تكون فيها ملكة الجمال مثلا ، أعلى دخلا من أى عالم أو بحاثة .. اذن نأخذ الجزء الاول ، ونضعه فى اطار مجتمع حر ، له أولوياته الانسانية المنطقية ، فنستطيع الحصول على نتائج ايجابية الغاية .

× اتصور ان قياس العمل سيكون صعبا جدا اذ ا ما أراد الانسان أن يكون حنبليا ، ويعطى بالفعل لكل ذى حق حقه .. اننا قد نحتاج فى لحظة الى قياس كم من السعرات الحرارية استهلكها العمل ، لنفاضل ، بين عامل وآخر ، بالدولة مستقبلا ؟

وارد .. ذلك وارد مستقبلا ... لكن الان يستطيع جهاز موظفين حقيقى ، مهموم بقيمة العمل والعدل ، وعنده الحاسبات الالية والكمبيوتر ، أن يلعب دورا كبيرا فى تصحيح الخلل .

مصباح قطب

المصرى أفندى

على صفحات هذا العدد من «اليسار»، والاعداد القادمة، سوف يلتقى قراء «اليسار»، بكاتب مجهول، اسمه «المصرى أفندى»..

وقبل أن يخط «المصرى أفندى»كلمة فى هذه المجلة، اشترط ألاّ يقرأ رئيس التحرير حرفاً مما يكتب قبل النشر، وأن يتنازل عن القلم الأحمر، الذى يحمله رؤساء التحرير عادة، لكى يشطبون به، بعض مايكتبه كتاب الصحف ومحرريها، أو يعدلونه فيعكسون معناه.. على سبيل الحذر أحيانا، وخوفا من القانون فى أحيان أخرى، ومجاملة للمعلنين فى أحيان ثالثه، أو لمجرد أن زوجاتهم- أو أزواجهن- قد عكننوا عليهم بعد العشاء.. وقبل الافطار..

ولاسباب شتى قبلت «اليسار» هذا الشرط الذى لم يسبق له مثيل.. فى تاريخ الصحافة

من بين هذه الأسباب أن «المصرى أفندى» هو شخصية تاريخية، ربما لايعرفها الجيل الحالى، ولكن الصحافة المصرية عرفتها منذ أواخر العشرينيات، عندما ظهرت على صفحات مجلة روز اليوسف»، فى ذروة المدّ الوطنى الديمقراطى، لكى تعبر عن المواطن المصرى البسيط والمسحوق، الذى يعيش بالكاد: يأكل لكنه لايشبع، ويتكلم ولكنه لايعبر عن رأيه الحقيقى، الأ حين يشعر بدفء المحبة ووهج الإخلاص، وحرارة الانتماء

وهو اذا أحب احداً قال: أحبه موت..

وإذا كره آخر قال.. اكرهه موت..

وإذا قهقه طفرت من عينيه الدموع. وقال: اللهم إجعله خيراً، لفرط الحزن الذى إمتلأ به قلبه على إمتداد التاريخ..

وقد أسعدنا أن يعود «المصرى أفندى» للعمل بالصحافة، بعد طول إختفاء، وأسعدنا أنه اختار «اليسار» ليكتب على صفحاتها، فتركنا له الصفحات، يحتل كل مساحة فارغة يجدها بها، ليعلق على مايجرى ساخراً من دنيا السوق والسوء، وعالم اختلال العدل، وانهيار القيم فى هذا الزمان الذى لولم نغيره، لأتعسنا قلب هذا الرجل الطيب، الذى هو نحن الفقراء والمقهورين، والباحثين عن العزاء فى زمن ضنين بالفرح. بخيل بالحب، متخم بالعدوان والاغتصاب، يفح كراهية،

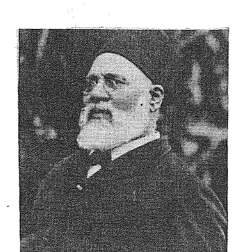
ولأن «المصرى أفندى» ليس كاتبا محترفا، فقد وافق على أن يكتب بتوقيعه، كل من يريد من قراء «اليسار»، يشدون الصخرة على مايجرى فى هذا الزمن المهزلة ليكون الأسم، تعبيراً عن سخرية البسطاء، وأنقياء القلب، وورثة الغد، ممن ينتمون للشعب المصريالذى خاطبه الشاعر فقال..

.. تمر بك الأحداث كلّمى هزيمةً.. ووجهك وضاء.. وثغرك باسم

«......»

ما العمل؟

مطلوب قيادة وطنية بديلة







لا يختلف اثنان على سوء الاحوال في بلادنا، والاعلى ازدياد تدهورها يوما بعد يوم. حتى اصبح الخوف من الغد طاغيا على الامل المنشود في هذا الغد. وغدا المستقبل مجهولا مجهلا ملفوفا في الظلمات. ويتساءل الجميع ماذا بعد؟ ويتساءلون بالحاح وماهو الحل؟

فعبد سنوات طويله من الانقلاب على ثورة يوليو باسم «ثورة التصحيح»، تبين الجميع أن مصر قد فقدت اغلى ماكانت قد اكتسبت بنضالها المتواصل جيلا بعد جيل من «احمد عرابى » الى مصطفى كامل» الى «سعد زغلول» الى «جمال عبد الناصر».

فمصر الناضله تحت رايات الاستقلال الوطنى والديمقراطية السياسية والتنمية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية والوحده القومية، قد سقطت منذ حكم السادات فى مستنقع التبعية والاستبداد والطفيلية والنهب والفساد والتراجع للوراء والتصالح مع العدو.

باسم الانفتاح الاقتصادى سيطرت الفئات الطفيلية كالنبت الشيطانى على اقتصادنا. وتحكمت مافيا الاستيراد وتجار العملة ومهربى المخدرات فى مصائرنا. وأساءت استخدام موارد بلادنا ومدخراتنا، وبددتها على الخدمات والتجاره وفى المضاربات، بينما اهملت الصناعة والزراعة وهما عماد البلاد. حتى صرنا نعتمد على الخارج لتوفير اكثر من نصف غذائنا وثلاثة ارباع خبزنا. وتهرب الطفيليون من التزاماتهم ازاء الدولة والمجتمع وهربوا اموالهم فى الداخل والخارج، حتى اصبح تمويل الاستثمارات يتم بالاقتراض من البنوك او يتم بالاستدانه من الخارج. هذا بينما دفعت الناس دفعا الى الاسراف فى الاستهلاك السفية لتبيع مافيا الاستيراد وتضاعف ارباحها. توقفت التنمية الحقه. وصار التخطيط اسميا على الورق وأهدر دم القطاع العام على مذبح الطفيليين المتعطشين للثروات الجاهزه وخبطات العمر، وانكمش دور التعاون فى الزراعة التى تعانى الان من نكسه لم تعرفها منذ الاف السنين، فلم تعد مصر بلدا زراعيا. وظهر فيها الفلاح الذى يقبل ان تجرف أرضه. فلقد احكم كبار الراسماليين الجدد قبضتهم المدمره على مصر.

وباسم الانفتاح على العالم اصبحت امريكا تحتل فى بلادنا مركزا فريدا لاتدانيها دولة اخرى. ويعترف حكامنا بأنها علاقة خاصة تربطهم بامريكا فى لقمه العيش وفى قطعة الاسلاح، واستفحال حجم واعباء المديونيه الخارجية وتحطيم صداقتنا عهدا مع الاتحاد السوفيتى، والغاء حياد مصر الدولى وعزلها عن امتها العربية، وتكبيلها باتفاقيات كامب ديفيد، مع اطلاق يد الطفيلين فى الاقتصاد والسياسية، قد قلب احوال مصر راسا على عقب. حتى صارت مصر هذه الأبية الشامخة الغنية بنيلها وفلاحيها وعمالها وعلمائها وخبرائها ومثقفيها وجيشها، صارت تقف - بعد اسرائيل فى الطابور تستجدى المعونه الامريكية، بينما يعترف حكامنا انفسهم بان من لايملك قوت يومه لايملك حرية ارادته! وفى ظل ذلك صعدت امريكا واسرائيل من عدوانها على الشعوب العربية وبخاصة على الشعب الفلسطينى. وعززت امريكا من اسباب سيطرتها على مصر. وكانت النتيجه ان هيمنت امريكا على المنطقة العربية وعربدت فيها اسرائيل.

وباسم الانفتاح السياسى وتحت ضغط متزايد من الشعب المتطلع الى الحرية، اعترف النظام بقيام وتعدد الاحزاب، لكنها كانت تعددية شكلية وتحولت الى ستارزائف لتسلط حكم الفرد وهيمنة الحزب الواحد وغياب الديمقراطية فى النهاية واقعا وعملا. فقد حرمت قوى سياسية عديده من حقها فى تشكيل احزابها. وزيفت جميع الاستفتاءات وانتخابات مجلس الشعب والمحليات باسم بدعه نظام القوائم النسبية والمطلقة. حتى فقد المواطنون اهتمامهم بالانتخابات وبالسياسة وبالاحزاب. وتركت الساحة خاويه للسلطة الغاشمه تصول وتجول، بعد ان اخضعت البلاد للاحكام المرفيه (حالة الطوارىء) منذ اغتيال السادات، وعززت من قبل بترسانة من القوانين الاستثنائية تسلب المواطنين ماأباحه لهم

التعدديه .. تحولت الى حكم الفرد وهيمنه الحزب الواحد>>

الدستور من حريات وتطاردهم بقسوة فى حقوقهم وارزاقهم. وهكذا ساد البلاد مناخ معاد للديمقراطية يدفع الى الاحباط.

وباسم كل انواع الانفتاح جرى ماتم من اجراءات لاعاده البلاد الى حظيرة التبعية الخارجية واستفحال سطوة الفئات الطفيلية وتحالفها المشبوه مع بيروقراطية النظام، واحتفاظها بالهيمنه الفاشمه على البلاده، واكتساحها للكثير من القيم التى رسختها الحركة الوطنية والديمقراطية والاجتماعية واطاحتها باستهتار متزايد بالحقوق المكتسبه للطبقات الشعبيه. وندت الخطوات الاولى فى التحول الاشتراكى. وأعيدت مصر بالكامل الى حظيرة الرأسمالية وأخضعت لسيطرة كبار الرأسماليين الجدد، اصحاب الملايين والبلايين، واتسعت الفروق بين الطبقات وزادت التناقضات الاجتماعية حدة لم يعد دخل الفرد من الطبقات الشعبية يكفيه ليعيش. وصار عليه اما ان يهجر وطنه أوأن يصمد فيبيع نفسه فى سوق العمل والنخاسة او ان يستسلم فينحرف ويفسد واستفحل خطر البطاله وبخاصه بين المتعلمين. بينما تاكل الدعم المقرر للسلع الاساسية للشعب. وانطلق الغلاء فى موجات متصاعده لاتتوقف ولاترحم.

واستمرت كل الاوضاع تدفع فى اتجاه المزيد من التدهور مما يعنى المزيد من الافقار للطبقات الشعبية وانتقال العديد من الفئات الوسطى وبخاصه الموظفين الى عداد الفقراء. وبالطبع فلابدان يصاحب ذلك بالمزيد من العدوان على الحريات السياسية والنقابيه وحقوق الانسان. فالقدر المحدود من الديمقراطية قد استنفد اغراضه وأخذ يتاكل بسرعه.

هكذا صارت البلاد فى ازمه شاملة. ازمه وطنية وديمقراطية واجتماعية وروحية شاملة. ازمه محورها الازمه الاقتصادية الصارخة. وفى كل مره كان الحكم يحاول مايسميه الترشيد إو التصحيح لمسار الاقتصاد فانه لم يكن يمس السياسات التى ارساها السادات. بل سرعان ماكان يتراجع عن محاولته المتواضعة مهرولا الى قواعده. ثم لايلبث يبدأ هجمة جديدة على مصالح الجماهير. وتكشفت بذلك حقيقة عجز الحكام عن حل مشاكل مصر المتأزمه. نعم، فانهم عاجزون نتيجه للإصرار على سياسات السادات وعدم الرغبه ولا القدرة على تغييرها أوتحميل الفئات الطفيلية اعباء ومغبه سياساتها.

نعم فان الانفتاحيين والامريكان والاسرائيليين و صندوق النقد الدولى مجمعون على حماية وتأكيد مكاسب الحقبة الساداتية، وذلك بمواصلة سياساتها وتعزيز قواعدها واستخدام جهاز الحكم فى خدمه المخطط الامريكى الاسرائيلى فى المنطقة. وهكذا يتم استنزاف فائض مصر سنويا ونزحه الى اسواق المال العالمية، حيث يعاد توزيع الدخل القومى المصرى لصالح رأس المال العالمى. وساهم فى ذلك اصحاب شركات توظيف الاموال فاضروا ابلغ الضرر بالمدخرين المصريين والاقتصاد المصرى. وبفضل الهيمنة التى تتمتع بها الاقلية المالية الطفيلية. من رجال المال والتجارة المتحالفين مع بيروقراطية النظام، ورجال البنوك وتجاره العملة، وتجاره الاستيراد، والمخدرات والمقاولات والتوريدات والمضاربات على كل شىء. وبفضل اغراق مصر فى الديون الخارجية، صار الاقتصاد المصرى موضوعا بالفعل تحت اداره دولية مشلكه من الدول الدائنه الكبرى ممثله فى صندوق النقد الدولى.

لهذا تتفجر الازمه الاقتصادية كل حين وتتحول على أيدى حكامنا الى ازمه مزمنه مستعصية الحل. بل انها تتجدد باستمرار وتتفاقم وتصبح اكثر استعصاء على الحل. فالحل المطروح للازمه لايتم بمواجهه اسبابها الكامنه فى سياسات الانفتاح الاقتصادى والاعتماد على الخارج، وإنما يتم بتحميل الجماهير اعباء الأزمه فى محاوله لحلها على حسابها فالانفتاحيون يرون الحل فى المزيد من الانفتاح الامريكيون يرون الحل فى المزيد من

جهاز الحكم الحالى يعمل لخدمة

شعار صندوق النقد رفع الأسعار هو الحل!

الاعتماد عليهم والسيطرة علينا وصندوق النقد الدولى يرى الحل فى المزيد من الغلاء وشعاره الاساسى هو: رفع الاسعار هو الحل.

إزاء هذه القوى العاتيه المعاديه للشعب يستسلم الحكام. انهم يمضون فى سياسه الانفتاح الاقتصادى ولايملكون حرية تغييرها. ويوقعون اتفاقيه مايو ١٩٨٧ مع صندوق النقد الدولى. كما يوقعون فى واشنطن مذكره (معاهده) التفاهم مع امريكا ويعدون لاتفاق جديد مع صندوق النقد الدولى يضاعفون فيها من تنازلاتهم ويعززون من قبضتهم على مصر.

وهم لايملكون سوى ان يمضوا فى طريقهم لايتوقفون. قد كان اول معانى الانفتاح هو تخلى الدوله عن مسئولية التنمية فى مصر وتركها لأريحية رأس المال المحلى والعالمى. ومع اطراد القاعدة الانتاجية وتدهور الخدمات وتفكك اجهزتها، ومع التصفية المستمره لدور القطاع العام، والتدهور والاهمال فى الزراعه والاراضى الزراعيه، ومع استفحال خطر البطالة والسعى لالغاء مجانية التعليم، والغاء الاسكان الشعبى، وتآكل الدعم والسعى لالغائه نهائيا، ومع الازمات التموينيه والقاء مهمه تموين البلاد على عاتق القطاع الخاص، ومع الغلاء الذى يتضاعف من يوم الى يوم – مع هذا كله يدخل الحكم العاجز فى مازق خطر.

إن الدولة تترهل وتفقد هيبتها. لقد تخلت الدولة عن كل مهامها الطبيعية الا مهمة الامن التى اشتدت وتضخمت اجهزتها لكى تستخدمها بضراوه متزايد لاجهاض حركه الجماهير وبإضافه الى سلاح الامن الغاشم تستخدم الدولة سلاح اليأس، لاحباط الجماهير وبث اللامبالاة فى صفوفها، حتى يخلو الحكم للحكام. ولكن الحقيقة هى ان الجماهير لاتيأس. لكنها صارت فاقده الامل فى قدره هذا الحكم على تجاوز الازمه.

فلم تعرف مصر عصرا تفشى فيه العجز والانحلال وانتشر فيه الفجر والفجور وعم فيه الفساد والافساد مثل عصرنا الحالى. وسرى ذلك فى المجتمع والدولة حتى انه قام الى جانب سماسرة المال سماسرة للسلاح. واقدم الانفتاح من الداخل والخارج على اكبر عملية لتزييف الوعى وتغييب العقل وتعميم الجهل وتخريب وجدان المصريين. ويتم التركيز بصفه خاصه على قطاعين من الجماهير هما الشباب والمرأة. فالشباب وهو المستقبل نفسه قد جعلوه يفقد الشعور بالانتماء، جعلوه يكفر بالماضى ويرفض الحاضر ويفقد الامل فى المستقبل. ولاتجد فى النهاية الا ان ينتظر من السماء ان تمطر حلا. والمرأة يفرضون عليها ان تعود رقيقا للاسرة وتكون رقيقا ابيض، ان تعود الى البيت والى عصر الحريم. واذا لم يكن الحكم الحالى فاعلا اصليا فى هذه العملية المخربة فانه شريك بالتحضير والمساعده والتستر على الفاعلين الاصليين.

وعندما يحرم المجتمع من الطاقات المبدعة الجبارة لكل من الشباب والمرأة فانه يصاب بالعجز والعقم ويتدهور. لكى يسهل قياده والتحكم فيه.

اننا نمر بلحظه من تلك اللحظات الحرجه فى تاريخنا الحافل الطويل، وكم مرت بمصر لحظات حرجه تغلبت عليها وتجاوزتها للامام. ولقد تفجرت الثورات التاريخية من بين ثنايا هذه اللحظات الثورة العرابية

المخطط الأمريكي الإسرائيلي

الدولة تتخلى عن جميع مهامها عدا الأمن

وثورة يوليو وها هى حرية الجماهير، حركة العمال والفلاحين والموظفين والمثقفين، ها هى تتنامى وتنبئ بانتفاضات جماهيرية واسعه. انها تتفتح امامنا فى مجالات العمل الوطنى والقومى، وفى ساحات الممارسة الديمقراطية والحريات السياسية، وفى ميادين رفض عمليات الافقار المطرد للشعب والانهيار المتسارع لمعيشه الفئات الوسطى. فيها جميعا تحركات جماهيرية لاتنقطع، تحركات تستخدم كافة ماتملك من امكانيات واساليب من التظاهر المحدود الى الاضراب الى الاعتصام الى الاحتجاج الى كتابه العرائض وجمع التوقيعات الى استخدام حق الترشيح والانتخاب فى النقابات والجمعيات.

لكن حركة الجماهير مازالت دون المستوى الضرورى للتغيير. اننا ندرك تماما شدة وطأة الاوضاع الاقتصادية والسياسية التى تكبل حركة الجماهير. غير انه يجب ان تدرك الجماهير ايضا ضرورة ان تتحرك بسرعه لوقف التردى المتسارع الخطى فى كافه اوضاع البلاد، والمنعكس بصورة مباشرة وبحدة متزايدة على مستوى معيشتها وعلى حرياتها الديمقراطيه وعلى سيادتها الوطنية. وذلك قبل ان تتدهور الامور وتعم الفوضى وتزداد الفرص امام المغامرين والافاقين اعداء الشعب.

لابد من تطور جذرى سريع فى حركة الجماهير. والواقع ان الظروف الموضوعية لبلادنا تتطلب بالحاح وجود قيادة للجماهير تكون امينه على مصالحها الحقيقيه موثوقا بها من الاغلبيه الساحقه للمصريين – قياده قادره على أن تقودها بمهاره وقوه وامان الى اهدافها المنشوده فى هذه المرحله من تاريخ مصر.

ان هذه القياده المطلوبه ينبغى ان تكون قيادة وطنيه لكافه القوى الوطنيه والديمقراطية والتقدمية المناضلة فى بلادنا، من اجل بديل انقاذ مصر من براثن التبعية والطفيلية والفساد وحكم الارهاب. انها قيادة مفتوحة لكل الطبقات الاجتماعية السياسية والشخصيات العامه التى تقبل بهذا الهدف الوطنى وتناضل من اجله. وهى بذلك تمثل تحالفا وطنيا ديمقراطيا يستجيب لاحتياجات الاشتراكية المصرية على اختلاف منطلقاتها ا، وإدراكها لضرورة توحيد صفوفها مواقفها وقدرتها على اجراء الحوار المثمر فيما بينها. وهى مدعوة لتعزيز تحالفها وتأكيد وجودها بين الجماهير ومدعوة ايضا لتعزيز وتوسيع التحالف الوطنى الديمقراطى الجديد بقيادة البلاد.

لكن هذه القياده الوطنيه لايمكن أن تتماسك وتعمل بصلابه من غير ان يتواجد عمودها الفقرى المتمثل فى العمال والفلاحين والمثقفين الثوريين الذين لايتوقف نضالهم عند حدود تصفية التبعية والطفيلية والفساد وحكم الارهاب، وانما يتواصل ويستمر من اجل تحقيق التحرر الوطنى والتحرر الاجتماعى معا، من اجل الغاء استغلال الانسان لأخيه الانسان وبناء الاشتراكية، من اجل مصر وطنا للحريه والاشتراكية والوحدة.

ولهذا ينبغى أن تأخذ قوى اليسار المصرى على عاتقها مسئوليه بناء التحالف الاشتراكى الذى يناضل من اجل الاشتراكية فى مصر. انه تحالف مفتوح لكافه القوى والشخصيات التى ترفع رايه الاشتراكية وتناضل من اجلها انه يقوم الان تعبيرا عن نضج القوى

مصر واخراجها من ازمتها الراهنه.

ولابد من اتفاقها على النضال معا من اجل سياسة بديلة وحكم وطنى ديمقراطى ينقذ مصر من التبعية والطفيلية والفساد وحكم الارهاب وها هى الخطوط العريضه للسياسة البديله التى يجب أن يتبناها الحكم الوطنى الديمقراطى المنشود.

اولا : اجراء تحولات ديمقراطية شامله توسع الحريات الديمقراطية السياسيه والنقابية والحقوق الاساسيه للمواطنين وتمكن الطبقات الشعبيه من حكم نفسها بنفسها على اساس تصفية سيطرة الطفيليين والبيروقراطيين على الحكم وانطلاقا من حرية تكوين الاحزاب السياسية وحرية العمل النقابى.

ثانيا : اجراء تنمية اقتصادية شاملة تعيد الاعتبار للزراعة وتزيد الرقعة الزراعية، وتحقيق الكفاءة والازدهار للصناعة، وتكفل الاكتفاء الذاتى والمواد الغذائيه، تنمية مستقلة معتمده على انفسنا، من خلال تصفيه الرأسمالية الكبيره الطفيلية والبيروقراطية، وتأميم رأس المال الاستعمارى فى البنوك والشركات والوكالات الأجنبية تشجيع الرأسمالية الوطنية واستعاده القطاع العام لدور كقاعده للتنميه المستقلة واعادة الدور الحاسم للتعاون فى تنمية الزراعة والصناعات الحرفية.

ثالثا : إعادة توزيع الدخل القومى لصالح الطبقات الكادحة من العمال والفلاحين بهدف تقريب الفوارق بين الطبقات وتحقيق الاستقرار السياسى والاجتماعى.

رابعا : تحرير الارادة الوطنية كاملة بدءا باسقاط كامب ديفيد واستعادة مصر لمكانتها المرموقه فى صفوف مجموعه دول الانحياز بسياسة متوازنه ازاء الولايات المتحده والاتحاد السوفيتى واعادة مصر الى دورها القيادى فى نضال الوطن العربى من اجل التحرر الوطنى والتقدم الاجتماعى والتوحيد القومى.

خامسا: القيام بثورة ثقافيه وطنيةديمقراطية تتغلب على الازمة الروحية فى المجتمع وبخاصه فى صفوف الشباب حتى يستعيد شعوره بالانتماء وحماسه لاعاده بناء وطنه والتزامه بالقيم والمثل العليا التى افرزتها مسيرة النضال والحرص على حرية العقيدة والاحترام الكامل للاديان والمساواه التامه بينهما، بالاضافه الى ثوره فى التعليم تبنى الاجيال وتجارى العصر.

سادسا: تصفية الفساد المستشرى فى المجتمع وذلك باجتثاث جذوره الكامنة فى الانشطة الطفيلية واوضاع التبعية التى تسيطر على الاقتصاد والسياسة والحكم، وتمكين الجماهير بالوسائل الديمقراطية من فرض رقابتها على اجهزه الدولة والحكم المحلى والقطاع العام

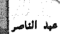
ولاننا ندرك الارتباط الوثيق بين الممارسه الديمقراطية، وبين النجاح فى كشف الفساد واستئصال جذوره، فاننا نعود لنؤكد ان الديمقراطية هى الشرط الاساسى ايضا لتحرك الجماهير من اجل تحرير الارادة الوطنية والدفاع عن مصالحها الطبقية .

د. فؤاد مرسى

مصر التى فى خاطرى..

بعد ١٠٠ عام من التنوير نعانى من :

المرض والتخلف والتبعية



عبد الناصر

مرحلة حضارية جديدة يواصل بها العالم – هذه الايام – مسيرته التاريخية المتجددة أبدا .

تغيير عميق الجذور يخترق العديد من المسلمات والمفاهيم والنظريات والقيم وأساليب الحكم وأشكال التنظيم السياسى والاجتماعى ، وآليات العلاقات الدولية . آفاق وحدة بشرية جديدة لايُلْغَى فيها التنوع والاختلاف الذاتى أو القومى أو الفكرى ، ولايصبح فيها هذا التنوع والاختلاف قاعدةً للتنازع والصراع الدموى ، بل يكون مصدرا للخصوبة والمبادرات السلمية الخلاقة

. ليس حلماً ، ليس يوتوبياً بل وقائع وحقائق تتخلق وتتشكل عبرْ اجتهادات وجهود ومعارك فكرية واقتصادية وأخلاقية وجماهيرية مُضْنِية ، يحتدم بها – اليوم – العالم أجمع .

وأتساءل : أين مصر من هذا كله ؟ وإلى أين مصر ؟ فى الأسابيع الماضية أكثرنا – وبحق – الاحتفال بالتنوير وبأعلام التنوير فى حياتنا الثقافية طوال السنوات المائه الماضية ، منذ الطهطاوى حتى طه حسين ، بل حتى بعض المعاصرين لنا . على أن الاحتفال كان يغلب عليه الطابع المهرجانى التسجيلى ، أكثر ماكان احتفالا موضوعيا تامليا نقديا . ولهذا كاد الاحتفال أن يطمس ويغيب حقائق واقعنا ، وكاد أن يوحى لنا أن التنوير أصبح حقيقة متجسدة فى حياتنا ، وأننا نعيش بحق فى مجتمع مستنير ! والواقع ، أن مائة عام من التنوير فى حياتنا لم تنجح فى أن تحقق من طموحاتها التنويرية إلا النذر اليسير . فمنذ أكثر من مائة عام أطلت على دنيانا المصرية – العربية ، أسئلة عصر النهضة ، وظل يتردد سؤالها الملح : لماذا تقدم الغرب وتخلّف العرب ؟ وما السبيل إلى التخلص من تخلفنا الاجتماعى وتمزقنا القومى ؟

وبعد مرور كل هذه السنوات ، وبعد خوض العشرات من المحن والخبرات السياسية والاقتصادية والعسكرية والاجتماعية والثقافية ، وماتزال أسئلة عصر النهضة معلقة مجهضة ، لم تجد لها إجاباتها العملية على أرض الواقع المصرى – العربى ، حقا ، لقد قامت مؤسسات سياسية وعسكرية وقضائيه وتعليمية وإدارية وثقافية ، وزدادت أعداد المتعلمين والمنتجين والمثقفين ، كما ازدادت الكوادر الفنية السياسية والاجتماعية والعملية ، ومع ذلك فما يزال التعسف والقمع السلطوى والادارى ، و ما يزال التخلف الاجتماعى والتبعية الاقتصادية ، ومايزال التمزق القومى ، ومايزال التخلف الفكرى والضباب اللاعقلانى ، قسمات بارزة وجراحا غائرة فى جسد الواقع المصرى – العربى

وأتأمل « مصر التى فى خاطرى وفى دمى » ، أتأمل مصر العزيزة ، أم الدنيا . ماتوقف نضال شعبك أبدا يامصر . كنوز من الطاقات والكفاءات لنساء ورجال يعيشون وينتجون ويديرون ويبدعون ويناضلون فوق أرضك الزاخرة كذلك بالكنوز يامصر . ما توقف نضالهم أبدا منذ عصر النهضة ، بل منذ القرن الثامن عشر قبل ماقيل ويقال عن الحملة الفرنسية وعصر محمد على حتى اليوم . فلماذا يلاحق المرض والتخلف والتبعية هذا الجسد الاجتماعى التاريخى العريق الجميل ؟!

لسنا ننكر ما تحقق خلال السنوات الاخيرة من جهود لتجديد وإقامة البنية الأساسية للمجتمع . ولسنا ننكر ما تحقق خلال السنوات الاخيرة أيضا من نجاحات ديبلوماسية لضم الشمل العربى القومى وتهدئة صراعاته على الأقل ولا أقول توحيده أو التنسيق بين طاقاته وقدراته .

ولسنا ننكر ما تحقق من هامش ديمقراطى ليبرالى ، وإن يكن فى الحقيقة أقرب إلى « الديكور » المظهرى منه إلى المشاركة الفعالة للجماهير الشعبية وقواها السياسية فى إصدار قراراتها المصيرية . لسنا ننكر كل هذا . ولكن عندما نتأمل – فى العمق – واقعنا .... فماذا نجد ؟ نخدع أنفسنا ، ونخدع شعبنا ونخدع تراثنا وتاريخنا ، إن قلنا إن تغييرا جذريا قد تحقق ، وأننا خرجنا من قاع الفاقة والعوز والتخلف والتبعية . بل أخشى أن أقول : إن مصر ، أم الدنيا ، برغم كل البهرج الإعلامى – تزداد فقرا وتخلفا وتبعية ، تزداد تأزما ، ومتى ؟ فى هذا العصر الذى تتألق حضارته وتزدهر بجهود واجتهادات وإبداعات العلم والعقلانيه والديمقراطية والحرية والعدالة الاجتماعية والتفتح الثقافى .

حقا ، كانت هناك تلك المحاولة الناصرية الرائدة ، – رغم ما شابها من أخطاء ونواقص تتمثل أساسا فى التخلف الديمقراطى والاستعلاء السلطوى والتوفيقية الفكرية – كانت بحق مدخلا لاستقلالنا الاقتصادى وتطورنا الاجتماعى ووحدتنا القومية ، ولكن سرعان ما أجهضت تلك المحاولة ، ونعود مرة أخرى لنجد أنفسنا فى العراء!

عندما مات جمال عبد الناصر عام ١٩٧٠ كان العجز فى ميزان المدفوعات لايتجاوز ١٤٨ مليون دولار . أما فى عام ١٩٨٦ فقد بلغ العجز فى هذا الميزان ٦٣٧٣ مليون دولار ! وفى عام ١٩٦٥ كان نصيب الزراعة يبلغ ٢٩٪ من الدخل القومى ، وفى عام ١٩٨٦ – أى بعد عشرين عاما يتناقص هذا النصيب إلى ٢٠٪ ! ولعلنا نجد زيادة فى نصيب الصناعة من الدخل القومى . ففى عام ١٩٦٥ كان هذا النصيب ٢٥٪ ، أما فى عام ١٩٨٦ فقد بلغ ٢٩٪ أى بزيادة ٢٪ . ولكن سرعان ما تتناقص هذه الزيادة عندما نعرف أنها بسبب العائدات الجديدة من البترول ، لا بسبب زيادة فى انتاج سلعى . ولا أتحدث عن الديون فهمها أكبر ، وأرقامها المذهلة المخجلة على كل لسان ! فماذا حدث طوال هذه السنوات منذ السبعينات وحتى اليوم ؟ كان معدل النمو الاقتصادى يبلغ ٧ر٤٪ حتى النصف الاول الثمانيننات ، ثم أخذ يتدهور فى النصف الثانى منها أى فى سنوات ٨٥ – ٨٦ – ٨٧ ليبلغ ٥ر٢٪!

وكان لدينا قطاع عام هو الركيزة المأمولة ، لتنمية اقتصادية مستقلة شاملة تسعى لاشباع الحاجات الاساسية للجماهير . وكان هذا القطاع العام يقدم ما يقرب من ثُلُثَى (٢-٣) إجمالى الاستثمار القومى كله ، وفى القلب منه الاستثمار فى مجال الانتاج السلعى والصناعة الثقيله خاصة . فماذا حدث وماذا يحدث ؟ تتسارع الخطوات لتصفية هذا القطاع العام ، وبدلا من أن يكون قاعدة لتنمية وطنية مستقلة يصبح جهازاً يعمل لمصلحة الاستغلال الرأسمالى المحلى والاجنبى ، بفضل قوانين الانفتاح الاقتصادى . فماذا كانت النتيجة ؟ هل ازداد فائض الانتاج السلعى ؟ العكس هو الذى تحقق . لقد تناقض الانتاج السلعى لحساب القطاعات غير السلعية . أى تآكلت القدرة الانتاجية الصناعية والزراعية للمجتمع ، وأصبح الطابع العام لاقتصادنا هو الطابع الريعى غير الانتاجى .

ونتساءل : لماذا هذا الاتجاه المتزايد نحو رسملة اقتصادنا ، ولماذا هذا الانفتاح على الرأسمالى الاجنبى بغير حدود ، ولماذا هذا الاعتماد المتزايد على القروض ، ولماذا هذا التوجه الاقتصادى الى الخارج أساسا بدلا من التوجه إلى الاعتماد على التنمية الانتاجية الداخلية







مبارك

والاستعانه من فائضها بالتخطيط العلمي لتنمية مواردنا وسد احتياجاتنا ؟ هل بسبب ما يقال وما يشاع عن تزايد السكان تزايداً اختل به التوازن بين الموارد والاحتياجات مما لاسبيل إلى علاجه بغير هذا التوجه إلى الخارج !؟ إن التزايد السكاني قضية بالفعل تحتاج إلى تنظيم ومواجهة ، ولكن هل أفض هذا التوجه الاقتصادى الانفتاحى الراسمالى إلى تقديم حلول لهذه القضية أم أفض إلى مزيد من تفاقم أزمتنا الاقتصادية وفى داخلها القضية السكانية ؟

ولاشك أن التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة قادرة على المواجهة العملية الصحيحة والصحية لقضية تزايد السكان . فلماذا التجاهل لهذا الحل المضمون علميا فضلا عن تعبيره عن المصالح القومية العامة للأغلبية الساحقة للسكان ، وليس مجرد حل لقضية التزايد السكانى ؟ فهل الامر أن المسئولين يستسهلون التسوّل والاقتراض والانفتاح على الخارج بدلا من التحمل العقلانى العلمى لعبء التنمية الداخلية المخططه المعتمدة على الذات ؟ أم أن فى الامر خطأً فى الحساب والتقدير ؟ أم هى حماقة فى السلوك ؟ .. لا هذا ولا ذاك . فالحقيقة أن التنمية الداخلية المستقلة المعتمدة على الذات والتى تستهدف إشباع الحاجات الأساسية للمواطنين ليست لمصلحة بعض الفئات والنخب الاجتماعية المتسلطة على الحكم . إنما لن تستغل شيئا من الانتاج السلعى ، أو من التصنيع الثقيل ، أو من التخطيط العلمى للاقتصاد ، ولكنها تستغل أكثر بما لايقاس من العلاقات السمسارية مع الخارج ، تستفيد أكثر من القروض ، والمتاجرة ، والمضاربات المالية ، وتحويلات العملة . تستفيد أكثر من التوجه الرأسمالى الريعى الطفيلى للبنية الرأسمالية لنظامنا الاقتصادى بما يتضمنه من مصلحة مباشرة فضلا عما فيه من تسيب وفساد إن أغلب هذه الفئات والنخب الاجتماعية المرتبطة بالسلطة ، أو المتحالفه معها ، أو المحيطه بها ، ترتبط بعلاقات مصلحية حميمة بالرأسمالى الاحتكارى العالمى (والامريكى بوجه خاص) ، وبعلاقات مصلحية حميمة كذلك - وخاصة فى مجال السياحة والزراعة - بالمشروعات الاسرائيلية والصهيونية العالمية . ولهذا فمن مصلحتها الخاصة أن تدفع باقتصادنا إلى هذا التوجه الخارجى على حساب المصلحة القومية العامة . إن هذه الفئات والنخب الاجتماعية التى تتحكم فلسفتها ومصالحها فى السلطة تمثل وتعبر فى الحقيقة عن الفئات الرأسمالية الكبيرة ذات الانشطة والتوجهات الطفيلية . ولهذا فمنذ السبعينات تعمل على تحويل البنية الاقتصادية والاجتماعية المصرية من بنيه تسعى للتحرر من التبعية للرأسمالية العالمية عن طريق التنمية الذاتية المستقلة الشاملة ، إلى بنية مرسملة هامشية تابعة اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا للرأسمالية العالمية . وهكذا تنتهى مرحلة التخطيط الاقتصادى فى مصر ، لتعود مصر إلى فوضى قوانين السوق ، واعتصار ناتج قوة العمل المصرية لصالح الرأسمالى المحلى والاجنبى استغلالا ونهبا وتصديرا وديونا للخارج ، ولاتكتفى هذه الفئات والنخب الرأسمالية الكبيره بما تحققه من أرباح طائلة بفضل هذه السياسة بالطرق المشروعة وغير المشروعة ، وإنما يتزايد جشعها فتنجح فى الحصول على إعفاءات جمركية وضرائبية كاملة لمشروعاتها الاستثمارية ، بل تحصل كذلك على أشكال مختلفة من الدعم لهذه المشروعات ، باسم تشجيع الانتاج وزيادته . وهى فى الحقيقة اعفاءات ودعم لمضاعفة الارباح وتكثيف الاستغلال ، على حساب الاقتصاد القومى وحرمانا للجماهير المنتجه من ثمرات كدها وانتاجها ، وما تستحقه من دعم لاقواتها واحتياجاتها الاساسية . إن الاعفاءات الجمركية وحدها لهذه الفئات والنخب الرأسمالية المحلية والاجنبية ، تبلغ أكثر من خمسه آلاف مليون دولار ، وهو مبلغ كفيل بتغطيه الاحتياجات الشعبية من الدعم الذى يتآكل ، كما تتآكل معه - وفى الوقت نفسه - دخول أصحاب الدخول المحدودة من العاملين والموظفين والفلاحين ومختلف الشرائح والفئات الصغرى والمتوسطة ، نتيجة لارتفاع الضرائب غير المباشرة ، وهى الضرائب التى تشمل جميع الفئات ، وان يكن أصحاب الدخول المحدودة هم اكثر هذه الفئات تأثرا ومعاناة من هذه الضرائب غير المباشرة . وهكذا ينطبق على هذه السياسة الاستقلالية ماجاء فى « الانجيل » ما معناه : « من كان عنده أعطى له وزاد ، ومن لم يكن عنده أخذ منه » . وهكذا يزداد فى بلادنا الاغنياء الناهبون لخيرات مصر غنى ، ويزداد الفقراء المنتجون العاملون البناءون لثروة مصر فقرا وحرمانا . منهم لايحرمون من ثمرات عملهم فقط بل من أبسط حقوقهم فى التعليم والصحة والثقافة . فليس سرا أن نصيب الانفاق على الصحة والتعليم فى مصر هو أدنى مستوى لا بالنسبة للدول المتقدمة بل بالنسبة لمعظم دول العالم الثالث إن لم يكن بالنسبة لهم جميعا .

هذا فى الوقت الذى يحرم فيه هؤلاء الفقراء المنتجون البناؤون من حقهم فى الدفاع عن أنفسهم بالإضراب أو التظاهر السلمى ، أو التعبير عن مصالحهم عن طريق نقاباتهم المتحرره من وصاية السلطة ، أو عن طريق أحزابهم السياسية المعبرة بحق عن حقوقهم وإرادتهم .

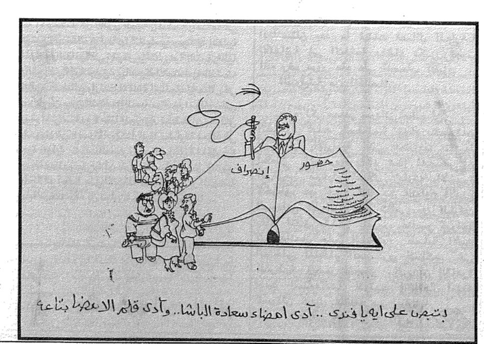
وهكذا نستطيع أن نلخص خريطة مصر فى العقد الاخير من القرن العشرين ، على النحو التالى :

- تتحمل مصر ديونا خارجيه تبلغ ٥٥ مليار دولار ، تقتطع فوائدها فحسب من فوائضنا الانتاجية ، مما يعطل من تنميتنا الاقتصادية ويحرم جماهيرنا الشعبة من العديد من الخدمات التى يتطلعون ويحتاجون إليها .

- تبلغ البطالة فى مصر ٣ ملايين عاطل الى ما يقرب من ١٥٪ إلى ٢٠٪ من قوة العمل المصرية ، على حين أن هذه النسبة ما كانت تزيد عن ٥ر١٪ فى الستينات .

× يبلغ التضخم ما يقرب من ٢ ٪ سنويا تعانى منه الفئات الشعبية المحدوده الد[illegible] تؤدى إلى تدنى مستمر فى مستوى معيشة أغلبية الد[illegible]ن .

× تدهور فى مستوى التعليم والصحة والثقافة لخضوع ما يسمح به للانفاق عليها لشروط صندوق البنك الدولى ،



مصر التى فى خاطرى



× تغلغل أمريكا فى حياتنا الاقتصادية والامنية والثقافية والعسكرية (المناورات المشتركة) وتغلغل اسرائيل فى بعض مجالاتنا الاقتصادية (السياحة والزراعة) وتغلغل بعض المؤسسات الغربية المشبوهة (مؤسسة إيبرت فى تنظيماتنا النقابية

× بروزتفاوت شديد بين الفئات الاجتماعية هو بغير شك وراء لمسة من عنف اجتماعى وتعصب فكرى وإن اتخذ فى كثير من الاحيان مظهرا دينيا .

× برغم الديكور الليبرالى الذى يكاد يكون نوعا من « الفضفضة » السياسية والاجتماعية والاعلامية أكثر من كونه ذ افاعلية اجتماعية وسياسية (اللهم إلا فى حالة نادرة وصارخة مثل حالة وزير الداخلية الاسبق) برغم هذا فإن القيود ماتزال مفروضة على الحركة الاجتماعية باستمرار قانون الطوارئ ، وقانون الاحزاب وقانون الانتخاب والقيود المختلفة على اصدار الجرائد والمجلات فضلا عن القانون الذى يمنع الاضراب والتظاهر السلمى إلى ذلك .

× تفاقم التخلف الاجتماعى والتبعية الاقتصادية نتيجه للرضوخ لروشته صندوق البنك الدولى مما يكاد يفضى إلى فقدان مصر لارادتها السياسية الحرة . ولعل أبرز مظهر لذلك هو سكوت مصر اللهم وتواطؤ أمريكا معها هذا فضلا عن محاولات الضغط على الحركة الفلسطينية لتطويع سياستها للمتطلبات الامريكية والاسرائيلية .

× وعندما ترتفع الاقلام الرسمية وغير الرسمية فى مصر هذه الايام مهللة لما تزعمه من نهاية للايديولوجيات وسقوط الماركسية والاشتراكية والشيوعية فهى فى الحقيقة لاتسعى إلى تغييب حقيقة ما يجرى فى البلاد الاشتراكية من تطوير ديمقراطى والاستعانه الجزئية بقوانين السوق دون التخلى عن التخطيط الاشتراكى ، بل تسعى إلى تغذية الجماهير بايديولوجيتها الخاصة ، وإيديولوجيه اختيار الطريق الرأسمالى ، طريق اطلاق قوانين السوق وتصفية القطاع العام والاندماج فى النظام الرأسمالى العالمى إندماجا تابعا .

هذا هو الواقع الراهن فى مصرنا اليوم وفى كلمات مركزة : لقد أصبح اقتصادنا ومستقبلنا مرهونا للمراكز المالية الرأسمالية العالمية . وليس هناك ما يبشر بتجنب هذا الطريق الخطر واختيار طريق التطور المستقل لاقتصادنا الوطنى اعتمادا على نواتنا واشباعا للحاجات الاساسية لشعبنا .

إن الصورة قائمة ، ولكنها لا تدعو للتشاؤم اذا توافر الوعى الصحيح بضرورة التغيير ، وتوافرت إرادة الفعل الاجتماعى الديمقراطى الجماهيرى المنظم .

إن السلطة فى مصر بصرف النظر عما بين صفوفها من عناصر وطنية وديمقراطية ، لاتعبر فى الحقيقة بسياساتها الراهنة تعبيرا صحيحا عن مصالحنا المجتمعية ، إنها متخلفة عن مجتمعنا المدنى سواء بالنسبة إلى مستوى تراثه وخبراته الفكرية والنضالية ، أو بالنسبة إلى ما يتطلع إليه من احتياجات وأشواق ضرورية مشروعة . لهذا لابد من تغير مؤسسى حاسم فى بلادنا وفى بقية البلاد العربية . ولن يتحقق هذا الا بحشد كل القوى الحية والمنتجة والمبدعة فى المجتمع ، بمختلف تنظيماتها السياسية وهيئاتها النقابية والمهنية والثقافية كى تفرض بالمشروعية الديمقراطية وبالتحالف الموضوعى ، وبالحركة الاجتماعية النشطه المبادرة ، مصالح وإرادت الاغلبية الساحقة لشعبنا ، فى الخروج من محن التخلف والتبعية ، وتقديم نموذج وطنى ديمقراطى متقدم لامتنا العربية نستشرق به آفاق التحديث فى عصرنا ، ونشارك به مشاركة فعالة فى تنمية وتغذية خبرات العصر ومنجزاته وحقائقه المتجددة . وبهذا وحده يحق لنا أن نقول إننا بدأنا عصر التنوير ، وأننا قد أجبنا على الاسئلة المعلقة لعصر النهضة إجابة موضوعية ، بل تجاوزنا ها تجاوزا إبداعيا ...

محمود أمين العالم

الجو السياسى

• • تأجلت زيارة الرئيس حسنى مبارك للاتحاد السوفيتى لبعض الوقت وكان مقررا أن تتم الزيارة خلال الاسبوع الثالث من هذا الشهر .

ينتظر أن تتم الزيارة بعد عقد القمة العربية التى تناقش هجرة اليهود السوفييت

•• حملت صحيفة نيويورك تايمز الأمريكية كلامن الولايات المتحدة الامريكية وباكستان مسئولية أستمرار الحرب الدموية فى أفغانستان وكشفت عن أن إدارة الرئيس الامريكى بوش تعيد النظر فى سياستها فى افغانستان على ضوء فشل المجاهدين فى تحقيق نصر عسكرى سريع فى اعقاب الانسحاب السوفيتى من افغانستان الذى مضى عليه عام.

وقالت أنه منذ رحيل السوفيت فى ١٥ فبراير عام ١٩٨٩ أصبح بامكان الرئيس الافغانى نجيب الله أن يطرح نفسه كبطل للاستقلال الوطنى فى بلاده التى عرفت دائما بمقاومتها للتدخلات الأجنبية .

وأكدت الصحيفة أنه برغم بشاعة الحرب فقد تحولت افغانستان الى ساحة لتصدير المخدرات التى أصبح قادة المجاهدين ملوك المتجارة بها. وذكرت أنه بعد مرور عام كامل على الانسحاب السوفيتى فالشىء الوحيد الذى يتفق عليه ١٥ من الجماعات الاسلامية المعارضة لحكومة كابول الشرعية هو عدم التراجع عن الفشل فى الأستيلاء على أى مدنية أفغانية.

وكانت صحيفة الواشنطن بوست الأمريكية قد اكدت على أن إدارة الرئيس الأمريكى بوش سوف تعدل من موقفها ضد أفغانستان بعد ما فشلت فصائل المعارضة الأفغانية فى الاطاحة بنظام دكتور نجيب الله رغم مرور عام على انسحاب القوات السوفيتية من أفغانستان

• • ذكر مصدر سودانى مطلع أن القاهرة أبدت تحفظها تجاه العلاقات السودانية الإيرانية التى اعتبرتها تهديدا للأمن المصرى، وأكد هذا المصدر أن الرئيس مبارك اخلال زيارته الأخيرة للخرطوم عبر عن قلقه من التعاون الأمنى السودانى الأيرانى الذى تنامى بين الطرفين بعقد اتفاق يقضى بتدريب عناصر إيرانية للسودانيين على النظام حماية الأمن الداخلى للنظام العسكرى الحاكم فى الخرطوم. ويشير المصدر إلى أن القاهرة أبدت استعدادها لتوقيع إتفاقية أمنية للسودان كبديل لاتفاقه مع إيران



الشيوعيون لايتقبلون العزاء

بعد أن تسارع ايقاع الأحداث المتوالية فى الاتحاد السوفيتى و أوروبا الاشتراكية . وحيث تتقدم « الاشتراكية » لتصحيح أخطائها ، الكبيرة والصغيرة ، بجرأه وقوه وعلانية غير مسبوقه فى أى مجتمع إنسانى ، لتطرح كل يوم جديدا يثير اهتمام الملايين ، ويغنى الخيال ويطلقه ، ويفتح – أيضا – شهية الاستغلال الذى يريد أن ينقض على الجسد الاشتراكى وهو فى حالة تقلب ووهن ...

تبارى بعض كتاب الأعمدة واليوميات والمقالات فى الصحف الحكومية والحزبية ، بل والتحق بهم بعض الساسة ، ليقدموا العزاء الحار للماركسيين المصريين ، ويدعون الشيوعيين المنظمين لحل أحزابهم .. « فقد سقطت الافكار والتجارب » كما يقول البعض . وبدأ الأمر فى خضم البحر المتلاطم ، وكأن الشيوعيين المصريين قد وقفوا يبكون على شاطئه المهجور ونصبوا سرادقا ثانيا للعزاء – فالأحداث تتلاحق – ووقف مندوبوهم على بابه ، يتقبلون كلمات العطف والشفقه ، ويشد البعض على أيديهم كأنما يعطفون على خيبتهم المرة ..

ومع ذلك فان كلمات العزاء لاتخلو من التوبيخ الضمنى بل ، وتحتوى غالبا على السؤال الاستنكارى التالى :

– الم نقل لكم ؟

وبعد هذا السؤال ، سواء قيل ضمنيا أو صراحة ، تتوالى النصائح ، تلك التى تبدأ عادة بالمشورة على الشيوعيين المنظمين – ومن باب الشفقة على أعمارهم حتى لا تضيع سدى – بضرورة حل تنظيماتهم بحجة أن الزمن تغير ، وأن حلمهم الـ[illegible] قد أسفر عن « كابوس »

وعلى الشيوعيين طبقا لهذه النصيحة أن يتقبلوا ماهو قائم ويطلقوا حلم التغيير الجذرى طلاقا بائنا ..

وحين تمتد النصيحة الى آخرها من البعض ، يكون على الشيوعيين أن يكفوا عن معارضة الحكم القائم ، ويلتحقوا به ليساعدوه على إنجاز خططه – أن كانت له مثل هذه الخطط – ويتعاونوا معه لدرء أخطار أخرى عن الوطن ، لا يتسبب فيها الحكم القائم وانما تخلقها قوى أخرى متطرفة أو مهمله .. أو معادية للاستقرار كثيرا مايكون الشيوعيون أنفسهم معدودين فى عدادها !!

حقائق غا ئبة

وبداية فهنالك مجموعة من الحقائق لابد أن نضعها فى الاعتبار ونحن نناقش هذه المسألة .

× أولها أن المعلومات التى تتوفر لنا عن ما يجرى فى أوروبا الاشتراكية مازالت تأتينا عن مصادر وسيطة ، أى عبر أوروبا الغربية وأمريكا . وأن هذه المصادر تتعمد حجب معلومات عن الدور الهائل غير السبوق من عصرنا والذى تقوم به الجماهير من إحداث التغييرات ديمقراطيا ومقاومة الفساد الذى علق بالجسد الاشتراكى و نهشه .

× إن سياسة « الجلاسنوست » أو المكاشفة قد فتحت مساحات واسعة لاتتوفر لاى شعب فى العالم ، كى يشارك بكل طاقاته فى توجيه السياسة وصنع القرار . وهذه المصارحة والمكاشفة هى سمة اشتراكية أصيلة بدأت مع ثورة أكتوبر البلشفية ، حين اتخذت حكومة العمال والفلاحين الاولى فى العالم بعد انتصارها بشهرين قرارا يفضح كل المعاهدات السرية التى عقدتها روسيا القيصرية مع سائر دول الوفاق الامبريالية ، وكان من بين هذه الاتفاقيات اتفاقية « سايكس – بيكو » التى قسمت الوطن العربى بين الاستعمار بين الانجليزى والفرنسى . وقامت سلطة العمال والفلاحين الجديدة بنشر هذه الاتفاقيات فى صحيفتى البرافدا والازفستيا : ونشرت نصوصها فى كل من بيروت والقاهرة حيث استفادت منها الحركات الوطنية المعادية للاستعمار .

× إن العالم الرأسمالى يواجه مشكلات هائلة ، وثوبه مليئ بالثقوب حيث تنتشر البطالة والمخدرات والامية وحتى الجوع والفقر المطلق بل والمديونية « ويصل حجم العجز من ميزان المدفوعات الامريكى ٢٠٠ مليار ويتشرد ملايين الناس بلا مأوى فى أغنى بلاد العالم . ومع ذلك فإنها لم تشهد مثل هذه الظاهرة التى تخرج فيها الملاين لتصحيح الاوضاع فى بلدان شديدة الغنى وتتوفر على فائض فى الثروة هائل .

× إن الحركة الشاملة للجماهير فى اوروبا الشرقية لم تكن لتصبح ممكنة وسلمية – باستثناء رومانيا إلا لان هذه الجماهير كانت منظمة ، وكانت قد توفرت لها درجة عالية من الثقافة والتعليم ..الثقافة الاشتراكية التى ربت الناس تربيه أممية وبثت روح الجماعة فيهم .

إن ما يتغير فى الرسالة التاريخية للطبقة العاملة كأساس من أسس الفلسفة الماركسية ونظرية تغيير

<<

العالم ، هو شهادة للطبقة العاملة والماركسية من زاوية رئيسية وهى أن جماهير واسعة جدا من الكادحين بل ومن أبناء الطبقة الوسطى ، والمثقفين الثوريين والديمقراطيين أصبحوا يناضلون بالملايين تحت راية الاحزاب الشيوعية فى مناطق شاسعة ومتزايدة من العالم . من السلفادور حيث يدور الكفاح مسلحا ضد الاستبداد المسنود أمريكيا الى جنوب افريقيا حيث يشتد الكفاح ضد العنصرية .

وإذا نظرنا الى واقع النضال الوطنى والاجتماعى فى بلادنا سوف نجد أن الطبقة العاملة المصرية كانت ومازالت فى قلب القلب منه ، سواء فى التحركات ذات الطابع الوطنى أو تلك ذات الطابع الاقتصادى والمطلبى

× وفى الميدان العملى ، وأينما حلوا كان المناضلون الشيوعيون ورغم الملاحقة والاضطهاد يقدمون بصفة دائمة انجازا مشرفا فى ميدان عملهم ، من علاقات العمل العادلة لو كانوا فى قمة الادارة ، وفى ميدان القدوة وخدمة الجماعة لو كانوا عمالا أو موظفين صغار ا.

الشيوعيون .. وسحر الرأسمالية

ويشهد السجل الطويل فى مصر للعمال الشيوعيين ، كيف أنهم كانوا قادة حقيقيين . وللمديرين الشيوعيين كيف أنهم أداروا المؤسسات العامة فى الحكومة والقطاع العام بكفاءة عالية . لم يتفانوا فى عملهم فحسب ، فمثل هذا التفانى شائع بين كل العاملين الشرفاء من غير الماركسيين ، ولكن الشيوعيين كانوا يضعون نصب أعينهم بصفة دائمة فكرة ديمقراطية الاداره واشراك الكادحين فى وضع الخطط واتخاذ القرارات ، وبث الشعور بالمسئولية باعتبار أن هذا المشروع العام الشخصية عن المشروع العام هو نموذج مصغر وأولى للمجتمع الذى يناضلون من أجله ، وهم يعرفون أن المجتمع لايتغير بقوة المثل فحسب ، وبالأخلاق الحميدة لكل فرد على حدة ، فمثل هذه القدوة يمكن أن توجد على نطاق فردى وتغيب فى المجتمع ككل حين يفترسه وحش الاستغلال والاستبداد الرأسمالى ، وانما يتغير المجتمع بالكفاح المنظم لكل أصحاب المصلحة من أصغر موقع وأكبره .

إن هذه الحقائق تؤكد لنا أن الشيوعيين سوف يستخدمون أدواتهم المنهجية – حيث الشيوعية هى المبدأ الوحيد القادر على تصحيح ذاته بذاته وباستخدام أدواته نفسها – سوف تستخدمون هذه الأدوات فى تحليل الواقع الجديد على الاصعدة العالمية والقومية والوطنية ، وسوف يغيرون أساليب عملهم طبقا للمعطيات الجديدة ، ولكنهم لا يتنازلون عن نظريتهم ومنهجهم أبدا بل يتحركون ليخلقوا مساحة اوسع لحركتهم ويطوروا قدرتهم على تعبئة الجماهير وبث الوعى العلمى فى صفوفهم .

وكما يقول الدكتور « اسماعيل صبرى عبد الله » ، نحن ندعو من يتحدثون من قمم التكنولوجيا أو الدراسات المستقبلية أو مصير البشرية أو نهاية التاريخ أو تصفية الايديولوجيا ، أن يهبطوا لحظات على ارض الواقع ، ولو فعلوا لرأوا الاوضاع الشعة التى يحياها قرابة المليارين من البشر . وعندئذ يمكن أن يدركوا أن حديثهم كله لايعنى شيئا فى نظر من لايجدون قوتهم اليومى ...»

إن الذين يهاجمون الشيوعية الان بضراوة معلنين موتها وانكسار سحرها الايديولوجى يبثون سحرا خاصا فى الوصفة الرأسمالية ، ويروجون للتبعية ، بل ويشهرون بكل انجازات التحرر الوطنى والاجتماعى فى ظل الناصرية .. من مجانية التعليم ، للاصلاح الزراعى للقطاع العام ، لمشاركة العمال فى الأرباح وفى ادارة الشركات .. الخ وعلى الشيوعيين وكل القوى التقدمية لافحسب أن يفضحوا الاساس الطبقى التابع لهذه الحملة ، وانما يقدموا للجماهير بدائل واضحة .

أين كانوا .....

إن عملية التعتيم والتضليل الواسعة التى يقوم بها كتاب ومفكرو الرأسمالية التابعة ، تتجاهل باحرار حقيقة أن الشيوعيين المصريين بكافة تنظيماتهم وفصائلهم ، لم يسهموا أبدا فى السياسات التى أفضت الى أجهاض الثورة الوطنية وآفاقها الاجتماعية ، بل هم كانوا – فى غالب الاحيان – قيد السجون أو العزل السياسى ، ومن ثم ليسوا مسؤولين عن انفراد البورجوازية المصرية بالسلطة ، هذا الانفراد الذى مارسته كل أجنحة البورجوازية من أكثرها وطنية متمثلة فى عبد الناصر وفريقة ، إلى أكثرها تورطا فى التبعية متمثلة فى السادات ثم مبارك وفريقيهما ، من الساسة والطبقات والفئات الاجتماعية صاحبة الثروة والسلطة . والسجل الفكرى والسياسى للشيوعيين المصريين ملئ بالوثائق التى تحلل أسباب هذا الانفراد بالسلطة تحليلا رفيعا وتحذر من نتائجه المدمرة التى سرعان ما أثبت التاريخ الحى أنها قادمة ولاشك ..

كذلك كان الشيوعيون المصريون دائما – وما يزالون – دعاة جبهة وطنية عريضة ، تقوم على إتفاق الحد الادنى بين كافة التيارات والمنظمات الوطنية والشخصيات العامة . ولايعيب هذا الصراع المرن الواسع الأفق الناكر للذات الذى يطرحه الشيوعيون ، أن سلطة القمع البوليس ذات الأنياب المسنونة ضد قوى الشعب دائما وأبدا ، قد حالت – ضمن عوامل أخرى – بين هذه الجبهة التى يدعون إليها وينهضون باصعب المهمات فيها ، وبين الوجود الحى والنمو المتسارع لها من الاوساط السياسية والشعبية .. ناهيك عن الغياب شبه الكامل للمناخ العام القانونى والسياسى الذى يفتح الطريق لمثل هذه الجبهة .

قوة التابعين

إن الرأسمالية العالمية ما تزال قوية وتستمد الرأسمالية التابعة والطفيلية فى بلادنا قوتها الأساسية من هذه التبعية . ولاينبغى أن يغيب عن أذهاننا أن عوامل الضغط والحصار الخارجى القوية التى مارستها الرأسمالية والامبريالية العالمية قد لعبت دورا فى تعطيل مسيرة الشيوعيين فى الاتحاد السوفيتى وغيره من البلدان الاشتراكية .. إضافة الى المشكلات الذاتية لهم .

يقول ميخائيل جورباتشوف :

« أنا لا أفشى سرا اذا قلت إن الاتحاد السوفيتى يتخذ كل الاجراءات الضرورية لدعم دفاعه على المستوى العصرى والمتين ، فهذا واجب أمام شعبنا وأمام حلفائنا ، وفى الوقت نفسه أود التأكيد بدقه بأن هذا ليس خيارنا بل هو مفروض علينا ... » ثم يضيف « أنهم لا يعجلون من مجال التخلص من وهم الحسابات اللاأخلاقية لاستنزاف الاتحاد السوفيتى اقتصاديا بعدم اعطائه المجال لتحقيق الخطط الخلاقة وذلك عن طريق الانجرار أعمق فأعمق الى حماة سباق التسلح .. »

وفى مصر لم يتوقف أبدا التحالف الطبقى الحاكم الذى انتمى منذ ثورة ١٩١٩ إلى الرأسمالية بظلالها المختلفة ، عن إستنزاف الحركة الشيوعية المصرية وتدمير منظماتها أولا بأول ، وإرغامها بصفة دائمة على البدء من جديد .. وذلك منذ قيام « الحزب الشيوعى المصرى » الاول الذى لاحقه « سعد زغلول » حتى حله وزج بقياداته وأعضائه فى السجون سنة ١٩٢٤ ، مرورا بعهود فاروق وثورة يوليو برؤسائها الثلاثة من محمد نجيب الى جمال عبد الناصر وأنور السادات . الى أن كانت الثورة المضادة بقيادة السادات التى واصلت نفس النهج ضد كل القوى الوطنية الأخرى ، بالاضافة إلى الشيوعية ، وتوجته سياسات مبارك بدرجة من الديمقراطية الشكلية والتعددية المقيدة .

فى كل هذه العهود ، ورغم أن الشيوعيين لم يحملوا السلاح ، أو يدعوا الى تغيير الاوضاع بالعنف ، جرت مطاردتهم بصفة دائمة عن طريق سن القوانين الخاصة أو تطبيق القوانين الموروثة من عهد الاحتلال والحماية البريطانية . وحتى الان مايزال عدد من الشيوعيين رهن السجن ، ومازالت القوانين قائمة بما فيها قانونا الاحزاب وسلطة الصحافة التى تمنعهم من أقامة حزبهم او إصدار صحفهم

باختصار إن الشيوعيين لم يتسن لهم ابدا أن يختبروا أفكارهم عمليا فى مصر .. هم الذين بادروا الى الدعوة لتشكيل النقابات منذ بداية القرن وشكلوها ، وبادروا الى انشاء الجمعيات التقدمية وبثوا أنفاسهم الحية فيها ، ودافعوا عن الديمقراطية لهم ولغيرهم ، بل ودافعوا عن توصيات عبد الناصر الاجتماعية وهو يتعرضون للتعذيب فى معتقلاته .

وعلينا أن نسجل من قبيل الامانة وزيرين شيوعيين هما « د . اسماعيل صبرى عبد الله » ود . فؤاد مرسى » قد دخلا الى الوزاره لفترة محدودة فى التخطيط والتموين فى بداية عصر السادات ، ولمدة قصيرة ، ولاسباب لم تكن تعكس اعترافا بحق الشيوعيين ، لامن الوجود المستقبل ولا من المشاركة فى وضع برنامج لاخراج البلاد من أزمتها التى استحكمت فى بداية السبعينيات ، حيث انتقلت مصر نهائيا الى طريق التبعية التى توجها السادات بزيارته لاسرائيل .

وأقوال أن الشيوعيون هم ملح الارض .. لا لانهم أبطال خارقون للعادة : ولا لأنهم أناس يتمتعون بصفات أخلاقية مزيدة عامة كما ينبغى للشيوعى أن يكون .. ولكن – وهو الاهم – لانهم ينطلقون من فكرهم وحركتهم وبرامجهم وخططهم القصيرة والطويلة المدى من أساس علمى ، أى قراءة الواقع قراءة صحيحة ، وثانيا لانهم يرتكزون أولا وأساسا على أكثر الطبقات ثورية وهى الطبقة العاملة ، وحولها حلف واسع من الكادحين العاملين بأجر أو أصحاب الملكيات الفقيرة من التجار والصناع وأجراء الفلاحين واصحاب الملكيات الفقيرة والمتوسطة منهم .

وثالثا لانهم يدركون أخطاءهم الصغيرة والكبيرة ، بل وخطاياهم ، بداية من الانقسامية والتشرذم ، والانبهار

انتهت التحقيقات التى أجرتها جهات أمنية عليا ، بشأن الظروف التى مكنت نائب الحزب الوطنى أحمد فؤاد شيته من تهريب السكين التى رفعها فى وجه الدكتور رفعت المحجوب مطالبا بتسليمها إلى الرئيس مبارك ليقطع بها أيدى الفساد والمفسدين إلى نتيجه لم يكن يتوقعها أحد . ثبت أن حرس مجلس الشعب ، قد حاول احتجاز السكين من النائب قبل دخوله الجلسة ، ولكنه تركه يدخل بها بعد أن قال لهم «شيته»

– أنا جايبها عشان أقشر بيها كوسه للدكتور رفعت المحجوب!

المصرى أفندى

عزاء للخائفين من صفحة فى كتاب مدرسى

بتجارب الاحزاب الشيوعية الكبرى فى الخارج والتأثر بها دون ادراك حقيقى للواقع المصرى فى بعض المراحل ، الى الترجمة الخاطئه لمفاهيم الديمقراطية الداخلية أو المركزية الديمقراطية ، والدور القيادى ودكتاتورية البروليتاريا .. وكلها خصصت لاعادة التقييم والتصحيح منذ فترة طويلة .

كذلك فان الشيوعيين ليسوا مبشرين رومانسيين فى ساحة سوف تلفظهم قريبا ، كما يقول الذين يستنتجون من كل ما يجرى فى بلدان أوروبا الاشتراكية أنه عودة للملكية الخاصة لوسائل الانتاج أى للرأسمالية باعتبارها المسار الطبيعي للبشرية ... ، على العكس ان مايسمى « بالتبشير » بالماركسية - اللينينية سوف يكتسب أرضا بالغة الاتساع فى الزمن الحالى والقادم ، لان قاعدة العاملين بأجر تتزايد وهؤلاء هم الذين لن يتوفر لهم أبدا أن يكونوا مالكين لوسائل الانتاج وخاصة من العمال . مهما زاد عددهم وتغيرت نوعية هذا العمل سواء كانوا عمالا على الالات أو على الكمبيوتر أو مهندسين تنفيذين . فهذا التغير لا ينفى حقيقة الاستغلال الواقع عليهم حتى وهم يتقاضون أجورا عالية .

إن الاتجاه إلى بناء مؤسسات كبيرة تستوعب ملايين من العاملين بأجر ، هو اتجاه عالمى تسعى الطبقة العاملة كما يسعى الشيوعيون فى كل مكان الى تأكيده وتعميق سماته الديمقراطية .. سواء كان هؤلاء الشيوعيون فى الحكم حيث تجرى الاصلاحات الواسعة فى هذا الاتجاه هى أوروبا الاشتراكية ، أو كانوا خارج الحكم وتواجههم الصعوبات الكثيرة وعلى رأسها غياب الديمقراطية التى تمكنهم من التعبير والحركة كما هو الحال فى بلادنا .

أى أن الشيوعين ليسوا مبشرين بالملكية العامة فى أرض خلاء أو فى ساحة سوف ينتقل روادها ان عاجلا او أجلا الى طبقة أخرى وينخرطون فى صفوف الملاك الصغار .. تمهيدا لأن يكبروا .

كذلك فان الشيوعيين لايعادون الملكيات الخاصة الصغيرة شرط أن تكون منتجة وأن تدخل فى إطار خطة عامة وأن يلتزم أصحابها بالضمانات التى يحددها القانون للعاملين . وليس حتما ولا قانونا ملزما أن تذوب الملكيات الخاصة الصغيرة لوسائل الانتاج فى المستقبل ، ولكن الحتمى والضرورى انها لن تكبر لتهيمن ، فلن يسمح لها القانون فى ظل التحول الاشتراكى بذلك .. بل سيفسح لها مجالات واسعة للتعاون .

إن على هؤلاء الذين يتبارون فى تقديم العزاء وذرف الدموع الساخنة أو الباردة على موت « الماركسية اللينينية » أن يراجعوا أنفسهم رغم ثقتنا أن الغالبية العظمى منهم لن تفعل لانها مدفوعة بمصالحها لكننا ندعو الشرفاء الذين أسرتهم الدعاية المعادية للشيوعية وليست لهم مصالح لهم .

بدلا من الانخراط فى هذه المهمة الميلودرامية عليهم أن يدافعوا حقا عن الديمقراطية بكل جوانبها ، وعن حق الشيوعيين المصريين فى الاعتراف القانونى بحزبهم الذى وجد منذ سبعين عاما وسوف يظل موجودا ، يكافح فى كل الساحات ضد كل أشكال الاستغلال الاجنبى والمحلى ومن أجل استقلال الوطنى إستقلالا فعليا .
ولتكن المباراه الديمقراطية حقا ، والحرة حقا مباراة بين أطراف متكافئة . والتكافؤ هنا لايقتصر على المعنى القانونى وحده وإنما يتجاوز ذلك إلى قدر من العدل الاجتماعى كانت ثورة يوليو قد شرعت فى تأمينه ولاحقتها الثورة المضادة .. » اذ يعرف الباحثون ، إشتراكين كانوا أو رأسماليين ، أن الخلل الذى يكمن أساسا فى توزيع الثروة القومية بين أقلية مترفة لاتعمل ، وأغلبية كاسحة تعيش ظروفا غير انسانية ، وتعمل .. ينتج مثله مثل التشوه القانونى آثارا جانبية مدمرة تهدد التطور الديمقراطى السلمى فى الصميم ، هذا التطور المنشود الذى سيلعب الشيوعيون فى ظروف مواتيه دورا حقيقية فى تأمينه .

لقد قدم حزب التجمع - على سبيل المثال - مشروع برنامج لحل الازمة « الاقتصادية - الاجتماعية » المستحكمة ، وهو ليس برنامجا إشتراكيا ، كما أن التجمع ليس حزبا شيوعيا ، ومع ذلك فان الحكم القائم لم يلتفت له ، وأخذ القائمون عليه يتساءلون هذا التساؤل المكرر الممل :

هل تقدم الاحزاب حلا ؟

وهم لايريدون أن يلتفتوا إلى هذا الحل المقترح « فى اطار المجتمع الرأسمالى القائم » ذلك الحل الذى يقدمه حزب التجمع لزيادة الانتاج السلعى وإلغاء بعض الاعفاءات الضريبية والجمركية لمشروعات الانفتاح ..

إن الذين ينخرطون فى تقديم العزاء للشيوعيين ، ويصرون على إقامة السرادق ، ليل نهار ، يفعلون تماما مثلما يفعل الحكم فى مصر ، فهم يتجاهلون برنامج الشيوعين فى السياسة والاقتصاد والتعليم والثقافة تماما كما يتجاهل الحكم كل الاجابات المعقولة على أسئلته الحائرة والتى تقدمها القوى الديمقراطية ، فهم يتجاهلون توصيف وتحليل الشيوعيين المتكامل للوضع الديموقراطى والاقتصادى والسياسى ودور التبعية وغياب الحريات الخ

والحق أنه كما يقول الشاعر أمل دنقل

لاوقت للبكاء
فالعلم الذى تنكسينه
على سرادق العزاء
منكس هناك ..
فوق الجانب الاخر .. على تبة

كذلك فان الشيوعين ، بادئ ذى بدء لم ينصبوا سرادقا ولاهم يتقبلون العزاء ، وهم يوجهون هذا السؤال للقائلين بموت الماركسية اللينينية ترى لماذا شطبوا الصفحات القليلة العدد جدا عن الفلسفة الماركسية من مقررات الفلسفة وكتبها فى المدارس الثانوية فى مصر ؟

أليس هذا تعبيرا عن الخوف من نفوذ الشيوعيين ونظريتهم التى ماتزال حية لم تمت ، بل وتجدد نفسها بنفسها ؟

فريدة النقاش

تحمس الأستاذ إبراهيم سعده لمواصلة الحرب الوطنية العظمى التى أعلنها - من طرف واحد - على منظمة التحرير الفلسطينية، وياسر عرفات وأبو إياد فاصر، ورأسه ألف رئيس قديم من ماركة أنور السادات، على أن ينظم استفتاء عاما بين جماهير الشعب المصرى، حول موقفه من المنظمة وقياداتها والشعب الفلسطينى ذات نفسه..!

والغريب أن أبو سعده أعلن عن الاستفتاء، ثم صمت صمتا تاما فى الأسبوع التالى، ولم يشر إليه أية إشارة..

وعندما سألته عن سبب توقف إجراءات الاستفتاء قال:

أصل وزير داخليتى النبوى اسماعيل تعبان شوية!

المصرى أفندى

أحالت محكمة أمن الدولة العليا، قانون الطوارىء إلى المحكمة الدستورية للفصل فى دستورية تطبية..

استندت المحكمة إلى أن موافقة مجلس الشعب على مد العمل بقانون الطوارىء يشوبه البطلان لأن هناك طعنا فى عضوية ٧٨ نائبا من نواب المجلس، أقر القضاء أحقية غيرهم فى المقاعد التى يشغلونها.. استفز القرار غضب الدكتور رفعت المحجوب، فاستدعى الدكتور أحمد سلامة مفصلار القوانين فى حكومة الحزب الوطنى، وقال له :

- والنبى يا أحمد تفصل لنا قانون على ذوقك يطلع إن المحكمة الدستورية.. غير دستورية!

المصرى أفندى

التعليم
من يرفع صوت الفقراء ؟

فى الاسابيع الاخيرة فتحت النيران فجأة وبغزارة على سياسات وقرارات وزير التعليم « د . أحمد فتحى » ، وجاءت النيران فى الغالب هذه المرة من داخل الصحف الحكومية ، بحيث تصور بعض البسطاء أن هذه الحملة هى مقدمة لعزله كما حدث مع « اللواء زكى بدر » . وخلال هذه الحملة الشرسة الصادرة عن صحف الحكومة وصفت سياسات « فتحى سرور» بأنها الاصلاح تاره، وبالشعارات المضحكة والسياسات اللقيطة تارة أخرى

وحوكمت سياسات « فتحى سرور » فى التلفزيون أمام مجموعةمن المحلفين فى برنامج يعرف باسم « واجه الحقيقة » . ومع أن يد المونتاج قد امتدت إلى هذا البرنامج التليفزيونى وحذفت بعض أجزائه كما قال لى أحد المساهمين فيه ، فإن ما قيل فيه يكفى لتوضيح أن ثمة محاكمة لسياسات « فتحى سرور» وقراراته .

ثم تزامن كل هذا مع مؤتمر هام تم عقده فى كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، وكان موضوعه الاصلى الابعاد السياسية والاقتصادية لسياسة التعليم الجامعى» إلا أنه تحول – كما تقول صحيفة الاهرام – إلى محاكمة لسياسات التعليم المصرى الحالية فى التعليمين العام والجامعى . واستغرقت المحاكمة ثلاث ساعات كاملة مثل الادعاء فيها أساتذة الجامعات بتوجهاتهم الفكرية المختلفة ، وقام « المتهم » أحمد فتحى سرور بالرد على تهم الادعاء بمرافعة بليغة لغويا وإن كانت لاتعنى كثيرا .

لكنه أضطر أمام عنف الهجوم على سياساته فى المؤتمر إلى الادلاء ببعض الاعترافات ... وفى مقدمة هذه الاعترافات ، عندما سئل عن قضية ربط التعليم بالعمل اعترافه بأنه « لاتوجد لدى الحكومة حتى هذه اللحظة نظرة مستقبلية للتنبؤ باحتياجات سوق العمل ، وأنه عندما يجتمع المجلس الاعلى للجامعات لرسم سياسة القبول فإنه يحددها بناء على توقعات أو بالتخمين لأنه ببساطة ليس لدينا تحديد لاحتياجات سوق العمل من التخصصات العملية » . والغريب أن ماقاله الوزير فى هذا الصدد هو نفس ما قلته ، منذ سنوات فى سلسلة من المقالات عن التعليم نشرت بصحيفة « الاهالى » وجمعت فى كتابى « إصلاح التعليم أم مزيد من التدهور» الذى صدر عام ١٩٨٨ وفيه قلت بالنص « الحقيقة أنه لاتوجد دراسة علمية يوثق بها تتعلق بقضية توقعات احتياجاتنا من التخصصات المختلفة ، إما لأننا لانثق ببيانات الماضى لاتخاذها أساسا لا سقاطات عن المستقبل ، وأيضا لأننا لا نملك خطة وطنية حقيقية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية يمكن أن تصلح مرشدا لنا فى هذا المجال » (راجع الكتاب ص ٢٥).

كما اعترف الوزير بانه يتلقى من بعض النقابات المهنية (نقابة الاطباء فى المقدمة)عشرات المذكرات تطلب بتخفيض أعداد المقبولين فى الكليات التى تخرج أعضاء هذه النقابات ، وأن الحكومة لا تستجيب لها وتقرر زيادة الاعداد .

وأنا لا أستطيع أن أقول بالدقة إن كانت أعداد المقبولين فى كليات الطب قد نقصت فى عهد « فتحى سرور» ، لكن ما أخفاه الوزير هو أن الحكومة قد استجابت لمثل هذه الطلبات ذات التوجهات المهنية الضيقة من قبل فخفضت أعداد المقبولين فى كليات الطب من ٧٠٠٠ عام ١٩٨٣ إلى ٣٠٥٠ عام ١٩٨٤ إلى ٢٨٠٠ عام ١٩٨٥ . وكانت الحجة السخيفة الفاضحة هى أننا لم نعد فى حاجة إلى أعداد كبيرة من الاطباء ، وأن أطباء الامتياز يجلسون بالعشرات فى مستشفيات الحكومة دون عمل بحيث ترك بعضهم الطب واشتغلوا بأعمال المضيفين فى الفنادق !

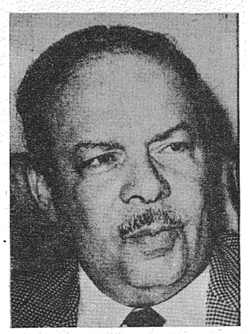
يحدث هذا فى بلد كمصر تجتاح فيه الامراض أبناء هذا الشعب فى الريف والاحياء الشعبية ، وحيث هناك طبيب واحد لكل ١٤٠٠ من السكان . ومالم يقله أحد وخصوصا السادة أعضاء مجالس إدارة نقابات الاطباء هو أن حاجتنا ما تزال شديدة إلى أطباء كثيرين ، ولكن بشرط أن تبنى مستشفيات ووحدات صحية جديدة تتكافئ مع زيادة السكان و مع التطورات الطبية العامة . ولاينكر غير مكابر أن الحالة الصحية للجمهرة الغالبية من هذا الشعب قد تدهورت فى السنين العشر الاخيرة ، فكيف يقال إذن إن حاجتنا إلى الاطباء قد قلت !

كما اعترف الوزير أن الشهادة الثانوية الانجليزية المسماة G.C.E هى كارثة أصابت التعليم المصرى منذ ٣٠ سنة ، وأنه تصدى لها رغم أن أصحابها من ذوى الصوت العالى ! وليلاحظ القارئ قوله إنها كارثة منذ ثلاثين عاما ، أى أنها كارثة من كوارث المرحلة الناصرية ، مع أنها فى الحقيقة من كوارث الانفتاح ، منذ جرى التحايل لمنح السيدة جيهان السادات ونجلها جمال فرصة القفز فوق امتحانات الثانوية العامة المصرية لدخول الجامعة المصرية ! وصحيح أنه كانت هناك أعداد بسيطة من أبناء السفراء وأشباههم من العاملين بالخارج قبل الانفتاح يدخلون الجامعة عن طريق الحصول على شهادة G.C.E.لكنهم كانوا أيضا يجتازون امتحانات معادلة فى مواد عديدة ، ولم يكن مسموحا للمصريين المقيمين فى مصر دخول هذا الامتحان . أما فى عهد الانفتاح فقد



ما هو الوزير قاعد قدامك اهوه!

محاكمة لسياسات الوزير



تحول الامر إلى عشرات الالوف يتقدمون لهذا الامتحان لتجنب دخول امتحان الثانوية العامه المصرية الذى هو أصعب كثيرا فى المواد العلمية (الرياضيات خصوصا) من الامتحان البريطانى ، حتى احتار المجلس البريطانى فى مصر فى تدبير أماكن لامتحان كل هذه الاعداد .

وصحيح أن الوزير سرور قد تصدى لهذه الفضيحة الوطنية المسماة .G.C.E ، لكن ما ينبغى قوله أنه فشل حتى الآن فى وضع نهاية لها ، وتحت ضغط أصحاب ، الاصوات العالية أخذ يؤجل قرار الالغاء عاما بعد عام ، والحقيقة أن المعارضين للالغاء ليسوا أصحاب أصوات عاليه فحسب ، وإنما هم ذوو نفوذ فى الاوساط الحاكمة لأنهم من كبار الاطباء أو كبار المهندسين أو من الوزراء السابقين أو الحاليين ، وهؤلاء جميعا يبحثون عن مخرج لأبنائهم الذين لا يستطيعون الحصول على مجموع فى الثانوية العامة المصرية يؤهلهم لدخول كلية معينة مثل الطب أو الهندسة فيذهبون إلى الحل البريطانى حتى ولو دفعوا آلوف الجنيهات فى الدروس الخصوصية ، فضلا عن أن أبناءهم يقفزون عاما على أقرانهم فى مرحلة الثانوية العامة . وتلك هى نفس البيئة التى ترسل أبناءها من ذوى المجموع الضعيف إلى المجر أو رومانيا وتدفع المصروفات بالدولار هناك لدراسة السنة الاولى من الطب ثم يقومون بتحويلهم إلى كليات الطب المصرية بعد ذلك

غير أننى أود تقديم ملاحظة أساسية عن هذه الحملة المكثفة ضد وزير التعليم « د . أحمد فتحى سرور » فإذا استبعدنا مؤتمر كلية الاقتصاد والعلوم السياسية وماجرى فيه فإننا سوف نلاحظ أن النيران التى أطلقت من داخل صحف الحكومة ، إنما تتعلق بهموم أبناء الطبقة الوسطى وما فوقها وأولياء أمورهم فى الظروف الحالية للتعليم . وبعض هذه الهموم تنصرف إلى مسألة امتحانات منتصف العام ، والمناهج الصعبة والطويلة التى ترتبت على إلغاء سنة فى التعليم الاساسى ، والمصروفات الباهظة التى تفرضها بعض مدارس القطاع الخاص مثل مدرسة B.B.C ، والمفاجآت المستمرة فى اتخاذ القرارات من جانب الوزير أو المناطق التعليمية ، وكل هذه الاحتجاجات التى صدرت فى الصحف هى رد فعل مباشر لأولياء أمور عديدين ليسوا مشغولين بقضايا التعليم بشكل عام ، وإنما فاض بهم الكيل مما يعانونه من مشاكل فى البيت بسبب أوضاع التعليم فى مدارس أولادهم ، وهم على حق فى شكواهم فى معظم الاحيان ، فالوزارة قد تركت الحبل على الغارب لأصحاب مدارس القطاع الخاص لرفع المصروفات كما يحلو لهم ، والجهاز التعليمى المهترئ فى مصر غير قادر على أن يضبط العملية التعليمية حتى فى صورتها السيئة الحالية ، والوزير من فوق يخطط هو وحفنة من مستشاريه فى واد بينما أجهزة الوزارة ومناطقها التعليمية بمدرسيها ونظارها فى واد آخر مما يؤدى إلى صدور القرارات ثم إلغائها أو تعديلها ، والمسئولية شائعة بين أجهزة الوزارة والحكم المحلى والمحافظين بحيث يصعب أن تعرف من المسئول بالضبط عن هذا الخطأ أو ذاك .

كل هذا صحيح ، لكن ما ينبغى أن يقال فى هذا الشأن من جانب المشغولين بمشكلة التعليم فى مصر ، إن هذا الذى نشر فى الصحف يتعلق أغلبه بشريحه اجتماعية معينة وتداخلاتها بقضية التعليم بل وبمصالحها المباشرة . لكن هناك الاغلبية الساحقة من أبناء هذا الشعب من الفقراء التى يجرى تجاهل مصالحهم فى سياسات التعليم الحالية ، ويتم الانحياز للآخرين ومشروعاتهم على حسابهم ، ولايجدون غالبا الاصوات التى تعبر عن شكواهم من هذا الذى يجرى فى ميدان التعليم خصوصا فى مدارس الريف والاحياء الشعبية .

لقد تحول التعليم الاساسى فى حقيقة الامر فى عهد د . فتحى سرور ومن قبله من الوزراء إلى نمطين واضحين ... نمط ارستقراطى « غربى » بالمصروفات تدرس فيه على غير أساس اللغة الانجليزية أو الفرنسية ، ويرسل إليه الابناء فى السيارات الخاصة أو السيارات المدرسية وتلك مدارس الطبقة الوسطى ومافوقها ، ونمط آخر من التعليم لأبناء الفقراء يتحول تدريجيا إلى المدارس الالزامية القديمة التى كانت قائمة إبان النظام الملكى ، وهذه السياسات هى استمرار للسياسات العامة للدولة التى يجرى تنفيذها حاليا ونجحت فى تحقيق نمطين من الاستهلاك ، ونمطين من الخبز ، ونمطين من المواصلات ، ونمطين من العلاج والمستشفيات ... الخ .

وفى مدارس الفقراء ليست هناك أماكن لكل المؤهلين للدخول ، وكثافة الفصول تصل إلى الستين فاكثر ، وكلها تعمل لفترتين أو ثلاث فى اليوم ، وكثير منها آيل للسقوط وليس به مرافق صحية أو ليس به مياه صحية للشرب أو أن مرافقها الصحية ليست صالحة للاستعمال ، فضلا عن أن مشروع تغذية التلاميذ بالمدرسة قد انتهى بعدما تخلت عنه هيئة المعونة الامريكية .

هل نحن نبالغ ؟

كلا على الاطلاق ، إذ يكفى أن نستشهد بتقرير الاستراتيجية الذى وضعه الوزير الحالى فى يونيو سنة ١٩٨٧ ، والذى يعترف أنه فى كثير من المدارس الحكومية الابتدائية ترتفع كثافة الفصول إلى اكثر من ٦٠ تلميذا فى الفصل الواحد ، وأن عدد المدارس الابتدائية التى تعمل بنظام الفترتين أو الثلاث يصل إلى ٨٧٧٢ مدرسة بنسبة ٦٨٪ من مدارس الحكومة . كما يعترف التقرير أن هناك ٢٧٨٩ مدرسة ابتدائيه تحتاج إلى اصلاح ، ٩٥٩ مدرسة آيلة للسقوط ، وفى التعليم الاعدادى هناك ٦٤٤ مدرسة تحتاج إلى إصلاح ، ٧٢ مدرسة آيلة للسقوط . كما يذكر التقرير أن هناك ٧٣١ مدرسة لاتصلها مياه الشرب من مصادر صحية ، ٦٩٢ مدرسة ليس بها مرافق صحية أصلا أو أن مرافقها الصحية غير صالحة ، وفى المرحلة الاعدادية هناك ٢٣٣ مدرسة ليس بها مرافق صحية أو أن مرافقها الصحية ليست صالحة أصلا .

هذا هو الوضع المحزن الذى نحن فيه اليوم والذى يتعلق أساسا بفقراء مصر . فإذا قيل إن نسبة الالزام هى ٩٦٪ قلنا بوضوح وصراحة إن هذا كلام فارغ ، لأن مناورات حسابية مختلفة لايدركها إلا الاخصائيون قد دخلت على هذه النسب لزيادتها من أجل إعطاء صورة زائفة ، وإنما الصورة الحقيقية تتضح إذا بحثنا نسبة أعداد المسجلين سنويا فى المدرسة الابتدائية إلى من هم فى شريحة العمر (٦ - ١٢) أو نسبة المسجلين فى التعليم الاعدادى إلى من هم فى شريحة العمر (١٢ - ١٥) . ولن نجد هذه النسبة تزيد عن ٧٠٪ فى الحالة الاولى ، ٦٠٪ فى الحالة الثانية وهاتان النسبتان تعنى أن ملايين من أطفالنا إما أنهم لم يدخلوا المدارس أصلا أو أنهم تسربوا خلال المراحل الاولى وارتدوا إلى الامية . ولقد قدر تقرير اللجنة المصرية الامريكية عام ١٩٨٠ أن هناك ٣ مليون طفل ليسوا أصلا فى المدارس ، وثمة شواهد أخرى لا محل لتفصيلها هنا تدل على أن هذا العدد قد زاد خلال السنوات العشر الاخيرة . وغنى عن البيان أن كل هؤلاء الذين لم يدخلوا المدارس أو تسربوا هم من أبناء الفقراء .

ثم هناك أيضا قضية التعليم الفنى . وبداية نحن نرحب بالاهتمام بتطوير التعليم الفنى ورفع مستواه وربطه بمؤسسات الصناعة والزراعة الانتاجية . لكن المؤسف أنه حتى فى الخطة الخمسية الثانية فإن نسبة المسجلين فى التعليم التجارى عام ١٩٩٢/٩١ تظل تمثل نحو نصف تلاميذ التعليم الفنى ، وكل هؤلاء لاتحتاج البلاد إليهم فى أى مشروعات جدية لزيادة الانتاج . على أننا ننبه إلى خطورة أن يكون التعليم الفنى هو قدر أبناء الفقراء وحدهم ، وهو ماتوحى به كل التوجهات التعليمية الحالية ، وهو ما يؤدى إلى فشل التعليم الفنى نفسه ، فضلا عن أن البلاد سوف تكون مهددة دائما بخلق ارستقراطية اجتماعية من الطبقة الوسطى والانفتاحيين الاثرياء هى التى تملأ كل وظائف الحكم والمؤسسات العامة وتنحدر عن طريق التعليم الثانوى غير المهنى ثم الجامعة .

وأخيرا ما يعنى استمرار الانفصام الحالى فى المراحل الاولى للتعليم (المرحلة الابتدائية والاعدادية) ما بين مدارس أزهرية ، وتعليم مدنى رسمى ، وتعليم أجنبى خاص ، وأى أثر لهذا الانفصام على الوحدة الوطنية وقضية الالتزام التى يكثر الحديث عنها ؟ ألم يئن الاوان لتوحيد التعليم فى مصر فى مراحله الاولى قبل التفريع ؟ ولماذا يصمت وزير التعليم عن هذه القضية المحورية؟

د . عبد العظيم أنيس



طلعت حرب

قبل أن تنتهي حقبة الثمانينات وفي الشهر الاخير منها (ديسمبر ١٩٨٩) قرر بنك « لويدز البريطاني اغلاق فرعه في القاهرة ، وباع بنك « أوف أميركا » نصيبه في بنك « مصر أميركا » الدولي .. ليكونا اخر بنوك ست صفت أعمالها وانسحبت من مصر .. وهي « ميدلاند بنك ، بنك أوف كندا ، تشيس مانهاتن ، وسيتي بنك » وان كان للاخير فرع مازال يعمل في القاهرة .

مصر أغنى دولة مفلسة في العالم!

وتردد الدوائر المصرفية الاجنبية ، والصحف والمجلات الاقتصادية الغربية ، وتنقل عنها صحف عربية أن هناك بنوكا أجنبية ، عديدة أخرى « تهم بالخروج من الباب الخلفي ، او تقف في قلق على الممر المؤدى الى هذا الباب » .

وتروج هذه الدوائر المصرفية ان السبب في هذا « الخروج الكبير » للبنوك الاجنبية بعد « زحفها الواسع منذ ١٤ عاما (١٩٧٦) ، يعود الى ما تعانيه مصر من ركود اقتصادى يقلل الفرص أمام البنوك الاجنبية ، وان هذه البنوك تتعامل « مع اقتصاد يستعصى فهمه على أى منطق غربى » . ويضيف دبلوماسى غربى فى حوار مع صحفية لندنية « مصر أغنى دولة مفلسة فى العالم . تجمع بين اشتراكية من النمط القديم ، وإصلاحات تتمشى مع السوق الحرة ، وبين حكومة شبه مفلسة وثروات خاصة طائلة (١)

بينما تقول الدوائر المصرفية والاقتصادية فى مصر ، ان البنوك المنسحبة ، تهرب بعد انتهاء فترة الاعفاءات الضرائبية والجمركية الممنوحة لها طبقا لقانون الاستثمار ، وبعد ان استنزفت النقد الاجنبى للمصريين وضخته للخارج ، وفى محاولة لفرض شروط تعسفية على الاقتصاد المصرى ، مثل السماح لها بالتعامل فى الجنية المصرى ، ومنحها حرية كاملة فى استخدام مجمع النقد الاجنبى الرسمى ، رغم أنها ركزت فى نشاطها على العمليات التجارية ولم تعط اهتماما كافيا للنشاط الاستثمارى ،المبرر الوحيد الذى قدم للسماح بوجودها فى مصر .

وليس هناك صعوبة فى معرفة الحقيقة حول انسحاب البنوك الاجنبية من مصر . فالارقام الرسمية والتقارير تزيح الستار عن حقيقة دور هذه البنوك وما حققته – وعلى الاصح ما لم تحققه – للاقتصاد المصرى .

رأسماليون وطنيون ... وآخرون ...!!

xxxxxxxxxxxxxxxxxxxxxxxxxxxxxx

تقول الوثائق ان هناك ٩٩ بنكا اجنبيا ينشط فى مصر . وتقسمها الى ٣٤ بنكا من بنوك الاستثمار والاعمال من بينها « ٢٢ » فرعا لبنوك اجنبية تتعامل فى النقد الاجنبى فقط ، و« ١٠ » بنوك تتعامل فى النقد المحلى والاجنبى ، وبنك يعمل فى المنطقة الحرة ، وبنك متكامل يتعامل فى النقد الاجنبى . وهناك « ٢١ » بنكا مشتركا .

وقد نشأت هذه « البنوك » فى ظل قانون استثمار المال العربى والاجنبى (٤٣ لسنه ١٩٧٤) . وخضعت المواد التى تبيح إنشاء وعودة هذه البنوك لمعركة وصراع ضاريين بين الحكومة وأنصار الانفتاح « بلا ضوابط ولاقيود » كما قال السادات ، وبين المدافعين عن استقلال الاقتصاد الوطنى ، والمتخوفين من عودة البنوك الاجنبية .

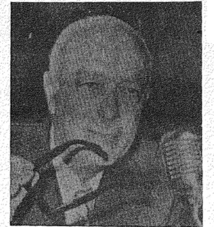
كان الرافضون لهذه العودة يشيرون الى أن إنشاء بنك مصر « كان من النتائج الجوهرية لثورة ١٩١٩ الوطنية العارمة ، فقد ادرك » أجدادنا أن اقتحام القطاع المصرفى أساس للتحرك نحو الاستقلال الاقتصادى » (٢) . وكان « طلعت حرب » الاقتصادى الرأسمالى المصرى العظيم يقول « .. إن أموال البلاد معطلة ، بعضها مكتنز ، وبعضها فى بنوك أجنبية ، وكلاهما لا تستفيد منه البلاد شيئا مذكورا .. إن نظرة فى تقارير هذه البنوك تدلنا على أن الجزء الاكبر من أموالنا مستعمل فى خارج البلاد فى بونات على خزائن الحكومات ، أو سندات قروض الحرب ، أو ما شابه ذلك من العمليات التى هى فى مصلحة المساهمين فقط ، ومصلحة الدول التابعين لها » (٣).

ولم يكن المعارضون قد نسوا تقرير وزير المالية والاقتصاد المصرى « الدكتور عبد المنعم القيسونى » حول دور البنوك الاجنبية بعد تأميم قناة السويس ، فقد استخدمت الدول الغربية هذه البنوك وسيلة للتخريب ، وإصدرت اليها توجيها « بكف يدها عن اجراءات التمويل المعتادة ، سواء فى ذلك تمويل محصول القطن ، او التمويل الصناعى والتجارى . وكانت ترمى بذلك الى إحداث تدهور فى اقتصاديات البلاد لتثير اضطرابات عامة بها » واضاف الوزير إن الاحداث اثبتت أن كثيرا من فروع بنوك الدول المعتدية التى كانت تعمل فى مصر ، تمنح قروضها الى عملائها فى مصر بناء على اوامر مباشرة تأتيها من الخارج . ومؤدى هذا أن سياسة الائتمان التى يقوم عليها الاقتصاد المصرى كانت ترسم خارج البلاد ، ووفقا لما تمليه مصالح غير مصرية – هذا على الرغم من أن النفوذ التى كانت تملكه هذه البنوك الاجنبية كان مستمدا مما يتجمع لديها من أموال مصرية ، وودائع يأتمنها المصريون عليها ، ومدخرات يحتفظون بها لديها ، اذ أنه لم يكن لديها بمصر رؤوس أموال تذكر » (٤).

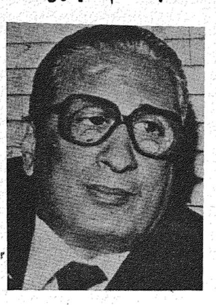
وقد عارض رجال البنوك « الانفتاح » فى القطاع المصرفى ، ووقفوا بقوة ضد عودة البنوك الاجنبية وما تمثله من وجه كئيب استعمارى . وكان من بينهم احمد زندو (محافظ البنك المركزى آنذاك) وحامد السايح (رئيس البنك الاهلى) ، وحسن زكى أحمد رئيس بنك القاهرة السابق) الذى استمات فى معارضته للبنوك الاجنبية وفقد منصبه لهذا السبب (٥) . ومن أقواله الهامه دفاعا عن موقف المعارضة لدور البنوك الاجنبية فى مصر .. » إن البنك الاجنبى له أغراض سياسية يأتى ويدخل السوق ويعطى السلف لناس قد لا يستحقون سلفا : وهذا حصل فى عدة بنوك اجنبية ، يعنى البنك يروح راشش وتقول الناس إن هذا البنك عظيم ، فاذا سألنا لم يفعل ذلك ، وهل هى مغامرة ؟ فإن الاجابة هى أنه عمل ذلك ليربط نفسه بناس او شخصيات لها مفاتيح فى الدولة » .. فهل نحن مستعدون لذلك ؟ .. مستحيل »

وتركزت نقاط الاعتراض بشكل عام على المحاذير السياسية والاقتصادية خاصة (إمكانيات التآمر السياسى ، الاخلال باستقلاليه ومركزية السياسية الائتمانية – استنزاف الكوادر المدربة من البنوك المصرية ...)

على الجبهة المقابلة ، وقفت الحكومة وحزبها « حزب مصر » فى ذلك الحين ، وعدد من الاقتصاديين . وركزوا على أن السماح بعودة البنوك الاجنبية ضرورى « لتكون القاهرة سوقا مالية ، كما كانت لندن فى الماضى ، خاصة أن هناك بلايين الجنيهات فائض من الدول العربية . وإذ لم نشعرها بأننا ننفتح اقتصاديا فستذهب كل هذه الاموال الى تشيزما نهاتن فى الخارج « كما قال شريف



عبد المنعم القيسونى



صلاح حامد

لطفى . ويضيف « حسن شريف » وزير التأمينات أن اول اهداف قانون الاستثمار « أن تتحول القاهرة الى مركز مالى ونقدى دولى ، وهذا هدف رئيسى . ومن ثم فان كل ما يتعلق بالبنوك وببورصة الاوراق المالية يهدف الى تحقيق هذا الهدف .. ولا مجال للمقارنة (بين البنوك الاجنبية حاليا) وبين البنوك التى كانت موجودة من قبل كبنك « باركليز » مثلا ، فبنك « باركليز » كان عبارة عن فرع فى مصر ، وكان يتعامل فى أموال المصريين ، ولم يكن ياتى باى أموال من الخارج ».

باختصار كان دعاة البنوك الاجنبية يروجون أنها ستضخ فى الاقتصاد المصرى فيضا من المليارات ، أموالا لاحصر لها .. (٦).

«مصيبة » .. الاقتراض

xxxxxxxxxxxxxxxxx

ولم ينقض وقت طويل حتى ثبت فساد منطق الانفتاح وأنصار فتح الباب على مصراعيه أمام البنوك الاجنبية.

فى فبراير ١٩٧٦ نشر أن البنك الاهلى المصرى فقد ١٠٠ من خيرة العاملين ، وبنك مصر فقد ٥٠ من أكفأ كوادره ، استقالوا ليعملوا فى البنوك الامريكية . وفى نهاية العام سجل تقرير رسمى (غير منشور) للبنك المركزى المصرى تقييما عاما لما تحقق . فقال إن « هذه البنوك (الاجنبية) بدلا من أن تصبح مركز (جذب) الاموال الى مصر ، تحولت الى مراكز (طرد) الى الخارج » وأثبت التقرير أن هذه البنوك عملت على استنزاف الخبرات المصرية ، وأوضح أنه على الرغم من انقضاء ما يقرب من عام ونصف على ممارسة هذه البنوك لنشاطها فى مصر ، الا أنها لم تحقق نتائج لها وزنها فى مجال جذب رؤوس الاموال من أسواق النقد العالمية ، وانما اعتمدت اساسا على مواردها الذاتية ، وعلى المواد المتاحة فى السوق المحلية (المصرية) ، بل شاركت بنوك القطاع العام التجارية فى الاحتفاظ بمدخرات المصريين ، وودائع بضع شركات من القطاع العام من العملات الاجنبية . ولم تأخذ هذه البنوك دورها فى تمويل مشروعات التنمية الاقتصادية فى البلاد ، فباستثناء بعض عمليات محدودة لتمويل بعض وحدات القطاع العام أو الشركات المشتركة ، وجهت تلك البنوك الجانب الاكبر من مواردها للايداع لدى مراكزها الرئيسية وفروعها ومراسليها فى الخارج ، أو تقديم التسهيلات المصرفية قصيرة الاجل (من ٩٠ الى ١٨٠ يوما) لبنوك القطاع العام لتمويل عمليات التجارة الخارجية . ويعنى هذا التقييم أن العملية ا تخذت فعلا نفس المسار الذى توقعه الاقتصاديون الوطنيون (إشتراكيون ورأسماليون) . ويعنى أن النتائج الفعلية فى أخر العام حققت كل ما حذر منه وزير الاقتصاد فى أول العام .، (٧). ويضيف « عادل حسين » .. « فى مرحلة الانتقال كان للبنوك الاجنبية مهام مباشرة ، هى أن تسهم فى لعبة الاغراق فى الديون وزيادة متاعب ميزان المدفوعات ، وكذلك فى اكتساب العملاء ، وليس تقديم تسهيلات ميسرة للتجارة الخارجية ، ومساعدة مشروعات التنمية . وقد لعبت البنوك الاجنبية دورها المرسوم بكفاءة ، فحرمت الاقتصاد الوطنى من مدخرات بالنقد الاجنبى ، ووظفتها فى الخارج فى لحظة معاناة من أزمة سيولة حادة من النقد الاجنبى . وحين أدى ذلك الى تزايد الحاجة الى « مصيبة » الاقتراض المصرفى ، تقدمت هذه البنوك لتسهم فى توفير هذا التمويل الخطر . أى أن البنوك الاجنبية استخدمت الموارد النقدية لمصرفى تعميق أزمتها ، وليس فى التفريج عنها ... » (٨).

التجارة والخدمات ... فقط !

ومع تزايد البنوك الاجنبية العاملة فى مصر ، والاغراق فى سياسة الانفتاح والخضوع لاوامر وتوجهات « السوق الرأسمالى العالمى » والمؤسسات المالية الدولية « صندوق النقد الدولى » و« البنك الدولى للانشاء والتعمير » استفحلت أخطار البنوك الاجنبية على الاقتصاد الوطنى ، وتكشف بصورة أوضح الدور التخريبى الذى تلعبه فى الاقتصاد المصرى . وتركز هذا الدور فى ثلاث ظواهر

- التركيز على الانشطة فى المجال التجارى والخدمات.
- تحويلات واسعة للنقد الاجنبى من مصر الى الخارج .
- تهريب النقد الاجنبى للخارج .

وقد رصدت الجهات الرقابية المصرية منذ عام ١٩٨٤ ، وكذلك عدد كبير من الاقتصاديين الوطنين ، أن البنوك الاجنبية تكاد تقصر نشاطها على مجال التجارة والخدمات ، مستفيدة من ارتفاع نسبة الربح ، وقلة المخاطرة ، وتتهرب من منح قروض طويلة او متوسطة الاجل التى تحتاجها المشروعات الانتاجية . وطالبت « التقارير » بضرورة تغيير هذا النهج . ورغم أن البنك المركزى والاجهزة المصرفية أصدرت سلسلة من التعليمات والقرارات فى هذا الاتجاه فلم تلتزم البنوك الاجنبية بكافة أنواعها ، باى من هذه التعليمات الرسمية !

وتقول الارقام التى أذاعها البنك المركزى فى تقريره لمجلس الشعب عن العام المنتهى فى يونيه ١٩٨٩ (٩) ، أن إجمالى القروض التى قدمتها بنوك الاستثمار والاعمال الاجنبية ٧ مليار و ٤ر ٥٦٦ مليون جنيه مصرىَ . كان نصيب المشروعات المقامة خارج مصر بقروض من هذه البنوك مليار ٥٦٦ مليون جنيه بنسبة ٧ر٢٠٪ من إجمالى القروض . وحظى قطاع التجارة والخدمات بنصيب الاسد ، فحصل على ٣ مليار و ٣ر٩١٩ مليون جنيه بنسبة ٤ر٥١٪ . وأما القطاع الزراعى (الانتاجى) فتضاءل نصيبه من قروض البنوك الاجنبية الى ٨ر١٢٥ مليون جنية بنسبة ٧ر١٪ وكان نصيب قطاع الصناعة أفضل نسبيا ، فحصل على مليار و ٥ر٣٤٩ مليون جنيه بنسبة ٨ر١٧٪ ، وذلك بعد الحاح وضغوط من البنك المركزى ، حيث لم تكن تتعدى قروض البنوك الاجنبية عام ١٩٨٦ للقطاع الصناعى ٦٠٠ مليون جنية .

ولم تختلف الصورة كثيرا فى قطاع البنوك المشتركة والخاصة ، والتى يساهم فيها الجانب المصرى بنسبة تصل الى ٥١٪ (وأكثر) من رأس المال .

فبلغت جملة القروض ٩ مليار و ٩ر٣٤ مليون جنية حتى نهاية يونيه ١٩٨٩ . نال منها القطاع التجارى والخدمى ٥ مليار و ٩ر٦٣ مليون جنيه بنسبة ٥٦٪ من إجمالى القروض . ولم يتجاوز نصيب الزراعة ٣ر٣٧٥ مليون جنيه بنسبة ١ر٤٪ والصناعة ٣ مليار جنيه . ووصلت القروض الخارجية الى ٤ر١٢٦ مليون جنية رغم المطالبة الملحة بوقفها .

ثلاثة أضعاف رأس المال

xxxxxxxxxxxxxxxxx

وتتكامل هذه الظاهرة السلبية ، مع ظاهرة توسع البنوك فى تحويل النقد الاجنبى للخارج . والغريب أنه منذ عام ١٩٧٦ ، ومع بدء النشاط الفعلى للبنوك الاجنبية . والبنك المركزى (المصرى) يحذر سنويا من قيام البنوك الاجنبية بتحويل الجانب الاكبر من أرباحها للخارج بشكل منتظم ، دون أن يلتفت أحد لهذا التحذير . والاكثر غرابة أن هذه التحويلات التى فاقت المليار عام ١٩٨٧ تمت بالمخالفة لقانون الاستثمار التى أنشأت أغلب البنوك على أساسه . ووصل التحدى ببعض البنوك أن قامت بالتحويل كل ثلاثة اشهر دون إخطار البنك المركزى . وطبقا للدراسات التى قام بها البنك المركزى والجهاز المركزى للمحاسبات ، فان جملة ما حولته البنوك الاجنبية من مصر للخارج ، يصل فى أقل التقديرات الى ١٥ مليار جنيه فى شكل أرباح . أى ما يوازى أكثر من ثلاثة أضعاف رأسمالها . علما بأن اجمالى رأس مال هذه البنوك ٥ مليار و ٦٠٦ مليون جنية منها ٣١٧ مليون بالعملة المحلية والباقى بالنقد الاجنبى .

وتتم هذه التحويلات للخارج بمسميات مختلفة ، مثل

البنوك الأجنبية تولت عمليات المضاربة لشركات توظيف الأموال فى البورصات العالمية

« دعم فروع البنوك الاجنبية العاملة فى مصر لمراكزها الرئيسية فى الخارج » .. او « دعم مراسليها » .

ويقول تقرير للبنك المركزى ، إن البنوك الاجنبية فى مصر تمكنت فى أقل من ثلاث سنوات من بداية نشاطها محليا ، من استعادة رأسمالها بالكامل من خلال أرباحها التى تتراوح بين ٣٥٪ و ٥٠٪ وتحويلها للخارج (١٠) .

وتكشف الارقام التفصيلية لهذه التحويلات ، عن « جريمة » البنوك الاجنبية فى مصر (١١) . « فبنك صادرات ايران » ورأسماله ٥ر٢ مليون جنيه مصرى ، قام بتحويل ٥ر٦ مليون جنيه حتى نهاية ١٩٨٧ . و« بنك أوف أميركا » ورأسماله ٥ر٢ مليون جنيه قام بتحويل ١٠ مليون دولار (أى أكثر من ٢٥ مليون جنيه مصرى) . و« بنك الاعتماد والتجارة الدولى ، فيما وراء البحار » ورأسماله ٥ر٢ مليون جنيه ، حول ٢٤ مليون دولار ، بالاضافة لدوره فى تحويل ٦ر٨ مليون لشركات الاموال حتى نهاية يونيه ١٩٨٨ . وبنك « ملى ايران » ورأسماله ٤ر٢ مليون جنيه قام بتحويل ٣١ مليون جنيه حتى عام ١٩٨٨ . والبنك « الاهلى الباكستانى » ورأسماله ٥ر٢ مليون جنيه قام بتحويل ٦ر٤ مليون حتى عام ١٩٨٥ . والبنك « الاهلى اليونانى » ورأسماله ٣ر٢ مليون جنيه ، قام بتحويل ٦ مليون حتى عام ١٩٨٧ . و« لويدز بنك انترناشيونال » ورأسماله ٦ر٢ مليون جنيه قام بتحويل ١١ مليون دولار (حوالى ٢٨ مليون جنيه مصرى) أى أكثر من ١٠ أضعاف رأس المال . « دى بنك أوف نوفا سكوتشيا » ورأسماله ٥ر٢ مليون جنيه ، وقام بتحويل ٣٦ مليون دولار « بنك ابو ظبى الوطنى » ورأسماله ٥ر٧ مليون جنيه ، وقام بتحويل ٥٦ مليون جنيه . « سيتى بنك » ورأسماله ٥ر٢ مليون جنيه ، قام بتحويل مايوازى ٥ر٢٨ مليون جنيه . « البنك العربى المحدود » ورأسماله ٣ مليون جنيه ، قام بتحويل ٥ر٦٩ مليون جنيه . « بنك كومرسيالى ايتاليانا » ورأسماله ٥ر٢ مليون جنيه ، قام بتحويل ٦ر١٨ مليون جنية حتى عام ١٩٨٨ . « جمال ترست بنك » ورأسماله ٥ر٢ مليون جنيه ، قام بتحويل ٥ر٤ مليون جنيه حتى مارس ١٩٨٠ . « بنك الشرق الاوسط المحدود » ورأسماله ٣ر٢ مليون جنيه ، قام بتحويل ١٢ مليون دولار (أى أكثر من ٣٠ مليون جنيه حتى عام ١٩٨٦ . وهذه ليست الا أمثلة فالقائمة طويلة .. طويلة ..

التهريب ... التهريب

xxxxxxxxxxxxxxx

ولا يقف الامر عند هذه الحدود ، بل يصل الى حد بالغ الخطورة ، عندما تدخل هذه البنوك الى مجال « التهريب » للنقد الاجنبى .

ففى تقرير للجهاز المركزى للمحاسبات ، عن أعمال البنوك الاجنبية فى مصر (مشتركة - أفرع بنوك - خاصة) صادر عام ١٩٨٨ ، اتهام واضح بالتهريب .

يقول التقرير .. « أن تلك البنوك بكافة أنواعها ، لعبت دورا رئيسيا فى تهريب النقد الاجنبى من الداخل الى خارج البلاد ، بطرق مشروعة وغير مشروعة واعتمدت بشكل مباشر على الايداعات المحلية ، بعكس الهدف الذى أنشئت من أجله ، وهو جذب المدخرات من الخارج ، والاستثمار الخارجى .. وكانت سببا فى إحداث أزمة فى توفير النقد الاجنبى لتمويل الاعتمادات الاستيرادية ، سواء للسلع الاستهلاكية او للموارد الخام والسلع الوسيطة ، أو المعدات الاستثمارية » . والمح التقرير المقدم لمجلس الوزراء ، أن تهريب أموال عدد من شركات توظيف الاموال تم عن طريق بنوك أجنبية ، حددها بالاسم ، وهى ستة بنوك ، أغلبها بنوك أمريكية . ولم ينكر التقرير حجم الاموال المهربة تحديدا ، واكتفى بالقول أنها تمثل كافة الايداعات بالنقد الاجنبى بشركات توظيف الاموال ، وأن هذه البنوك تولت عمليات المضاربة لهذه الشركات فى البورصات الدولية (١٢) .

حكومة عاجزة

xxxxxxxxxxx

ان هذه الحقائق وحدها كفيلة بإنهاء دور البنوك الاجنبية فى مصر ، ولكن المؤسف ، أن الحكومة تتراجع بصفة مستمرة أمام هذه البنوك ، وتخضع لشروطها ، مهما كان الثمن .

فى عام ١٩٨٠ صدر قرار وزير الاقتصاد رقم ١٥ بتعديل نظام فتح الاعتمادات الاستيرادية عن طريق وزارة الاقتصاد ، وهددت البنوك الاجنبية بالانسحاب ، وتراجعت الحكومة .

ولم ينجح البنك المركزى حتى الان فى تطبيق قراره بضرورة الحصول على موافقته على تحويل أرباح البنوك الاجنبية للخارج ، والا يتجاوز المبالغ المحولة قيمة رأس المال . فقد تم تجاهل القرار بعد تدخل حكومات اجنبيه

وعندما صدرت قرارات يناير ١٩٨٥ الاقتصادية الشهيرة .. أعلنت بنوك « اميركان اكسبريس » و« بنك أوف اميركا » و« لويدز بنك » و« بنك أوف نوفا سكوتشيا » و« باريبا » و« كريدى ليونيه بنك » و« بنك كوميرسيالى اتياليانا » .. أنها ستتوقف عن تمويل عمليات الاستيراد ، بحجة عدم توفير نقد اجنبى لديها . وسارع « كمال حسن على » رئيس الوزراء ذلك الزمان ، وأحد رجال البنوك الاجنبية الان ، بعقد اجتماع مع ممثلى هذه البنوك ، وتقرر بعدها الغاء هذه القرارات ، والاطاحة بوزير الاقتصاد .

ومنذ مايو ١٩٨٧ وانشاء السوق المصرفية الحرة وهناك معركة أخرى مشتعلة بين هذه البنوك وأجهزة الدولة . وتهدد هذه البنوك بتصفية أعمالها فى مصر ، مالم يتح لها التعامل ، فى النقد المحلى بالاضافة للنقد الأجنبى ، أو التحول لبنوك مشتركة ، وقد تمت الموافقة فعلا لبعض البنوك للتحول الى بنوك مشتركة ، ولكن رفض طلب الغالبية العظمى من هذه البنوك ، بعد رفضها شراء السندات الدولارية التى طرحها البنك المركزى المصرى .

وفى محاولة لحل الازمة اجتمعوا مع « الدكتور صلاح حامد » محافظ البنك المركزى ، ثم مع « الدكتور عاطف صدقى » رئيس الوزراء وقرنوا مطالبهم فى الاجتماع الأخير بنبرة « تهديد » واضحة بتصفية أعمالهم فى مصر ، وأن استمرارهم رهين بتنفيذ مصر للاجراءات الاقتصادية التى يشترطها صندوق النقد الدولى . وتنفيذا لهذا التهديد قرر « لويدز بنك » و« بنك أوف أميركا » تصفية أعمالهم فى مصر .

ومن الواضح أن هذا التهديد غير جدى .. ففى تقرير أخير للبنك المركزى المصرى يحذر من وجود « اهتمام يثير الدهشة من جانب الهيئات والشركات والبنوك الاجنبية للاستثمار فى مصر بمجالات العمل « المصرفى » .. وهذا يدعونا الى ضرورة التمحيص والتدقيق فى هذه الرغبة ، مع ضرورة التاكيد على توصيات البنك السابقة ، بعدم الموافقة على تاسيس اى بنك جديد فى مصر ، بعد أن وصل عددها إلى يقرب من المائة بنك » .

أما البنوك التى أنهت نشاطها بالفعل فى مصر ، فكما سبق القول فقرارها مرتبط بانهاء فترة الاعفاءات الضريبية ، أى الهروب بما تم استنزافه دون أى مساهمة فى دعم الاقتصاد المصرى .

وحتى إن صح هذا التهديد .. فالسؤال .. وماذا نخسر من خروج هذه البنوك الاجنبية ؟ .. وألم يحن الوقت لاعادة النظر فى هذه البنوك التى نهبت ثرواتنا وتحكمت فى سياستنا الاقتصادية وحريتنا .. دون رادع او مقاومة من جانب من يحتكرون السلطة فى مصر ؟!

محمود الحضرى

١ - « الوطن الكويتية »
٢ - عادل حسين . الاقتصاد المصرى من الاستقلال الى التبعية الجزء الثانى ص ٧٥ دار الكلمة - بيروت
٣ - المصدر السابق ص ٧٥ . عن تقرير لبنك مصر مقدم من مجلس الادارة للجمعية العمومية عن أعمال السنه المالية المنتهية فى ١٩٢٢/١٢/٣١
٤ - المصدر السابق صفحة ٧٥ نقلا عن « بيان وزير المالية والاقتصاد فى مجلس الامة (١٩٥٧/٨/٢٧) صفحة ٤٣
٥ - المصدر السابق صفحة ٧٦ « نقلا عن« مجموعة الاعمال التحضيرية لقانون الاستثمار ص ٢١٤ - ٦ - المصدر السابق ص ٧٧
٧ - المصدر السابق ص٢٤٦
٨ - المصدر السابق ص٢٥١
٩ - تقرير البنك المركزى المقدم لمجلس الشعب عن النشاط و على النقد لعام ١٩٨٩/١٩٨٨
١٠ - المصدر السابق
١١ - تقرير الجهاز المركزى للمحاسبات من نشاط وأعمال البنوك حتى عام ١٩٨٧/ ١٩٨٨
١٢ - المصدر السابق

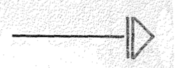
سجناء الرأى فى مصر !

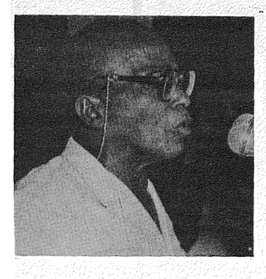


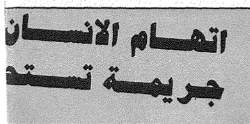
إحدى عشر رجلاً فى زنزانة ..

من يحاكم من ؟

فى الساعة التاسعة من صباح الاثنين بعد القادم (١٢ مارس ١٩٩٠) ، يدخل الى قفص الاتهام فى القاعة الرئيسية بمحكمة جنايات القاهرة « بباب الخلق » ، والتى تحمل اسم « قاعة السادات » ... أحد عشر رجلا تتراوح أعمارهم اليوم بين السادسة والثلاثين والخامسة والستين ، لتبدأ واحدة من أغرب المحاكمات فى التاريخ ، أمام محكمة أمن الدولة العليا برئاسة المستشار « محمد سعيد العشماوى » .







ونقول واحدة من أغرب المحاكمات فى التاريخ لاكثر من سبب .

× فالتهمة التى يحاكمون عليها وقعت أحداثها طبقا لقرار الاتهام فى الفترة من نهاية ١٩٧٧ وحتى ١٩ أغسطس ١٩٧٩ ، أى منذ إحد عشر عاما .

× و « الجريمة » المنسوبة إليهم ، هى واحدة من « جرائم » الرأى التى مازال القانون المصرى ، ونحن على أعتاب القرن الواحد والعشرين ، يعاقب الناس عليها بالعديد من القوانين والمواد الواردة فى قانون العقوبات .. باعتبار « تعاطى » الرأى جريمة تستحق الحكم بالحبس والسجن والاشغال الشاقة !!

× والاوراق « المجرمة » التى يحاكمون على أساسها ، تتضمن آراء فى السياسة والاقتصاد وقضايا الوطن .. آراء فى « كامب ديفيد » والديمقراطية وتزوير الانتخابات والفساد .. تحفل صحفنا اليوم – حتى بعض الذى تحكمه الدولة – بمثلها واكثر .

ولاشك أن الذين سيتواجدون فى قاعة المحكمة ، سيشد انتباههم أن من بين الجالسين فى قفص الاتهام ، رجلين فى نهاية الشباب يرتديان ملابس السجن الزرقاء ، وقد خلعوا قيودهما ، لحظة الدخول الى القفص .

وسيدهشون عندما يعلمون من مرافعات الدفاع ، وربما من كلام النيابة ، أنهما ضمن ١٢ آخرين من سجناء الرأى ، من بينهم سيدة ، تضمهم زنازين سجن مزرعة طره ، وزنزانة فى سجن النساء بالقناطر الخيرية منذ ٢٧ سبتمبر الماضى فى قضية مماثلة ، محكوم فيها على ٢٢

ويعرفون بعد دقائق من افتتاح المحاكمة ، أن هؤلاء الواحد والثلاثين (مناضلا) ، هم كل سجناء الرأى فى مصر الان . وأن قصتهم تستحق أن تروى وأن تكون بداية لثورة تهز التشريع العقابى المصرى الموروث منذ عهود الاحتلال البريطانى وعهود غابت فيها الديمقراطية وحرية الرأى .

ولنبدأ القصة من البداية .

استخدام القوة

اعتبارا من ١٠ يوليه ١٩٧٨ وحتى ٢٠ يوليه ١٩٧٩ توالت بلاغات من مباحث أمن الدولة تتهم عددا من المواطنين يصل الى (٧٧) بأعادة تأسيس « الحزب الشيوعى المصرى » والقيام بنشاط مؤثم . وفى ٢٤ يوليه ١٩٧٩ إستصدرت إذنا من نيابة أمن الدولة العليا بالقبض عليهم ، ونفذت الاذن يوم ١٦ أغسطس ١٩٧٩ . وقبل أن ينقضى شهران ، كان جميع المتهمين مطلقى السراح بقرار من النيابة أو من محكمة أمن الدولة العليا ، رغم إعتراض رئيس الجمهورية فى ذلك الحين (أنور السادات على قرار القضاء بالافراج عن كل المتهمين .

وفى يوم ١٦ أبريل ١٩٨٠ أصدرت نيابة أمن الدولة أمرا بإحالة ثلاثين متهما الى محكمة أمن الدولة العليا (دائرة عابدين) بتهمة « إنشاء وتنظيم و ادارة منظمة ترمى الى سيطرة طبقة اجتماعية على غيرها من الطبقات والى القضاء على طبقة إجتماعية ، وقلب نظم الدولة الاساسية الاجتماعية والاقتصادية والقضاء على النظم الاساسية للهيئة الاجتماعية ، وكان استعمال القوة والارهاب والوسائل غير المشروعة ملحوظا فى ذلك ، بأن أسسوا ونظموا وأداروا منظمة سرية باسم « الحزب الشيوعى المصرى ..... » .

كما اتهمتهم النيابة بانهم « روجوا فيما بينهم وعلانية لمذهب يرمى الى تغيير مبادىء الدستور الاساسية والنظم الاساسية للهيئة الاجتماعية ، وكان استعمال القوة والارهاب والوسائل غير المشروعة ملحوظا فى ذلك ، بأن أصدروا نشرات تتضمن ترويجا وتحبيذا لاسس الماركسية اللينينية التى تقوم عليها مبادىء منظمتهم وأهدافها ، كما تضمنت تحريضا على قلب نظام الحكم المقرر فى البلاد وعلى كراهيته والازدراء به ، وإذاعة لبيانات مغرضة وبثا لدعايات مثيرة من شأنها تكدير الامن العام والحاق الضرر بالمصلحة العامه ، حازها البعض منهم بقصد اطلاع الغير عليها . وحازوا وسائل طبع مخصصة لطبع أوراق تنطوى على دعاية خاصة بالحزب الشيوعى المصرى .. » .

وبينما القضية معروضة على القضاء ، شنت مباحث أمن الدولة حملتها الثانية فالقت القبض فجر ٢٩ مارس ١٩٨١ على ٦٠ مواطنا بنفس التهم السابقة ، ومن بينهم ٢١ يمثلون أمام القضاء ويحاكمون على نفس « الجرم »

وأفرج القضاء عن المتهمين جميعا مجموعة إثر أخرى .

وأصدرت النيابة فى إبريل ١٩٨٢ قرارا بإحالة ٤٧ متهما الى محكمة أمن الدولة العليا (طوارىء) للمحاكمة بنفس التهم الواردة فى القضية الاولى ، وكان هناك ١٧ متهما مشتركين فى القضيتين .

براءة ... وإدانة

وظلت القضيتان متداولتين أمام القضاء ، الى أن صدرت محكمة أمن الدولة العليا برئاسة المستشار « فتحى رياض رزق الله » حكمها فى القضيتين يوم ٢٤ مايو ١٩٨٦ . فبرأت جميع المتهمين من التهمة الاساسية المنسوبة اليهم والخاصة بتأسيس وتنظيم وادارة الحزب وقالت فى حكمها :

« إن النشرات والوثائق التى صدرت عن المنظمة (الحزب الشيوعي المصرى) واعتمدت عليها فى ترويج مبادئها ، وهى الماركسية اللينينية ، وتهدف الى تحقيق مخططات الحزب وأهدافه الراميه الى تحقيق المجتمع الذى تسوده هذه الاسس ، وفرض النظام الشيوعى بالقوة ، كذلك النشرات الجماهيرية والتنظيمية التى تصدر عن الحزب ، وهى « الانتصار » ، و« الوعى » و« الارض والفلاح » وغيرهم مما يصدر عن الحزب فى المناسبات المختلفة ، وتدعوا الى اسقاط النظام القائم ومناوئته .. فإن المحكمة بمطالعتها لتلك المضبوطات ، سواء منها ماهو مطبوع أو مخطوط – بعد استبعاد الكتب – إستبان لها أنها تهدف الى اسقاط السلطة أو تغييرها . وأما الوسائل التى تحدثت فيها تلك المضبوطات من أجل تحقيق أهداف التنظيم لايمكن إعتبارها من قبيل استعمال القوة أو التهديد او غيرها من الوسائل المشروعة .. ومن ثم فإن الذى تستخلصه المحكمة أن تلك المضبوطات برمتها قد جاءت خالية من دليل يقينى أو قرائن أو دلائل على توافر ركن القوة أو الارهاب أو الوسائل الاخرى غير المشروعة » .

وأهدرت المحكمة جميع الادلة التى جمعتها مباحث أمن الدولة ، من مصادر مجهولة رفضت الكشف عنها أو استدعائها للشهادة لتستطيع المحكمة مناقشتها فيما جمعته من أدلة والاطمئنان الى صحتها . ورفضت المحكمة الاستناد الى التسجيلات الصوتيه والصور الفوتوغرافية التى قدمتها أجهزة الامن ضد المتهمين . وقالت ان مثل هذه التسجيلات لايمكن التعويل عليها وحدها ، وأنها كقرينه قضائية لايمكن أن يطمئن اليها وجدان المحكمة .. فالاصوات تتشابه .. كما أن التقدم العلمى فى تلك المجالات ، قد جعل من الممكن إحداث تعديلات فى التسجيلات بالحذف والاضافة والادخال وإعادة ترتيب الاحاديث مما يغير المعنى رأسا على عقب »

وحكمت المحكمة بإدانه ١٢ من المتهمين فى القضية الاولى (١٩٧٩) بجنحة حيازة منشورات معدة للتوزيع وإطلاع الغير عليها ، تتضمن تحريضا على قلب نظام الحكم المقرر فى البلاد وعلى كراهيته والازدراء به ، وإذاعة بيانات مغرضة ودعايات مثيرة من شأنها تكدير الامن العام والحاق الضرر بالمصلحة العامة وهم

* ابراهيم بدراوى يونس (المحامى) وعبد الغنى عبد الجليل (طالب) بالحبس مع الشغل لمدة ٣ سنوات وتغريم كل منهما ٣٠٠ جنيه .

*عبد الفتاح موافى (محام) ، وفوزى حبشى (وكيل وزارة الكهرباء السابق) ، ومحمد عبد العواد (طالب) ، ومحمد إبو الدرداء (عامل) ، وعريان نصيف (محام) ، ومحمد محمود مراد (ملاحظ مبانى) ، وفاروق على ناصف (عامل) ، بالحبس لمدة سنتين وتغريم كل منهم مئتى جنيه .

*ماجد الصاوى (مهندس) ، وأحمد عبد الخالق غزلان (إخصائى اجتماعى) ، وسمير مأمون (موظف) بالحبس مع الشغل لمدة سنة واحدة وتغريمه مائتى جنيه .

وفى القضية الثانية (مارس ١٩٨١) والتى نظرتها المحكمة طبقا لقانون الطوارىء وكمحكمة أمن الدولة عليا





طوارىء ، حكمت بادانه ٢٢ متهما بنفس الاتهام وهم :

*محمد الجندى (صحفى ومدير دار الثقافة الجديدة) ، ومبارك عبده فضل (القائد الشيوعى المعروف) ، وأحمد على مصطفى (موظف بدار المستقبل) ، وأحمد عدلى (محاسب) ، وصلاح عدلى (موظف بشركة المدل ، ومحمد عصام فوزى (باحث بمركز البحوث العربية) بالحبس مع الشغل لمدة ثلاث سنوات وتغريم كل منهم ٣٠٠ جنيه

*حسن بدوى (رئيس تحرير أوراق عمالية وصحفى بالاهالى) وحسين أشرف (موظف) ومحمد محمود مراد (ملاحظ مبانى) وطاهر البرنبالى (كاتب وشاعر) ، ومحمد سليمان محمد طه (سودانى - طالب بجامعة القاهرة) ومحجوب عثمان (موظف بوزارة الرى - سودانى) بالحبس مع الشغل لمدة سنتين وتغريم كل منهم ٢٠٠ جنيه .

*عريان نصيف (محام) وفتحية سيد أحمد (ربة بيت وعضو أمانة الاتحاد النسائى التقدمى) وأحمد فهيم (عامل) ، واسماعيل محمد سليمان (موظف بشركة الشرق للتأمين) ، وعلى عباس عبد المقصود (طالب) ومحمد عاشور عوض (مدرس) ، وأحمد مطراوى طالب ، وفؤاد حسن أحمد سالم (طالب) بالحبس مع الشغل لمدة سنه وتغريم كل منهم ١٠٠ جنيه .

الحكم .. باطل

وألقت مباحث أمن الدولة القبض على المحكوم عليهم الاثنى عشر فى القضية الاولى ، والتى نظرتها المحكمة كمحكمة أمن دولة عليا عادية . وطعن المحكوم عليهم جميعا فى الحكم . وطعنت النيابة فى حكم البراءه . ونظرت محكمة النقض الطعون جميعا وأصدرت حكمها يوم الخميس ١١ فبراير ١٩٨٧ برئاسة المستشار « قيس الرأى عطيه » برفض طعن النيابة العامة فى أحكام البراءه الصادرة فى حق جميع المتهمين ، وقبول الطعن من المحكوم عليهم جميعا (الاثنى عشر) ونقض الحكم بالنسبة للطاعنين جميعا « حيث أن الحكم بالنسبة للمحكوم عليهم لم يوضح مدى مطابقة مضمون الاوراق والنشرات المضبوطة مع المتهمين للاهداف المؤثمة فى القانون . الامر الذى يصيب الحكم المطعون فيه بالقصور كذلك فقد أدان الحكم المطعون فيه المحكوم عليهم بموجب المادتين ٨٩ ب ، ٨٩ ب مكرر من قانون العقوبات ، مع أن المادتين تتطلبان لتوافرهما استعمال القوة والارهاب ، وهو ما خلص الحكم الى عدم توافره ، مما يصيب الحكم - فوق قصوره - بالخطأ فى تطبيق القانون مما يتعين معه نقض الحكم بالنسبة للطاعنين جميعا » .

وخرج المحكوم عليهم الاثنا عشر من السجن بعد أن أمضوا به تسعة أشهر . لينتظروا إعادة المحاكمة أمام دائرة أخرى . وهى المحاكمة التى تبدأ يوم ١٢مارس القادم ويحضرها إحد عشر فقط ، فالمتهم الثانى عشر بتعاطى الرأى والفكر والانشغال بهموم بلده ، رحل عن عالمنا . اختطف الموت فى حادث سيارة « محمد عبد العواد » خريج كلية التجارة . ولم تعد مباحث أمن الدولة قادرة على ملاحقته أو تقديمة للمحاكمة بتهمة « حب الوطن » والتفكير و« تعاطى » الرأى مرة أخرى .

حملة سبتمبر

أما المحكوم عليهم الاثنان وعشرون فى القضية الثانية (٢٩ مارس ١٩٨١) فقد ظلوا طليقى السراح فى انتظار تصديق رئيس الجمهورية (الحاكم العسكرى العام) على الحكم الصادر فى حقهم طبقا لقانون الطوارىء . وقد إمتنع رئيس الجمهورية عن التصديق على الحكم لاكثر من ثلاث سنوات ، بعد أن قدمت هيئة الدفاع التماسا الى رئيس الجمهورية بالغاء الحكم أو إيقاف تنفيذ العقوبة استنادا الى الاخطاء التى شابت الحكم ، وفى جميع الاحوال عدم التصديق عليه إنتظارا لحكم محكمة النقض فى القضية الاولى حتى لا يقع رئيس الجمهورية فى تناقض مع أحكام القضاء . كذلك وجه عدد من قادة الاحزاب وقادة الرأى فى مصر رساله الى رئيس الجمهورية فى أغسطس ١٩٨٦ يطالبونه فيها بإستخدام سلطاته طبقا للقانون رقم ١٦٢ لسنه ١٩٥٨ بشأن حالة الطوارىء لالغاء الحكم الصادر فى القضية ، وحقه الدستورى طبقا للمادة ١٤٩ من الدستور بإصدار عفو شامل عن المحكوم عليهم فى القضية الاولى (ولم يكن حكم محكمة النقض بالغاء الحكم قد صدر بعد) .

ووقع هذه الرسالة التى تسلمها د . أسامة الباز مدير مكتب الرئيس ، كل من (خالد محي الدين الامين العام لحزب التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى) - فؤاد سراج الدين (رئيس حزب الوفد) - أحمد الصباحى (رئيس حزب الامة) - فتحى رضوان (رئيس المنظمة العربية لحقوق الانسان) - محمد عبد السلام الزيات (رئيس اللجنة المصرية لحقوق الانسان) - محمد فائق (الامين العام للمنظمة العربية لحقوق الانسان) - فريد عبد الكريم (الحزب الاشتراكى العربى الناصرى) -أحمد الخواجه (نقيب المحامين) - محمد صبرى مبدى (سكرتير نقابة المحامين) - د . نعمان جمعه (عميد كلية الحقوق) - جلال عارف (سكرتير نقابة الصحفيين) - حسين عبد الرازق (رئيس تحرير الاهالى) .

كما نقل ابراهيم نافع نقيب الصحفيين (فى ذلك الحين) رسالة الى رئيس الجمهورية باسم مجلس نقابة الصحفيين يلتمس فيها الغاء الحكم ضد اثنين من الصحفيين (حسن بدوى - محمد الجندى) . وتلقت رئاسة الجمهورية الاف التوقيعات للمطالبة بالافراج عن المسجونين السياسيين فى هاتين القضيتين والغاء الحكم ، بعد حملة نظمتها لجان حقوق الانسان وجمعيات الدفاع عن مسجونى الرأى فى أوربا . كما أرسل عدد كبير من المفكرين والشخصيات والهيئات السياسية الديمقراطية فى أوربا الغربية رساله الى رئيس الجمهورية لالغاء الحكم وتعديل مواد القانون التى تتناقض مع ميثاق الامم المتحدة وحقوق الانسان الديمقراطية للافراد والشعوب المقرة دوليا ...

وفوجىء الرأى العام صباح الاربعاء ٢٧ ستمبر ١٩٨٩ بقوات الامن تلقى القبض على المحكوم عليهم فى هذه القضية . وتبين أن نائب الحاكم العسكرى العام «الدكتور عاطف صدقى » صدق فجأة على الحكم فى بداية الشهر .

وهكذا دخل سجن مزرعة طره ١١ من المحكوم عليهم (مبارك عبده فضل - أحمد على مصطفى - أحمد عدلى - محمد عصام فوزى - حسن بدوى - أحمد بدوى - محمد مراد - طاهر البرنبالى - أحمد فهيم - إسماعيل محمد سيلمان)

ودخلت « فتحية سيد أحمد » سجن النساء فى القناطر الخيرية ولم يبدأ الاخرون تنفيذ الحكم ... اما لوجودهم خارج البلاد بالصدفة ، أو لرحيلهم عن عالمنا بعد أن إختطفهم الموت .

أوراق بريئه

إن المناضلين القابعين الان وراء الاسوار ، أو المتهمين الاحد عشر الذين سيمثلون يوم ١٢مارس أمام القضاء وهم « ابراهيم بدراوى - عبد الغنى عبد الجليل - عبد الفتاح موافى - فوزى حبشى - محمد أبو الدرداء - فاروق على ناصف - محمد مراد - وعريان نصيف (وكلاهما رهن الحبس فى القضية الثانية) - ماجد الصاوى - سمير مأمون .... هم سجناء رأى وسجناء ضمير بكل معنى الكلمة .

فالاوراق المنسوبة إليهم والتى أدانتهم المحكمة على أساسها تتضمن كتابات فى الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ينشر مثلها ، بل أحيانا أكثر منها فى الصحف الحزبية ، وبعض الصحف القومية فى أيامنا هذه .

نعم إنها تتضمن ..

- هجوما على رئيس الجمهورية السابق وإتهامه بالخيانة
- هجوما على الحكومة وإتهاما لها بالعمالة
- هجوما على السياسات الاقتصادية والاجتماعية
- هجوما على الرأسمالية الطفيلية .. وسلطة الرأسمالية الطفيلية
- هجوما على اتفاقات كامب ديفيد والصلح مع العدو الاسرائيلي
- إتهاما للحكومة بالتزوير فى الانتخابات العامة ..

وكلها مما يدخل فى نطاق الرأى وحق النقد المباح .

ولنقرأ معا بعض فقرات مما جاء فى الاوراق التى قدمتها مباحث أمن الدولة منسوبة الى هؤلاء الرجال والنساء الشرفاء وحكم عليهم بسببها . تقول الاوراق حول انتخابات مجلس الشعب عام ١٩٧٩ والتى تمت فى أعقاب الصلح بين السادات والصهاينه .

« إن السادات بعد توقيعه على معاهدة التحالف الامريكى .. أخذ فى ترتيب البيت بفرض فرض قبضته

بعد امتناع رئيس الجمهورية عن التصديق على الحكم

لأكثر من ثلاثة سنوات

لماذا صدق الدكتور عاطف صدقي عليه فجاءه

<< • ——

الدكتاتورية المطلقة ، ثم إلتفت بعد ذلك الى الوزارة فطرد منها أربعة وزراء بدت عليهم بعض أعراض احترام إنفسهم ، بذلك ضمن سلطته الديكتاتورية فى مجلس للشعب طيعا فى يديه ، ومجلس للوزراء مطلق التبعية »

« .. أن السلطة فرضت الانتخابات فرضا على الشعب وحددت توقيتها ، وبغيتها من ذلك هو أن تجرى انتخابات لمجلس جديد لايكون فيه صوتا للمعارضة »

« .. أن نظام السادات ينحدر فى بناء الدولة البوليسية لتتزايد إجراءات القهر ، رغم مزاعم هذا النظام حول الديمقراطية . وتزوير انتخابات مجلس الشعب الاخير ، ورغبة النظام فى إخضاع نقابات العمال لاختيارات المباحث العامه تؤكد ذلك . وأن النظام القائم يضاعف قوة الامن المركزى ليضرب بهم الحركة الجماهيرية وأنه من المحتمل أن تمر البلاد بأزمة إقتصادية وأن الجماهير لن تظل تتحرك بالدوافع الاقتصادية وهو ما يتعين على التنظيمات الثورية أن تحول المعركة الاقتصادية لمعركة سياسية ثورية ضد النظام القائم » .

تقليد ... « موسيليني »

وبصرف النظر عما ورد فى الاوراق من آراء يدانون ويحاكمون بها .. فالمواد التى حوكموا ويحاكمون بها اليوم وهى المواد ٩٨ب ، و٩٨ب مكرر ، مواد غريبة وشاذه تسللت للقانون المصرى فى العهد الملكى وفى غيبة السلطات التشريعية (البرلمان) ، ونقلت من قانون فاشى أصدره « موسيليني » دكتاتور ايطاليا عام ١٩٣٠ . وقد رفض النواب فى العهد الملكى هذا التشريع بإعتباره « إعتداء على الحريات كلها » ومناقضنا للدستور ومواثيق الانسان .» ولكن التشريع صدر فى غيبة البرلمان وبمرسوم بقانون . وكتبت منظمة العفو الدولية الى رئيس الجمهورية تطالب بإسقاط هذه القضايا – قبل صدور الاحكام – « لان المواد المطلوب تطبيقها على المتهمين تتعارض مع حقوق الانسان وحرية التعبير ، ولايجوز محاكمة الذين يمارسون حقهم فى التعبير السلمى عن عقائدهم وآرائم » ... مشيره بوضوح الى المواد ٩٨أ ، ٩٨أ مكرر ، ٩٨ب و٩٨ ب مكرر .. الخ من قانون العقوبات المصرى .

إن هذه الحقائق تدعونا لان نكرر ماقاله الدفاع أمام المحكمة ، سواء عند نظرية القضية الاولى أو القضية الثانية ..

لقد قدم الدفاع مرافعته قائلا :

« هذه القضية لا تستهدف محاكمة نفر من الناس ، محدد بالاسم ، ولا محاسبتهم على جرم إقترفوه أو إثم .. وهى لم تقدم الى ساحتكم صيانة للنظام الاجتماعى أو حماية لمبادىء الدستور ... إنها فى الواقع الارهاصات المبكرة لحملة ستمبر ١٩٨١ المشئومه ، التى جمعت فشملت كل صاحب فكر حر ، لايجيد الطبل والزمر ، ولايحرق البخور لاولى الامر .. إنها الحلقة الاولى فى سلسلة إجراءات توالت تحرق كلمة لا ولتكميم الافواه ولاحناء الجباه .

انها ليست أبدا قضية قلة حاقدة أو شلة هدامه .. بل هى قضية المواطن المصرى .. أى مواطن مصرى وكل مواطن مصرى .. أنها قضية حرية الفكر والعقيدة .. تكون فى مصر أولاتكون .. »

وختمها موجها حديثه الى القضاه الاجلاء .. ولكن فى أى خصومة تحكمون ؟ وبين أى خصوم تحكمون ؟ ليس بين النيابة والمتهمين ، ولكن بين مصر والحلف الاسرائيلى الامريكي . فقد رأينا كيف أن دور محررى الاوراق كان مقصورا على الدفاع عن مصر وسيادتها . أو – بصيغة أصح – أن ما جاء فى الاوراق كان دفاعا عن مصر ضد الحلف الاسرائيلى الامريكي . دفاعا عن سيادة مصر ضد الانتقاص منها . دفاعا عن إستقلال مصر ضد السيطرة الامريكية عليها . دفاعا عن أرض مصر ضد الاحتلال الاجنبى لجزء منها . ونحن ندعوكم الى أن تأخذوا بالدفاع عن مصر و أن تحكموا ببراءتها من خلال حكمكم ببراءة المتهمين .

والله يوفقكم الى ما فيه خير الوطن »

تلك هى القضية التى تطرح أمام القضاء مرة ثانية فى ١٢ مارس . والتى من أجلها سجن الشيخ النوبى الجليل « مبارك عبده فضل » و« فتحية سيد أحمد » زوجة الراحل العظيم « زكى مراد » ، و« عريان نصيف » الذى وهب شبابه وحياته كلها للفلاحين ولكل شعب مصر ، و« أحمد فهيم » العامل الذى انتمى بكل وجدانه وعقله للكادحين ، و« حسن بدوى » الصحفى المثقف الذى اختار طريق الشوك والمتاعب الحقيقى دفاعا عن عمال مصر والقطاع العام .. ورفاقهم الذين يستحقون أن تحتل صورهم وتاريخ نضالهم صفحات الصحف والكتب جميعا

وثقتنا فى قضاة مصر بلا حدود .. وثقتنا بشعبنا وقدرته على انتزاع حرية أخلص أبنائه تتجاوز كل الحدود



حازم منير

هذه الشرعية التى يحجبونها!

الحديث عن الديمقراطية مع بقاء الشيوعيين والاخوان والناصرين بلااحزاب

يفتقد لأى مصداقيــة

يعتبر الحديث عن الديمقراطية أحد اهم مايشغل المهتمين بالعمل العام فى مصر الآن.فكل الاحزاب والقوى السياسية المعارضة وقادتها وصحفييها على اختلاف انتماءاتهم الطبقية والفكرية، يضعون قضية الديمقراطية على رأس قائمة اهتماماتهم.

وبالمقابل تكثر ادعاءات السلطة بان مصر تشهد الآن ديمقراطية كاملة وغير مسبوقة.

لقد اتسمت مسيرة الديمقراطية فى مصر بالتعرج الشديد بفعل عمليات الاجهاض التى تعرضت لها.. ويكمن فى ذلك أحد اهم اسباب تكريس التخلف والتبعية، والحلقة المفرغة من الازمات التى تمسك بخناق الوطن .

لقد عرفت مصر الحياة النيابية منذ اكثر من ١٢٠ عاما، كما عرفت التعددية السياسية أيضا ففى اعقاب ثورة ١٩١٩ تكرست تعددية سياسية وتأسس أول حزب اشتراكى عام ١٩٢٠ تحول إلى حزب شيوعى علنى هو الحزب الشيوعى المصرى من ١٩٢١ حتى ١٩٢٤ وتحققت خلال الأربعينات وقبيل ثورة ٢٣ يوليو ليبرالية غير مكتملة فى ظل حكومات الوفد.

البداية الصيحة

وفى الوقت الحاضر تجتاح عالمنا موجة عاتية من الديمقراطية . تسعد بلاشك الاشتراكيين أكثر من اولئك الذين يعلنون اغتباطهم بها. ونسألهم الإجابة عما اذا كانوا مستعدين بالفعل للتجاوب مع مايحدث من حولنا.

وتكمن البداية فى تعددية سياسية حقيقية وكاملة تسمح لكل القوى السياسية الموجودة واقعيا، وذات التأثير والمحجوبة قسرا عن الشرعية، بممارسة حقها فى الوجود..

وتتبلور القوى المحجوبة عن الشرعية الآن فى ثلاث قوى أساسية هى الحزب الشيوعى المصرى، والحزب الاشتراكى العربى الناصرى، وحزب الأخوان المسلمين.

إن أى حديث عن الديمقراطية يفتقد أى مصداقية طالما استمر حجب الشرعية عن هذه الأحزاب الثلاثة. ذلك أن الوضع السياسى فى بلادنا لايمكن أن يتسق الا بوجود سياسية متواكبة مع الليبرالية الاقتصادية الواسعة القائمة الآن، بكل ما انتجته هذه الليبرالية الاقتصادية من أوضاع اجتماعية وفكرية شديدة التباين، تستدعى بالضرورة تعبيرات سياسية مباشرة عنها.

ان هذا المطلب ليس مطلبا جديدا فلقد تبناه الشيوعيون المصريون منذ بدايات وجودهم وحتى الآن كما دعت اليه أغلب الأحزاب القائمه حاليا وبصفه خاصة حزب التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى .

الدور الحقيقى للشيوعيين

ولايتسع المجال لسرد تفصيلى لدور الشيوعيين فى النضال المصرى.

فنمذ عام ١٩٢١ امتلك الشيوعيون المصريون دورا مبادرا فى النضال ضد الاستعمار البريطانى وكانوا أول المطالبين بالحقوق العمالية، و أسسوا أول اتحاد عام للعمال وهم. أول من ناضل فى سبيل اصلاح زراعى جذرى ودافع عن حق الشعب فى التعليم والعلاج المجانين وحقه فى المسكن الملائم. وعن حرية الرأى والصحافة والاجتماع والاحزاب والتظاهر السلمى. وهو الأمر الذى رأى فيه الاستعمار البريطانى ورأس المال الاجنبى والقصرو الرأسمالية المحلية الكبيرة وكبار الملاك خطرا على مصالحهم . ومن ثم أصدرت الحكومة وقتها قرارا بحله ومحاكمة قياداته وأعضائه . كما حلت التنظيم النقابى العمالى الوليد.

وفى اعقاب الحرب العالمية الثانية . كان للشيوعيين دورهم القيادى البارز وأسهموا بدور رئيسى فى إنشاء أول جبهه ذات عمق شعبى هى «اللجنه الوطنية للعمال والطلبة» بمشاركة القوى التقدمية فى حزب الوفد. كما قاموا بالتحضير لتكوين اتحاد عام للعمال المصريين.

وبتآمر من القصر والاستعمار والرجعية حدث الاجهاض الثانى للحركة الديمقراطية المصرية عقب حريق القاهرة .

وعقب ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ جمع الشيوعيون المصريون – فى كل واحد – بين النضال الوطنى ضد الاستعمار ورأس المال الاجنبى وبين النضال من أجل الديمقراطية والتقدم الاجتماعى. وشنوا نضالا بطوليا من أجل الديمقراطية وصل ذروته أوائل عام ١٩٥٤ إذ طالبوا باقامة جبهة وطنية ديمقراطية تتشكل من القوى الوطنية المتواجدة بفاعلية وهى حزب الوفد، الشيوعيين، الاخوان المسلمين، الحزب الاشتراكى. ولكن نكوص القوى الأخرى حسم المعركة ضد التوجه الديمقراطى فيما يطلق علية المؤرخون «أزمة مارس ١٩٥٤».

وقد واصلوا خطهم وشاركوا فى الكفاح المسلح إبان العدوان الثلاثى عام ١٩٥٦، باسهام مباشر فى المقاومة الشعبية المسلحة فى بور سعيد إن عطاء الشيوعيين قد استمر وتجدد بحيوية اكبر، واستطاعوا بتضحيات جسيمة أن يعبدوا الطريق أمام التعددية الحزبية فى لقد فتح نضال الشيوعيين المصريين ثغرة واسعة فى حائط حظر الأحزاب السياسية الذى استمر أكثر من عشرين عاما . حيث قاموا فى أول مايو ١٩٧٥ وفى ظروف شديدة الصعوبة باعادة اعلان قيام حزبهم «الحزب الشيوعى المصرى» وقد اتسعت هذه الثغرة وقادت الى التعددية السياسية المحدودة القائمة حاليا .

البقية ص ٣٨

الشيوعيون اول من طالبوا بالحقوق العمالية وناضلوا من أجل الاصلاح الزراعى ودافعوا عن حق الشعب فى التعليم والعلاج والمسكن

إبراهيم بدراوى

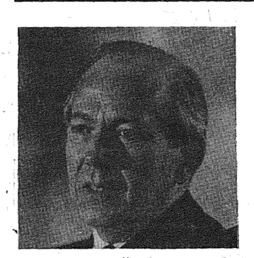
مظاهرات فى مصر والمغرب والسودان والجزائر والأردن .. والسبب

أوامر الصندوق

ألمانيا الغربية تهتف: إذبحوا خنازير الصندوق!

في الشارع رقم ١٩ في واشنطن، يقع مبنى صندوق النقد الدولي.. وامامه تماما يقع مبنى البنك الدولى... وبين البنايتين نفق صغير خاص للانتقال بينهما.

وعلى مسافه ليست بعيده يقع مبنى الهيئه الدولية للمعونه الأمريكية.. وفى هذا المبنى ملفات الدول التى تحصل على معونات امريكيه وحجم تلك المعونات ونوعياتها.. ومدى توافق سياسة الدول التى تحصل على تلك المعونات مع السياسة الامريكية.



رئيس الصندوق

وفى داخل البنايات الثلاث.. تحتل مصر مكانه هامه.. فشكلت إدارات خاصة لمتابعة الأوضاع بها. ولدى تلك الادارات كل تفاصيل الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية فى مصر.. من مرتبات وعلاوات الموظفين واسعار الزيت والسكر والأرز إلى أرقام وأوضاع القطاعين العام والخاص فما هى قصة صندوق النقد الدولى ؟ وتحديدا ما هى قصته مع مصر ؟

صندوق الدولة

تأسس صندوق النقد الدولى فى اعقاب الحرب العالمية الثانية، وفى اطار ترتيب الاوضاع الاقتصادية والسياسية التى ترتبت عنها الحرب. وفى مدينة (بريتون وودز) الامريكيه تم توقيع اتفاقيه الصندوق فى نهاية سنه ١٩٤٤، وتم الاتفاق على ان تكون واشنطن دولة المقر، ايذانا ببدء عصر السيطرة الامريكيه وقيادتها للمعسكر الرأسمالى، فى اعقاب انهيار الإمبراطورية البرطانية

(وشاركت مصر فى تأسيس الصندوق). كما شارك الاتحاد السوفيتى فى الاجتماع التأسيسى ولكنه لم ينضم الى الصندوق.

(والصندوق اشبه بشركة مساهمه، حيث وضعت كل دولةحصة مالية، فتصدرت الولايات المتحدة القائمه بنسبه ٣١ ٪، بينما تمتلك الدول الرأسمالية الاربع الكبرى - (انجلترا فرنسا - المانيا - اليابان) ٢٠ ٪ من اجمالى الاسهم، وتحتل المملكه العربية السعودية المركز السادس فى قائمه اقوى دول مساهمه فى الصندوق - والقدره التصويتيه لكل دوله مرتبطه بعدد اسهمها، ولذلك فقد اصبحت الولايات المتحدة تسيطر عمليا على قرارات الصندوق

.والغرض الرئيسى من الصندوق توفير سيوله ماليه للدول التى تعانى من عجز موازين مدفوعاتها. شريطه ان يكون ذلك العجز طارئا وليس عجزا مزمنا أو هيكليا عن طريق تقديم قروض قصيره الاجل.

اما إذا زادت القروض عن ٥٠ ٪ من حق الدوله فى الصندوق، فيجب ان تقدم الدوله برنامجا اقتصاديا يطلق عليه (برنامج التثبيت) أو الاستقرار السياسى مدته سنه أوسنتان.

ويعطى صندوق النقد الضوء الأخضر فى حالة اقرار برنامج التثبيت، لكل الدول الدائنه والمؤسسات والبنوك الدوليه المقرضه، لأعادة جدوله الدول المدينة

(ويلتزم البنك الدولى وهيئه المعونه الامريكيه بإشارات صندوق النقد فى استمرار التعامل مع الدول التى اقر الصندوق بصلاحيتها لاستمرار التعامل، او توقف كل تلك المؤسسات الماليه آى تعامل اقتصادى ومالى إذا اعلن صندوق النقد افلاس دوله.

ومنذ بداية السبعينات تصاعدت قوة وتأثير صندوق النقد، فقد اصبح النظام الاقتصادى العالمى يعتمد على الدولار الامريكى كعمله رئيسيه منذ ١٩٧١، حين اعلنت الولايات المتحدة فك الارتباط بين الدولار والذهب.

وفى نفس الوقت بدأت مديونيات الدول الناميه ودول العالم الثالث فى الازدياد بأرقام فلكيه. مما أدى الى تدخل الصندوق فى سياسات تلك الدول.

ولم يقتصر التدخل على اهداف الاصلاح الاقتصادى، كما يزعم الصندوق وانما امتد الى مراعاة اهداف سياسيه.

وفى دراسة للباحث (ابراهيم نوار) يورد عديدا من الامثله على تدخل الصندوق لتحقيق اهداف سياسيه.



● بدا المؤتمر المشترك للبنك الدولى وصندوق النقد اعماله وسط مظاهرات صاخبة ترفض اساليبه وقوانينه وحراسة مشددة من رجال الشرطة والامن.

قروض العالم الثالث تتحول حسابات سريه خاصة بكبار المسئولين

فعلى سبيل المثال. قدم الصندوق قرضا لجنوب افريقيا سنة ١٩٧٦ قيمته ٤٦٤ مليون دولار بعد ان اكتسحت قواتها اراضى دوله (سويتو) المجاوره، وكان هذا القرض يعادل تقريبا حجم النفقات العسكريه فى ميزانيه جنوب افريقيا لنفس العام.

وكان الصندوق قد اتخذ قبل ذلك قرارا بعدم منح (فيتنام) اى قرض بسبب دخول قواتها (لكمبوتشيا).

ورفض الصندوق مساعده شيلى تحت حكم (سلفادور اللنيدى) اول رئيس جمهورية يسارى يصل الى الحكم عبر البرلمان، ولما قاد (اوجستو بينوشيه) الانقلاب العكسرى الدموى ضده، سارع الصندوق الى ترتيب مجموعه من القروض الضخمه لشيلى.

وأدت روشتة الصندوق التقليدية الى انخفاض الدخل الفردى كما شهدت مصر والمغرب وتونس والسودان والجزائر والأردن فى العالم العربى هبات جماهيرية فيما سمى بانتفاضات الخبز عدا عشرات من الانتفاضات المماثله فى عديد من الدول الافريقية والأوربية ودول امريكا اللاتينيه.

فقد قامت مظاهرات صاخبة فى ألمانيا الغربية تحمل لافتات « انبحوا خنازير الصندوق والبنك الدولى» كما وصف فيلى برانت هذا الوضع بأنه وضع معكوس أشبه بعملية نقل دم من المريض الى الطبيب.

وازاء هذه الحمله ضد الصندوق، فإن حمله مضاده بدأها الصندوق ضد الحكومات التى تعانى من مصاعب اقتصادية. وفى تصريحات هجومية غير مسبوقه قال (ميشيل كامديو) مدير الصندوق إن مثقفى العالم الثالث يلومون الصندوق بسبب مايقترحه من حلول لإصلاح اقتصاديات الدول المدينة، وهم ينسون أن الصندوق لم يتسبب فى تراكم هذه الديون، وان الدول المتورطة فيها لاتلجأ إلى الصندوق إلا وهى على فراش المرض»

وذكرت دراسة لبنك مورجان جرانت وهو من اكبر البنوك الأمريكيه، ان مابين ٤٠ ٪ الى ٦٠ ٪ من القروض التى تذهب لدول العالم الثالث تعود مره الى دول العالم الاول فى شكل حسابات سريه خاصة، بأسماء ركبار المسئولين مثل الرئيس الفلبينى السابق فردنياند ماركوس وأسماء أخرى.

وتعتبر صفقات السلاح من الابواب الخلفية للفساد فى دول العالم الثالث، ولذلك طالب الصندوق بأن تخضع مشتروات الدول المدينه من السلاح لرقابه ومراجعه الصندوق، فى الوقت الذى لاتتمكن فيه الهيئات التشريعية والرقابيه والحاسبيه فى تلك الدول، من الاقتراب من موضوع نفقات التسلح ، باعتبارها من الاسرار القومية.

وقال (كامديو) فى حوار شهير اجرته معه مجلة التايم الامريكية (اقول للحكومات أنتم لستم مرغمين على المجيء إلينا، ولكن اذا حدث ان جئتم إلينا، نرجو ان تقولوا لشعوبكم لماذا جئتم..

وفى دراسة لصندوق النقد ذكرت ان ١٠٠ مليار دولار على الاقل قد تم تهريبها من ٥ دول مدينه هى الارجنتين والبرازيل والمكسيك وفنزويلا والفلبين وطالبت الدراسه بنوك الدول الرأسمالية المتقدمه وحكوماتها بالتوقف عن مساعدة رؤوس الاموال الخاصه على الهروب

<<.

من الدول المدينه، وان تمتنع عن التنافس فيما بينها على تقديم المعونات والاعفاءات القانونيه. وان ابرز تلك الدول التى تتنافس على اجتذاب تلك الاموال هى الولايات المتحدة، بريطانيا، اليابان فرنسا، المانيا الغربية وسويسرا.

وذكرت الدراسة ان صندوق النقد يعتقد انه خلال الفترة بين عام ١٩٧٤ و ١٩٨٥تم تهريب اكثر من ٢٠٠ مليار دولار من الدول المدينه والفقيره الى الدول الغنيه كى تستثمر هناك.

مصر والصندوق: نظرة تاريخية

وكما سبق فمصر أحد أهم زبائن صندوق النقد الدولى وشركائه وقد أدى أول تعامل هام بين مصر والبنك الدولى، الى العدوان الثلاثى على مصر فى اكتوبر ١٩٥٦.

وكانت المحطة التاليه فى سنة ١٩٦٢، عندما عقدت مصر اتفاقية متواضعه جدا مع الصندوق، بهدف اعادة جدولة الديون المستحقه على مصر لعديد من الدول الغربية. وحصلت مصر على بعض القروض وشهدت تلك الفترة انخفاضا محدودا لسعر الجنيه امام الدولار من ٢.٦ دولار مقابل كل جنيه الى ٢.٤ دولار مقابل جنيه مصرى.

وفى السنوات التاليه كانت الحكومه المصرية تعمل جاهده على تنفيذ اول خطه خمسية للتنميه الاقتصادية وبديهى كانت تحتاج الى رصيد النقد الاجنبى لتمويل تلك الخطه ولأسباب متعلقة بدور مصر المناهض أنذاك للسياسات الغربية،

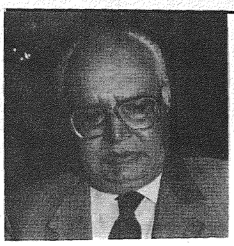
تحركت المؤسسات التمويليه الثلاث الكبرى على نفس الخط، فتعذر على مصر الحصول على اى قروض جديدة لتمويل الخطه الخمسية، نتيجه توصيات الصندوق والبنك الدولى لدى الدول الرأسمالية الكبرى. اما هيئة المعونه الامريكية فقد قررت وقف معوناتها الغذائيه (٥٥ مليون دولار) وذلك فى اعقاب رفض مصر التفتيش على منشأتها النووية سنة (١٩٦٣)، ثم رفضها تقليل انتاجها من القطن سنة (١٩٦٥) وفى اكتوبر ١٩٦٧ قررمجلس الشيوخ الامريكى منع المعونه الامريكية على اى بلد يقطع علاقاته مع امريكا، وكانت مصر قد قطعت علاقاتها مع الولايات المتحدة على أثر العدوان الاسرائيلى فى يونيو ١٩٦٧.

الصندوق يحكم مصر

وبدأت المرحلة الثانية فى علاقة مصر بالصندوق مع عودة العلاقات المصرية الامريكية فى فبراير ١٩٧٤ بعد اقل من شهرين من انتهاء حرب اكتوبر ١٩٧٣ المجيده. والمثير ان القروض الامريكية سبقت قروض الصندوق ونصائحه بطريقه نموذجيه وتطبيقية لمهمة الصندوق التى تاتى بعد ان تتذوق الدول الناميه والفقيرة طعم الديون.. ويأتى الصندوق حاملا روشتات الانقاذ تحت دعوى انه، وسيط بين الدائن والمدين.. وطبيب لمعالجه امراض الدول المدينه.

وهكذا اعلن بنك الاستيراد والتصدير الامريكى فى يناير ١٩٧٤ على منح مصر قروضا وضمانات تصل الى ١٠٠ مليون دولار لتمويل انشاء خط انابيب فى مصر ثم

اتفاق البنك الدولى والصندوق والمعونة


عاطف صدقى

رئيس الوزراء يتراجع عن قرارات يناير لأنها لم تناقش مع الصندوق

زار القاهرة (ديفيد روكفلر)رئيس بنك (تشيس مانهاتن) فى فبراير ١٩٧٤ وعرض على السادات قرضين ٨٠ مليون دولار تستخدمها مصر فى المجالات التى تريدها. وفى المقابل انشاء فرع للبنك فى مصر.

وحدد اعلان المبادئ الذى وقعه السادات ونيكسون من ١٢ - ١٤ يونيو ٧٤، برنامجا للتعاون الاقتصادى والسياسى وفى بقيه المجالات وانشاء مجلس اقتصادى امريكى مصرى مشترك يضم ممثلين للقطاع الخاص وفى كلا البلدين للتعاون.

وكانت زيارة نيكسون بدايه جديدة لتدفق القروض والمعونات الاقتصادية الامريكية والاوربية على مصر. كما قررت حكومة الرئيس (جيرالد فورد) بعد سقوط نيكسون نتيجة فضيحة (ووترجيت) منح مصر معونه وقروضا سببت قيمتها ٥٠ مليون دولار فى اول يناير ١٩٧٥.

رئيس البنك فى سيارة حربية

ومع تدفق المعونات والقروض.. بدأت قائمه الديون تتزايد.. ووصل مندبو الصندوق

فى مايو ١٩٧٥ وصل المستر (جون جنتر)مبعوث الصندوق الى القاهرة لمناقشة طلب الحكومه الحصول على قروض جديدة لتمويل ميزانيه ١٩٧٦. وطلب (جنتر) باسم الصندوق الغاء الدعم وتوحيد سعر الصرف ورفع الاسعار.

والحقيقة ان الفترة من ١٩٧٥ حتى يناير ١٩٧٧ كانت فترة عصيبة على حكومه ممدوح سالم لدرجة ان وزير المالية فى ذلك الوقت الدكتور احمد ابو اسماعيل، ذهب الى شاه ايران للحصول على قرض ٢٠٠ مليون دولار وقد اعترف فى حديث للاهرام الاقتصادى انه كاد يبكى امام شاه ايران ويقول (بدأت بتذكير الشاه بالروابط بيننا وبين ايران وبعدها قلت له اننا نعانى من ضائقه اقتصادية وعجز فى الميزانية وقال الشاه بانه هو الآخر يعانى من عجز.. وحاولت إقناعه باقراضنا لاكثر من ساعتين دون جدوى.. وكنت فى حاله سيئه وانا اكلم اشاه وكدت ابكى.. وتخليت عن التقاليد البروتوكوليه المتبعه فى تلك الزيارات.. وقلت له ان الله يحبك ويرضى عنك ولذلك اعطاك.. واهتز شاه ايران لحديثى ونظر لوزير ماليته وقال له اعطه ٢٠٠ مليون دولار بفتره سماح ٥ سنوات وتسدد على ٧ سنوات بفائده ٤ ٪ وفى نفس الوقت كانت الدول العربية الخليجية تشترط لأقراض مصر وتنفيذ مشروع مارشال العربى، ان يوافق الصندوق. وتم تأسيس هيئة الخليج برأسمال ٢ مليون دولار ولكن توقف الاقراض لأن الصندوق رفض ضمان مصر.

ونتيجه لتشدد الصندوق قدمت الحكومه خطاب النوايا فى مايو ١٩٧٦. وفيه رفعت الحكومه عمليا (الرايه البيضاء). وقبلت جرعه كبيرة من الشروط.

وترجمت المجموعة الاقتصادية برئاسة الدكتور عبد المنعم القيسونى هذه الشروط الى قرارات ١٧ يناير التى سبب انتفاضه ١٨، ١٩ يناير الشهيره.

ومن المثير ان مدير عمليات صندوق النقد الدولى (جون جنتد) وصل الى مصر يوم ١٨ يناير ورأس المظاهرات بعد ان أخذوه من المطار فى سيارة حربيه مصفحه. وكان تراجع الحكومه عن قرارات ١٨، ١٩ يناير قرارا تكتيكيا للتهدئة، لأن نفس القرارات واكثر منها تم تنفيذها بعد ذلكبهدوء وبدون مظاهره الاعلان عنها وتحت مسميات جديدة.

كامب ديفيد وصندوق النقد: التطبيع والتطويع

ويقول د. عبد الرزاق عبد المجيد (ايرهارد) مصر كما اسماه السادات، فى حديث للاهرام الاقتصادى ايضا، انه أعد خطة ٧٨ - ٨٢ وقدمها للسادات فى الاسماعيليه قائلا له « اننى لا أدافع عن هذه الخطه لأنها تقول على رمال اقتصادية وسياسية متحركة.

وما لم تحدث مبادرة من سيادتكم لحل القضيه التى عهدناها فلا معنى لهذه الخطه.. وبعد ذلك حدثت مبادرة القدس فى نوفمبر ٧٧.. ثم معاهده كامب ديفيد فى ١٩٧٨ ثم اتفاقية السلام فى مارس ٧٩.

ويضيف عبد الرزاق عبد المجيد ان مارس ١٩٧٩ كان البدء الحقيقى لسياسة الانفتاح لأن رأس المال لم يكن ياتى فى بلد يحارب.

وبالفعل فإن تدفقا جديدا للقروض بدأ على مصر من الدول الرأسمالية، ولعبت اسرائيل والمنظمات الصهيونيه واليهودية دورا فى هذا المجال.. فقد توقفت الحرب ولابد من الهجوم على مصر بطريقة جديدة سلاحها القروض.

يد تستدين.. ويد ترفع الراية البيضاء

وأظهرت نتائج الخطه الخمسيه ٨١ - ٨٢/ ٨٦ - ٨٧ ازدياد الديون المصرية بشكل مخيف حيث ارتفعت من ١٧،٦ مليار دولار فى بداية الخطه الى ٢٧،٥ مليار دولار فى نهاية الخطه بزيادة نسبتها ٥٦٪ اما ارقام الصندوق فتؤكد ان الديون بلغت فى نهاية الخطه ٣٨،٥ مليار دولار السفارة الامريكية فى تقريرها الشهرى عن الاقتصاد المصرى قدرتها ب ٤٤ مليار دولار فى يونيو ٨٧. وإذا أضفنا الديون العسكرية فإن التقديرات اشارت الى انها تتراوح مابين ١١ مليار دولار و ٢١ مليار دولار.

وتدخل صندوق النقد وجرت المفاوضات التقليدية وقدمت الحكومه خطابا للنوايا، قبله الصندوق ومنح الحكومه ٣٢٧ مليون دولار قرضا. وعقدت نادى باريس وتم اعادة جدولة الديون المصرية.

وفى خطاب النوايا الذى لاتزال الحكومه تعتبره سرا حتى الآن، خطت مصر عدة خطوات هامه ورئيسيه نحو

الامريكية ضد « القطاع العام »



كمال حسن على



عبد العزيز حجازى

الاستجابه لضغوط وطلبات الصندوق

فقد تم اقامه السوق المصرفيه الحره كخطوه نحو توحيد سعرصرف الجنيه المصرى طبقا لقوى السوق من عرض وطلب مما يعنى تخفيض قيمه الجنيه بنسبه ٦٠ ٪ من ١٣٥ قرشا الى ١٦٠، قرشا للدولارورفع الاسعار المحليه للطاقه من كهرباء ومواد بترولية من اتجاه التعاون مع السوق العالميه. ففى ابريل ٨٧ رفعت اسعار الكيروسين والسولار بنسبة ٦٠ ٪، والديزل من ٤٠ مليار الى ٤٥ مليما للتر. اما اسعار البنزين فلم يشهد تغييرا لأن سعره المحلى اعلى من السعر العالمى بالفعل. التحرر من نظام التوريد الاجبارى للحاصلات الزراعية ورفع اسعار التوريد للحاصلات التى تبقى خاضعه لهذا النظام تخفيض برنامج الاستثمار العام سلمت الحكومه باتجاه تصفيه القطاع العام بدعوى التحرير وتعهدت الحكومه بخفض القروض الممنوحه للقطاع العام. الغاء الحمايه المطلوبه للانتاج المحلى، والتسليم للقطاع الخاص دون قيدا أوشرط ورفع اسعارالفائده بمقدار٢ ٪

وعلى ذلك أقر الصندوق برنامجا للمساعده مدته حوالى سنه ونصف فى فترة من مايو ٨٧ الى نهايه نوفمبر٨٨ وهذه فترة قصيره لاتتناسب مع طبيعة المشكلة التى يعانى منها الاقتصاد المصرى باعتبارها مشكلة اختلالات داخليه وخارجيه، وليست مجرد مشكلة عجز عن التحكم فى الطلب المحلى كما هو الشأن فى الاقتصاديات الرأسماليه المتقدمه.

وركز برنامج الصندوق على ادوات السياسة الماليه والنقدية، ولم يجد اى حل لعجز الجهاز الانتاجى عن توليد سلع للتصدير او حتى للحلول محل الواردات. خاصة ان الاقتصاد المصرى يعانى من غلبه القطاعات الخدمية وتقلص نصيب القطاعات السلعية. كما يعانى الاقتصاد المصرى من الأزمه الاقتصادية العالميه وتداعياتها المتعلقه بتقلص حجم التجارة الدولية وتدهور اسعار المواد الخام وفى مقدمتها البترول والقطن وهى اهم سلع التصدير بالنسبه لمصر.

وقد اظهر خطاب النوايا التزام الحكومه باتباع توصيات الصندوق فيما يتعلق بالقطاع العام. أذ اقرت بأن القروض المقدمه للقطاع العام لن تتعدى ١٠ ٪، بينما يحصل القطاع الخاص على ٩٠ ٪ من حجم الأئتمان المصرفى.

ويقول د« فؤاد مرسى» فى كتابه مصير القطاع العام فى مصر، ان نقطه البدايه الخطره تكمن فى تخلى الدوله عن مسؤليتها فى قيادة التنميه. وترك هذه المهمه الجوهريه من مهام الدول الناميه الى رأس المال الخاص محليا كان أو. اجنبياً فالمعنى المباشر لذلك هو توقف التنميه.

أدت سياسة الانفتاح والقوانين المتتالية منذ ١٩٧٤ إلى فقدان القطاع العام دوره القيادى الحاكم على رأس الاقتصاد المصرى، ولم يعد قاعدة للتنميه المستقله بشقيها من تنميه اقتصاديه وتنميه إجتماعية وتطوير الرأسمالية، قاعدة لرأسمالية الدوله التابعه.

وقد نجح البنك الدولى وصندوق النقد وهيئه المعونه الامريكية، فى توجيه أكبر الضربات للقطاع العام فى مصر عبر استراتيجيه متكامله.

يقول ايضا د. فؤاد مرسى ان البنك الدولى يهاجم ماليه القطاع العام وصندوق النقد يهاجم اقتصادياته وتكمل هيئه المعونه الامريكيه المخطط بتقديم قروض لإعادة توزيع ملكية القطاع العام وبيعه للأفراد عبر برامج (التخصصيه) كواحده من برامج التكييف الهيكلى مع السوق الرأسماليه العالميه واخضاع كل ما فى مصر لقوى السوق، وهى بالضروره جزء لايتجزأ من السوق الرأسماليه العالميه. لكنها والكلام للدكتور فؤاد مرسى مجرد جزضئيل لايمكن ان يؤثر فيها وإنما هو يتأثر بها ذهابا وإيابا وتلك هى التبعية موضوعيا.

أين نحن لأن؟

وقبل الانتقال الى مرحله التسعينات يجدر الاشاره الى قرارات يناير ١٩٨٥ التى اصدرها د. مصطفى السعيد وزير الاقتصاد فى حكومه كمال حسن على، وهى قرارات حاول بها وزير الاقتصاد اصلاح الاقتصاد المصرى مستخدما حصليه النقد الاجنبى لدعم الانفتاح الانتاجى، وضرب الاستيرادبدون تحويل عمله، واعادة الاعتبار للجنيه المصرى كعمله محليه، مكان الدولار الذى اصبح بالفعل العمله المحليه.

ولكن كمال حسن على تراجع عن تلك القرارات بعد ثلاثة اسابيع من صدورهانتيجة ضغوط رجال البنوك وتجار العمله واصحاب شركات توظيف الأموال، واعترف كمال حسن على ان سبب الغاء تلك القرارات انها لم تناقش مع صندوق النقد الدولى.



وإذا كانت السبعينيات قد شهدت الانكسار الخطير فى المسار المصرى من الاستقلال الى التبعيه،

فإن الثمانينات شهدت دخول مصر عنق الزجاجه فقد حل موعد سداد معظم قروض السبعينيات، خاصه فى السنوات الخمس الاخيره من الثمانينيات. وظهر جليا احكام سيطرة المؤسسات التمويليه الدوليه الثلاث على الاقتصاد المصرى، كما شهدت خطوات واسعه لتطبيق سياسات تلك المؤسسات، مما أدى الى ازدياد عمق الازمه اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا. واقر مؤتمر (بازل) ان مصر اصبحت من دول المخاطر العالميه.

ومع بدايه التسعينات فإن الصورة قاتمه، فلا تزال المفاوضات مستمرة مع الصندوق والبنك وهيئة المعونه، من اجل اعادة جدولة الديون التى بلغت ٥٥ مليار دولار. وتبلغ قيمه خدمه هذه الديون واقساطها فى سنة١٩٨٨ خمسة آلاف مليون دولار ومثلها فى عام ١٩٨٩، وتجيء الولايات المتحدة فى مقدمة الدول الدائنة لمصر؟ وتستحق لها عشرة مليارات دولار فى شكل اقساط وفوائد، وتحصل سنويا من تلك الاقساط على الف مليون دولار.

وقد توقفت مصر عن دفع ديونها المدينة خلال عام ٨٨، ٨٩، اما الديون العسكرية فقد اضطرت الحكومه الى دفع اقساطها للولايات المتحدة حتى لاتتعرض الى قطع المعونات الامريكيه لمصر والتى تقدر بحوالى ٢.١ مليار دولار

وتوقفت الولايات المتحدة عن دفع الحصه النقديه من تلك المعونه وتقدر ب ١١٥ مليون دولار ٨٩، لأن الإدارة الامريكيه ضمنت مصر لدى صندوق النقد وحصلت على قرض من الصندوق، وفشلت فى سداد ديونها، ولذلك جمدت الولايات الامريكيه الحصة النقديه لعام ٨٩، ٩٠ حتى يتم الاتفاق مع الصندوق.

وتعد الحكومه حاليا اللمسات الاخيره لخطاب النوايا الجديد، الذى سيقدم للصندوق خلال الشهور الاولى من هذا العام (واكد الرئيس حسنى مبارك لصحيفة الجمهورية مؤخرا أن الأتفاق مع الصندوق كان جاهزا للتوقيع فى يوليو العام الماضى ولكن الصندوق مارس ضغوطا كثيرة وصعبه جدا ولايمكن فرضها على المواطن.

وأظهرت التحريات الرسميه ان الخلافات مع الصندوق، هى خلافات حول (سرعه) تطبيق سياسات الصندوق فالحكومه تريد ان تنفذ (اقتصاديا) مايمكن تحمله(سياسيا).

وماتسرب عن خطاب النوايا الجديد يوضح ان الحكومه فى سبيلها الى التالى :

اعادة الهيكله الشامله للاقتصاد، وفى المقدمه اعادة هيكله القطاع العام، عن طريق فصل الادارة عن الملكية

زيادة نصيب القطاع الخاص عن طريق شرائه مجزاء من نصيب القطاع العام، وتأجير مشروعات القطاع العام للقطاع الخاص على اسس تجارية.

وخلال المرحله الاخيره التى تبدأ من يوليو ١٩٩٢، يتم اعطاء الشركات القابضه الاستقلال الكامل عن الوزارات المختلفه، وان يترك تحديد الاسعار لقوى السوق.

وهناك القضايا التقليديه مثل رفع سعر الفائده على الودائع، زيادة اسعار الطاقه، خفض عجز موازنه الدوله، ورفع سعر الدولار فى مجمع البنك المركزى الى ٢٢٥ قرشا ليتمشى مع معدل التضخم السائد.

وتطرح الحكومه فكره انشاء مجمع للنقد لتمويل الدعم. ويطلب الصندوق التنفيذ فى ١٨ شهرا وتطلب الحكومه ٥ سنوات.

جائزة اللعبة الخاسرة

وإذا تم الاتفاق فسوف تحصل مصر على قرض ٣٢٧ مليون دولار من الصندوق، و ٨٠٠ مليون دولار من البنك الدولى و ٣٠، مليون دولار من هيئة المعونه الامريكيه

والاهم من ذلك كله عقد نادى باريس لاعادة جدولة الديون المصرية، اى ترحيل الأزمة الى سنوات قادمه. والجائزه الكبرى ان يصدر الصندوق شهادة حسن سير وسلوك للحكومه المصرية، تمكنها من الحصول على قروض جديده.

وكبديل لتلك السياسات التى ترهن الوطن وتحوله الى مكان لتحقيق المنافع والمكاسب،

قدم خبراء حزب التجمع الاقتصاديون وغير هم من الاقتصاديين الوطنيين عديدا من الاقتراحات والبرامج، ابرزها تقرير حزب التجمع تحت عنوان خطه التنميه الحكومية: الاحلام والواقع والبديل الجاد،. ويؤكد د. اسماعيل صبرى عبد الله على ضرورة ايجاد برنامج وطنى للتقشف « ومجال اختيارنا فقط هو فى توزيع اعباء هذا التقشف، وان تتم مناقشة هذا البرنامج فى اطار ديمقراطى كامل.

والصندوق يطلب من الحكومه الاتشتغل بالامور الاجتماعية، وانما تشتغل بالاقتصاد فقط وبالجوانب النقديه بالذات.. وهو بذلك لايعتنى بالنتائج السياسية التى يمكن ان تترتب على الخط الاجتماعى وزيادة تكاليف المعيشه.

ويؤكد د. اسماعيل صبرى عبد الله ان وصفة الصندوق ضاره حتى بالتطور الرأسمالى فى مصر، وأن الذين يرون صالح مصر فى التطور الرأسمالى، عليهم رفض هذه الوصفه، بجانب كل من يرى ان هذه الوصفه تهدد الإقتصاد المصرى.

العقاب التاريخى

وقد اطلقت صفارات وصيحات التحذير من مختلف الاتجاهات السياسية.. ولكن كما قال محمد حسنين هيكل فى ندوة معرض الكتاب الاخيرة ان احدا لايسمع احداً...

ويقول الدكتور ابراهيم شحاته نائب رئيس البنك الدولى فى كتابه الهام (برنامج للغد)، ان مصر كغيرها من دول العالم الثالث لن تفلت من العقاب التاريخى. والطرد من ساحه العقل الدولى.. والعزل من الاهميه والمكانه وربما الكينونه والهوية

ويضيف نحن على ابواب الضياع وانخفاض المكانه النسبيه لمصر إقليميا ودولياسببه هذا التدهور الاجتماعى والثقافى والاقتصادى.

مانحتاجه برنامج شامل للغد يشارك الجميع فى صنعه عبر الوسائل الديمقراطية.

أحمد سيد حسن

بقية ص ٣٣

فى مايو ١٩٧٥ كسر الشيوعيون حائط الحظر

وطوال خمسة عشر عاما منذ اعلان الحزب وبالرغم من الحظر على نشاطه ومشروعيته. تصدى للذود عن المصالح الجذرية للطبقة العاملة، وفقراء الفلاحين وكل الفقراء وعارض معارضة جذرية اتفاقيات كامب ديفيد المشئومة . وناضل من أجل توسيع الديمقراطية لكل القوى السياسية وضد التبعية الت والاستغلال . وطبقا لما تشير إليه وثائقه المنشورة فى بيروت أو فى التقرير الاشتراكى العربى إستطاع الحزب أن يمارس ديمقراطية داخلية غير مسبوقه فعقد مؤتمرين عامين وصاغ وأصدر برنامجا سياسيا شاملا يلبى الاحتياجات الوطنية والقومية والديمقراطية والاقتصادية والاجتماعية للشعب والوطن كما صاغ نظاما داخليا يكفل أداء ديمقراطيا حقيقيا للعمل وطور. ديمقراطيا مواقفه السياسية وأداءه العلمى وحياته الداخلية واقام علاقات جبهوية بالتعاون مع كل الأحزاب والقوى السياسية المعارضة حول نقاط اللقاء المشتركة. وساهم فى بناء التحالف اليسارى.

لقد استطاع الحزب أن يتخطى العديد من الصعاب والعراقيل وان يجتاز بنجاح كثير ماواجهه من محن، وأن يصبح جزاء من نسيج الحركة السياسية المصرية.

والحزب الشيوعى المصرى لايخفى اهدافه البعيده التى ناضل ويناضل وسيناضل من أجلها مهما كانت وعورة وصعوبة الطريق. إن الاشتراكية هى الهدف الذى يناضل من أجله الحزب، وهو الهدف الذى يتسق مع مصالح الطبقة العاملة والفلاحين الفقراء وكل الكادحين.

وهو يدرك أن هذا الهدف يتحقق بنضاله الطبقى والديمقراطى مع الجماهير، وفى مقدمتها، استكشاف الطريق المصرى الخاص الى الاشتراكية، مراعيا للخصائص التاريخية لتطور شعبنا، ولتراثه وقيمه، ومستفيدا من كل التجارب، بما يحقق لشعبنا العداله الاجتماعية الحقة والديمقراطية الكاملة، واغناء الحياة الروحية له»

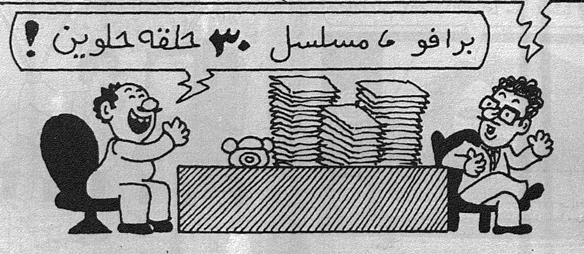
وتكشف أدبياته العديدة عن إدراك واع بأن تحقيق هذا الهدف، يبدأ بالديمقراطية برفع الحظر عن نشاطه ونشاط كل القوى السياسية المحجوبة عن الشرعية، والغاء كافه القوانين التى تكبل النشاط السياسى والديمقراطى فى بلادنا.

ويتوقف مستقبل الوطن على إرساء ديمقراطية حقيقيه وليس هناك من سبيل إليها سوى تعددية حزبيه كاملة حقيقية.

التليفزيون ألوان والعيشة أبيض وأسود



البطله لمّا ماتت موتة ربنا ، البطل إنتحر ، خال البطله
شاف كده ، بدأ يشم هيروين لغاية ما فلوسه خلصت ،
الولد إبنه عايز يساعده ، أخد رشوه ودخل السجن ،
أخت الولد إضطرت تشتغل تاجرة شنطه ، إتقبض
عليها فى المطار ، لكن الولد كان خاطب بنت ، وطبعا
عايزه تقوّم له محامى وتزوره فى السجن ومعاها عيش
وحلاوه ، إضطرت تشتغل رقاصه ، المحامى حبّها
ساب المحاماه واشتغل وراها طبّال فى الكباريه !

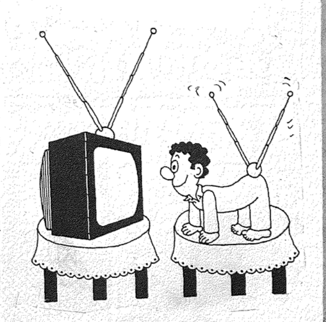




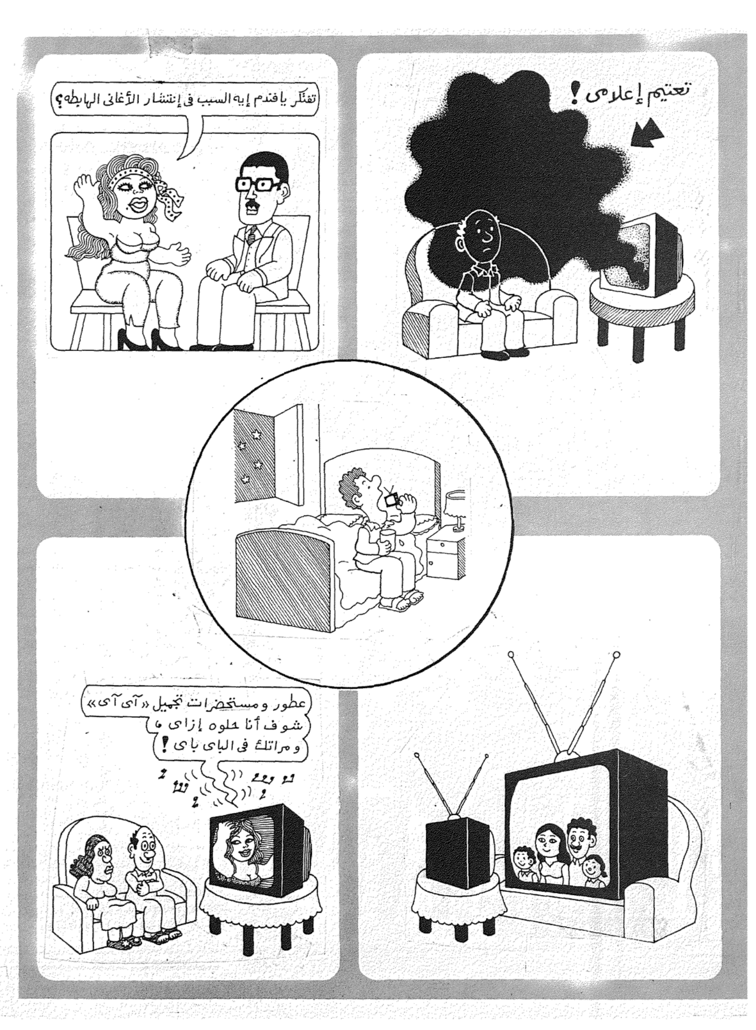


التليفزيون ألوان والعيشة أبيض وأسود

بريشة حجازى






تعتيم إعلامى !
تفتكر يافندم إيه السبب فى إنتشار الأغانى الهابطه؟
عطور ومستحضرات تجميل «آى آى»
شوف أنا حلوه إزاى ،
ومراتك فى الباى باى !

البطريرك .. في المنفى


أخر صورة التقطت للبابا كيرلس الخامس قبل وفاته بقليل


١٩٢٨ .. ما تبقى على قيد الحياة من أعضاء المجلس الملي مع البابا يؤانس خليفة البابا كرليس

قبل قرن من الزمان عزل الخديوي بابا الأقباط ونفاه إلى دير البراموس وعين آخر مكانه

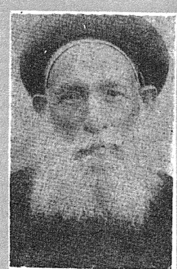
البابا المعزول يصدر قرارًا بحرمان خليفته .. فيضرب الأقباط عن دخول الكنائس



فى التاريخ – كما فى الحياة – قصص غريبة ، وشخصيات الماضى لاتقل اثارة عن شخصيات الحاضر !

وعندما يكون بطل أى قصة من قصص التاريخ – حبرًا جليلا من رجال الدين ، فان القصة تتعقد بعض الشىء ، فاذا ما كان بطلا لقصة مثيرة تبدو كالمغامرة ، وتفجر قضية خطيرة ، فان روايتها تصبح كالمشى على الشوك :وبطل القصة شخصية من أهم شخصيات التاريخ المصرى الحديث ، على الرغم من أنها غير معروفة جيدا لكثيرين .

..انه « البابا كيرلس الخامس » : البطريرك الذى ظل يترأس الكنيسة المصرية ثلاثة وخمسين عاما متتالية ، ومات وقد زاد عمره عن القرن الكامل



وشهد – وهو بطريرك – ثورتين من اعظم ثورات التحرر الوطنى المصرية ، هما الثورة العرابية وثورة ١٩١٩ وساهم فى صياغة الموقف الوطنى الذى اتخذته الكنيسة المصرية خلال هاتين الثورتين ضد الاستعمار وهو موقف كانت له اهميته الخاصة ، اذ كانت الاحتكارات الاوروبية التى جاءت لاحتلال مصر ، اوسعت لابقائها بين مستعمراتها ، ماتزال ترفع – خلال هاتين الثورتين – اعلام الصليب ، التى رفعها ملوك اوروبا فى عصر الحروب الصليبية ، وتدعى ان احتلالها لمصر ضرورى لحماية الاقباط ، وليس للاستيلاء على الاسواق

كان رجلا طاهرا نقيا ، شفافا كالندى المؤتلق ، وفى الوقت نفسه كان قويا كأقوى ما يكون الرجال ، عنيدا ، صلب الشكيمة ، يملك قدرا بالغا من التحدى دفعه لان يصر على موقفه ، فيعارض جماهير الاقباط فى مصر ، ويعارض الحكومة ، ويتحمل نتائج كل هذا ، وكانت نتائج مذهلة : لقد نُفى الحبر الجليل ، بابا الاقباط والبطريرك العام على كرسي مصر والحبشة والنوبة وليبيا والمدن الخمس الغربية وافريقيا ، وسائر أقطار الكرازة المرقسية ، نفى الجالس على كرسى خلافة « مارمرقس » والذى يخضع له كل أقباط مصر من الاكليروس والشعب على اختلاف درجاتهم .. نفى الى « دير البراموس » ..

كانت السنوات التى حدثت فيها هذه الحكاية ، سنوات حزن عظيم ، فجرح الاحتلال كان طريا لم يزل وأظافر الغزاة لاتكف عن النبش فيه ، وعلى الرغم من هذا فان المصريين على اختلاف مواقعهم الطبقية ، وأعمارهم ، وأديانهم قد تابعوا فصولها باهتمام وقلق ولهفة .. وفجرت فى الكنيسة المصرية العريقة التاريخ ، وفى المجتمع المصرى ، قضايا غريبة ، متآلفة ومتناقضة



اسمه الدينى هو « البابا كيرلس الخامس » ، أما اسمه الحقيقى فهو « يوحنا الناسخ » ، ولد فى عام ١٨٢٤ – فى عهد « محمد على » – ومات فى عام ١٩٢٧ – فى عهد « الملك فؤاد » .

وهو فى الخامسة ترك قريته مع والديه ، واتجه من «بنى سويف » – فى الجنوب – الى « كفر سليمان » – إحدى قرى محافظة الشرقية – وهناك أمضى طفولته ، الى أن رسم شماسا فى الثانية عشرة ، ثم اختار أن يكون راهبا ، فشد رحاله إلى « دير البراموس » بمديرية البحيرة ...

فى.. الدير أنيط به أن ينسخ الكتب الدينية والقوانين الكنائسية ، فامضى أوقاته فى نسخ هذه الكتب ، وأتاح هذا له أن يجدد ثقافته الدينية ، وأن يترقى الى قسيس للدير ، فقام بواجبه الجديد بما عرف عنه من جدية ، واستمر مهتما بالقراءة والاطلاع ، واستفاضت أنباؤه الى أن وصلت إلى مسامع « الانبا ديمتريوس » – الذى كان بطريركا فى ذلك الوقت – فاستدعاه إليه وناقشه ، وأعجب به فقلده رئاسة « دير البراموس » وهو المنصب الذى ظل يتولاه حتى ، وفاة سلفه » .

وعندما توفى البطريرك « ديمتريوس » تولى وكيل البطريركية ، « الانبا مرقس » – مطران البحيرة – ادارة شئون الطائفة ، وبمجرد توليه مسئوليته الجديدة شعر بالحرج ، اذ كان كل زملائه مطارنة فى مستواه الدينى ... والكهنوتى ..... وقد لايرحبون بتنفيذ أوامره .. وكان عليه أن يجد حلا للمشكلة

تلفت « الانبا مرقس » حوله فوجد جمعية اسمها « الجمعية الاصلاحية » ، وكانت هذه الجمعية تضم عددا من الاقباط المصريين غير المنتمين للسلك الكهنوتى ، يسعون إلى ترقية شئون الطائفة ، وذلك بنشر التعليم فى أوساطها ، وفتح الملاجىء والمدارس وطبع الكتب ، وتقديم المعونات الاجتماعية للفقراء والمعوزين وإنشاء الصحف والمستشفيات وكافة الخدمات ..

وكان من رأى هؤلاء أن تقدم طائفتهم لايكون إلا بتشكيل مجلس منتخب يضم العناصر الصالحة من أبناء الطائفة ليقوم بالتخطيط للدور الذى تلعبه الكنيسة وخاصة فى المسائل التى تتعلق بالحياة الدنيا .

واختار مطران البحيرة حلا وسطا ، أمر أن يجتمع حوله عدد من أعضاء « الجمعية الاصلاحية » ، كان يستشيرهم فى صورة مجلس للمله ولكن بشكل عرفى ..

وطال الوقت الذى خلا فيه الكرسي البطريركي ممن يشغله حتى وصل الى أربع سنوات ... !

وخلال تلك المدة الطويلة تحول المجلس الذى كان عرفيا إلى مجلس رسمى ... ففى يناير ١٨٧٤ اجتمع عدد كبير من الاقباط فى منزل أحدهم ، وتناقشوا فى أحوال الطائفة ، وأسفر هذا الاجتماع عن مطالبة الحكومة باصدار تشريع بانشاء « مجلس ملى للاقباط » او « جمعية عمومية » لهم . وكان من عادة الطائفة القبطية – كما يقول « قلينى فهمى » فى منكراته – أن تخضع لمن يكون من أبنائها متقلدا منصبا حكوميا رفيعا ، وكان « بطرس باشا غالى » فى ذلك الوقت هو ابرز أبناء طائفته ، اذ كان وكيلا لاحدى الوزارات ، وعلى

صلة طيبة بـ « الخديو اسماعيل » ورجال الحاشية الخديوية والذى حدث ان « بطرس غالي » قد تبنى فكرة « المجلس الملي » ، واستصدر بالفعل أمرا عاليا من « الخديو اسماعيل » بتشكيل اول مجلس ملى للاقباط ، وكان ذلك فى فبراير عام ١٨٧٤ ... وأنيط بالمجلس الجديد أن يحدد اختصاصاته ، وأن يضع لنفسه لائحة داخلية .

وفى نوفمبر من العام نفسه ، انتخب الراهب «يوحنا الناسخ » رئيس « دير البراموس » ، بطريركا باسم الانبا « **كيرلس الخامس** » ، واشترك المجلس الملي الذى كان قائما فى ذلك الوقت فى انتخابه ... وبعد اجراء التنصيب الدينى قدم أعضاء المجلس منشورا الى البابا الجديد باختصاصات المجلس ، وناقشهم فيه ووقعه ، وحضر البابا إجتماعات المجلس أكثر من مرة ...

وتدريجيا بدأ البطريرك الجديد يضيق بالمجلس ، ويشعر أنه ينازعة سلطاته ، وهكذا بدا يخطط ليتخلص من هذا القيد ، فلم يدعه إلى الانعقاد ، وأهمله تماما حتى ذبل .

....

....

وظل الحال هكذا لمدة سبع سنوات .

وعندما بدأت بشائر الثورة العرابية ، تحركت فكرة « المجلس الملي » مرة أخرى . كان « **عبد الله النديم** » قد انشأ « الجمعية الخيرية الاسلامية » ، لرعاية فقراء المسلمين ، وإنشاء المدارس ونشر التعليم بين الفقراء ، ودعا الاقباط الى تأليف جمعية مشابهة ، وبالفعل تشكلت « الجمعية الخيرية القبطية » برئاسة « **بطرس غالي** » وكان وزيرا آنذاك . وتبنت الجمعية الجديدة فكرة إحياء « المجلس الملي » ، وصدر أمر جديد بتشكيله ، وبدأ يمارس اختصاصاته .

وخوفا من أن يتجمد المجلس مرة أخرى ، فان الداعين إليه ، استصدروا قانونا يحدد العلاقة بين البطريرك والمجلس ، بحيث لاتكون اللائحة مجرد قرار صادر من المجلس نفسه ، ولكنها تصبح قانونا له قوة النفاذ ... وتطبيقا لهذا كله ، صدر قانون يحدد العلاقة بين الكنيسة و« المجلس العمومى للاقباط الارثوذكس » وهو الاسم الرسمي للمجلس الملي ...

و هذا القانون الذى صدر فى مايو ١٨٨٢ – وفى ذروة أيام الثورة العرابية – هو محور المشكلة كلها ، أنه هو الذى فجر الخلاف بعد ذلك ، واستثار مقاومة الحبر الجليل « **كيرلس الخامس** » ودفعه للمقاومة ، حتى نفي بقوة البوليس الى دير البراموس ..

حدد هذا القانون أعضاء « المجلس الملي » باربعة وعشرين عضوا ، ينتخبهم الاقباط الارثوذكس فى مصر ، عن طريق اجتماع عام يدعون اليه ، ولا يقل من يحضره منهم عن مائة وخمسين شخصا . ويشترط فيمن ينتخب عضوا بهذا المجلس أن يكون عمره على الاقل ثلاثين عاما ، على الا يكون من العاملين فى القوات المسلحة ، أو ممن هم فى القوات الاحتياطية للخدمة العسكرية . ونص القانون على أن يتشكل المجلس من اثنى عشر عضوا أصليا واثنى عشر احتياطيا . ويستمر كل مجلس يمارس وظيفته لمدة خمس سنوات . ينتخب فى بدايتها وكيلا له من بين أعضائه ، ويتولى البابا رئاسته بحكم منصبه الدينى .

والمجلس يختص بكل النواحي غير الدينية فى حياة الكنيسة ، فهو ينظر .. كل ما يتعلق بالاوقاف الخيرية وبالمدارس والكنائس والمطابع القبطية والمعونات للفقراء والمعوزين ، وينظم حياة الكنيسة وحياة الرهبان فى الاديرة ، وسجلات الزواج والتعميد والوفاة ، ومن اختصاصاته أيضا نظر الدعاوى المتعلقة بالاحوال الشخصية كالزواج والانفصال الجسدى .. والطلاق ، وكذلك الوصايا والمواريث .

واستثنى القانون المسائل المتعلقة بالاكليروس – الكهنة والقسس – من اختصاصات « المجلس الملي » ، وحصر مهمته فى حالة ارتكاب أحد هؤلاء لمخالفة ، فى أن يحيله لمجلس روحي ، يتشكل من أربعة من الاكليروس برأسهم البطريرك أيضا ، ولكن الذى يختارهم ويعينهم هو المجلس الملي !

وأجازت اللائحة أيضا تشكيل مجالس ملية فرعية ، ويتولى رئاسة كل مجلس الاسقف أو الرئيس الروحاني فى الجهة المعينة ، ويُنتخب بنفس الطريقة التى ينتخب بها المجلس العام !

باختصار كانت اللائحة تجعل من المجلس الملي برلمانا خاصا للاقباط فى مصر يبحث فى شئونهم وينظر ميزانية الطائفة ويعمل على إصلاح أحوالها . وكانت مشكلته من البداية أنه برلمان « علمانى » أى مكون من رجال ليسوا من الاكليروس أو رجال الدين ، بل من رجال هذا « العالم » ، انهم من الشعب القبطى العادي ، الذى مهما كان متدينا فانه لايفهم المسيحية كما يجب ، أو هكذا ينظر إليه رجال الدين !

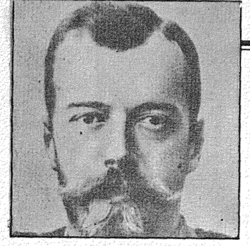
اجتمع المجلس بمقتضى اللائحة الجديدة عدة اجتماعات ، اصطدم بعدها مع البطريرك مرة أخرى ...

كانت المادة التاسعة من لائحة المجلس ، تجعل من اختصاصه أن يحصر جميع الاوقاف الخيرية الموقوفة على الكنائس والاديرة والمدارس ، وأن يطلب بيانات رسمية بقيمة المدخرات والموجودات والنقود التابعة لتلك الاوقاف ، والاستحصال على حسابات عن الايرادات والمصروفات للنظر فيها وحفظ ما يكون زائدا من الإيرادات بخزينة البطريركية ... وأن يديرها بما يؤمل منه تحسين حالتها ... كذلك فان المجلس كان قد جعل من اختصاصه أن يشرف على الاديرة ويحصر أمتعتها ، ويشرف بدقة على من يقبل فيها من الرهبان .

وعند المناقشة فى هذه الموضوعات ، قدم أعضاء المجلس انتقادات حادة لحالة الاديرة ، وخاصة فيما يتعلق بسلوك رؤساء الاديرة والطريقة التي يتصرفون بها في ريع الاوقاف الضخمة الموقوفة على تلك الاديرة والتي لاحظ المجلس أنه لا يستغل أحسن استغلال ...

وأوقاف الاديرة التي فجرت كل المشاكل فيما بعد ، هى عدد كبير من العقارات المبنية في القاهرة وضواحيها ، وأراض واسعة خصبة فى مديريات الوجهين القبلى والبحري ، وأغلبها فى مديرية أسيوط وكانت قيمتها – أنذاك – مجهولة ، وقد ظلت هذه الاوقاف سرا لايعرف أحد مساحتها ، حتى اكتشفها « **جرجس بك حنين** » ، عندما كان مديرا لمصلحة الاموال المقررة – التي يدخل فى اختصاصها تسجيل الملكية الزراعية والعقارية – فاستعان بوظيفته على البحث عن هذه الاملاك وتفصيلاتها ، وقد قدر قيمتها – فى سنة ١٩٠٦ – بمليون ونصف مليون من جنيهات ذلك الزمان !

وكانت هذه الاملاك كلها تحت تصرف رؤساء الاديرة ، الذين لم يكن عددهم يزيد على أصابع اليدين ، وقد أساءوا استغلالها ، وتصرفوا فى ايراداتها بلا رقيب ،



الانبا يؤانس مطران الاسكندرية

وأخذوا يبعثرون المال كما يريدون فيشترون به العقارات ويسجلونها بأسمائهم واسماء أقاربهم ، وأصبحوا – وهم رهبان – يعيشون فى بذخ وترف ، وقيل انهم كانوا يعيشون حياة أقرب الى حياة ألف ليلة وليلة !

وفى مقابل هذا البذخ فان أحدا منهم لم يكن يوافق على صرف قرش واحد على تعليم الرهبان وتثقيفهم أو إنشاء مدرسة أو كنيسة أو غير ذلك من الحاجات الضرورية للطائفة .

كان الرهبان فى الاديرة يعيشون حياة عجيبة بكل معنى للكلمة ... وقد وصف أحد الرهبان الذين تركوا الرهبنة بعد ذلك ، الحياة فى الاديرة فى ذلك الزمان ، فقال انهم لم يكونوا يعتزلون العالم حقا ، وانما كانوا يخرجون من الاديرة للاتصال بالعالم الخارجي بما فيه من مؤثرات مادية وعاطفية ، دون أن تحاسبهم رئاسات الاديرة على هذه الفوضى الخلقية لان تلك الرئاسات كانت – ببساطة – من نوعهم .. تفعل ما يفعلون ، وتمارس ما يمارسون .. وربما على نطاق أوسع حرية .. وأكثر انطلاقا

ومما كان يزيد الطين بلة ، أن بعض رؤساء الاديرة ، سمحوا للنساء بدخول الاديرة المخصصة للمترهبنين فتغلغلن بين الرهبان حتى فى صوامعهم ، وصارت مخازن أولئك النساء تلك الصوامع ، تخزن كل واحدة حاجاتها القليلة فى صومعة الراهب الصديق ، فتدخل الصومعه وتخرج منها كيف تشاء وحين تشاء بدون مبالاة ، عيانا بيانا ، لان الجميع كانوا – أنذاك – فى الفوضى الخلقية سواء .

وعلى الرغم من هذه الفوضى المرعبة ، فان البطريرك رفض أى محاولة من المجلس للتدخل فى شئون الاديرة ، بل إنه رفض – وتحت ضغط رؤساء الاديرة فيما يبدو – مبدأ المناقشة من الاساس ، وهكذا انتهى الخلاف حول هذا الموضوع ، بتجميد « المجلس الملي » مرة أخرى ..

....

....

ومع ذلك ، فان فكرة المجلس لم تختفى من الاذهان بل كانت بين الحين والأخر تطل برأسها من جديد .

فى منتصف عام ١٨٩١ ، توجه عدد من وجهاء الاقباط إلى البطريرك وطلبوا منه اعادة تشكيل المجلس مرة أخرى .. فرفض وأعلن موقفه منهم بوضوح وذكر لهم أن هذا المجلس قد شكل أكثر من مرة ولم تنجم عن تشكيله أى فائدة تذكر فتشكر ، وأضاف البابا أن اللائحة التى تحدد اختصاصات المجلس مخالفة لشرائع وقوانين الكنيسة ، واقترح أن تعرض على جمعية من المطارنة والاساقفة لبيان مدى اتفاقها مع الشريعة . ورفض



الوجهاء اقتراح البطريرك ، ويبدو أنهم تبادلوا بعض الكلمات القارصة مع غبطة البابا، وأن نتيجة الحوار قد اغضبته و أغضبتهم ، وقطعت سبل التفاهم بينهم وبين الحبر الجليل !

خرج هؤلاء من لدى البابا ، فوجهوا دعوات الى الشعب القبطي لكي يجتمع فينتخب جمعيته العمومية ، وحددوا مكان الاجتماع بالدار البطريركية ، وببساطة أخطر البابا « كيرلس الخامس » المسئولين فى الشرطة ، البوليس فاحطت قواته بالدار البطريركية ومنعوا المدعوين من الاجتماع داخلها .

هكذا تفجر الصراع هذه المرة ليصبح علنيا .

أمر البطريرك على الفور بتشكيل مجمع اكليركي مقدس ، مؤلف من عموم البطاركة والاساقفة ورؤساء الاديرة ورؤساء الشريعة ، واجتمعوا بالفعل فى الكنيسة المرقسية بالقاهرة للنظر فى أمر انسجام تشكيل «المجلس الملي » مع الأنجيل ، وطلب منهم البطريرك «اعطاء القرار النهائى فى الموضوع ، وذلك بتطبيق نصوص الكتب المقدسة ، والقوانين الرسولية الدائمة المعمول بها في الدين المسيحي والكنائس والارثوذكسية من عهد سيدنا يسوع المسيح إلى الان ».

وظل « المجمع المقدس » مجتمعا عدة أيام ، أرسل خلالها لدعاة تشكيل « المجلس الملي » والمقتنعين بفكرته ، يدعوهم للحضور للمناقشة معهم فيما يدعون اليه ، ولكن هؤلاء رفضوا الحضور نهائيا . واكتفى الآباء الاساقفة بأن كرروا عليهم الدعوة مرة ومرتين ، ثم ناقشوا الامر وأصدروا قرارهم بأن فكرة انشاء مجلس ملي هى فكرة مخالفة للانجيل والقوانين الكنيسة . فهذه القوانين كما - رأى الاباء الأساقفة - تعطى الاب البطريرك « تفويضا كاملا فى كل الامور العامة بما فيه تنفيذ الاحكام وقطع المنازعات وتقدير العطاء للمستحقين » . وقال المجمع فى قراره أن « تداخل أحد من الشعب فى تدبير أمور الكنيسة ومتعلقاتها فى شكل مجالس أو بأى شكل هو مخالف للاوامر الالهية والنصوص الرسولية » ، ذلك أن انشاء هذا المجلس هو « سلب لحقوق الكنيسة وشرف رؤسائها المأمور بها من الاله وتسليم شعبها لقيادة من لم تكن لهم السلطة » .

وصرح الاب البطريرك فى « المجمع المقدس» أنه قد يرى استدعاء بعض أولاده الكهنة للنظر فى الامور المذكورة ، وأنه قد يستدعى بعض وجهاء الطائفة - من العلمانيين - لذلك ، ولكن هذا كله رهن بما يراه ، وبالاشخاص الذين ينتخبهم وفى الوقت الذى يختاره .

طبع قرار « المجمع المقدس» ووزع على جميع كنائس مصر ، ورفع إلى الخديو . وسافر البطريرك بنفسه إلى الاسكندرية حيث كان « **الخديو توفيق** » يصطاف ، فقابله وعرض عليه الامر ، وأشيع أنه أسر له أسرارا حول أهداف الذين يطلبون المجلس ، وأنه - الخديو - طيب خاطره .

وفى اليوم التالى سافر أصحاب الدعوة إلى الاسكندرية . وقابلهم « **الخديو توفيق** » أيضا واستمع اليهم طويلا . لكنه شعر أن المسألة تتضمن مشكلة . فقال لهم إنه لامانع لديه من تشكيل المجلس . ولكن ذلك ينبغى أن يكون بموافقة البطريرك وبرضاه....

....

....

لم ييأس طلاب المجلس الملي .. وقرروا أن يدخلوا المعركة ضد البابا !

تجمعوا على الفور ، وشكلوا جمعية سموها « جمعية التوفيق القبطية » ، وأخذت الجمعية الجديدة موقفا نقديا يميل إلى الحدة من ادارة الكنيسة . وبدأوا في إصدار مجلة لهم ، وامتلات صفحاتها تدريجيا بالهجوم على البطريركية . : هاجموا المدارس القبطية وحالتها المتدهورة ، وهاجموا حالة الاديرة ، ونددوا بادارة الاوقاف والتصرف فى عائداتها ، وأخذوا ينتقدون الرهبان والاكليروس وألحوا على ضرورة تشكيل المجلس مرة أخرى !

وتكتل المعارضون للفكرة والقائلون بضرورة إبقاء الكنيسة تحت سيطرة رجال الدين . تكتلوا فى جمعية أخرى هى « الجمعية الارثوذكسية » التى شكلت للرد على « جمعية التوفيق » ، واستمرت حرب المقالات بين المجلات التابعة للجمعيتين ساخنة عدة شهور ..

واتسعت الحركة لتتحول من مجرد معركة صحيفة إلى معركة سياسية منظمة .

بدأ أعضاء « جمعية التوفيق » يشكلون لهم فروعا فى البلاد ، فأسسوا فرعا لجمعيتهم فى « الاسكندرية » و« المنيا » و« أسيوط » . ليس هذا فقط بل إنهم استطاعوا أن يضموا إلى صفوفهم أعدادا من رجال الاكليروس أنفسهم ، كان على رأسهم « **الايغومانس فيلوثاوس عوض** » رئيس الكنيسة المرقسية - أكبر كنائس مصر فى ذلك الوقت - وطوروا أساليب هجومهم ، فاذا بسيل من العرائض والتلغرافات تنهال على الحكومة وعلى « الخديو » تطالب بالحاح بتشكيل « المجلس الملي » مرة أخرى ..

وتوجه « **بطرس غالي** » إلى الاسكندرية فى صيف ١٨٩٢ فقابل الخديو الجديد - « **عباس حلمى الثانى** » - وعرض عليه رغبة أبناء الطائفة القبطية بتشكيل « المجلس الملي » من جديد . واستجاب « الخديو » لطلبه ، وأمر باتخاذ الاجراءات اللازمة لاعادة تشكيل المجلس .

وعاد « **بطرس باشا** » الى القاهرة فوجه الدعوة باسمه الى أبناء الطائفة للاجتماع فى « الدار البطريركية » لانتخاب أعضاء المجلس . وتحدد آخر يونيو موعدا لهذا الاجتماع وفى الموعد المحدد أوفدت وزارة الداخلية مندوبا عنها لحضور الانتخاب لمراقبة العملية وضمان حيادها .

وأوفدت المحافظة عددا من رجال الشرطة لكيلا يشتبك المختلفون فى صراع بالايدى . وأسفر الانتخاب عن اختيار ٢٤ عضوا للمجلس ... وكان من بينهم أبرز وجوه الطائفة القبطية فى ذلك الوقت . وقد تولى اثنان منهم رئاسة الوزارة بعد ذلك - هما « **بطرس غالي** » و «**يوسف وهبة** » - وتولى ثالث الوزارة - وهو « **مرقس سميكة** » - وكان من بين المنتخبين أربعة من أعضاء مجلس ادارة جمعية التوفيق ، وكان معظم أعضائه من ألمع رجال القانون والقضاء والمال والادارة والتاريخ والفكر لا فى الطائفة القبطية فحسب ، ولكن فى مصر كلها ...

لم يحضر البابا هذا الاجتماع ، ولم يترأسه كما تقضى بذلك اللائحة !

واكتفى بأن أرسل قبل يوم الاجتماع منشورا الي كافة الكنائس ، يتضمن رسالة منه أرفقها بالقرار الذى كان « المجمع المقدس» قد أصدره قبل ذلك . والذى يعتبر تشكيل مجلس علمانى لادارة شئون الطائفة ، خروجا عن تعاليم المسيحية وافتئاتا على قوانين الكنيسة . وقال «**البابا كيرلس الخامس**» فى رسالته أن قرار « المجمع المقد س» يعتبر قانونا كباقى قوانين الاباء ، ومن المحتم والضرورى اتباعه والعمل بمقتضاه على مر الدهور والازمان ، وطالبهم بقراءته بكافة الكنائس مرات على الكهنة والشعب « ومن يخالف نصوصه أو يعارض فيها فيكون خالف الله تعالى » .

وتزعم البطريرك حركة دعائية واسعة ضد إعادة انتخاب المجلس ،

وانهالت العرائض على « **الخديو عباس**» تطالب بايقاف عملية الانتخاب ، وتزعمت « الجمعية الارثوذكسية » المطالبة بذلك . ولما تمت الانتخابات على الرغم من كل هذا ، رفض البابا حضور الجلسة التي جرت فيها ، وبادر بالسفر إلى الاسكندرية حيث التقى بوكيل البطريركية - وهو مطران الاسكندرية ، « **الانبا يؤانس** » وتشاورا فى الامر .

وتصادف أن حل عيد الاضحى المبارك فى تلك الايام ، فتوجه البطريرك ومعه مطران الاسكندرية إلى سراى رأس التين ، لكى يهنئا الخديوى بالعيد كالعادة ، وفوجئا بمن ينبه عليهما بعدم حضور التشريفة لان الخديو يرفض استقبالهما .. كان موقفا له دلالته ، أعلن الخديو به أنه غير راض عن الحبر الجليل لرفضه لقرار احياء « المجلس الملي » وتحريضه الاقباط ضد القرار وماترتب عليه من اجراءات .

وعلى الرغم من كل هذا لم يتوقف البابا عن المقاومة ، بل بادر بتحرير رسالة حادة أرسلها الى جميع الكنائس لتقرأ على المصلين ، بدأها بآية حزينة من الكتاب المقدس ، تذكر « أبو الرأفة ، وإله كل تعزية ، الذى يعزينا فى كل ضيقنا ، حتى نستطيع أن نعزى الذين هم فى كل ضيقة بالتعزية التى نُعز بها نحن من الله » وفى هذا المنشور هاجم البابا « جمعية التوفيق » هجوما حادا وحذر الشعب من الانصياع إلى أفكارها المدمرة التى « تحدث الشقاق والشكوك خلافا للتعاليم » ودعاهم إلى « الثبات وعدم الجزع أو الفزع » .

وضع البطريرك ثقله الدينى كله ضد عودة المجلس « الملي » للنشاط !

ووصل به الامر الى كتابة رسائل الى الصحف ، والحوار علنا مع دعاة المجلس ، فكتب فى جريدة « الوطن» مقالا يذكر فيه أن الذين يوقعون فى الاقاليم بطلب المجلس يوقعون بالتهديد ، وأن من بينهم عددا كبيرا من الاقباط الذين نبذوا الديانة الاثوذكسية ، ولم يعد لهم بها علاقة . ونفى البابا فى مقالته أن القسس أو رجال الدين قد وقعوا على طلب المجلس وذكر أن الموقعين منهم قد خدعوا وأفهموا خطأ أن البطريرك وافق على ذلك .

وأخطر ماورد فى هذا المقال أن البابا اتهم دعاة

فكرة المجلس بأنهم أصحاب غايات خبيثة وبهذا قلب البابا المائدة عليهم وأكد أنهم يهدفون الى « سلب أموال الكنائس والاديرة وتفريق أبناء الملة وهو أمر مستتر بينهم » كما أكد أيضا أن زعم دعاة المجلس بأن الحكومة تستطيع فرضه على الكنيسة رغم انف البطريرك ، هو زعم مستحيل « لان مسائل البطريكخانة ليست سياسية بل هى دينية كنائسية شرعية جارية بمقتضى قوانين وشرائع ، وأن الحكومة ليس لها صالح فى ذلك ، عدا الامور التى يحتاج الحال أن نعرض عنها لانتظام الهيئة وراحة العموم » .

تزايدت لهجة البابا حدة ، خاصة أن « المجلس الملي » كان قد بدأ حركة لتاليف مجالس ملية فرعية فى الاقاليم ، فبدأت « جمعية التوفيق » فى عقد إجتماعات . بالكنائس لانتخاب المجالس الفرعية ، وتابعت الصحف نشر أنباء هذه الاجتماعات ورصد البطريرك ما ينشر عنها ، وبدأ فى إصدار بيانات تكذيب يوجهها للشعب القبطى .. فاذا ذكرت « الاهرام » أن مجلس ملي المنيا قد تم انتخابه بحضور حوالى أربعمائة شخص . وقد كذب البابا ذلك وقال انهم اربعون فقط ، وعندما ذكرت « الاهرام» ان مجلس ملي أسيوط قد انتخب فى جمعية عمومية حضرها ألفان ، رد البابا ساخرا ، فقال إن الكنيسة تسع خمسمائة فرد بالكاد !

تناثرت الاتهامات من الجانبين ، وتابع رجل الشارع مذهولا ما يجرى ، قال البطريرك فى منشوراته أن أعضاء « جمعية التوفيق » يهاجمون القسس ورجال الاكليروس ويهددونهم بالعزل من مناصبهم ، فازدادت لهجة انصار المجلس حدة وتحدثوا عن أوقاف الاديرة التى أصبحت نهبا لرجال الاكليروس ذوى النفوذ !...

وعاد البابا يتحدث عن دعاة الشعب الذين يقاطعون الصلاة فى الكنائس وقت تلاوة منشورات البابا ، وقرار « المجمع المقدس » ليحتجوا عليه ، ويفندوه غير مراعين الاحترام الواجب لدور العبادة ..

وأطلق البابا السهم الاخير فى جعبته ، فقال إن دعاة المجلس مرتبطين مع « المتمذهبين بمذاهب مخالفة لقواعد الكنيسة » وركز فى هجومه المضاد على اتهام انصار المجلس باثارة العداء ضد رجال الدين . وقال ان لديه نص رسالة أرسلها أحد أعضاء المجلس الملي لبعض أصدقائه ، وان فى هذه الرسالة فقرة يفهم منها أن جمعيات التوفيق أصبحت لسان حال الملة من شعب وقسس وأساقفة ، وقال إن الرسالة تتضمن تحريضا على معاداة الاكليروس ودعوة الى طردهم عن آخرهم ، وان فى الحركة عددا كبيرا من الذين تحولوا من الارثوذكسية الى البروتستانتية .

ومضى البابا فى سخرية حادة يقول إن دعاة المجلس لا يريدون كما يزعمون مجرد الاصلاح « لانه لو كان الغرض هو عمل الخير والاصلاح فكان يمكن لهؤلاء أن يجمعوا من بعضهم أموالا بدون انتظار أموال الاديرة والكنائس » .

....

....

فى ٢٧ يوليو ١٨٩٢ ، اجتمع مجلس النظار برئاسة « الخديو عباس حلمى » ، وقرر اعفاء غبطة البطريرك من تولى الاشغال الادارية التى تتعلق بأعمال الاوقاف وغيرها من الامور المدنية ، وان يكون له وكيل يتولى إدارة هذه الاعمال بالتعاون مع المجلس الملي ، وان يتولى هذا الوكيل رئاسة المجلس المذكور بدلا من البطريرك .

وقد رفض مجلس الوزراء فى اجتماعه ذاك قرار « المجمع المقدس» ، الذى ينص على أن المجالس الملية مخالفة لقوانين الكنيسة ، وذلك على أساس الحجج المضادة التى قدمها الطرف الاخر ، ومنها أن هذا المجلس كان قائما وقت انتخاب البطريرك بل وهو الذى انتخبه ، كما أن لائحته قد وضعت بموافقته ، بل ان غبطته نوقش فيها بندا بندا .

فضلا عن ان الخطاب الذى قدم للحكومة يطلب إعتماد هذه اللائحةنويل بتوقيعه ، ثم أن غبطته أبلغ اللائحة للمطارنة والاساقفة والقسس للعمل بموجبها .

ولان قرار مجلس الوزرا جاء تصعيدا ا خطيرا للخلاف وقد كان من نتيجته أن تصاعد مد الغضب البطريركي ، وأصر « الباب كيرلس الخامس » على موقفه ، وتدخل القنصل الروسى بين « بطرس غالى » – الذى كان يقود حركة الداعين الى المجلس – وبين ، البطريرك ، واتفق الجانبان على تلافي الازمة ، على أن يحدث تعديل فى لائحة المجلس ، فتظل الاديرة تحت اشراف البطريرك ، وأن تكون المسائل المتعلقة بالاحوال الشخصية على قسمين : ماهو شرعى ينظره المجلس الروحي ، اما ما هو متعلق بالمسائل الحسبية فينظر بالمجلس الملي .. ونص التعديل المقترح أن يدير البطريرك ديوان البطريكخانة ، وأخذ التعديل بوجهة نظر البابا الذى اتهم بعض أعضاء المجلس الملي الحاليين بأنهم ليسوا من الارثوذكس ، بل أميل الى البروتستانتية ، فاتفق على أن يحل محلهم عدد من الاكليروس لتكون نسبة الاكليروس إلى العلمانيينة الثلث الى الثلثين .

وبلغ من عدم ثقة الطرفين ببعضهما أنهما اختارا وسيطا أودعا لديه نص الاتفاق ،الذى وقع عليه كل من البطريرك و « بطرس باشا » الذى تعهد بلحصول على موافقه المجلس الملى على هذه التعديلات ... لكن المجلس الملي رفض التعديلات على إختصاصاته التى قبل بها « بطرس غالى » اذ لاحظ أنها تنزع عنه كمجلس كل صفة ، ووافق على بعضها فحسب ، وفسر الباقى تفسيرا يحتفظ له بالسلطة فى بعض الامور ، وأرسل بذلك رسالة إلى البطريرك اشترط فيها أن « لايقوم البطريرك بالانفراد بعمل مما يكون فى دائرة اختصاص المجلس ولا يأخذ شيئا من جميع الايرادات سواء كانت من الاوقاف أو من مرتبات الاساقفة او من تركاتهم أو رسوم البطريكخانة أو غير ذلك ، ولايأخذ سوى الهدايا التى تقدم له شخصيا ، وأن يكتفى بمرتب شهرى يساوى ثلاثين « بنتو » .

رفض البطريرك بالطبع كل هذا ، ونشر بيانا فى الصحف هاجم فيه قرار « المجلس الملي » وقال ان المجلس أول الاتفاق تأويلا لايقبله العقل السليم ، وأضاف إضافات هى من باب التحكم ، شأن القوى مع الضعيف . وقال ان أعضاء المجلس لا يريدون الصلح وأنما يهدفون للتحكم ،فى الاكليروس وفى البابا « وما قصدهم بهذا إلا قلب الاحوال وجعل الاكليروس تحت أمر الشعب ، لا الشعب تحت أمر الاكليروس كما تقضى بذلك القواعد الدينية » وختم البابا منشوره برفع الامر الى الخديو طالبا تدخله لحفظ وحدة الطائفة .

وبينما حرب المنشورات دائرة ، كانت المحاولات تجرى فى سريه تامه لعزل البطريرك ، واختيار أحد الاساقفة ليكون رئيسا للمجلس الملي ، ويتولى فى الوقت نفسه وكالة البطريركية . وتردد معظم الاساقفة فى قبول



هذا العرض الى ان سافر « مقار بك عبد الشهيد » – أحد أعضاء « المجلس الملي » – الى الوجه القبلى واتفق مع « أسقف صنبو » على تولى المنصب .

وبلغ الامر البابا ، فبادر بارسال رسالة إلى الاسقف يذكره فيها بانه كان أحد الاعضاء الموقعين على محضر المجمع المقدس الذى رفض فكرة المجلس نهائيا .. وتردد الاسقف قليلا فى قبول المهمة ، ولكنه عندما صدر قرار المجلس الملي بتعينه ، وصدق مجلس الوزراء والخديو على هذا القرار ، وأرسلت اليه وزارة الداخلية تخطره به ، تحرك من مقر أسقفيته إلى القاهرة !

....

....

كان «البابا كيرلس» رجلا عنيدا لاتنطفىء شعلة ذكائه .. وهكذا أسرع ، بمجرد أن علم بتحرك القائم الجديد بعمله إلى القاهرة فأمر على الفور بعقد « مجمع روحي مقدس » ، مؤلف من ثلاثة أساقفة كانوا بالصدفة بالاسكندرية على رأسهم « الانبا يوأنس » الصديق المخلص للبابا ووكيله فضلا عن حوالى عشرين قسيسا . وتلى الجميع صلاة المجامع الروحية ، ثم عرض البطريرك موقف أسقف « صنبو » عليهم ، وبعد المداولة القانونية الشرعية تقرر باتحاد الاراء « حرم الاسقف وقطعة من الرتب الكهنوتية وعدم اعتباره بين الكنيسة والعموم « لانه « تجرأ على ارتكاب إثم لاتزيله كرور الايام واقترف ذنبا لايمحى من تاريخ الكنيسة مدى الحدثان. » وأرسل القرار على الفور إلى « أسقف بنى سويف » تلغرافيا ، وكلف بانتظار أسقف « صنبو بمحطة السكة الحديد وابلاغة بقرار طرده من الكنيسة ، لانه « تعدى حدود وظيفته ، وقبل إدارة شئون الطائفة بدلا عنا ، حالة وجودنا ، وبغير إرادتنا ، ونبذ طاعتنا » .

وفى نفس الوقت أبلغ القرار إلى الصحف !

وعندما وصل الاسقف « اثناسيوس » إلى محطة « بنى سويف » قادما من « صنبو » فوجىء بزميله أسقف بنى سويف يخطره بالقرار ، فى مظاهره تضم عددا كبيرا من الكهنة وأعيان الطائفة وأفرادها ومستخدمى الحكومة . وعلى الرغم من هذا واصل الاسقف المحروم » السفر الى القاهرة وبرفقته عدد من الرهبان ، وانتقلوا من محطة القاهرة الى دار أحد أصدقاء الاسقف للمبيت فيها ، أما الرهبان فتوجهوا إلى الدار البطريركية لينزلوا فيها ، فوجدوا الباب مقفلا وجمهرة من الناس حوله تهتف وهى تشير إليهم «

– يامحرومين ... يامحرومين

كان من الواضح أن « البابا كيرلس » قرر المقاومة إلى النهاية ، واختار أن يدير المعركة من



الاسكندرية حيث أقام بكنيستها الكبرى مع صديقة الانبا « يؤانس » ، وترك تعليمات مفصلة لمن هم بالدار البطريركية بالقاهرة عن كيفية التعامل مع العصاه » !

.. وهكذا ، عندما توجه أعضاء « المجلس الملي » في اليوم التالي إلى الدار وجدوا بابها مغلقا ، فتحركوا وعادوا ومعهم معاون قسمشرطة الازبكية ومندوب عن وزارة الداخلية وعدد من رجال الشرطة ، وأعادوا طرق الباب مرة ومرتين ، وأخيرا أطل عليهم أحد الرهبان فطلب منه المعاون أن يفتح الباب باسم الخديو ، ولكن الراهب رفض وأخطر الجميع أن باب البطريركية لن يفتح – مهما كانت الاحوال – الا بامر « البابا كيرلس الخامس » شخصيا .

وحاول المعاون أن يرهبه ، فسأله بلهجة بوليسية عن إسمه ، فقال : « بولس البراموسى » !

انصرف المعاون ، وتكررت المسألة مع محافظ القاهرة ، فقد رفض من بالدار البطريركية الاعترافرئاسة المجلس الملي والوكيل القائم بعمل البطريرك والمعين بقرار من مجلس النظار ومتنعو عن السماح لهم او لمحافظ القاهرة بدخول الدار . وانصرف المحافظ بعد أن أصدر أمره بحصار البطريركية ، وعدم السماح لاحد ممن بداخلها بالخروج منها ..

فى ذلك اليوم اجتمع « المجلس الملي » – برئاسة سقف صنبو وأحدث تغييرا في تركيبه ، بحيث أصبح مشكلا من ١٦ عضوا من الشعب ، و٨ أعضاء من الاكليروس ، ثم ناقش موقف البابا ، وأصدر قرارا – أبلغه للحكومة بخطاب – اتهم فيه البابا بانه شكا كتابة لبعض معتمدى الدول الاجنبية ، وأنه ينشر الهياج فى الكنيسة ، ووصف الخطاب أن قرار الحرمان الذى صدر ضد « الانبا إثناسيوس » بانه غير شرعى ، وقال الخطاب أن عصيان البطريرك للامر الخديو القاضى بتعين « الانبا إثناسيوس » وكيلا له ورئسا للمجلس الملي ورفضه فتح أبواب الدار البطريكية ، طلب المجلس إصدار قرار بابعاد جناب البطريرك إلى « دير البراموس » فى مديرية البحيرة ، على أن يبعد معه وكيله « المطران يؤانس » ، الذى ظاهره فى كل تصرفاته ، ولكن الى دير « الانبا بولا » فى بنى سويف .. ووقع على هذا القرار ١٦ من أعضاء المجلس من العلمانيين ، وثمانية من القسس .

وبعد التوقيع على العريضة ، التقى اعضاء المجلس برئيس النظار بالنيابة « عبد الرحمن رشدى باشا » – وفازوا بموافقته على رفع عريضتهم إلى الخديوى ، وفعلا قدمت العريضة لافندينا ، وبذلت مجهودات وضغوط ضخمة ،قام بها وجهاء الاقباط لشل تردد الخديوى ، واقناعه باجابة طلب نواب الطائفة مادام أنهم يرون فى ذلك إصلاح شئونهم ، فوافق الخديو على إصدار الامر بعد تردد طويل والحاح مستمر

وهكذا اصدر الخديوى قرارا بعزل بابا الاقباط والبطريرك العام على كرسى مصر والحبشه والنوبه وليبيا والمدن الخمس الغربية وافريقيا وسائر اقطار القرازه الماركسية .

وصدرت الاوامر الى محافظ الاسكندرية باصطحاب البابا والانبا يونس كلا الى منفاه .

....

....

- **الاسكندرية**
- **الجمعة ٩ سبتمبر ١٨٩٢**

وصل الى الكنيسة المرقسية محافظ الاسكندرية ويرفقته مندوبان عن الحكومة ، وكان البطريرك والمطران مستعدين للرحيل ، فركب غبطته عربة مع أحدهما وركب نيافة المطران عربة مع المندوب الاخر . وقبل أن يغادرا فناء الكنيسة المرقسية ، قال البطريرك للمحافظ إنه يوجد بحجرته بالكنيسة كيس به « ١٢٠٠ جنيها » ، وسأله المحافظ بادب عما إذا كان يريد أن يحضره ، فاجاب غبطته بانه لا يرغب فى شيء ، وأمر بارسال المبلغ إلى « المجلس الملي » .. والتفت البطريرك إلى المطران قائلا :

– إننا قد كرسنا حياتنا لمثل هذه الساعة ، فمهما اضطهدنا فما علينا سوى الامتثال لحكمه تعالى مع الاعتصام بالصبر

ثم رفع يده الكريمة قائلا :

– يارب اغفر لهم لانهم لايعلمون ماذا يفعلون !

يقول صحافي ببلاغة أواخر القرن : « أى عين لاتدمع ، وأى قلب لايتقطع عندما يرى هذين المحترمين مقادين بهذه الحالة المحزنة كمن أتى شيئا فريا ، وأى كبد لايتفتت وجوارح لاتنحسر لما تشعر بما لحق بهذين الحبرين الجليلين » فعلى الرغم مما لاقيا فقد تمسكا بقوله تعالى « طوباكم إذا عايروكم وطردوكم .. وقالوا عليكم كل كلمة شريرة من أجلى كاذبين ، إفرحوا وتهللوا لان أجركم عظيم فى ملكوت السموات » .

وفى محطة مصر بالاسكندرية ، تجمع الناس حزانى ، وهم يرون حبرين جليلين تقيين يساقان إلى المنفى فى حراسة الشرطة ووجفت قلوبهم حزنا ، وكل منهما يفارق الاخر ويمضى إلى عربة خاصة فى القطار ، والزحام الشديد يكاد يبكى ، زحام يضم خليطا من المسلمين والاقباط ، كانوا جميعا يعلمون أن الحبر الجليل رجل تقي وطيب القلب ، نقى السريرة .

وفى محطة دمنهور نزل البطريرك ليستقل قطارا اخر إلى « كفر الدوار » هناك قابلته جماهير المسلمين والاقباط بالهتاف والتحية وتقدم منه « حمزة بك » – شيخ مشايخ عربان البحيرة – ووضع نفسه فى خدمته ، وقبل الجميع يده وهم يبكون .

تقول بلاغة أواخر القرن : « وكان غبطة البطريرك يقابل الجميع بما جبل عليه من الوداعة ، معزيا إياهم بدرر الفاظه القدسية ، فكان الكل يسكبون الدمع السخين من قلب منفطر وخاطر منكسر » ، ووضع « حمزة بك » حصانه الخاص تحت إمرة البطريرك ، وسار هو وقبائل العربان باسلحتهم وراءه كحرس شرف للحبر الجليل .. حتى أوصلوه الى الدير .

فى اليوم التالي دخل أسقف « صنبو » الدار البطريركية وبدأ يباشر عمله .. لكنه صدم بقرار الحرمان الذى أصدره « البابا كيرلس » فبمقتضى قوانين الكنيسة فان « المحروم » يعتبر مجدفا على المسيح ، أى إنه كافر وليس مسيحيا على الاطلاق ، فلا يؤاكله أو يشاربه أحد من المؤمنين ولايدخله بيته ، ومن دخله ، دخل معه فى ذنبه وشاركه فيه « يسقط الجميع من الكهنوت ومن الجماعة » .

كان « البابا كيرلس الخامس » بذكاء ومهارة شديدين – قد لغم الارض أمام أسقف « صنبو » .

إن الدار البطريركية الان قد أصبحت محرمة على المسيحى الارثوذكسى الذى يؤمن بتعاليم الكنيسة ، ولن يغامر مسيحى تقي بدخول مكان يترأسه « محروم وكافر مجدف » فما بالك أن يصلي وراءه .

هجر الاقباط دار البطريركية .. وواجه أسقف « صنبو » الانبا « اثناسيوس » مجموعة من الظروف المحرجة .

فعندما أراد أن يزور أحد وجهاء الطائفة فى بيته ، حدثت مشكلة بين الوجيه المذكور وزوجته وأبنائه وأشقائه ، إنهم جميعا يقيمون فى دار واحدة وهم أرثوذكسيون مؤمنون ، ولايمكن أن يسمحوا بلن يدخل دارهم رجل محروم بقرار من « مجمع مقدس » ، إنهم لايقبلون مخالطته ولا مؤاكلته ولا الحديث معه . بل ويرفضون حتى مجرد أن يلج عتبة باب دارهم .

وكان موقفا مؤلما ، ومحرجا لاسقف صنبو .. بيد أنه تكرر كثيرا ..

فى تلك الايام هجر الاقباط فى مصر كنائسهم ، فالكنيسة المرقسية الكبرى ، كانت تجت أشراف الاغامانس « فليتاوس عوض » وكان من دعاة المجلس ومؤيديه ، بل ، وربا للكارثة ، كان أحد القسس الذين وقعوا على قرار نفى « البابا كيرلس الخامس » ، وبحث الاقباط فى القاهرة عن كنيسة أرثوذكسية يصلون فيها ، فلم يجدوا سوى كنيسة « الروم الارثوذكس » بالحمزاوي فتوجهوا إليها فى أيام الاحاد التالية لذلك ..

ولان الكنيسة فى الاصل مخصصه لجالية محدودة العدد ، فان الاعداد الهائلة من الاقباط الذين ذهبوا للصلاة فيها ، قد أدت إلى ازدحامها بالمصلين ، وغير القسس لغة الصلاة من اليونانية الى العربية . وتعطلت أكاليل الزواج فى القاهرة ، واضطر أبناء الطائفة للذهاب إلى الجيزة لعقد الزواج .

وكلما توفى أحد لم يدخلوه قط إلى الكنيسة المرقسية الكبرى التى كانت تحت الحرم ، وعندما توفى جرجس بك شلبى » وكان من وجهاء الاقباط ، وذهب القمص « فلتاؤس عوض » لدار المتوفى للصلاة عليه ، رفض أهله ذلك ، لان القمص عضو بالمجلس الملي ، ومخالط للاسقف المحروم ، فهو إذن محروم مثله ، ولذلك طردوه من دارهم ، ولم يصلوا على الميت فى الكنيسة الكبرى ، ولكن فى كنيسة صغيرة .

حاول المجلس الملي أن يواجه الموقف ، وقرر إخطار بعض الاساقفة لحل الحرمان الذى أوقعه « البابا كيرلس الخامس » على أسقف « صنبو » ، وبالفعل حرر « بطرس غالى » عددا من الخطابات إلى الاساقفة ، فامتنع أكثرهم عن تلبية الاستدعاء ، ولباه ثلاثة منهم فقط هم أساقفة أسيوط والمنيا وجرجا .. فجاءوا إلى القاهرة ، لكنهم أخذوا بالاحوط ، فرفضوا الاقامة فى دار البطريركية لوجود الاسقف المحروم فيها .. ونزلوا فى عزبة تابعة لدير « الانبا بولا » على مشارف القاهرة ، وتوجه أعضاء المجلس الملي اليهم ، وسالوهم فى

حل مسألة التحريم ، فقالوا إنه تحريم صحيح وقانوني وينطبق على قواعد المذهب ، ولا يمكن أن يحله الا الذى أصدره بحسب القواعد المذهبية المقرره والمتبعة منذ أقدم العصور .

وسألتهم الجماهير عما إذا كانوا قد جاءوا لاستشارتهم فى حل التحريم الصادر ضد الاسقف ، فنفوا ذلك بشدة ، وأكدوا تمسكهم بنص الانجيل القائل بأن « الفم الذى ربط هو وحده الذى يحل » .

وعاد الاساقفة إلى مقر أعمالهم بعد أن رفضوا دعوة المجلس الملي لهم للاجتماع به ..

وهجر الاساقفة مقر أبرشياتهم وعادوا كل إلى ديره ..

ترك أسقف بنى سويف مقر منصبه وعاد الى دير الانبا بولا ، ولما بلغ وزارة الداخلية ذلك أرسلت إلى مدير المديرية بأن يعيده قبل أن يدخل الدير وأرسل المحافظ خلفه معاون البوليس فلم يدركه ، ونفس المسألة فعلها أسقف منفلوط وأسقف إسنا اللذان عادا إلى « دير البراموس » ليقيما مع البطريرك المنفى .

....

الظاهرة الفكرية الغريبة فى هذه الحكاية تتعلق بالبابا « كيرلس الخامس » نفسه ..

فمن المعروف أن « البابا كيرلس » ، كان أحد البطاركة الذين شاركوا بمجهود وافر فى صياغة الموقف الوطني المعادي للاستعمار الذى أتخذته الكنيسة المصرية فى العصر الحديث ، وكان هذا الموقف ينطلق من شعور بأن مصر هى دار المصريين من مختلف الاديان ، وأن الاقباط ، هم مصريون مسيحيون فى الاساس ، يهمهم ازدهار وتقدم وتحرر وطنهم .

و« كيرلس الخامس» هو البطريرك الذى كان على رأس الكنيسة المصرية فى أثناء ثورتي ١٨٨٢ و١٩١٩ . فهو بهذا قد بلور دور الكنيسة المصرية والاقباط المصريين فى أثناء حلقتين متتاليتين من حلقات الثورة الوطنية الديمقراطية ، وهو دور واضح ومحدد ، مضمونه الالتزام بالهدف القومي العام ، والاسهام فى الدفاع عن حرية الوطن وتأييد الشعارات الوطنية الثورية .

ففى أثناء الثورة العرابية ، كانت العلاقة بين الاقباط والمسلمين طيبة جدا ، ويذكر « بلنت » فى كتابه « التاريخ السرى لاحتلال انجلترا لمصر » ان « العلاقة بين مسلمي مصر وأقباطها كانت ودية للغاية . وكان الاقباط على العموم إلى جانب وزارة الثورة . كذلك فان العلاقة بين البطريرك والوزارة كانت ودية جدا » .

وخلال حوادث الثورة فان البابا كان فى مقدمة الذين كانوا يؤيدون « عرابي » والاتجاهات الثورية عموما . فعندما سقطت الاسكندرية ، وقرر « عرابي » المقاومة عزلة الخديو ، فجمع « عرابي » جمعية وطنية ضخمة ضمت أعيان البلاد ووجهاءها . وكان من بين المدعوين الى هذه الجمعية « البابا كيرلس » ، وقد وقع مع الحاضرين على القرار الشهير الذى صدر عن اجتماعها والذى ينص على الاستمرار فى الحرب ضد الغزو الانجليزى ، وعدم سماع أوامر الخديو ومجلس وزرائه لانضمامهم الى الغزاة ، وابقاء « عرابي » فى منصبه ليتولى شئون الدفاع عن البلاد ضد الغزاة .

وأخطر ماصدر عن « البابا كيرلس » فى هذه الفترة ، فتواه الشهيرة التى أعلن فيها أن الانجليز بعدوانهم ومحاولتهم احتلال مصر ، قد خرجوا عن تعاليم المسيحية الحقة التى تدعوا إلى السلام وعدم الاعتداء . ومن ثم اعتبرهم كفرة خارجين على دينهم يجب حربهم . ليس هذا فقط بل ان رجال الدين المسيحين - كما يروى « برودلى » - قد هرعوا إلى الكنائس يصلون لله ويدعونه أن ينصر جيش الوطن .

والدور الذى لعبته الكنيسة المصرية فى ثورة ١٩١٩ معروف . وعلى الرغم من أن « البابا كيرلس » أيامها كان قد بلغ الشيخوخة ، فان ماجرى كان بالتأكيد فى ظل الفهم العام لاتجاهاته وآرائه ..

وقد يبدو هذا التناقض غريبا .. !

كيف يكون الحبر الجليل بهذا التقدم وتلك الاستنارة ، ومع ذلك يقف هذا الموقف المتشدد - بل والرجعي - من فكرة كفكرة « المجلس الملي » ، بهدف أصحابها إلى أن تصبح الكنيسة أكثر تحررا وديمقراطية ؟

تلك ظاهرة غريبة من ظواهر العقل المصري ..

سوف نجد هذه الثنائية بين الحين والاخر فى العديد من الشخصيات والكثير من المواقف .

بيد أن لكل موقف سببه الخاص وهى جميعا أسباب تشكل ملامح من قصة الصراع الضاري الذى خاضه العقل المصري خلال ظروف معقدة ومتشابكة ، فى مرحلة المخاض التى انتقل فيها من التخلف الى التقدم ، ومن السلفية الى المعاصرة ..

والحقيقة أن القضية الرئيسية ، لم تكن قضية « البابا » و« المجلس الملي » ، بقدر ما كانت قضية استقلال الكنيسة المصرية ، والحرص على طابعها القومي الخاص ، كجزء من الدفاع المصري ضد محاولات التذويب ، فى كيانات قومية أخرى ، ومن المعروف للذين يتابعون التاريخ المصرى ان النضال القومي المصري قد اتخذ لفترة طويلة ، طابع الدفاع عن قومية الكنيسة والحفاظ على تقاليدها ، ومنع التيارات المذهبية الاخرى من التسلل إليها .

وفى العصر الحديث فان محاولات التبشير التى قامت بها بعثات أمريكية أو انجليزية قد أثارت مقاومة الكنيسة المصرية ، وكان للبطاركة دور هام فى مواجهة هذه المحاولات ، وكان وراء هذه المواجهة - كما يقول الاستاذ « طارق البشري » - « روح نافرة من السيطرة الاجنبية ، لان نشاط هذه الارساليات قد ارتبط فى أسيا وافريقيا عامة بسعي الدول الرأسمالية الكبيرة إلى غزو هذه البلاد اقتصاديا وسياسيا ، والى أن تخلق فيها أقليات ترتبط بها وتكون مرفأ الوصول لجيوشها وساستها ولانتاجها الاقتصادى » .

ومن المعروف أن للكنيسة الارثوذكسية فى مصر ، تراثها الديمقراطى الخاص بها ، وبمقتضى هذا التراث - كما يرصد الدكتور « وليم سليمان » - فان « المبدأ العام المستقر منذ بدأ النظام الكنسي هو ان اقامة جميع رجال الكهنوت بكل درجاتهم تتم بالانتخاب الشعبى الذى يقوم به جميع أعضاء الكنيسة - جمهورية المسيحين - فهؤلاء أعضاء فى كيان عضوى - حشد - واحد ، لايمكن تجاهل وجودهم بدون انهيار الجامعة نفسها » .

وحركة المجالس الملية ، كما صاغتها لائحة ١٨٨٣ ، تثير الكثير من المخاوف لدى المسيحيين على استقلال كنيستهم . وقد أشار البابا بالفعل الى ذلك فى مجموعة المنشورات التى أصدرها فى أثناء الازمة . ويبدو أن الاحتلال البريطاني كان يسعى الى التسلل الى الكنيسة المصرية وتحويلها تدريجياً عن نظامها ، لخلق نوع من الولاء الدينى بين الكنيستين الانجليزية والمصرية ومن هنا نلاحظ أن «البابا كيرلس» فى منشوراته قد ركز كثيراً على أن الحركة تهدف الى طرد الاكليروس عن آخرهم وبأن يسيطر «الشعب» على الكنيسة . وهى فكرة قريبة من البروتستانتية ومن المعروف ان الكنيسة الانجليزية هى كنيسة «انجليكانية» تجمع بين الكاثوليكية والبروتستانتينية .

والى هذا الخطر أشار الزعيم «محمد فريد» الذى حرص على أن يروى فى مذكراته ، حادث الإفراج عن «البابا كيرلس الخامس» فى يوم ٣١ يناير ١٨٩٣ قائلا «وفى هذا اليوم صدر العفو عن بطرك الاقباط ومطران الاسكندرية ، وبذلك لم تنجح انجلترا فى مساعيها وهى جعل الكنيسة القبطية بروتستانتية المذهب ، ويكون جميع الاقباط تحت انجلترا » .

ان هذا يفسر لنا لماذا يقف البطريرك الوطني هذا الموقف خاصة أن معظم من دعوة ظاهرها الإصلاح وهى دعوة المجلس الملي . والغريب أن العديد ممن تزعموا هذه الحركة من الأقباط فى ذلك الوقت كانوا من المعروفين بصلتهم بدار المعتمد البريطاني ، ومن الذين لايمكن الاطمئنان الى اتجاهاتهم تماماً كم كان من بينهم عدد من الاقباط الذين شاركو بعد ذلك فى ثورة ١٩١٩ .

ولهذا السبب فان الصحف الوطنية المصرية ، وخاصة الإسلامية الإتجاه ، قد اتخذت موقفاً حيادياً فى أثناء الأزمة ، واكتفت بالتغطية الإخبارية لها ، ذلك أن الأمر كان محرجاً من جميع الوجوه ذلك أن الكنيسة ب كانت بالفعل فى حاجة لمزيد من العناية لاصلاح شئونها بيد أن « المؤيد » قد خصصت افتتاحيتها للتنبيه الى جراح الوطن الذى كان الاحتلال ينبش فيها بالظافرة بين الحين والآخر . وقال الشيخ «على يوسف» محرر «المؤيد» فى هذه الافتتاحية أن «أملنا أن يستقيم ظهر أثقلته الحوادث حتى انحنى» وأكد أن المسألة تهم المسلمين لأنها تخص فئة تشاركنا روابط الجامعات الجنسية والوطنية والمدنية الكلية والجزئية .. بل هى منا ، لها ما لنا وعليها ماعلينا» وأشارت «المؤيد» إلى أن الازمة قد تتخذ ذريعة للتدخل الأجنبي فكثيرا ماتذرعت الدول الأجنبية بالوهم من مثل هذا التداخل فى شئون تلك الممالك ، وطالبت الحكومة ببذل المزيد من الجهد للتقريب بين وجهات نظر الفريقين ، «كى نلقى بيننا الشعب القبطى الذى يؤلمنا مايؤلمه فى راحة بال ورغد عيش وسلام» .

وأفردت الصحف كلها صفحاتها لمن يريد أن يدلى برأى فى المسألة ، فذكر كاتب وقع بالحرفين الأولين من اسمه (ب . س) على صفحات «المحروسة» بالبراءات الشهانية «التى أصدرها السلطان العثماني لأحد بطاركة الروم الأرثوذكس ، والتى تطبق على كافة الطوائف ، وبمقتضى هذه البراءات الشهانية فإن البطريرك هو المتصرف الأول فى شئون رجال الدين من مطارنة وأساقفة وقسس ، لايجوز لأحد أن يجبره على مالايريد ، وحق «تحريم» أى منهم خاص به وحده ، لايجوز التداخل معه فيه» .

وزاد الاحساس بالخطر . إن ملامح التدخل الأوربي بدأت تظهر . فقد نقلت وكالة «هافاس» من لندن ، خبراً يقول إن قيصر الروسيا ، سوف يتدخل ليطلب من الخديو اعادة البطريرك . وكانت روسيا هى الدولة الأوربية الارثوذكسية الوحيدة وكان التناقض بين الدول الاوربية وانجلترا فى هذا الوقت على أشده ، بعد أن انفردت انجلترا باحتلال مصر . ومن هنا أقنع رجال الدين الروسيون «المسيو شيشكين» - وزير الخارجية الروسي - بأن يطالب القيصر نيقول الثانى بالتدخل .

وفى الوقت نفسه فإن فرنسا - التى تنتهز أى فرصة لمعاكسة انجلترا فى مصر - قد شجعت القيصر الروسي على ذلك .. وأرسل القيصر «نيقولا الثانى» بالفعل رسالة إلى الخديو فى هذا الصدد .

وقد غضب الباب العالى لنفى البطريرك . وكتب مراسل جريدة «الفلاح» بالأستانة رسالة قال فيها «إن بعض أرباب المراكز العالية الرسمية قد استدعاني ليعلم منى تفاصيل الموقف» وقال انه «لايستبعد أن تتدخل الدولة العلية ان لم يحصل تدارك هذه المسألة وصرفها بالحسنى» .

وطوال الشهور التى استغرقتها الأزمة ، ظل البطريرك مصراً على موقفه .. ثابتا عليه!

فعندما أرسل «المجلس الملي» وفداً منه ليقابله فى الدير ، ويفاوضه قال لهم «إني قد استُبعدت من مركزى بأمر الخديو ، وأمرت من لدنه أن لا اتكلم ولاكلمة ولا أبدى أدنى عمل ، وان أعود إلى مركزى الآ بأمر منه» ، وعندما



١٩٠٢ : ميدان باب الحديد الذى وصل اليه أسقف صنبو فلم يجد أحد ا فى استقباله بسبب قرار الحرمان

سألوه فى مسألة الحرمان الذى وقعه على الأسقف قال. ان الأسقف اثناسيوس» مقطوع ومفروز من شركة الكنيسة، هو ومن يسلم عليه ومن يساعده. وعندما اقترحوا عليه فى المساء أن يستبدلوا الأسقف بغيره قال «كل من يقبل هذا المركز يكون محروماً مثله».

وكان أخر ماقاله البابا للوفد..

«إن الاسقف محروم، وجميع من يتبعه من الشعب ونسلهم إلى الابد».

....

....

مضت شهور الخريف ثقيلة ممضة، وأقبل الشتاء والأزمة مازالت قائمة والبابا والمطران منفيان كل إلى ديره..

وفى تلك الشهور تزايدت هجرة الأقباط من كنائسهم.. وعندما جاء عيد الصليب، لم يحضر فى كنيسة الملاك البحر ي سوى ستة أشخاص، مع أن العادة كانت قد جرت بأن هذا العيد مهرجان ضخم تمتلىء فيه هذه الكنيسة بالالاف من الناس. وفى هذا العيد أيضاً لم يذهب الناس كعادتهم إلى دير العريان بالمعصرة لذبح الذبائح. وأقفلت الكنائس تماماً ككنيسة الزقازيق، ونضبت إيرادات البطريركية، فلم يرد إليها شىء من البلاد، وبمضى الوقت كان عدد الممتنعين عن الذهاب للكنائس يزداد.

ولم يكل المطالبون بعودة البطريرك عن نشاطهم.. وكان قرار ابعاده قد صدر ورئيس الوزراء الاصلى «مصطفى فهمي باشا» فى مصيفة. وعندما عاد قابله وفد من ثلاثين شخصاً من أعيان الأقباط وطلبوا اعادة البطريرك. ثم قابل وفد آخر الخديو عباس» فى نهاية نوفمبر وأعاد التماس..

وظل الأمر يتصاعد حتى أصبح يشكل صداعاً للحكومة. وفى تلك الاثناء حدثت أزمة سياسية ذهبت بوزارة «مصطفى فهمي» وتولى الوزارة «رياض باشا».

وكان من أوائل مافعله أن استدعى رؤساء الطائفة القبطية وناقشهم فى الامر، ثم توجه لمناقشة الخديو فيه. ووصلت المناقشة إلى درجة من الحدة، حتى قال رئيس الوزراء للخديو:

– أنت ياأفندينا لاتملك حق نفى فرد بسيط من الأفراد إلا بحكم يصدر من المحكمة، فكيف تأمر بنفى رئيس دينى جليل المقام يماثل بابا روما وكيف يكون موقف سموكم لو التجأ للمحاكم؟

وألقى الخديو بالتبعة كلها على مستشاريه من الأقباط وخاصة «بطرس غالى باشا»، وطلب من «رياض باشا» أن يعمل على حل الازمة.

وبعد مناقشات مرهقة، توصل «رياض باشا» إلى حل قدمه له «قليني فهمي باشا»، وكان هذا الحل يقضى بأن يتقدم المجلس الملي بالتماس إلى رئيس الوزراء يرجو فيه الحكومة إعادة البابا لمنصبه. فهذه طريقة تحفظ كرامة المجلس من ناحية ثم ترضى غبطته من الناحية الأخرى. واقترح «قليني فهمي» أن يعد استقبال طيب للبطريرك؛ وأن يمنحه الخديو «الوشاح المجيدى»– أكبر وسام آنذاك – وعلى الرغم من معارضة «بطرس باشا» لهذا الحل، فان اجراءات تنفيذه قد اتخذت على الفور..

وفى نهاية يناير صدر أمر الخديو بناء على التماس من «المجلس الملي» بالعفو عن «البطريرك كيرلس الخامس»، وعن الأنبا يوأنس» مطران الاسكندرية.

وعند وصوله إلى محطة العاصمة، كان فى استقباله كبار رجال الحكومة، وفرقة عسكرية أدت التحية للحبر الجليل. وقابله «الخديو عباس» فى المساء، و و سلمه الوشاح المجيدى الأكبر».

وقام البطريرك من ناحيته بزيارة أبنائه الذين كا ن غير راض عنهم، وصفح عما حدث، وزار كل أعضاء المجلس الملي وعفى عنهم..

وتوصل الجميع إلى حل وسط للمشكلة..

اتفقوا على أن يلغى «المجلس الملي» الذى كان سبباً فى ابعاد البطريرك. على أن تقوم مقامه لجنة ملية مؤقتة تتألف من أربعة اشخاص لتحل محل المجلس فى جميع اختصاصاته. وتألفت اللجنة بالفعل، وقامت بعمل طيب طوال عشر سنوات. وتمكنت من الحصول على أذن من البطريرك بتأليف مجالس فرعية ملية بجميع الجهات التى بها «مطارنة» أو «أساقفة» وتشكلت المجالس. لكن ذلك لم يمنع طالبي المجالس الملية من انتظار الوقت الملائم لجولة أخرى من الهجوم.. وظل الأمر هكذا. يفور. ثم يهدأ، ثم يعود الى الفوران مرة أخرى. والحياة تمضى..

صلاح عيسى



صحفى أسرائيلى يدردش مع الجماعة !

اجرى مراسل جريدة اكيروزاليم بوست الاسرائيلية فى القاهرة عدة احاديث مع عدد من الوزراء والشخصيات السياسية المصرية ، ومن بين هؤلاء يوسف والى نائب رئيس الوزراء والامين العام للحزب الوطنى ، وانيس منصور رئيس تحرير جريدة مايو التى يصدرها الحزب الوطنى وقد وصفهما بأنهما أقرب اصدقاء اسرائيل فى مصر . وهذه مقتطفات من الحديثين ننشرها بدون تعليق .

يوسف والى .. شامير زعيم حكيم

* انا متفائل بالسلام اكثر من شيمون بيريز الذى اعتبره رجلا عميق التفكير . كما ارى ان اسحاق شامير زعيم حكيم
* السلام قادم وانا متاكد من ذلك بنسبة مائه فى المائة .. بل ومتاكد اكثر من الاسرائيليين انظروا كيف تحولون فى اسرائيل المصانع العسكرية الى مصانع مدنيه .. هذه هى آفاق السلام !
* الانتفاضة لم تؤثر على العلاقات المصرية الاسرائيلية فالعلاقات بين البلدين افضل من اى وقت مضى
* فى مجال الزراعة تستفيد مصر من الخبرات الاسرائيلية فى مجال الرى ، كما نرسل الى إسرائيل فنيين للتدريب على تلك الطرق الحديثة هناك .
* احداث اوروبا الشرقية لن تؤثر على المنطقة . ففى مصر واسرائيل ديمقراطية .. وفى مصر يتم احيانا توجيه النقد للزعماء الكبار .

أنيس منصور :

اختلاف بسيط فى الايقاع والقواميس !

* الحزب الوطنى يضع شعار الشريعة الاسلامية فى برنامجه من اجل شق المعارضين الاصوليين . وهذه الاستراتيجية تحتاج الى مزيد من الوقت لكى تنجح .
* الاخوان فى مجلس الشعب يتحينون الفرصة للأنقضاض على النظام . ذلك انهم يعملون مع النظام من اجل تدميره
* تهديدات السلام تأتى من الاصوليين فى مصر وحركة كاخ التى تزعمها (كاهانا) فى اسرائيل وهم اشبه بالمنصرى (جان مارى لوبن) الفرنسى .
* لبيريز مصداقية كبيرة عندنا .. والسلام سيتطور وذلك يحتاج الى وقت . والمشكلة ان لكم (إيقاعا) سريعا وعنيفا وهذا غير (الإيقاع) عندنا . كما انكم عمليون وواقعيون وتتحدثون عن حلول (براجماتية) لمشكلاتكم .



* لا اعرف اذا كان جيلنا الحالى سيشهد السلام الفلسطينى أم .. ممكن (الجيل القادم) او بعد جيلين .. لكن ماذا يهم جيلان .. انتم مثلا ظللتم تتطلعون الى الارض الموعوده وحافظتم على هذا الحلم وتمسكتم بهذا الامل .
* خسرنا رئيسا جيدا وهو السادات .. وقد احتاج العرب الى ١٠ سنوات لكى يقتنعوا بصحه سياسته .
* عرفات معتدل .. لكن المشكلة ان هناك منظمات اخرى .. والكلمة النهائية ليست لعرفات
* لايمكن القاء الاحجار دون نهاية .. لابد من التوصل الى شئ عملى .
* حرب ١٩٧٣ نطلق عليها فى قاموسنا انتصارا .. وما نطلق عليه انتصارا تطلقون عليه هزيمة .. وما تطلقون عليه هزيمة نطلق عليه انتصارا . انه اختلاف فى القواميس .
* زكى بدر كان ضابطا جيدا .. لكنه راح ضحية اخطاء اخلاقية .. وسياسية خلفه ستكون هى نفس السياسة .. فوزير الداخلية لايستطيع الا أن يكون وزير داخلية فى النهاية .

إذا جه العيب
من أهل العيب
مايبقاش عيب

مثل شعبى

دهشة مطلقات

كتبت عفاف خلاف

فى جلسة واحدة، وعلى مدار أربع ساعات، أصدرت دائرة كلى شمال، بمحكمة القاهرة برئاسة القاضى «سمير عزت المهدى» للأحوال الشخصية، اثنى عشر حكما بالطلاق لاثنتى عشرة سيدة !

من داخل القاعة كان يمكن أن تعرف المعانى الحقيقية للعبارات الشائعة مثل : «باكرهه عمى»... «ربنا وعدنى بمصيبة» ... «دا راجل قيحة».. «م الهباب اللى بيتما طاه».. «انا اشتغل فى جهنم وأرعى عيالى بس بعيد عنه».

ووراء العبارات، والعبارات»، كان المعنى الكلى، فى دائرة ال «كلى»، شمال، يبرز من خلف القضبان ومن على المنصة.. ومن فوق المقاعد.. من الأبواب والكلبشات وحرس المحكمة والحاجب..، معنى ان تكون أحوال الوطن العامة قد أثرت بكل القسوة على ال «أحوال» الشخصية.

فى القضية الأولى قالت السيدة «ه .م » ان زوجها يتعاطى الخمر والمخدرات ويشم الهيروين.. وان الأولاد اصبحوا يفزعون منه، خاصة اذا عاد الى البيت وهو سكران. وقالت ان زوجها طالع يلطش نازل يلطش، وانها وان كانت بلا شهادات ولاتعليم. الا انها تمتزم الكفاح لصون نفسها وتربية أولادها و... وفازت بالبائنة !

وفى الثانية كان زوج « ر . ع » يزورها ، مرة كل شهر، ثم انقطع لمدة سنوات، ولأنها شابة، وتخشى على نفسها الفتنة، فقد حكم لها القاضى بالاطلاق.

أما « أ . م » فقد أكدت للمحكمة أن زوجها كان يمنعها من الطبيخ وليس لدية الا الفول والطعمية، فى كل وجبة، الهم الا اذا زاره والداه او أحد أقاربه.. ولو طلب منه ابنه شلن ياويله، ولو أعطيته انا ياويلنا نحن الاثنين . ولوزارنا أحد كشر فى وجهه وفى جوهنا وكأننا ارتكبنا جريمة.. وأخيرا خرج ولم يعد.. وحرمنا حتى من الفول والفلافل.. ورفضت الزوجة عرض القاضى بالصلح واصرت على الاطلاق ونالته.

وفى القضية ٨٨/١١٨٥ قالت السيدة « نظاجه » أنه لومر عليها يوم آخر مع زوجها فسيزداد عدد المجانين واحدة. وقالت للقاضى ان زوجها مصاب بعقدة الشك.. وانه يشك حتى فى اصابعه، ولم تفلح كل محاولات طمأنته الى انه متزوج من سيدة شريفة.. يقتنع لحظات.. ثم يعاوده الداء فيشك ويشتم ويضرب.. ويفتش حجرات البيت.. ويسألنى نفس الاسئلة بتاعة كل يوم: الى من تحدثت وماذا قلت وبماذا شعرت؟. أفقدنى شعورى بالكرامة والثقة..

رجل آخر «رومانسى » لايستطيع أن ينسى محبوبته الأولى التى فرقت أوامر ابيها بينه وبينها



ديمقراط وأرستقراط

أمام المحكمة!

ومع الأوامر شروط الأم والظروف الاقتصادية.. وفى كل فعل يقارن بينى هكذا تقول الزوجة، وبين حبيبته، ودائما هى الأجمل والأحسن. وعندما بدأت الزوجة تعترض بدأ السب والضرب بل وتعنيف الزوجة على أنها خلفت ٤ أولاد لتربط زوجها! ولذا فقد طلبت الزوجة من المحكمة، وبتعبيرها أن تخرج من حياته التي لم تدخلها أبدا.. ليس معنويا فقط، فقد أضاف الزوج الى ذلك هجرانها ٣ سنوات تاركا اياها بلانفقة. وهكذا تحررت « و . م » فى نهاية الجلسة!

أما الفائزة «بالبائنة» « ن . م » فقد طلبت الطلاق لأن زوجها بتاع أعمال حرة.. وبتاع جواز «حر»... مزواج يعني ياسيادة القاضي. وقصت انها تزوجته رغم انه اكبر سنا وصاحب عيال بضغط الأب.. وقد هجرها زوجها فى السنوات الأخيرة وقالت انه لولا أولاد الحلال شافولي شغلة كنت انحرفت وقد شفعت طلبها بأمنية ان يعود لها عمرها الضائع.. لكن ذلك ليس فى مقدور القاضي بالطبع!

حالة أخرى ظلت فيها الزوجة تسمع نصيحة الناصحين: ماتخربيش على نفسك، رغم الضرب والاهانه، حتى أمام الأب، وفى جلسات الصلح! كانت تقول لنفسها ان المجتمع يحمل المطلقة دائما السبب، لكنها الآن تكرهه عمي.. يابية.. وحكم «البيه» القاضي للسيدة « ع . ح » بأبغض الحلال.

أما صاحبة الدعوى ٨٨/٢٩١٩ فكانت تحقد على كل العائدين من الحدائق ودور السينما، مبسوطين مع عيالهم، لأنها لم تجد فى الحياة الزوجية سوى شتيمه العرض، والطرد، والأذى.. وتقول فى المحكمة: ياريتني اتجوزت راجل فى قلبه رحمة.. انا وقعت فى مصيبة وقد انتشلتها المحكمة منها.. جزئيا طبعا!

ولأن للقطط والاكلاب من يرعاها، أما هى وأولادها فلا، فقد طلبت « ر . ح » الطلاق وقالت أن.. جوزها من نوع خلف وانسى، وتقول انه عساها ان تجد أبا يرعى العيال بعد الطلاق.. لعل وعسى

وشكت « م . ع »، موظفة جهاز المحاسبات، من أن زوجها يشتمها ويحقرها، أمام الناس، وقد اشعرها بالنقص، بينما كان يحبها أيام الخطوبة، ثم ثارت كرامتها عندما أنذرها بالطاعة. فقالت على جثتي..

وبالصدفة اكتشفت السيدة « ن . م » أن زوجها تزوج بأخرى، بعد ٤ سنوات من هجران بيته وأولاده.. وقالت للقاضي: يابية يطلقنى مادام أنا مجرد زوجة على الورقة!

وخشت « أ . م » من أن تستمر مع زوجها فيكسر وسطها بعد أن كان قد كسر ساقها وذراعها.. أو يموت ابنها.. فهو مفترى.. والولد لم يعد ينام من الفزع من يوم خناقة السلم. رفعت الأقلام والصحف والجلسة.. وبقيت الآلام خلف الفرحة العابرة، بالطلاق.. فسرعان ما ستبدأ السيدات رحلة أخرى.

الاخوان در البرلمان

قام عدد من أعضاء التحالف، بتوزيع نشرة الاخوان، الاسلامية، التى تصدر عن مكتب الارشاد بالقاهرة، على أعضاء المجلس، اثناء رد النواب على بيان الحكومة. توزيع النشرة أثار د. المحجوب الذى يفضلها دائما نشرة تسعة.



فلتر الصحوة.. غير الكبرى

طلب الشيخ يوسف البدرى من أحد اعضاء التحالف أن يعمل مستشارا سياسيا له. حال الموافقة على تأسيس حزب الصحوة، الذى تقدم به الشيخ الى لجنة الاحزاب. مقابل ذلك يقوم الشيخ بالعمل كمستشار دينى للنائب فى عمله بالمجلس. الشيخ يوسف كان يحمل فلترا ضخما لمنع العادم، اثناء عرض الاقتراح.

فسأله أحدهم: هوه الصحوة ولا الفلتر؟

فقال: المهم النكهة!

قال اللورد الأرسقراطى لتابعه الديمقراطى

– إش ناقصك ياعريان؟

فرد التابع الديمقراطى قائلا

– الصحوة الكبرى ياموﻻى

المصرى أفندى

هل تاب البنك الدولى خلسة؟

نشرت احدى شركات التكييف الامريكية بمصر اعلانا أكدت فيه انها لن ترفع الأسعار تطبيقا لسياسة البنك الدولى، وستحافظ لعملائها على أسعار زمان.. ياملبن، مع تقديم الطراوة المحسنة.

رابطة سكان المقابر والطراوة، اعلنت اعتزامها تقديم كمية من دخان الحسنكيف لمسئولى الشركة تكييفا لهم بمناسبة « المفاجأة » وقال رئيس الرابطة: لكن اللى محيرنى انى عارف البنك الدولى بيودى الناس الطراوة لكن ما بيخفضش سعرها؟.

طلب أحد المحررين من د. يوسف ادريس التعليق على مطالبة كاتب برينولينى معروف، بطرد السفير الفلسطينى من القاهرة. فرد « ادريس » بالرفض، وقال ان من شأن الذباب ان يثير مشاكلا فى عصر اللزوجة.

عنوان المستشار وعناوين المخبرين



كتبت الجرانين القومية، اسم الشارع الذى يسكن فيه المستشار صهيب حافظ، والد الطالب المنتحر على باب الرئاسة، خطأ، فى اليومين الأولين للحادث. وقالت دوائر قومجية ان الخطأ يتحمل نتيجته المخبرون.. لا المخبرين، وأبدت الدوائر أسفها من أن يسكن مستشار محترم، فى عنوان غير الذى تعرفه المباحث. بل وذهب بعضهم الى تفسير الحادث نفسه بالأزمة النفسية التى اعترت الطالب الفقيد من جراء الحيرة بين العنوانين: الحقيقى والصحفى!

شيخ العرب وذمة الكمبيوتر

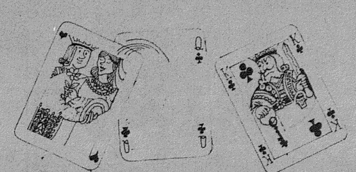


قالت السيدة لزوجها الهتيف، بينما كان يتحسس زكيبة الأصوات الانتخابية، لدى سماعة انباء عن قرب « الحل »: روح الهى يجملك فى كل كنكيتور.. حسنة

فرد الزوج: شيلاه « ياشيخ العرب »!

>>







ذاكرة الاطفال الخصبة وبادج المعونة الامريكية

رهان طويل النفس ، يليق بدولة عظمى كالولايات المتحدة الامريكية . الرهان على ذاكرة الاطفال الخصبة ، فى الارض البراح بالوادى الجديد ، والمطلوب أن يعلق بها هذا الأثر يدان تتصافحان « شيك هاندز » وعلم أزرق بنجوم ، وحروف بارزة تختصر الأمر تيسيرا للحفظ M.S.A

والأثر يتصدر حتى الآن ١٢ مدرسة ابتدائية بالواحات الداخلة ، ومثلها فى الخارجة ، ويتوقع أن يصل العدد الى ٥٠ مدرسة فى الواحتين ، بنيت جميعها بأموال المعونة الامريكية ، وبتكلفة ١٤٠ - ١٧٠ ألف جنيه للمدرسة الواحدة .

الطريف أن « الرخاء » التعليمى الذى ساد الواحات ، جعل كثافة الفصول بها ، تفوق أى بلد ربما فى العالم . بل ويتفوق عدد المدرسين على عدد تلاميذ الفصل فى بعض الأحيان . ففى مدرسة بئر العبد بالداخلة ، يوجد ٨ فصول دراسية ، و٤ فصول للادارة ، و٩ دورات مياه ، ومسجد ، بينما مجموع التلاميذ ٤٨ تلميذ ' يسرحون فى مدرسة بلا أسوار وبلا فراشين '

وفى مدرسة الفرغور الابتدائية يزدحم الفصل ب ١٢ تلميذا ، وعدد المدرسين ١٢ مدرسا ويذكر عبد الناصر أحمد - مدرس - أن مسئولا أمريكيا جاء الى القرية ، وسأل سيدة كانت تملأ جرتها ، من حنفيات ، اقيمت بأموال المعونة من بنى لكم هذه ؟ فقالت السيدة المجلس المحلى ؟ فاستشاط غضبا ، وطلب الى المرافقين المصريين ، ضرورة ان يعرف كل الناس ، ان هذه هى أموال اليونايتد ستيت أوف أمريكا » . وفى حالة ثالثة تم اغلاق مدرسة ابتدائية صالحة ، ونقل التلاميذ الى المدرسة ذات البادج الشهير ، والمبنية بأموال المعونة

ع ـــــــــــــ لــــــــــــ ى ســــــــــــ عــــــــــــ د

١٠٠ متر وعندما طلب الأهالى تحويل الأخيرة أو بعض فصولها الفارغة الى مدرسة اعدادية ، بدلا من انتقال التلاميذ عدة كيلومترات ، رفضت مديرية التعليم بحجة عجز المدرسين !

فى الطريق قال مدرس بالقرية : يوما ماسيسألون التلاميذ من بنى لكم تلك ؟ وأؤكد ان الجواب سيكون جمال عبد الناصر ! . وأضاف : لكن ربنا يستر وما يجيش « الاستثمار » بعد الاستعمار التعليمى ؟!

معروف ان الوادى الجديد بدأ العمل به فى منتصف الخمسينات .

أخبار سارة للمودعين فى « دريكسل »

انهارت فى الأسبوع الثانى من فبراير شركة دريكسل بيرنهام الامريكية ، وهى من كبريات الشركات المالية هناك ، وأكثرها ربحا ، حتى بالقياس الى شركات « التلفان الذى تحاكم الآن أمام محكمة القيم

» ! جاء انهيار الشركة عقب فشل المفاوضات التى قامت بها لعقد اتفاق بقرض ٥٠٠ مليون دولار مع البنوك . ورفضت الحكومة الأمريكية وبورصة نيويورك التدخل لانقاذ الشركة ، رغم تعرض ٣٥٠٠ موظف بها للطراوة .

، أكدت مصادر مجلس الوزر المصرى ا، ان مودعى شركة بيرنهام تنتظرهم أخبار سارة قريبا .

يازرجة الست ميلى

على حين أعلن الفلكى شندى اعتزاله التنجيم ، وعلوم « اليازرجة » والبيضة والحجر ، فقد تسلمت زوجته اليوغسلافية ميلى الراية .

مندوبتنا ذهبت الى الست ميلى ، فى اطراف حلوان ، لتسألها عما تقوله النجوم ، فى عز الضهر ، الذى نعيشه ، فدفعت اليها بمجموعة من الاوراق ، المكتوبة بخط يد ، غاية فى الدقة والأناقة . توقعت فيها نشوب حرب عالمية ثالثة ، يشنها الاتحاد السوفيتى ، بادئا بغزو ايطاليا والمانيا ، عبر أراضى يوغسلافيا يلى ذلك غزو فرنسا وسويسرا . وتوقعت الست ميلى ان يتكبد الجيش الاحمر خسائر فادحة فى النهاية ، قدرت انها ستصل فى احدى المعارك الى مليون جندى ! وتتوقع الست ميلى .. ان تفوز « جين فوندا » بانتخابات الرئاسة عام ١٩٩٢ فى الولايات المتحدة . وتوقعت ، طمعا فى الخيرات النفطية ، ان يؤدى اقتران النجم « أورانوس بالنجم « بيلوتو » ، الى بروز زعيم عالمى كبير ، من دولة الامارات ، يملأ الارض عدلا بعد أن ملئت تنجيما !

وأضافت السيدة ميلى ، وهى تحلل معانى الرقم (٠) فى عام (١٩٩٠) ، وأصوله التاريخية ، والتكثيفية ، ان القحط سيزحف على أفريقيا وأمريكا . وتقول كتابة ، ويبدو انها كانت تمصمص شفتيها ، ان الولايات المتحدة لن تتمكن من تقديم المساعدات اللازمة للعالم الغلبان ، لهذا السبب . ورقة الست ميلى ، تصلح نموذجا للرسائل الموجهة التيتصنف تحت علوم اليازرجة . وتدعى معرفة كل شئ من احوال المطر فى القرون الوسطى الى أوضاع الفقة والفلسفة فى روما القديمة



عرش الاكابر فى المانيا الموحده

الامير لويس فريدناند ، احد خلفاء الامبراطورية البروسية - المانيا - اعلن انه يقترح قيام ملكية دستورية أو برلمانية بللاكابر أو بدون بعد توحيد الالمانيتين .

وقال انه فى هذه الحالة سيطالب بالعرش ، باعتباره الوريث صاحب العلاقات القوية بالأسر ذات الحسب والنسب والجيوش والمال وحقوق الانسان .. الملكى .

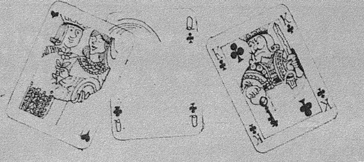
اتعاب تخفيف المعاناة .. التموينية !

توقف استخراج بطاقات التموين الجديدة والمجددة فى مكتب تموين روض الفرج ، بعد أن تولى مكتب الحزب الوطنى بالحى ، هذه المهمة بالنيابة . الحزب الحاكم أجبر المواطنين على دفع ٥٠ قرشا عن كل بطاقة مقابل كتابة الاستمارات ، و٥٠ قرشا عن كل بطاقة خضراء ، وجنيها عن كل بطاقة حمراء (كحلوان) مقابل تخفيف المعاناة عن الجماهير . بالاضافة طبعا الى الدمغة المقررة وهى ١٠٥ قرش على كل بطاقة

يعلن اللورد أرستقراط السادس عشر عن حاجة لواحد ديمقراط ضاربه السلك، لكى يشيل عنه تأبيدة فى قضية جلب مخدرات . مستعدون لدفع ثمن الديكور !

المصرى أفندى

وارستقراط



الندوة العميقة عن الموضة وتقاليدنا العريقة

أقام فندق سفير ، وهو فندق خمس نجوم ، النجمة فيهم ولانجمة الجماهير ، ندوة حول مفهوم الأناقة ، حضرها عدد كبير من المذيعات والصحفيات والمصممات ، والستات الفاتنات ، من ذوات السيغة المعتبرة والملبوسات .

كان السؤال الأساسي في الندوة هو : أيهما أنسب للمرأة الجرى وراء الموضة ، أم أخذ مايتناسب منها مع عاداتنا وتقاليدنا ؟

الشهادة لله كل الحاضرات اخترن الأخيرة ... للنشر ، والأولى للتنكيد على الأزواج !

شرائط عيد الميلاد المسمومة

اشترط أصدقاء الفنانة الكهرمانة .... ، والمدعوين لحفل عيد ميلادها ، عدم تصوير الحفل فيديو ، بعد أن انتشرت فضيحة بيع أشرطة الحفلات الفنية المصورة ، ومنها شريط زفاف رانيا ابنة فريد شوقي ، وشريط زفاف جليلة ابنة سميرة أحمد ، وعيد ميلاد عدوية .

الكهرمانة كانت قد أجلت عيد ميلادها بسبب وفاة الكاتب الكبير احسان عبد القدوس ، والأصدقاء يقولون : مش عايزين نطلع غسيلنا ال هئ .. الوه .. ، بره !.

سمعة المركزى .

ابدت جماعة كلك نظر ولافيني استياءها من اعلان السيدة الأردنية عالية ابو تاية ، تبرعها ب ١٥ ألف دولار للبنك المركزى الأردنى ، فى اليوم التالى مباشرة لاعلان الملك حسين التبرع بعينيه بعد الممات ، للمحتاجين من مرضى البصر

قالت المصادر ان موقف السيدة غير قابل للتكرار فى مصر ، من اجل سواد « عيون » المسئولين ، وحفاظا على سمعة بنكنا المركزى .

شرف المشلوت .. ومنافعه .

أكد محافظ سابق ، ان الوزير المذنب المشلوت ، يمتلك فى مصر ١٧ شقه ، بمحافظات القاهرة والاسكندرية ومطروح والمنيا والمنصورة .

« الطريد » يقيم الآن فى شقة مساحتها ٣٤٠ مترا ، بالمنافع . وتقع فى عمارة مملوكة للقوات المسلحة ، كان قد سبق تخصيصها لأولاد الأكابروبناتهم ، قبل وبعد سن الرشد .

يذكر أن المشلوت كان دائما يردد انه أشرف من أى ابن « كلب » « هرمة » .. ومعارض ! .

اسرار الشامى والمغربى

* من المتوقع تعيين العميد جلال الشامى مديرا لمكتب وزير الداخلية قريبا .

الشامى يعمل حاليا مديرا لمكتب رئيس مصلحة الامن العام . ويباشر بعض مهام عمله الجديد ، من خلاله .

يذكر ان الوزير الحالى كان رئيسا لمصلحة الامن العام من قبل .

اشي ..وراء الخلاف .. والادمان !

شن مدير ادارة مكافحة المخدرات هجوما عنيفا على الدكتور والصحفى والفنان مرسى النويشى ، مدير المركز العربى للاعلام وبحوث الرأى العام واتهمه بانه من الذين يتغنون على الفاضى فى « حب مصر » ويرطنون بشعارات جوفاء عن القضايا الوطنية . جرى الاتهام بين اعضاء نادى الجزيرة ، بعد ان كان الدكتور قد تعرض لمدير الادارة وحديثه المتعلق عن قضية الادمان وسبل مكافحتها . المطلعون قالوا أن وراء الإشي .

البريد المضروب

اعتادت كل الاصدارات الصحفية الجديدة ، بل والقديمة ايضا ، استخدام الرسائل المضروبة ، أى التى لم يرسلها أحد ، والموقعة باسماء وهمية ، لملء صفحات البريد فيها ، والتمجيد فى نفسها ، وفى مادتها وكتابها وقرائها ، وبالطبع لا يمتد المدح الى داشتيها ، والذين يستخدمون ورقها فى لف الزلابية والطعمية والفشار .

وأحيانا مايستخدم مثل هذا النوع من الرسائل « الامريكانى » فى « الردح » السياسى ، خاصة بين الصحف التى تصدر فى بلاد بره ، وتقبض بالدينار والدولار والكوورنة « ! »

على أية حال ، لن يجد القارئ ابدا مثل هذا النوع من الرسائل على صفحات « اليسار » ، وان كان يسعدنا ان يشتكى البوستجية ، والمخبرون ، من كثرة الرسائل التى سيرسلها الأصدقاء الينا !

سعد العجز بفلوس الملكه

نشرت مؤخرا احصائية تتضمن اسماء اغنى عشرين سيدة فى العالم ، ولوحظ انه ليس من بينهن اية سيدات عرب ، فضلا عن أن قائمة الملكات فى الاسماء لا تتضمن ملكات الكوتشينة ، وملكات الكوارع فى السيدة ، أوحتى السيدة خضرة عويس ملكة الكيف سابقا ..

احتلت رقم واحد فى السباق ملكة بريطانيا اليزابيث بثروة قدرها ٣ر٥ مليار جنية أى ما يكفى لسد العجز فى الموازنة المصرية .

وجاء ملكة هولندا فى المرتبة الثانية بثروة ٨ر٢ مليار جنيه .

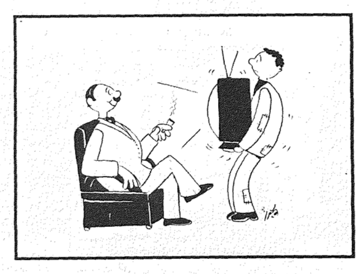
والثالثة جوهان كوندات (المانيا) صاحبة اسهم فى البى ام دبليو وترجمتها بالمصرية ابو الفتوح ! وثروتها ٢ر١ مليار جنية .

أما السيدة ليليان بيتانكور ، الفرنسية فلاتزيد ثروتها عن مقدار دعم الخبز فى مصر وتساوى ٩٩٠ مليون جنيه ، ليس فيها جنيهات تنطح اخواتهن كما روى .

والرابعة مادلين وريثة شركة داسو لصناعة الطائرات وثروتها ٦٣٠ مليون جنية .

واثينا أوناسيس ابنة كرستينا وثروتها ٦٣٠ مليون جنية .

وأشارت المصادر التى نشرت القائمة الى ان ثروات صاحبات الأعمال أو زوجات رجال الاعمال ، المكتسبة « بالحلال » تأتى فى نهاية القائمة . كما أشارت الى ان ثروات الملكات ، وبعض السيدات انتقلت اليهن بالوراثة .

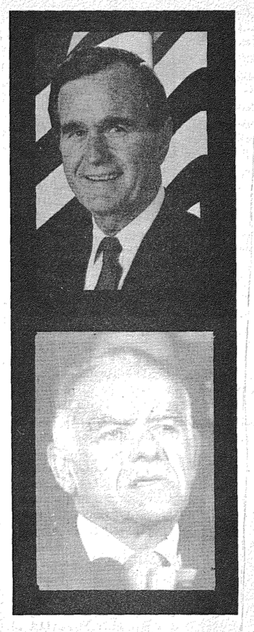


تسع سنوات « للمصابين عقليا » فى البرلمان

لم يتحدد بعد موعد مناقشة قانون تنظيم علاج وحجز المصابين عقليا ، فى مجلس الشعب . برغم مرور تسع سنوات على تقديم المشروع الى لجنتى الشئون الدستورية والشئون الصحية .

وزارة الصحة بعثت تستنجد بالمجلسوترجوه الاسراع مناقشة المشروع ، بعد الضجة التى أثيرت مؤخرا وطيرت برجين من عقل الوزارة .

المباركية الفلسطينية : كامب ديڤيد عربية



يشير موقف الرئيس « حسنى مبارك » وإدارته ، من القضية الفلسطينية ، « والصراع » العربى الاسرائيلى . والجهود المختلفة للبحث عن « السلام » فى المنطقة ، إختلافات واسعة بين قوى عديدة داخل صفوف الثورة الفلسطينية وفى العالم العربى وفى مصر ... حتى بين تلك التى عارضت وماتزال تعارض « كامب ديفيد » منهجا وإتفاقيات فيتحدث البعض عن وجود سياسه جديدة للحكم « تتبلور دعائمها على كل من المستويين الشعبى والرسمى » و عن إتجاهات وإجراءات رسمية إيجابية . كإعلان الرئيس مبارك « أن كامب ديفيد قد عفى عليها الزمن ، ولم تعدْ ، نهجا أو نموذجا ، صالحة لأى تسوية شاملة وعادلة للصراع عامة » ، وإعلان الرئاسة أن « علاقات مصر العربية يحكمها الالتزام بكل من ميثاق جامعة الدول العربية واتفاقية الدفاع المشترك » ... ووصولا الى الاشادة بالدور الذى تلعبه مصر الرسمية حاليا . من أجل عقد لقاء فلسطينى اسرائيلى فى القاهرة ، واللقاء الثلاثى بين بيكر وآرنز - وعبد المجيد وذلك بالتنسيق الكامل مع منظمة التحرير الفلسطينية

الحقيقة الغائبة

ومن المؤكد أن السياسة المصرية منذ اعتراف مصر بالدولة الفلسطينية المستقلة فى ٢٠ نوفمبر ١٩٨٨ وماتلى ذلك من اتصالات شبه يوميه بين القيادة المصرية والقيادة الفلسطينية ، وانفراد مصر - وحدها دون الدول العربية جميعا - بالاتصالات السياسية ، وكأن العالم العربى كله قد فوضها نيابه عنه .. قد تساعد على اعطاء مثل هذا التصور . ولكن التذكير ببعض الحقائق التى سبقت ٢٠ نوفمبر ١٩٨٨ وفهم حقيقة الدور الذى تقوم به الدبلوماسية المصرية بقيادة الرئيس حسنى مبارك فى الوقت الحاضر سيقودنا الى تقييم صحيح لموقف الحكم من القضية .

ولعلنا لم ننس حملة الكراهية التى شنتها السلطة المصرية وأجهزة اعلامها عقب نجاح دورة الوحدة للمجلس الوطنى الفلسطينى فى الجزائر فى مايو ١٩٨٧ ، وقرار الرئيس مبارك باغلاق مكاتب المنظمة فى القاهرة وكذلك التصريحات التى أدلى بها د . عصمت عبد المجيد أثناء زيارة لاسرائيل والتى أعلن فيها ان « موقف حكومة الرئيس حسنى مبارك من مهمة المؤتمر الدولى لايختلف عن موقف شيمون بيريز » . وأن المؤتمر الدولى لن يكون سوى اطار للمفاوضات المباشرة بين الاطراف ومجرد « افتتاح دولى » لها ، وأنه لايحق للدول الدائمة العضوية فى مجلس الامن التدخل فى مجرى المفاوضات الا فى حالة طلب ذلك . وأن الوفد الفلسطينى فى « الوفد الفلسطينى الاردنى المشترك » ، هو ذاته الذى اتفق عليه طبقا لاتفاق عمان الذى حظى بموافقة كل من الاردن وإسرائيل وأمريكا . وختم عصمت عبد المجيد تصريحاته قائلا .. « إن ما يهم مصر ليس منظمة التحرير الفلسطينية ، وانما مسألة احلال السلام » !

قذف الحجارة ... « عنف » !!

ولكن الموقف المعبر بدقة عن حقيقة السياسة المصرية ، تفجر عقب إنطلاق الانتفاضة الفلسطينية فى ٨ ديسمبر ١٩٨٧ .

فبينما طالبت « اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية » الحكومة المصرية ، باغلاق السفارة الاسرائيلية فى القاهرة ، وطرد السفير الاسرائيلى ، واعادة النظر فى علاقات الحكومة المصرية بالحكومة الاسرائيلية وفى اتفاقيات كامب ديفيد ... مساندة لانتفاضة الشعب الفلسطينى .. رد الرئيس مبارك على هذا الطلب - عمليا - باغرب رد .

فادلى بحديث الى صحيفة « الواشنطون بوست » قبل أيام من زيارته للولايات المتحدة ، طرح فيه مبادرة جديدة تقوم على ٥ نقاط

- وقف أعمال العنف فى الارض المحتلة لمدة ستة أشهر ، وقال الرئيس مبارك نصا « أن يكون هناك وقف لاطلاق النار ، على أن يشمل ذلك العمليات الفدائية الفلسطينية ، والمظاهرات التى يقوم المتظاهرون فيها بقذف الحجارة ، فضلا عن عمليات الردع العسكرية المقابلة »

باختصار طالب مبارك بوقف الانتفاضة !!!

- وقف عمليات الاستيطان الاسرائيلية .
- احترام الحقوق الاساسية للشعب الفلسطينى تحت الاحتلال .
- ضمان حماية الشعب الفلسطينى بواسطة آليات دولية ملائمة.
- التحرك نحو عقد المؤتمر الدولى للتوصل الى تسوية شاملة .

وطالب الرئيس مبارك الادارة الامريكية بالتحرك على أساس هذه المبادرة .

وبالطبع رحبت أمريكا بالبند الاول بالمبادرة ، باعتباره الجوهر الحقيقى لها . « فمن شأن وقف أعمال العنف فى الارض المحتلة أن يساعد على التفكير فى ايجاد صيغة جديدة لحل مشكلة الشرق الاوسط » كما صرح « ريتشارد مورفى » . وأشار « مورفى » الى أنه لا يتوقع التوصل الى قرار بشأن الافكار الواردة فى « المبادرة » أثناء زيارة « مبارك » لان ذلك يستلزم التنسيق مع باقى الاطراف خاصة إسرائيل والاردن .

ولم تتاخر الولايات المتحدة طويلا فى الاستجابة لطلب مبارك لها بالتحرك على أساس هذه « المبادرة » : فتقدم جورج شولتز وطرح مبادرته لقتل انتفاضة الشعب



الفلسطيني ، وأعلنت قيادة الانتفاضة في ٢٠ فبراير ١٩٨٨ (النداء الثامن) رفضها لمبادرة شولتز ، ودعت المواطنين « الى إعلان الغضب الجماهيرى العارم في وجه شولتز » الذي كان في طريقه لزيارة اسرائيل . وأكدت المنظمة موقف الرفض للمبادرة الامريكية . واختارت ادارة الرئيس مبارك وحدها موقف القبول والترحيب بمبادرة شولتز ، دون سائر الحكومات العربية

وكان المنطق الذي تطرحه ، أنه من الخطأ رفض أية أفكار للسلام ، كما إنه من غير الصواب قبول أي شيئ لايحقق المصالح العربية . ولذلك ينبغي مناقشة أية افكار والسعى الى تطويرها . ورفض العرب لمبادرة شولتز قد يظهرهم أمام العالم في صورة من يعرقل عملية السلام في المنطقة !

ورغم ما روجته السلطة المصرية وأجهزة الاعلام حول التغيير في الموقف الامريكي ، وأن جهود الرئيس مبارك خلال زيارته لواشنطون ، وخلال جولات شولتز الثلاث في الشرق الاوسط « فبراير - إبريل - يونيه » قد دفعت الولايات المتحدة للضغط على اسرائيل لمصلحة الفلسطينيين والقبول بالمؤتمر الدولى (الفعال) وبعض

>ـــ

— ٥ —

الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني .. إلا أن تصريحات شولتز التي أدلى بها في « معهد واشنطون للسياسة الشرق أوسطيه » بمريلاند ، وتحدث خلالها عن الثوابت الاساسية للنزاع العربي الاسرائيلي من وجهة نظر الادارة الامريكية ، كانت قاطعة في كذب هذا الوهم.

فأكد شولتز في هذه التصريحات « أن وجود اسرائيل وأمنها ورفاهيتها ، هي المبادئ الاولى لاية تسوية .. وتاريخ وأمن ومصير الاسرائيليين او الأردنيين والفلسطينيين متداخلة بعضها ببعض ، وهناك حاجة لوجود علاقات قوية منفتحة بين الشعوب الاسرائيلية والفلسطينية والاردنية والمصرية .. ومنهجنا يدعو الى مفاوضات مباشرة تجرى إذ الزم الاخر عن طريق مؤتمر دولي .. والانفتاح مطلوب من أجل الانتقال الحر للافكار والناس والبضائع .. وإسرائيل لن تتفاوض او تعود الى خط التقسيم .. إن المفاوضات المباشرة هي جوهر عملية المفاوضات وقد يكون المؤتمر الدولي أيضا ضروريا لتسهيل دخول الاطراف في مفاوضات مباشرة .. ويعالج فيه قضايا هامة على مستوى المنطقة ، مثل التنمية الاقتصادية ، والتقاسم المشترك للموارد ... ولم يعد هناك اى عذر للسوفييت أن يتجنبوا مثل هذه الخطوات الهامة كاستئناف العلاقات الدبلوماسية الكاملة مع اسرائيل ، أو أى تبرير لمنع اليهود الذين يرغبون في الهجرة من القيام بذلك . إن الولايات المتحدة لاتستطيع قبول « حق تقرير المصير » عندما يكون بمثابة الكلمة السرية التى تعنى الدولة الفلسطينية المستقلة .. معاهدة السلام المصرية الاسرائيلية منطلق استراتيجي لعملية السلام برمتها .

وينبغى الاسهام بشكل دائم فى تعزيز هذه المعاهدة ويتوجب أن تبدأ العلاقات بين اسرائيل والدول العربية الطريق نحو التطبيع .. »

وقد أكدت الحكومة المصرية موقفها من الانتفاضة ومن مبادرة شولتز بعدم مشاركة حزبها « الحزب الوطني الديمقراطي » مع الاحزاب والقوى الوطنية في لجنة مساندة الانتفاضة » ، وبالعنف الذى استخدم مع المظاهرات المؤيدة للانتفاضة واعتقال الشباب الذى شارك فيها .

التأييد أقوى من الاعتراف

وفى أعقاب دورة الانتفاضة فى الجزائر واعلان قيام « دولة فلسطين المستقله » فوق أرض فلسطين فجر الثلاثاء ١٥ نوفمبر ١٩٨٨ . وقعت السلطة المصرية فى إرتباك واضح . فرغم استجابة المجلس الوطني الفلسطيني - لاسباب عدة من بينها الضغوط المصرية للشروط الامريكية الثلاثة التى حددتها لاجراء حوار مع منظمة التحرير الفلسطينية ، وهى .. « القبول بالقرارين ٢٤٢ و ٣٣٨ - الاعتراف باسرائيل - ونبذ الارهاب » .. فقد ترددت الحكومة المصرية فى اعلان اعترافها بالدولة الفلسطينية المستقلة ، خوفا من انعكاس ذلك سلبيا على العلاقات الخاصة المصرية الامريكية وارتباطات مصر التعاهدية مع اسرائيل ، بما فى ذلك احتمال توقف اسرائيل عن اعادة شريط طابا الى مصر أو المماطلة فى تسليمه . ففى اليوم الاول أعلن الرئيس حسنى مبارك تأييد الحكومة المصرية لقرارات



عصمت عبد المجيد
مايهم مصر ليست منظمة التحرير ولكن احلال السلام .

المجلس الوطني الفلسطيني ، مع تركيزه على قبول القرارين ٢٤٢ و ٣٣٨ ، ونبذ الارهاب ، والترحيب بالمؤتمر الدولي ، ودون أى إشارة للاعتراف بالدولة الفلسطينية . وفى الايام التالية ، ومع توالى الاعترافات من الحكومات العربية والاجنبية ، بما فى ذلك دول تربطها علاقات دبلوماسية بإسرائيل ، أصبح موقف الحكومة المصرية بالغ الحرج ، ولجأ الرئيس مبارك الى الادلاء بتصريح يوم السبت ١٩ نوفمبر ينتقد الذين يشككون فى موقف مصر ، ويتساءلون عن السبب فى عدم اعترافها بالدولة الفلسطينية ، مؤكدا أن التأييد أقوى من الاعتراف . وأذاعت وكالة أنباء الشرق الاوسط الحكومية هذا التصريح ونشرته باعتباره اعترافا بالدولة . ثم عادت وسحبت هذا التفسير واكتفت بنص تصريح مبارك . وفى اليوم التالى كان الموقف المصرى يزداد صعوبة ، ويهدد الدور الذى يحاول مبارك أن يلعبه ، دور الوسيط بين المنظمة والولايات المتحدة وإسرائيل ، بالفشل والضياع ، خاصة بعد تأجيل ياسر عرفات لزيارته للقاهرة واحتمال الغائها .

وحسمت القاهرة أمرها أخيرا ، وصدر بيان رسمي يوم ٢٠ نوفمبر يعلن اعتراف الحكومة المصرية بالدولة الفلسطينية . وأكد د . بطرس غالى فى حديث لصحيفة «دافار الاسرائيلية .. » أن اعتراف مصر بالدولة الفلسطينية لايتعارض مع التزامات القاهرة بكامب ديفيد . ومصر الان فى وضع يساعدها على لعب دور الوسيط بين اسرائيل والفلسطينيين والدول العربية ، لأننا نعترف بالوجود الرسمى لدولتين يتعين عليهما التوصل الى اتفاق »

الدولة التابعة والدور الوسيط

ولعل « دور الوسيط » هذا الذى أشار اليه د. بطرس غالى وزير الدولة للشئون الخارجية ، وأحد مهندسى العلاقات المصرية الاسرائيلية هو حجر الزاوية فى الدور المصرى .. بالاضافة الى قناعة الرئيس مبارك ومستشاريه أن هذا الدور والذى يهدف الى تحريك عملية التسوية حيوى وضرورة من ضرورات العودة المصرية للنظام العربى .



بطرس غالى
اعتراف مصر بالدولة الفلسطينية لايتعارض مع التزامها بكامب ديفيد.

وكما قال متحدث بارز من المعارضة المصرية وقتها .. « إن هذا الاعتراف يتفق مع التغيير فى سياسة معسكر كامب ديفيد . فبعد أن كان الخط الامريكى عند توقيع الاتفاق هو عزل مصر عن الامة العربية ، لحرمانها من مركز الثقل المصرى العسكرى والاقتصادى والسياسى والحضارى .. تعدل هذا الخط الان الى اعادة زرع مصر فى قلب المجموعة العربية ، بعد أن تحولت الى دولة تابعة للغرب ، ضعيفة عسكريا ، مأزومة اقتصاديا ، منهارة حضاريا » . وحققت حكومة الرئيس مبارك نجاحا واضحا فى العودة الى النظام العربى ، بعد الاعتراف بالدولة الفلسطينية .. بدءا من اعادة الجزائر الفورية لعلاقاتها الدبلوماسية مع مصر الى تطبيع العلاقات مع ليبيا وسوريا وصولا الى عودة مصر فى قمة الدار البيضاء الى الجامعة العربية بعد عشر سنوات من تجميد عضويتها أثر توقيع السادات لاتفاقيات كامب ديفيد ، والتى وصفها جيمس بيكر قائلا .« بعد عشر سنوات من كامب ديفيد مازالت مصر ملتزمه بقوة السلام ، بينما يغير العرب الاخرون اتجاههم . وتعود مصر الى الجامعة العربية بشروطها ملتزمة باتفاقيات السلام ، وهذه علامة على التغيير ، تضاف الى التوجه الفلسطيني كتغير آخر .»

وقد استثمرت الحكومة المصرية هذه العودة بكل قوة لتمرير سياساتها ومنطقها ، والتى تخضع لتوازنات وشروط صعبة ، تجعلها فى النهاية أقرب الى السياسة الامريكية ومنطقها ومصالحها ، وبالتالى الى مصالح اسرائيل ... منها الى المصالح العربية أو الفلسطينية أو حتى المصرية .

وكانت البداية مشروع شامير لاجراء انتخابات فى الضفة والقطاع . ولقد ادرك الفلسطينيون منذ البداية خطورة مشروع شامير أو « مشروع شامير - رابين » على النضال الفلسطيني والانتفاضات وقرارات المجلس الوطنى الفلسطينى (دورة الانتفاضة) ومبادرة السلام الفلسطينية التى وجدت تجاوبا هائلا فى العالم كله .

فالمشروع هو أول خطة « سلام » اسرائيلية يتفق عليها أطراف الائتلاف الحاكم فى اسرائيل جميعا وبدون أى استثناء ، وذلك منذ عام ١٩٨٤ ولاتترك الخطة أى لبس فى طبيعتها . فهى تقوم على أساس « اتفاقيات كامب ديفيد . واعتبار السلام بين اسرائيل ومصر على

الإنفتاح الأمريكى دعوة لمفاوضات مباشرة.. وحق تقرير المصير لايعنى دولة فلسطين

أسس إتفاقيات كامب ديفيد حجر الزواية لتوسيع دائرة السلام فى المنطقة . وإعلان معارضة اسرائيل لاقامة دولة فلسطينية فى قطاع غزة وفى المنطقة الواقعة بين اسرائيل والاردن . وإن اسرائيل لن تتفاوض مع منظمة التحرير الفلسطينية . وتشترط لتحقيق السلام إعتراف الدول العربية بإسرائيل ، واجراء مفاوضات مباشرة وانهاء المقاطعة العربية وإقامة علاقات دبلوماسية ، ووقف النشاط العدائى فى المنظمات والمنابر الدولية واقامة تعاون إقليمى وثنائى .. وتقترح إجراء انتخابات فى الضفة الفلسطينية وغزة « لاختيار ممثلين لاجراء مفاوضات من اجل فترة انتقالية للحكم الذاتى . وتعتبر هذه الفترة اختبارا للتعايش والتعاون ، .. وخلال فترة الاعداد للانتخابات .. يجب وقف أعمال العنف (الانتفاضة) فى مناطق يهودا والسامره وغزه »

وهكذا طرح شامير خطته التى تلتزم بالكامب وتضيف اليها ، وتوضح ماترك غامضا . فتقول بوضوح .. لا للدولة الفلسطينية .. لا للتفاوض مع المنظمة . وطبقا لما قالته الصحف الاسرائيلية فالخطة تسعى لانتخاب (عشرة) فلسطينيين ، للتحدث باسم فلسطينى الداخل بدلا من المنظمة ، وبشرط وقف الانتفاضة.

وسارعت « الثورة الفلسطينية » الى رفض خطة أو مؤمرة « شامير » . أكدت القيادة الموحدة فى نداء البطولة والصمود – نداء رقم (٤٠) .. « رفضها القاطع لمؤامرة شامير ، ولاجراء انتخابات سياسية فى المناطق المحتلة فى ظل الاحتلال . إن اجراء أية انتخابات سياسية لن يكون الا بعد انتهاء الاحتلال ، وفى ظل إشراف دولى ، كخطوة أولى نحو عقد المؤتمر الدولى باعتباره الطريق الوحيد لاحلال السلام فى المنطقة ، والاعتراف بحق الشعب الفلسطينى فى العودة ، وتقرير المصير ، وإقامة الدولة المستقلة بقيادة م . ت . ف . كما تؤكد « ق . و . م) عزم شعبنا وتصميمة على قبول المجابهة والتحدى ، والحاق الهزيمة النهائية بكل المؤامرات .. » ودعت القيادة الوطنية الموحدة الى الاضراب العام فى الثالث والعشرين من مايو بمناسبة إنعقاد القمة العربية ، واحتجاجا على المساندة الامريكية لمؤامرة شامير . وأكد ياسر عرفات رفضه ورفض منظمة التحرير للخطة الاسرائيلية .

وأعلن أنه لن يقدم اقتراحات مضادة لخطة اسرائيل حول اجراء انتخابات فى الاراضى الفلسطينية المحتلة ، ولتذهب خطة شامير الى الجحيم .. « وسيفشل الشعب الفلسطينى الانتخابات ، ولن يحدث شيئ بدون موافقة المنظمة . وقال بشير البرغوثى فى القدس « شامير لم يعرض انتخابات ، بل عرض خطة متكاملة ، تتضمن فى بند من بنودها إجراء انتخابات لما يسمى بالحكم الادارى الذاتى ، وللتفاوض فيما بعد الفترة الانتقالية لتوقيع إتفاق بين الاردن واسرائيل . وهذه الانتخابات كما هى معروضة فى نصوص الخطة تنطلق من مبادئ محددة تتصدر الخطة . وهى رفض قيام دولة فلسطينية ، ورفض الاعتراف بمنظمة التحرير ، ورفض المؤتمر الدولى ، والمصادقة على اتفاقيات كامب ديفيد .»

وجاء تعامل الحكومة المصرية والرئيس مبارك مع هذا الموقف الفلسطينى الواضح ، ليمثل النقيض تماما

فى البداية أعلن الرئيس مبارك فى تصريح لوكالة أنباء الشرق الاوسط .. » إن مصر لديها بعض التحفظات ، ولكنها لاترفض خطة رئيس الوزراء الاسرائيلى « اسحاق شامير » التى تقضى خصوصا باجراء انتخابات فى الارض المحتلة » وفى داخل مؤتمر القمة ، لعبت مصر دورا هاما فى الاستجابة للطلب الامريكى بعدم رفض القمة لخطة شامير وكان جيمس بيكر وزير الخارجية الاميركى قد أعلن « ان الاقتراحات الاسرائيلية هامة جدا ، وبداية ايجابية للغاية فى الطريق لبناء عملية تفاوضية فعاله . لقد قدمت الحكومة الاسرائيلية مبادرة ، وأعطتنا شيئا نستطيع العمل من خلاله ، واتخذت موقفا من بعض القضايا الهامة ، وهو أمر يستحق اجابة بناءة من الفلسطينين ، وتجاوبا كبيرا من العرب » .

وأرسل بيكر «دينس روس » مدير التخطيط السياسى بالخارجية الامريكية الى المنطقة حيث زار اسرائيل ومصر والاردن عشية مؤتمر القمة ، وحمل معه طلبا أمريكيا للعرب ، يشمل انهاء المقاطعة الاقتصادية ، ووقف تحدى الوجود الاسرائيلى فى المنظمات الدولية او الكف « عن هذا الخط الكرية القائل بإن الصهيونية دعوة عنصرية « .. والاهم أن تكون خطة شامير على رأس القضايا التى سيناقشها مؤتمر القمة العربى الطارئ فى المغرب ، وبدلا من رفض العرب لها فعليهم أن يحاولوا طرح تصوراتهم لاضافة بنود عليها وليس فرض شروط .

ولم يخف الامريكيون موقفهم فاعلن متحدث رسمى لرويتر . « إن الولايات المتحدة تأمل الا يرفض مؤتمر القمة خطة شامير . وسيحاول المغرب ودول مؤيدة للغرب مثل الاردن ومصر والمملكة العربية السعودية ضمان التوصل لهذه النتيجة .. » وهذا ما حدث بالفعل .

ملحق النقاط العشر

وجاء التحرك العربى الثانى – على هذا الطريق – بعد أن وصلت جهود التسوية على أساس مشروع شامير الى طريق مسدود .

فقد بادرت حكومة الرئيس مبارك الى التقدم بما عرف باسم « النقاط العشر» للحكومة الاسرائيلية . وطبقا لما نشر فى فترات لاحقة فقد تم إرسال هذه النقاط أولا عبر وفد الكونجرس الاميركى الذى زار القاهرة وحملها معه الى اسرائيل فى ٢١ يونيه ١٩٨٩ . ثم قام سفير الحكومة المصرية لدى اسرائيل بتسليم خطة « النقاط العشر رسميا يوم ١٥ ستمبير ١٩٨٩ الى وزير الخارجية « موشيه آينز » ووزير المالية « شيمون بيريز » والى « يوسى بن أهارون » مدير مكتب رئيس الوزراء الاسرائيلى « اسحاق شامير » . وظلت هذه النقاط العشر ، والتى قيل مرة أنها مبادرة مصرية ، ومرة أخرى أنها مجرد تساؤلات ... ظلت غير معروفة رسميا رغم نشرها فى أكثر من مطبوع اسرائيلى وعربى خلال يوليو واغسطس وسبتمبر الى أن أذاعتها وكالة أنباء الشرق الاوسط رسميا فى ١٧ سيتمبر ١٩٨٩ .

تقول هذه « المبادرة » ..

١ – ضرورة مشاركة جميع مواطنى الضفة الغربية وغزه بمن فيهم المقيمون فى القدس الشرقية ، فى الانتخابات عن طريق الاقترا ع العام .

٢ – حرية القيام بالحملات الانتخابية قبل واثناء الانتخاب .

٣ – قبول الاشراف الدولى على عملية الانتخابات .

٤ – الالتزام المسبق من جانب حكومة اسرائيل بقبول نتائج الانتخابات .

٥ – التزام حكومة إسرائيل بأن تكون الانتخابات جزءا من الجهود التى تؤدى ليس فقط الى فترة انتقالية

<٥–



اشتعلت الانتفاضة فبادر مبارك

بعد عشر سنوات مازالت مصر ملتزمة بكامب ديفيد بينما يغير العرب اتجاههم

نقاط مبارك العشر ايجابية للغاية لأنها لم تذكر منظمة التحرير

(مصدر رسمي إسرائيلي)

(٥ — ولكن أيضا الى تسوية نهائية على أساس قراري الامم المتحدة ٢٤٢، ٣٣٨.

٦ — انسحاب الجيش الاسرائيلي أثناء عملية الانتخاب الى مسافة كيلومتر واحد — على الأقل — خارج نطاق مراكز الاقتراع.

٧ — منع الاسرائيليين من دخول الضفة الغربية وغزه يوم الانتخابات.

٨ — لاينبغي أن تزيد الفترة التحضيرية للانتخابات على شهرين، وتقوم بها لجنة اسرائيلية — فلسطينية مشتركة بمساعدة كل من أمريكا ومصر.

٩ — ضمان الولايات المتحدة لجميع هذه النقاط مع إصدار اعلان مسبق بهذا المعنى من قبل حكومة إسرائيل.

١٠ — وقف إنشاء المستوطنات.

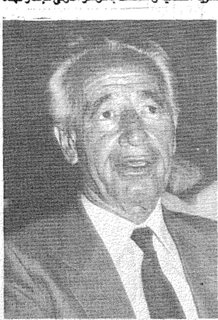
وبدا واضحا أن النقاط المصرية العشر لاتزيد عن كونها مناقشة في تفاصيل وآلية تنفيذ إجراء الانتخابات التي وردت في خطة شامير في ١٤ مايو ١٩٨٩ والتي رفضتها القيادة والشعب الفلسطيني.

وطبقا لما قاله مصدر رسمي اسرائيلي «تلك النقاط العشر التي تتضمنها المبادرة المصرية تبدو ايجابية للغاية، وخاصة أنها لم تتضمن أي ذكر لمنظمة التحرير الفلسطينية» وقال متحدث باسم الخارجية الامريكية «إن الولايات المتحدة لاتنظر الى خطة الرئيس مبارك كمبادرة سلام منفردة، وانما على أساس أنها تعبر عن وجهة نظر مصر إزاء موضوع الانتخابات، وتعكس قبولها بالخطة التي اقترحتها الحكومة الاسرائيلية على هذا الصعيد». وأكد مسئول أمريكي آخر «أن الولايات المتحدة وهي تسعى للخروج من المأزق الدبلوماسي الحالي في الشرق الاوسط تقدم — دعما حذرا — لخطة الرئيس مبارك المؤلفة من عشر نقاط لاجراء انتخابات في الاراضي المحتلة».

وكما يبدو وحسب ما قالته صحف أمريكية واسرائيلية في ذلك الوقت، فان تأييد واشنطون لنقاط مبارك العشر، كانت أقوى وراء الكواليس مما هي في العلن. وبعث جيمس بيكر برسائل في ١٧ اغسطس ١٩٨٩ الى وزير الخارجية المصرية د. عصمت عبد المجيد والى كل من الاردن والسعودية تشير الى اعتزام الولايات المتحدة التقدم بمبادرة تقوم على النقاط العشر المصرية، وتحث من خلالها منظمة التحرير الفلسطينية على منح ضوء أخضر لسكان المناطق لكي ينخرطوا في عملية الانتخابات وفق الافتراح الاسرائيلي، وأن بمقدور مصر المساهمة بشكل كبير وفعال بهذا الخصوص وقال عصمت عبد المجيد ان الخطة المصرية لا تناقض المبادرة الاسرائيلية بل تكملها ورحب شاحل أحد زعماء حزب العمل بالنقاط العشر وقال «إن النقاط المصرية لاتختلف بحال من الاحوال عما وافق عليه الليكود نفسه في اتفاقيات كامب ديفيد» وقال اسحاق رابين «.. إن خطة مبارك وسيلة مقبولة لاعطاء الاشارة للفلسطينيين في الارض المحتلة ليتفاوضوا على أساس خطة شامير. فالفلسطينيون لن يأتوا راكعين للمفاوضات ولذلك لابد من اجراء التعديلات على الموقف الاسرائيلي الرسمي وذلك بقبول النقاط المصرية العشر».

ورفضت القيادة الوطنية الموحدة للانتفاضة «ق. و م. «النقاط العشر» ووجهت انتقادات شديدة لها، خاصة في النداء ٤٦ والذي قالت فيه، إن النقاط العشر المصرية الخاصة باجراء انتخابات في الاراضي المحتلة تجاهلت حقوقا فلسطينية أساسية، وانها لايمكن ان تقبلها دون أن تتضمن الاشارة بصراحة ووضوح الى ضرورة مشاركة منظمة التحرير الفلسطينية في العملية السياسية على قدم المساواة مع الاطراف الاخرى المعنية. وأضافوا قولهم. أن المقترحات المصرية غير مقبولة مادامت النقاط العشر لا تحدد الهدف النهائي للعملية بما يتفق مع مطالبة الفلسطينيين بحق العودة وحق تقرير المصير وحق إقامة دولة مستقلة».

وأعلن «سليمان النجاب» عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير، أن المنظمة لم توافق على مشروع النقاط العشر المصرية لانها دون الثوابت الفلسطينية الدنيا. وهي الاعتراف بحق الشعب الفلسطيني بتقرير مصيره، ودور منظمة التحرير في أي مفاوضات سلام لتسوية القضية والتمسك بالمؤتمر الدولي كإطار لهذه المفاوضات.



بيريز: العملية كارثة حقيقية

وأضاف.. «وأستطيع القول إن هذه النقاط عشر نقاط أميركية، لانها عكست الموقف الاميريكي الذي يتبنى مشروع الانتخابات وفقا لخطة شامير.. ولانها تبنت الرؤية الامريكية لاساس التسوية في الشرق الاوسط، هذا الاساس الذي يتلخص في التنكر لحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره، والحديث عن حقوق سياسية فقط.

ماهو موقف مصر من قرارات الدار البيضاء والتي تبنت تبنيا كاملا مبادرة السلام الفلسطينية؟

وأين هو الحديث عن قرارات قمة الدار البيضاء، وكيف ترجمت هذه القرارات في الورقة المصرية ذات النقاط العشر؟

نحن نرى أن هذه القرارات هي الغائب الاكبر في الخطة المصرية. فلاتوجد أي كلمة عن منظمة التحرير الفلسطينية. كما غابت أيضا الاشارة الى حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني فضلا عن غياب الحديث عن المؤتمر الدولي كاطار للتسوية الشاملة في المنطقة. فماذا يبقى إذن؟

ولكن ادارة الرئيس مبارك لم تابه لهذا الموقف الفلسطيني، وواصلت طريقها الذي يحظى بالتأييد الامريكي. ومع إقتراب رحلة «مبارك» الى الولايات المتحدة الامريكية في ٢٨ ستمبير ١٩٨٩ صعد الرئيس مبارك في مواقفه وتصريحاته التي ترضى الولايات المتحدة واسرائيل.

فادلى الرئيس مبارك بحديث لصحيفة «الفيجارو» الفرنسية قال فيه أنه يتمنى اقامة دولة فلسطينية «إذا كان ذلك ممكنا. لكنه يفضل إنشاء اتحاد كونفدرالي يضم فلسطين والاردن لان ذلك من شانه إتاحة استقرار ذاتي أكبر في المنطقة».

وفي تصريح اذاعي للصحفيين الاسرائيليين الذين التقوا به في القاهرة قال «لايوجد لاجئون فلسطينيون وكما قال القائد الفلسطيني «بشير البرغوثي». فمن المغالطة فصل النقاط العشر عن تصريحات الرئيس مبارك السياسية، عن إنكاره لوجود اللاجئين، وعن اعتباره أن قيام الدولة الفلسطينية يزعزع الاستقرار في

بالمطالبة بوقفها!



جيمس بيكر

المنطقة

ضغوط مصرية

ولكن الخطوة المصرية الاساسية فى هذه المرحلة وقبل سفر مبارك الى واشنطون مباشرة ، ولدعم النقاط العشر وخطة شامير ، تمثلت فى اعلان « ابا إيبان » وزير الخارجية الاسرائيلية الاسبق بعد عودته من القاهرة فى ١٣ سيتمبر ١٩٨٩ عن اعتزام مصر دعوة وفد اسرائيلى ووفد فلسطينى لاجراء مباحثات مباشرة فى القاهرة . وفى اليوم التالى أذيع التصور المصرى المكون من سبع نقاط هى :

– تشكيل وفد فلسطينى من سكان الداخل فى القريب العاجل ترضى عنه منظمة التحرير الفلسطينية .

– مشاركة محدودة لفلسطينى الخارج فى الوفد مثل انضمام مبعوثين واكاديميين

– تعلن مصر عن الوفد بعد مشاورات مع الطرفين الفلسطينى والاسرائيلى حتى لاتفاجأ إسرائيل أو ترفض المنظمة .

– تعقد اللقاءات بين هذا الوفد المختار وبين وفد رسمى اسرائيلى

– يدور الحوار حول خطة شامير للانتخابات فى الاراضى المحتلة وحول النقاط المصرية العشر المكملة لمشروع الانتخابات .

– يتفق الطرفان على إجراء الانتخابات بالتفصيل ، وينتهى بذلك دور الوفد الفلسطينى .

– تواصل الحكومة الاسرائيلية لاحقا التفاوض مع وفد من المنتخبين الجدد .

وبتشجيع معلن للولايات المتحدة الامريكية عقد اجتماع فى القاهرة بين الرئيس مبارك ووزير الدفاع الاسرائيلى « اسحاق رابين » للمناقشة حول خطة الرئيس مبارك وطبقا لما اذاعته وكالات الانباء والصحف المصرية والعربية والاجنبية ، فقد اتفق الرئيس حسنى مبارك واسحاق رابين على ضرورة اجراء محادثات مباشرة بين إسرائيل والفلسطينيين ، إلا أنهما اخفقا فى الاتفاق على من يجب أن يمثل الجانب الفلسطينى . وأعلن مبارك بعد اللقاء أن منظمة التحرير قدمت تنازلات لم نكن نتوقعها وأن الدور الان على اسرائيل لتقديم تنازلات مماثله . وقال رابين أنه اتفق مع القيادة المصرية أن تتولى القاهرة مهمة تحديد ونشر اسماء أعضاء الوفد الفلسطينى فى المفاوضات الخاصة بالانتخابات وذلك بعد تنسيقها مع مختلف الجهات .

وتركزت الجهود الدبلوماسية فى هذه المرحلة حول اقتراح المباحثات الفلسطينية الاسرائيلية فى القاهرة . اسرائيل تقبل بشرط أن يكون الوفد الفلسطينى لاصلة له بمنظمة التحرير الفلسطينية ، وأن يختار من الداخل فقط وأن يكون لاسرائيل حق الفيتو على أية أسماء تطرح ، وأن يقتصر اللقاء على مناقشة موضوع الانتخابات أما منظمة التحرير فقد حددت خمس نقاط لبدء حوار فلسطينى اسرائيلى ،وهى كما أعلنها « عبد الله حورانى»

× إن المنظمة هى صاحبة الحق فى تشكيل وفد فلسطينى للمفاوضات ، وضرورة أن يضم الوفد المحاور ممثلين للشعب الفلسطينى من الداخل والخارج . وذلك للتاكيد على وحدة الشعب الفلسطينى ووحدة ممثليه .

× استناد المفاوضات لمبادرة السلام الفلسطينية

× أن لايكون الحوار مشروطا بشروط مسبقة بل يجب أن يكون مفتوحا ، وإن تناقش فيه كل القضايا الخاصة بالقضية الفلسطينية .

× أن يتم تناول موضوع الانتخابات باعتباره جزءا من عملية الحل الشامل وفى اطار مناقشة القضية الفلسطينية من كافة جوانبها .

× أن لايكون هذا الحوار بديلا عن الحل الدولى وبعيدا عنه . بل يجب أن يبرمج ليكون الاطار التمهيدى لهذا الحل . وأن تشارك وفود من الدول الخمس الدائمة العضوية فى مجلس الامن والامين العام اللامم المتحدة وكذلك ممثلون من الاطراف المعنية بمن فيها مصر وسوريا .

ولعبت الدبلوماسية المصرية دور الوسيط للتقريب بين وجهات النظر « الاسرائيلية الامريكية » والفلسطينية ، وخاصة فيما يتعلق بتشكيل الوفد الفلسطينى ، وجدول أعمال اللقاء .

وتشير مصادر مختلفة الى أن مصر مارست فى هذه المرحلة ضغوطا هائلة على منظمة التحرير الفلسطينية لتعديل مواقفها الثابته . واستفادت مصر من انسحاب كافة الدول العربية بصورة بدت وكأن حكومة الرئيس مبارك تحمل تفويضا على بياض من الحكومات العربية للتحرك فى الساحة السياسية . ورغم حرص القيادة الفلسطينية ، خاصة « ياسر عرفات » على عدم الاشارة الى هذه الضغوط من قريب أو بعيد ، وعدم تسريب المنظمة لاية معلومات حولها .. فسرعان ما أصبح شائعا أخبار هذه الضغوط . وطالبت بعض القيادات الفلسطينية فى اللجنة التنفيذية للمنظمة من عرفات أن يؤكد بوضوح على نقاط الخلاف بين الموقفين المصرى والفلسطينى بشأن مبادرات الرئيس مبارك .

وفى حديث لنعيم الأشهب بمجلة الطليعة المقدسية قال « إن الموقف المصرى يتحول من موقف « متفهم » للسياسة الفلسطينية فى البداية ، الى موقف وسيط ، ومن ثم الى موقف ضاغط على الجانب الفلسطينى للقبول بالمطالب الاميركية » . ولم تتجاوز صحيفة « الفيجارو » الفرنسية الحقيقة عندما قالت « إن مشروع مبارك هو استجابة لخطة شامير يحمل فى طياته قبولا بتلك الخطة . كما أن القاهرة لم تضع أى شروط مسبقة قبل دعوتها الاسرائيليين والفلسطينيين للحوار فيها » .

رفض خطة بيكر

والتقط « جميس بيكر » وزير الخارجية الامريكى الخط الذى القى به مبارك ، وتقدم بنفسه خلال الاسبوع الثانى من شهر اكتوبر ١٩٨٩ بنقاطه الخمس المشهورة والتى تقترح :

× عقد لقاء بين وفدين فلسطينى واسرائيلى فى القاهرة .

× اجراء مشاورات بين الولايات المتحدة واسرائيل ومصر حول تشكيل الوفد الفلسطينى .

× تركيز البحث فى اللقاء الفلسطينى الاسرائيلى بالقاهرة على المشروع الاسرائيلى باجراء انتخابات فى الاراضى المحتلة

× للجانب الفلسطينى أن يطلب إيضاحات وتقديم ملاحظات حول مجمل المبادرة السياسية الاسرائيلية

× عقد لقاء بين وزراء خارجية الولايات المتحدة ومصر وإسرائيل فى واشنطون فى غضون أسبوعين .

وأوضح المتحدث الرسمى باسم الخارجية الامريكية السيدة « توت ويلر » « إن الولايات المتحدة لاتحاول جعل الاسرائيليين يتفاوضون مع منظمة التحرير الفلسطينية . إننا نحاول جمع الاسرائيليين والفلسطنيين معا خلف اقتراح شامير .

وأكد « دينس روس » مدير التخطيط السياسى فى وزارة الخارجية الامريكية فى لقاءات عقدها مع شخصيات فلسطينية من الارض المحتلة على إستبعاد منظمة التحرير من أى دور فى المباحثات حتى انجاز «الحكم الذاتى » وفقا لخطة شامير

و بادرت اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية ، والمجلس المركزى للمنظمة (١٠٨ عضوا) بناء على طلب ياسر عرفات باسم اللجنة التنفيذية برفض مقترحات «جميس بيكر» وأعلن ياسر عبد ربه « أن مشروع بيكر هو نسخه منقحه من المشروع الاسرائيلى وعلى وجه الخصوص أفكار اسحاق شامير رئيس وزراء اسرائيل ، وخطته لاجراء انتخابات فى الارض المحتلة ... إن المشروع الامريكى الجديد لايمكن أن يصلح بأى حال من الاحوال كاساس للحوار » وأضاف « أن منظمة التحرير هى الطرف الوحيد الذى له الحق الاول والاخير فى اختيار واعلان الوفود الفلسطينية . وأى اجتماع مع اسرائيل يجب أن يعقد فى حضور ممثلين عن الدول الخمس ذات العضوية الدائمة بمجلس الامن الدولى والامين العام للامم المتحدة ، وجميع الاطراف المعنية الاخرى » .

* «يوجه» الأب بابنه خريج الجامعة دفعة ١٩٨٤، يدخل إليه متهللاً- بينما كان يتفرج على مراسم الاحتفال العالمى ببدء الحملة الدولية لإعادة تأسيس مكتبة الاسكندرية، معلنا انه قد وجد وظيفة فى المشروع، وأنه، بعد ست سنوات من البطالة، سيقبض بالدولار الأمريكى إن لم يكن بالين اليابانى حفظه الله.

وساله الأب

-رح تشتغل ايه إن شاء الله؟

فقال الابن :

- حصالة !

المصرى أفندى

مغزى عملية الأتوبيس السياحى

وعلى الضفة الاخرى، طالبت اسرائيل بسبع ضمانات لقبول خطة «بيكر» هي:

× اسرائيل ستتفاوض مع سكان الضفة الغربية وقطاع غزه فقط، وذلك بعد مصادقتها على تشكيل الوفد الفلسطيني

× إن اسرائيل لن تتفاوض مع منظمة التحرير الفلسطينية.

× يتعين أن تتركز المحادثات المقترحة فقط على موضوع الانتخابات في المناطق بموجب المبادرة الاسرائيلية.

× أن تدعم الولايات المتحدة علنا موقف إسرائيل

× أن تدعم الولايات المتحدة كل خطوة تتخذها حكومة إسرائيل اذا خرق الاتفاق.

× أن تصادق الولايات المتحدة ومصر من جديد على التزامها باتفاقات «كامب ديفيد».

× أن تعقد جلسة واحدة في القاهرة، وأن تحدد نتائج هذه الجلسه ما إذا كانت ستجرى مفاوضات إضافية بين الجانبين.

الوساطة .. والقروض

ومرة أخرى بدأت حملة الضغط من الرئيس مبارك وحكومته على منظمة التحرير الفلسطينية لتقديم مزيد من التنازل وعدم رفض مقترحات بيكرو التعامل معها ومع النقاط العشر ومقترحات شامير وعندما وصل رد المنظمة الى القاهرة عن طريق «جمال الصوراني» عضو اللجنة التنفيذية للمنظمة. مارست القاهرة ضغوطا هائلة لتعدل المنظمة من ردها على مقترحات بيكر وارسل الصوراني رساله من القاهرة يستعرض فيها اجتماعه مع وزير الخارجية (عصمت عبد المجيد) د. أسامة الباز (مستشار الرئيس) ويعرض طلبهما وطلب الرئيس مبارك تعديل الرد الفلسطيني والقرار المصرى تأجيل الرد الفلسطيني ودخل مبارك بنفسه الى الميدان فادلى بحديث للصحفيين نفى فيه أن المنظمة ارسلت ردها على الخطة الامريكية عن طريق القاهرة وقال ان القاهرة لم تتسلم الرد الفلسطيني حتى الان. وأعرب عن امله ان يجئ الرد بالايجاب. وأضاف «إننا لانضغط على أحد (!!) ولكن لابد أن نساعد حتى تسير عملية السلام» وتوالت التعبيرات الفلسطينية المختلفة التي تكشف من عنف الضغوط المصرية.

عبر ابو إياد «صلاح خلف» عضو اللجنة المركزية لحركة فتح عن دهشته لموافقة مصر المشروطة على خطة بيكر وقال إن الرد الفلسطيني على خطة بيكر رفض بشكل قاطع مبدأ الدور غير المرئي لمنظمة التحرير الفلسطينية خلال المفاوضات المباشرة بين الوفد الفلسطيني والوفد الاسرائيلي «وأضاف» إننا لانقبل ابدا أي تفويض سياسى لمصر او غيرها للانابة عنا في المفاوضات مع الاسرائيلين..»

وقال «نايف حواتمه» الامين العام للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين.. «إن المنظمة تتلقى بشكل شبه يومى رسائل أميركية، وتتعرض في الوقت ذاته لضغوط أمريكية مصرية للقبول بخطة بيكر المعدلة»

ورد سليمان النجاب عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية على المنطق المصرى بان لاترفض المنظمة خطه بيكر وأن تدع حكام اسرائيل برفضوا الخطة، لتظل الكرة في ملعبهم، قائلا..» هذا هو منطق المتفرجين على المباراة في أحسن الاحوال. وفي حين أنه ليس من مكان المتفرج في الانتفاضة التي تمثل حركة شعب باسره، ولامكان لمتفرج في الصف العربي الذي يفترض أن يقدم كل ما يستطيعه من دعم للانتفاضة. والمسألة الجوهرية ليست في أي جانب من الملعب تقف الكرة الان، وانما في ألا يجرونا للعب على ملاعبهم.

وأعلنت القيادة الوطنية الموحدة (ق.و.م) رفضها الخطط التي طرحها رئيس الوزراء الاسرائيلي «اسحاق شامير» والرئيس المصرى «حسنى مبارك» ووزير الخارجية الاميركي «جيمس بيكر». وقالت أن هذه الخطط «نسفت الثوابت الفلسطينية في العودة وتقرير المصير، وإقامة الدولة وتخطت منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني»

ولم تتوقف القاهرة عن جهودها. وتركزت جميعها حول عقد اللقاء الثلاثي بين وزراء خارجية اميركا واسرائيل ومصر (وهو البند الخامس في مقترحات بيكر) بهدف اجراء مشاورات بين الدول لثلاث حول تشكيل الوفد الفلسطيني في المباحثات الفلسطينية – الاسرائيلية بالقاهرة!!

ولاشك أن الاتساق في سياسة الحكومة المصرية طوال هذه الفترة يبدو واضحا رغم وجود بعض النتوءات هنا او هناك. وهو اتساق يؤكد التزام الرئيس مبارك وحكومته بمنهج كامب ديفيد وبالسياسة الامريكية في المنطقة، وممارسته كل ما يستطيع من ضغوط على منظمة التحرير الفلسطينية للقبول بهذه السياسة.

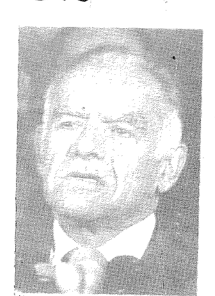
ولايمكن تفسير هذا الدور برغبة الدبلوماسية المصرية في القيام بدور الوسيط، أو باهميته لاستمرار قبول مصر المرتبطة بكامب ديفيد في النظام العربي.. بل أن هناك سببا اعمق لايمكن تجاهله، وهو ربط الادارة الامريكية تقديمها للقروض والمعونات سواء المدنية او العسكرية (٢ر٣ مليار دولار سنويا) وبين قيام مصر بدور في اقناع الفلسطينين (والعرب) بالقبول بالمطالب الامريكية – الاسرائيلية ولتحقيق السلام في المنطقة. بل ان الولايات المتحدة الامريكية تمارس ضغوطا مباشرة مستغلة الطلبات المصرية الخاصة باسقاط الديون العسكرية المصرية لامريكا أو تأجيل سداد الاقساط، أو تدخل أمريكا لدى صندوق النقد الدولي للاتفاق مع مصر.. لكي تقوم مصر بضغوط محددة على منظمة التحرير لقبول طلبات امريكية محددة.

وربما تفسر هذه الحقيقة تصريحات ومبادرات الرئيس مبارك، التي اثارت عواصف فلسطينية وعربية (ومصرية)، وتواكبت بصورة روتينية مع زياراته للولايات المتحدة الامريكية، او مع وجود ازمات داخلية مصرية، تحتاج الحكومة لعلاجها الى مساندة من الولايات المتحدة الامريكية.

إن هذه الحقيقة تؤكد أن تصحيح سياسة الحكومة المصرية تجاه القضية الفلسطينية، يبدأ من مصر وعبر سلسلة من الاجراءات والمواقف تنهى الاعتماد على القروض والمعونات الخارجية، وكافة أشكال التبعية التي تربط الاقتصاد المصرى والتسليح ومن ثم سياسة الحكومة المصرية بالبيت الابيض وحلفائه.

حسين عبد الرازق

المنتج الدائم للإرهاب هو القمع الإسرائيلي والعجز العربي







لن يكون الاعتداء المسلح على سياح الاتوبيس الاسرائيلى، والذى تم على طريق الاسماعيلية يوم الاحد ٤ فبراير ٩٠ هو الحادث الاخير، إن سياسة القمع الوحشى والمجازر، سياسة اغتصاب الأرض وحرق وهدم البيوت وتدمير المقومات الاساسية للأنسان الفلسطينى الاقتصادية والثقافية واقتلاعه من الجذور التى تمارسها الدولة الصهيونية العنصرية لن يكون لها إلا معنى محدد واضح: ابادة الشعب الفلسطينى

ومن الجانب الأخر فان واقع التفكك والشلل السياسى للحكومات العربية ومواقعها التى تنضح بالعجز والتخاذل فى مواجهه السياسة الاسرائيلية وفى مواجه السياسة المراوغة لحليفة اسرائيل وحاميتها الكبرى الولايات المتحدة الامريكية كلتا السياستين قد افرزت وستعيد فرز وانتاج ظواهر العنف الفردى والارهاب والاعتداء المسلح الذى أصاب وسيصيب بالضرورة مدنيين أبرياء

وبعيدا عن بيانات الاستنكار والادانه التى إحترفناها عقب كل حادث وأمام كل اعتداء. لنسأل أنفسنا جميعا. هل توفر وقائع الصراع العربى الاسرائيلى الدامية وتداعياته المأساويه حتى فى الوقت الراهن أية ظروف لقيام أسباب تدعو الى استبعاد ظواهر العنف الفردى وممارسه الارهاب؟!

صحيح تماما أن أسلوب ووسائل العنف الفردى والاعتداء المسلح ضد أعداء أو حتى ضد خصوم سياسيين هى سياسه وأسلوب مرفوض وقاصر ولايحقق نتائج إيجابيه فى مجرى النضال الوطنى، وينضوى على مخاطر جسيمه، أضعفها فى حالتنا هذه .. إستغلال الحكومة الاسرائيلية الموصوم بالارهاب للحادث سياسيا وعلاميا. لتبرير وتغطية «جريمة» بتهويد بقية الارض الفلسطينية المحتلة ولتشوية حركة التحرر الفلسطينية واستمرار القمع الوحشى للانتفاضة الفلسطينية التى يقاتل أطفالها بالحجارة وفى بطوله منقطعة النظير للعالم الثالث.

ولكن هذه القناعة الصحيحة تتبدد وتتلاشى أمام تصاعد وتفجر طاقة السخط والغضب واليأس لدى المواطن الفرد الذى لايمكنه أن يضبط ايقاع تصرفات وسلوكه على استقامه تلك القناعة الصحيحة على كل الاحوال وتاريخ الشعوب فى كل العصور وفى كل البلدان دون استثناء تؤكد لنا هذه الحقيقة البسيطة والحاسمة.

لقد اعتقد البعض وأشاع عقب القبض على أعضاء تنظيم ثورة مصر أن مواجهة العنف الفردى وعمليات الارهاب والكراهية ضد الوجود الصهيونى على أرض مصر وخاصة عناصره من الموساد، الذين يهددون الامن القومى المصرى قد تراجعت وأنها موجه غريبة تفتقر الى جذور عميقة فى التربة المصرية وأن الدوافع التى كانت تحكم القائمين على تنظيمها هى دوافع سياسية شخصية، والدليل أن عدد حوادث الاعتداء المسلح الموجهة ضد الوجود الصهيونى لم تتعد حتى حادث الاسماعيلية الاخير ٥ عمليات على أمتداد سنوات التطبيع التى بلغت اليوم ١٠ سنوات عمرا.

ان هذا الاعتقاد الخاطىء والقائم على اساس حسابات امنية بوليسية نشطة، قد أدى الى قصور فردى فى الرؤية الصحيحة والتقيم الصحيح للدوافع العميقة الجذور لمعطيات الصراع العربى الاسرائيلى الممتد فى حلقاته الدموية لاكثر من أربعين عاما والذى يدفع جماعات من الشباب الفلسطينى الممزق والمجروح والمقتلع من جذور أرضه ومستقبله. وجماعات من الشباب المصرى والعربى المهان فى كرامته والذى أغلقت امامه بالقمع ابواب التعبير والتغير أن يتوجه الى ممارسه العنف الفردى والارهاب فى مواجهة عنف وأرهاب الدولة الصهيونية وعجز وقمع الحكومات العربية.

لقد أمتد عنف إرهاب الدولة الصهيونية الى كل مكان على الأرض العربية بعد أن طال كل جزء من جسد الوطن العربى وتدميرا. وقتلا وقاده الدولة العنصرية يهددون اليوم بأن ذراعهم القوية بالتكنولوجيا العصرية قادره على الوصول الى كل عربى فى آخر نقطة على الأرض العربية، وفى داخل الأرض الفلسطينية المحتلة تقوم بتسليح المدنيين وتحثهم على قتل الفلسطينيين

وعلى المستوى السياسى تتابع قيادة الدولة الصهيونية سياسة نسف كل جسر وكل جهد فى اتجاه قرار السلام العادل. فى وقت أخذت فيه آمال الشعوب والبشرية كلها تتنفس فى تنامى سياسة الانفراج الدولى وتراجع سياسة الحرب الباردة بحثا عن حلول سلمية للنزاعات الأقيلمية، حتى حكومة جنوب أفريقيا العنصرية والتوأم الروحى للدولة العبرية تشير سياساتها المعلنة أخيرا الى امكانية واقعية لترلجعها خطوات عن سياستها العنصرية. فى هذا الوقت يعيد قادة اسرائيل التاكيد الحازم على التزامهم بمشروع اسرائيل الكبرى. والادهى والامر أن الصديق الأمريكى للحكومات العربية يتقدم اليها بمنكر عبر الأمين العام للجامعة العربية لاتخرج فى شروطها عن مواصلة عملية الاذلال والمهانه للشعوب العربية حتى يمكن للصديق الأمريكى أن يتابع مساعيه الحميدة فى إقناع حليفة اسرائيل بقبول الدخول فى عملية للتسوية السياسية اذا كانت دواعى الامن القومى العربى الشامل تفرض وتقضى أن تعيد الدول والحكومات العربية النظر فى سياساتها ازاء التعنت الاسرائيلى المستفز وازاء السياسة الامريكية المراوغة، فان الامرر كان يقتضى من الحكومة المصرية، وفى هذه الظروف التى تشكل فيها الممارسات الاسرائيلية الفظيعه ضغطا يوميا عصبيا مرهقا ومتواصلا للمواطن الافلسطينى والعربى، أن تعيد النظر فى بعض سياساتها وخاصة مايتلعق بالسياحة الاسرائيلية الكثيفة والتى تتدفق بشكل استفزازى يتحدى مشاعر كل مواطن وهو يطالع بعينيه كل يوم كيف يسحق حتى العظام الفلسطينية ويصم أذنية تصريحات شايمير وشارون ورابين الوقحة والتى تتضح بالكراهية والاحتكار لكل مواطن عربى إن الاجراءات البوليسية مهما كانت كفاءاتها لن تقضى على ظواهر العنف الفردى والارهاب والاعتداء المسلح، أن اتخاذ مواقف سياسية عملية وممارسة ضغوط فعلية وحقيقة فى مواجهة سياسة العنف والاستفزاز الاسرائيلى الموقح إن موقفا جدا فى مواجهة السياسة الامريكية المراوغة والمنحازه الى اسرائيل و ممارسة الضغوط والتصاعد بها فى مواجهة السياسة الامريكية الاسرائيلية فى اتجاه التقدم على الطريق الذى حددته مقررات المجلس الوطنى الفلسطينى فى دورة الجزائر نوفمبر ٨٨ هى المكن الذى يوفر الشروط الصحيحة لمحاصرة ظواهر العنف الفردى والارهاب التى ستطول بالضرورة مدنيين أبراياء!

حسين عبد ربه

شارون لم يهزم !



* شغلوا العالم كله عدة أسابيع .. استغلوا كل دقيقة منها لمواصلة قمع الانتفاضة . في الظاهر بدا أن شامير انتصر على « شارون » وتخلص منه » وفي الجوهر أدخل « شامير » نفسه في أطواق وأغلال جديدة .. تماما كما أراد شارون . فمن المنتصر ؟ ! *

يخطئ من يعتقد ان « ارئيل شارون » ، حين « اضطر الى الاستقالة من حكومة رفيقه « اللدود » اسحاق شامير التى دخلت حيز التنفيذ رسميا فى ٢٠ فبراير ١٩٩٠) ، خرج مبهدلاً ومهزوما.

صحيح أنه على الصعيد الفردى والشخصى لم يحقق انتصارا خارقا . فقد خسر مقعده الوثير فى الحكومة ومكانته المرموقة كعضو فى المجلس الوزارى المصغر (١٢ وزيرا : ٦ للمعراخ و٦ لليكود من مجموع ٢٦ وزيرا فى الحكومة الاسرائيلية)، وهو المجلس القيم على اسرار الدولة وسياستها العسكرية والأمنية والسياسية الحساسة . وخسر نفوذه الاقتصادي الكبير في وزارة التجارة والصناعة ، وهى الوزارة التى تتبع لها الشركات الحكومية العديدة فضلا عن الصادرات والواردات ، والتى احتاجها واستغلها فى اساليب المحسوبية لاشغال الوظائف المغرية فحولها إلى مزرعة للمثقفين والمقربين ولم يستنفد فى هذه الناحية كل إمكاناته « ومواهبه » . وهناك من يقول ، ويحق ، أن شارون خسر بذلك أكبر أكسير الحياة . فهو المعروف بشرهه الغولى للسلطة ويبيت خارجها كالسمك الذى يخرج من البحر ليحشر فى بركة ماء زجاجية بيتيه

ولكن كل هذا يبقى فى اطار الخسائر الفردية والشخصية . وحتى هنا ، فان شارون رجل عسكرى ذو باع طويل . وهو المشهور باتباع سياسة : « ان كان لا بد من التراجع خطوة فذلك من اجل الوثوف عشر خطوات للأمام) » . وشارون هذا هو الذى قاد عملية الاختراق الاسرائيلى فى ثغرة الدفر سوار فى الجبهة المصرية ابان حرب اكتوبر عام ١٩٧٣ . وكم يخلط هذا الرجل ، مثل كل العسكريين الذين يشتغلون بالسياسة او معظمهم ، ما بين السياسة والقتال الحربى . أى انه قادر على استعادة مكانته السياسية او ايجاد بديل آخر مناسب لطموحاته .

بيد انه على الصعيد السياسى العام ، فان شارون لم يهزم . فشارون « الفكر » و« الاطواق » حقق ربحا كبيرا . ونجح فى فرض الأطواق التى يريدها على شامير بكل تفاصيلها وفحواها . بشكل أساسى . واليكم ما حدث ..

** الخليفة :

يعود أساس الصراع داخل الليكود الى حزيران ١٩٨٩ . ففى حينه خرجت الحكومة الاسرائيلية بما يسمى « خطة السلام » وهى المعروفة بخطة الانتخابات فى المناطق الفلسطينية المحتلة او « خطة شامير » .

يومها دخلت الحكومة الاسرائيلية الى حمام ضغط عالمى يدفعها باتجاه التحرك نحو الفلسطينيين والرد على مبادرة عرفات السلمية . فالشعب الفلسطينى ، ومن خلال قيادته الشرعية منظمة التحرير الفلسطينية ومؤسساتها الرسمية – المجلس الوطنى ، اللجنة التنفيذية والرئيس عرفات ، قدم المبادرات الواحدة تلو الأخرى للسلام العادل والثابت مع الاسرائيل .. وذلك جنبا الى جنب مع الانتفاضة البطولية المتصاعدة فى فلسطين المحتلة رغم تصعيد القمع بأقسى وأقصى البربرية .

وتبنت الدول العربية تلك المبادرات وتحمس لها العالم أجمع ، مما احرج الولايات المتحدة الامريكية ودفعها الى فتح الحوار مع المنظمة وانطلقت المبادرات والضغوطات الاوروبية .

وكان واضحا انه اذا لم تتحرك اسرائيل فستقف معزولة امام العالم . وبدأ الضغط عليها حتى من داخل المجتمع الاسرائيلى نفسه .

والحالة كهذه بادر وزير «الامن » ، أسحاق رابين ، رجل المعراخ القوى والذى يصر على البقاء فى حكومة «الوحدة القومية » مع الليكود ، الى صياغة مشروع يظهر النية الاسرائيلية للتجاوب مع الرغبة العالمية . وتبنى شامير هذا المشروع لدرجة إقترانه باسمه .

وقد شعر اليسار فى المعراخ بانه استبعد من اللعبة وكذلك شعر اليمين المتطرف فى الليكود بزعامة شارون وزميليه دافيد ليفى ، اليهودى الشرقي الذى يشغل منصب نائب رئيس الليكود ونائب رئيس الحكومة ، وأسحاق موداعى ، زعيم المعسكر الاقوى فى حزب الاحرار المستقلين (الذى حل نفسه وأندمج فى الليكود) . واذا كان يسار المعراخ قد لف ذيله بسرعة وقرر منح فرصة لزعامته فان يمين الليكود لم يستسلم . و« فرض » على زعيمه ، شامير ، أطواقا عدة . فدعا الى جلسة صاخبة لمركز الليكود (اكثر من ٣ آلاف عضو) فى تموز ١٩٨٩ كادت تهدد بتفجير هذا الحزب ، وحتى الدقيقة الاخيرة ، حين توصل الطرفان الى اتفاق يقضى بقبول شامير للأطواق التى فرضها معسكر شارون (والذى اصبح يسمى ب « معسكر الاطواق ») واهمها : * لا تفاوض مع منظمه التحرير . لا انسحاب لحدود ١٩٦٧ . لا لاقامة دولة فلسطينية .

وبدا شامير صادقا فى قبوله هذه الاطواق لسبب بسيط انه هو نفسه لا يفكر بطريقة أخرى . وفى لحظة من الغضب ، قبيل التفاهم مع معسكر الاطواق ، بق الحصوة – أى فتح الجرح – وقال : « لا خلافا ايديولوجيا بيننا . لكنهم يطلبون رأسى » فأوضح بذلك ان المسألة مسألة صراعات على المراكز . وهو الرجل ، الذى تجاوز ال ٧٤ من العمر ، لا يريد ان يرحل قبل ان يضمن فى مكانه قائدا أخر غير وزراء الأطواق : اما حليفه الأمين موشيه ارينز (وزير الخارجية) أو احد الوزراء الشبان (دان مريدور ، وزير القضاء ، او رونى ميلو وزير البيئة او اهود اولمرت ، وزير شؤون الاقليات) .

وانتهت الأزمة فى الظاهر . وبدأت المفاوضات المملة والسطحية حول خطة « شامير مع الولايات المتحدة واوروبا ومصر . ولم يتقدم أى شيئ فيها . وبدا جليا موقف شامير الذى برهن على ان خطته ماهى الاستارا شفاف اراد به اخفاء عورة سياسته التوسعية الطامحة الى ارض اسرائيل الكاملة وبدا شامير من تصرفاته عبر الشهور الطويلة ، انه اكثر المعنيين بفشل خطته .. تماما مثل معسكر الاطواق . والفرق بين المعسكرين هو ان شامير يريد ان يظهر للعالم ان فشل الخطة كان بسبب « التفتت» المسيطر على زعماء العالم العربى « النين لايريدون ان يتجاوبوا مع رياح العصر » هكذا قال

بالضبط .. على اساس ان ما يفعله جيشه بشعبنا الفلسطيني من قمع وتعذيب وقتل هو « قمة » في « التجاوب » مع روح العصر .

اما شارون ، فقد اعلن انه يصدق شامير في موقفه ولكنه واثق من ان اسلوب شامير سيؤدي بالتالي الى بدء مفاوضات اسرائيلية - فلسطينية . وقال : ان اية مفاوضات كهذه ستؤدي ، شاء ذلك ام ابى ، الى اشراك منظمة التحرير وضياع القدس واقامة الدولة الفلسطينية ولذلك ادار معركته مع شامير وطلب منه اطواقا جديدة : عدم فتح اية ثغرة لدخول منظمة التحرير الى المفاوضات بشكل مباشر او غير مباشر

*** القدس العربية المحتلة لا تدخل في اية حسابات في مفاوضات السلام ولا في المشاركة في الانتخابات لاهلها ولا في المشاركة في الوفد الفلسطيني للمفاوضات و عدم اشراك اي من المبعدين الفلسطينيين في الوفد .**

المسرحية

لقد اعتبر شامير ، هذه الاطواق الجديدة ، طلبا استفزازيا واهانة له من خصومه . اذ انه كان قد توجه بطلب اليهم ، عبر مساعديه ، ان يسمعوا خطابه أولا ومن ثم يقررون خطواتهم . وفي ذلك تلميح واضح بانه لايختلف عنهم في شيئ وان الخطاب سيتضمن الاطواق التي يريدون . لكنهم رفضوا . ففهم انه يخوض معهم ليس معركة ايديولوجية او سياسية انما معركة كرامة شخصية وصراع على القيادة .

لذلك قرر شامير ان يواجه هذا الصراع بكل ما يملك من قوة . وهو باستثناء القوة الشخصية والقدرة الحقيقية على القيادة (اذ انه ضعيف ومحدود في الامرين لدرجة مذهلة ..) يتمتع بقاعدة عريضة جدا في حزبه . ولعل ذلك من المفارقات بالغة الدلالة التي تحتاج بحد ذاتها الى تحليل .

باختصار .. فقد تحول اجتماع مركز الليكود الى مايشبه مسرحية هزلية من النوع الرخيص والبائس .

وقف شارون ، بوصفه رئيسا للمركز مدركا ان الاكثرية في غير صالحه وباحثا عن طريقة يسحب بها البساط من تحت اقدام شامير . فافتتح الاجتماع بالاعلان المفاجئ عن استقالته من الحكومة . فاجأ حتى حليفيه من وزراء الاطواق ، ليفي ومودعي .

لكن الذي بدا مذهولا تماما هو شامير نفسه . حتى عندما جاء دوره ليلقي كلمته ، وهو الرئيس العام والاعلى للحزب وللحكومة ، تلعثم ، ولم يعرف كيف يواجه الاستقالة . ولوحظ مستشاروه ، وخصوصا وزير الاقليات اهود اولمرت ، وهو يلقنه الكلام ويوجه تصرفاته .

القى شامير خطابه بالمضمون المتوقع الذي يحتوي على الاطواق كلها ، القديمة والجديدة . وقرأ الخطاب قراءة ، ولوحظ انه ينفذ مخططا مدروسا بدقة ومفصلا كل خطوة تابعة . واهم ما فيه نهاية الخطاب ، اذ توجه الى اعضاء المركز طالبا منهم منحه ثقتهم برفع الايدي ، اي بالتصويت . وبهذا اغتصب ، عمليا ، صلاحيات رئيس الجلسة ، شارون ، وشارون ليس ذلك الذي يغتصب بدون اعتراض .

هنا وصلت المسرحية الى اوج عقدتها .

شامير على يمين المنصة يمسك بالميكروفون ويسأل باعلى صوته : « من يمنحني الثقة منكم فليرفع يده » . وشارون في وسط المنصة يمسك بميكروفون ثان ويصرخ بصوت اعلى من صوت شامير « من يرفض الارهاب العربي ؟ » .

كلاهما يسألان في ذات اللحظة ، والأعضاء يرفعون أيديهم . لا أحد يعرف من صوت لمن ؟ هل يرفعون الايدي تاييدا لشامير ام لشارون . وتواصلت المسرحية حوالي ثلاث دقائق ، اعلن في نهايتها شامير بناء على توصية علنية من اولمرت : « أشكركم على هذا التاييد الذي منحتموني إياه . وبهذا أعلن عن إغلاق الجلسه » و إنسحب هو ومؤيدوه . لكن شارون اعلن عن استمرار الجلسة ، فمنح حق الكلام للوزير ليفي ، ثم لعضو كنيست من مؤيديه ، وبعدئذ اغلق الجلسة .

وبدأت التصريحات : شامير يعلن عن فوزه بالاكثرية وكذلك شارون .

شارون يجد عملا !!

ومنذ ذلك الحين تلاحقت الاحداث :

شارون اصر على تقديم استقالته من الحكومة حتى يتفرغ لمقارعة شامير « من داخل الحزب وخارج الحكومة » ، كما قال . وحين سئلت زوجته اذا كانت تعرف ماهي برامجه قالت : « لن يكون عاطلا عن العمل . فهناك عدة تراكتورات تنتظره » . وقد نشرت « معريب » في اليوم التالي (١٤/٢/ ١٩٩٠) كاريكاتيرا خطيرا صورت فيه هذه التراكتورات على انها أقرب الى الدبابات . وفي هذا تلميح واضح لاحتمالات برامج شارون

شامير من طرفه بدأ يغازل حليف شارون الاكبر ، دافيد ليفي . وقد وجد عنده عينا طريه . ومع أن ليفي اعلن انه أمين « لمبادئ الاطواق » فان تجدد اجتماعه مع شامير مرتين بعد مسرحية الليكود وتوقفه عن مهاجمة سياسته يشير الى تبدل ما في موقفه .

مودعي اعلن انه وستة من أعضاء الكنيست من الليكود ، الذين كانوا قدموا اليه من حزب الاحرار المستقلين ، سوف يعودون ويقيمون حزبهم المنحل .. وفي الوقت الحاضر لن ينسحبوا من الليكود لكنهم لا يستبعدون ذلك في المستقبل .

وهكذا فان معسكر الاطواق بدأ يتفكك . وبالمقابل تعزز مركز شامير اذ ادخل دافيد ماجين (ليصبح وزيرا بلا وزارة بينما منحت وزارة التجارة والصناعة للوزير بلا وزارة موشيه نسيم) .

ولكن الانتصار الحقيقي بقي مسجلا لمصلحة شارون . فالاطواق التي ارادها فرضت بل الاصح القول انها قبلت من طرف شامير والطرفان كسبا مزيدا من الوقت (وهذا مهم جدا لهما وللجيش الذي يستغل كل دقيقة لضرب وقمع الانتفاضة) .

وفي الوقت الحاضر .. يستعد جميعهم للجولة القادمة والهدف واضح : اجهاض كل امكانية للتقدم خطوات فعلية نحو مسيرة سلام حقيقية .

حيفا : نظير مجلي

الجو السياسي

** أكد محمد سعيد عبد الله (محسن) عضو المكتب السياسي للحزب الاشتراكي اليمني الحاكم في جمهورية اليمن الديمقراطية، ومسئول الشئون الخارجية بالحزب أن الوحدة بين اليمنين هي «الثورة اليمنية الثالثة»، في اشارة الى ثورتي ٢٦ سبتمبر في الشمال و ١٤ أكتوبر في الجنوب. وقال «محسن». أن الوحدة لم تأت لتصفية الحسابات بين تيارات مختلفة كما يفهمها البعض، أو الترويج لها وإظهارها كأنها مباراة أو صراع سياسي بين فئات مختلفة». وأضاف «الوطن للجميع وفي مقدوره إستيعابهم شرط الاعتراف بأن الشعب هو مصدر السلطات، وأن الدستور هو الأساس الذي يجب أن يحتكم إليه الشعب بكل فئاته و تنظيماته السياسية والحزبية». وأوضح أن استمرار ودوام الوحدة رهين بالاصلاح والديمقراطية «التي تتمثل في مشاركة كل القوى والتنظيمات السياسية والشخصيات الوطنية الى جانب الحزب الاشتراكي ومؤتمر الشعب العام (في الشمال) في تحقيق اتفاق عدن،

وقد وصل يوم الاثنين ١٩ فبراير- بصورة مفاجئة- الى صنعاء الأمين العام لحزب الوحدة الشعبية اليمني «جار الله عمر» لأول مرة منذ عام ١٩٨٢. وهو أبرز زعماء المعارضة الوطنية في الجمهورية العربية اليمنية، وعضو في المكتب السياسي للحزب الاشتراكي اليمني.

وتواصل الجماعات الرجعية المتسترة بالدين في اليمنين العمل ضد الوحدة اليمنية وقد وزع في عدن شريط تسجيل بصوت «عبد المجيد الزنداني» يرفض الوحدة اليمنية ويدعو «للجهاد» ضدها.

** إهتمت الدوائر السياسية الفلسطينية والعربية بالتطورات الأيديولوجية الهامة التي أعلنها الحزب الشيوعي الفلسطيني» في برنامجه السياسي ومشروع نظامه الداخلي.

فقد أسقط الحزب إصطلاح» دكتاتورية البروليتاريا» و«المركزية الديمقراطية»، وأي إشارة الى «اللينينية»، وإكتفى بالاشارة الى «الماركسية» كمنهج جدلي، واسترشاده بمبادئ «الفكر الاشتراكي والتقدم والعدالة الاجتماعية». وأعلن الحزب تحوله الى حزب «كل الفلسطينيين» رجالا ونساءا الطامحين الى التحرر والاستقلال الوطني والتقدم والعدالة الاجتماعية والاشتراكية».

ونادى الحزب في برنامجه» بالتعاون السلمي بين الشعوب كافة، بغض النظر عن إختلاف أنظمتها السياسية ومبادئها الأيديولوجية.. وجعل الميل الى الانتقال من المجابهة إلى التعاون ميلا ثابتا لا ارتداد عنه. وتثبيت مبدأ توازن المصالح كأساس عادل لتنظيم العلاقات.

حصاد الخرطوم وفقه الضرورة

واتت الاقلية المستبده فى اليونان القديم الفرصه مرات عديده ان تحكم ، وفى كل مره كانت تفصح عن عقيدتها الاستبدادية ، وتجدد تحقيرها « للديمو » ، وتقسم دستورياً ، بانها لن تدخر وسعاً فى الحاق الاذى وصنوف العذاب بالشعب .

إذا كان لهذه الاقلية المستبدة من فضيله واحده تذكر : فهى الصدق مع الذات والشعب الذى ينبغى ان يتدبر امره جيداً

أما « الجماعة الاسلامية » فى السودان التى صامت طويلاً ثم فطرت على انقلاب عسكرى ، فقد اسقطت حتى فضيلة الصدق مع الذات التى تحلى بها اخوانهم فى الاستبداد « الاوتيمارشيون » . قد صرح «عمر البشير » فى ايام الانقلاب الاولى الى صحيفة لبنانيه فى حديث مطول فى معرض دحضه لتهمة الجبهة التى لاحقتهم كاللعنه . . لسنا جبهة ولوكنا كذلك تضم الجبهة فى رغبتها ان تبطش بالشيوعيين وواظب الفريق البشير بعيد انقلابه على استدعاء شخصيات سودانية ذات نفوذ نقابى وسياسى ليواددهم وليكشف لهم طبيعتهم الانقاذية ولينفى التهمة الجائرة التى علقت به شخصياً :

« ...... تعلمون اننى لست منهم ، لست جبهه ، أرجو ان تنقلوا عنى ذلك ، مارأيكم ان تشاركوا فى الحكم ؟ »

ذكر له احدهم يمت إليه بصله القربى :

« .... ولكن ياعمر كل وزرائك اعضاء فى الجبهه الاسلامية ، أو من مؤيديها منذ ايام الدراسة الثانوية ، وهم يحيطون بكم كالسوار فى المعصم ثم أنكم تطلبون من الناس الاشتراك معكم فى الحكم بعد أن قضى الامر واعلنتم اسماء الوزراء ، هذه شورى بأثر رجعى» .

ثم واصل الفريق عمر لقريبه وطلب منه ان يظل مادار بينهما فى طى الكتمان ، فهو حديث القلب للقلب وبين من تجمعهم صله الرحم « ... صحيح ان الجبهه تحيط بنا من كل جانب ولكن سأخربهم ، سأقضى عليهم وسترون قريباً .»

اما الذى رآه الناس حقاً وفى زمن قريب ، أن وقف نفس الفريق « عمر البشير » فى تجمع اللجان الشعبية وامام عدسات التليفزيون السودانى وليصيح بملء اشداقه « – سأقضى عليهم ، ان الشيوعيين لا يستحقون شرف الحياة – سأجتث الاحزاب الطائفية الفاسده والمفسدة .. »

التمويه

إن انقلاب الجماعة الاسلامية فى السودان كان فى امس الحاجة لكسب فى أيامه الاولى ، لذا تدثروا بحكمتهم الخالدة : استعينوا على قضاء حوائجكم بالتمويه . وحينما كانت قوائم الفصل والتشريد تترى ويدخل آلاف اليساريين والنقابيين وقادة الاحزاب سجون الدولة الرسمية ومعتقلات امن السودان وبيوت حرس الثوره المجهوله المواقع ، كانت وفود مجلس الانقاذ الوطنى تجوب افريقيا والوطن العربى واليابان واوربا وامريكا لتضليل الرأى العام العالمى عما يجرى فى السودان وكان نتيجه ذلك ان دخل الكثير فى مغالطات ومناقشات حول طبيعة الانقلاب الجديد فى السودان . اما الجبهة القومية الاسلامية وحكامها الجدد فكانوا كمن قضى حاجته المحرمة بليل ، واستعان على ذلك بالتمويه والكتمان ، ومع ذلك فإن لذة النصر ونصرة التباهى الاصلية قد دفعت لسان الفريق « عمر البشير » ، أن ينزلق اكثر مما ينبغى ، اذ صرح للاستاذ مفيد فوزى فى صباح الخير ... « انا كجندى مشاه اجيد التمويه . «يعترف الفريق بالتمويه اولاً ، وبأن اجاده التمويه جزء من تربيته العسكرية . صحيح إن جندى المشاة يموه على العدو فى الميدان ، – ولكن اذا تساءلنا ومن هم الاعداء الذين تربى جندى المشاة « عمر البشير » عسكرياً ليموه عليهم؟

الأمر الثابت حتى الآن ، أن جندى المشاة « عمر البشير » قد موه وكذب على الجيش السودانى الذى ينتمى إليه حينما سرق مع سبق الاحرار والترصد الشفره السريه التى يتعامل بها القائد العام للجيش السودانى مع قيادات الوحدات العسكرية فى العاصمة والاقاليم. فحرك الوحدات باسم القائد العام ومن وراء ظهره . وقد موه على النظام الديمقراطى الذى ارتضاه شعب السودان ، وقد موه على « اشقائه الافارقه والعرب باخفاء هويه الانقلاب عليهم .» وقد موه على كل مسلم يكن تقديساً للحديث النبوى (آية المنافق ثلاث : اذا حدث كذب واذا وعد اخلف واذا أؤتمن خان) .

وكل هذه المواصفات الوارده فى الحديث تنطبق وقع الحافر على الحافر على الفريق عمر وحزبه الذى يشدد فى منشوراته الداخلية الى اعضائه ان يعملوا على حفظ رؤياه حتى لاتتفتح للآخرين (فليعلم الاخوه ، إن امور التنظيم ليست ماده للونسات الخاصة ، ووقت الفراغ وانما لكل مقام مقال ، حتى ولوكانت المجموعة كلها من الاخوان الملتزمين فان الحديث عن التنظيم ينبغى ان تراعى فيه اشياء كثيره ، وعلى الاخوه الا يغفلوا عنها وإلا فقد التنظيم مضمونه ، واتضحت رؤياه لكل من هب ودب

ان كل التنظيمات السياسية فى الدنيا تسعى لأن تكون رؤياها واضحة للجماهير إلا حزب الجبهة الاسلامية وعصابات المافيا وتجار المخدرات . وهكذا تتحول جمله الفريق « عمر البشير » فى سياق الواقع والوقائع بعد أن تتقفى على نفسها من : أنا كجندى مشاه اجيد التمويه الى : – أنا كعضو فى الجبهه الاسلامية اجيد التمويه . وتنطبق على الفريق عمر البشير مواصفات حسناء المتنبى« اذا كذبت حسناء برت بوعدها » . وقد لاحظ السودانيون والذين يتابعون اخبار الجماعة الاسلامية التى نفذت الانقلاب ، انهم يكذبون كما يتنفسون ويبثون





عمر البشير

حسن الترابى

فى الاذاعة المرئية والمسموعة والصحف شيئاً ، إما فى الواقع فيفعلون شيئاً مضاداً تماماً ، كان يصدرون بياناً يؤكدون فيه او يعقدون مؤتمراً يدلون فيه : انهم نفذوا انقلابهم لوضع حد للفصل التعسفى الذى تمارسة الاحزاب الطائفية ضد معارضيها ولوضع حد للانهيار الاقتصادى وجنون الاسعار ولاقرار السلام فى جنوب البلاد . وتقول الوقائع التى تجرى امام الجميع ان الانقلابيين قد دفعوا البلاد الى هاويه لاقرار لها فى الاقتصاد اذ اوقفوا رخص الصادر والوارد حتى يتسنى لتجار الجبهه ترتيب البيت الاقتصادى وفق مصالحهم ورؤيتهم ولاخراج منافسيهم من السوق . ولم يتورع الانقلابيون ان يقدموا اصدقاء الامس فى السوق منافس اليوم الى حبال المشانق بتهمة تخريب الاقتصاد الوطنى . تبدو الاشياء اذا نظرنا اليها من زاويه الصراع فى السوق التجارى كأن الجبهه لم تقم بانقلابها إلا لتصفية حساباتها مع خصومها تجار الحزب الاتحادى والامه فلوسعتهم فضائحاً او حكمت عليهم بالاعدام او استولت عنوه على مخازنهم ومعاصرهم او حرمتهم من الدخول فى تجاره الاستيراد والتصدير .

ثمن تصفية الخصوم

وتبدو الاشياء على غير ذلك من زوايه أخرى اذا نظرنا منها الى الجبهه التى اعدت قوائماً تشبه كشوف الانتخابات لتشريد كل النقابيين وبدون استثناء ، ولكل من يقع حسب تصنيفهم يسارياً ، وذلك التصنيف يشى بكثير من التعسف وضيق الصدر والغبن التاريخى . واضافوا الى كل ذلك رغبتهم العارمه فى السيطره على جهاز الدوله ، ولاول مره فى تاريخ الخدمه المدنيه ينتقل الوعاظ وأئمة المساجد من منابر الامر بالمعروف والنهى عن المنكر الى مجالس ادارات المؤسسات التجارية والبنوك .

نعم قد اذاع الانقلابيون انهم قد أتوا لوضع نهايه للحرب التى تدور فى جنوب البلاد ولكن المفارقه ان الانقلاب نفسه قد قطع الطريق امام مفاوضات تم الاعداد لها جيداً بين حركة قرنق والاحزاب السودانية وحكومة الوحده الوطنية وكان مقرراً لتلك المفاوضات ان تبدأ فى الرابع من يوليو ٨٩ ووقع الانقلاب فى الثلاثين من يونيو لتشهد الحرب اكبر عمليات تصعيد لها منذ اندلاع الحرب الاهليه فى ١٩٥٥ . واكتشف الانقلابيون فى ثنايا التصعيد ضرورة استمرار حرب الجنوب لتبرر لهم اجتثاث المعارضة فى الشمال ولدمغها بالعماله والطابور الخامس والخيانه الوطنية وتتيح الحرب لهم ايضاً فرصة نادره للتخلص من الجنود والضباط الذين لايؤمن جانبهم فيدفع بهم الى محرقه الحرب واستمرار الحرب يعنى عملياً أن . لامناص من استمرار حضر التجوال والعمل بلائحة الطوارىء لمنع المظاهرات والاضرابات وتديم الذين يتجاسرون على خرق لائحة الطوارىء إلى محاكمات ميدانية، وإذا كان الناس يتضجرون من ارتفاع الأسعار وندرة السلع فينبغى أن يعلمون أن ذلك ثمن بخس يدفعونه للجنود الذين يدافعون عن العرض والارض . وهكذا فالحرب شرط لوجود الانقلابيين ، والادهى من كل ذلك ان الحرب لم تعد حرباً اهليه بين ابناء الوطن الواحد ولكنها صارت جهاداً بين جند الرحمن واعوان الشيطان ، قرنق . ليس مصادفة اذاً أن يتم ذلك التمويه المنهجى وتلك الاكاذيب والخدع لتصب فى مجرى فئه طفيلية ضيقه الافق ، تتعارض مصالحها الاجتماعية والاقتصادية وباطنيتها الاخلاقية وشذوذ سلوكها وقراءتها التلفيقية للاسلام مع مصالح وثقافه القاعدة العريضة السوية للشعب السودانى وفئاته وطبقاته الاجتماعية .

الناسخ والمنسوخ

فى مراحل باكره من عمر الجماعة الاسلامية كانوا يقدمون انفسهم كالشهداء او الغرباء الذين بدأ بهم الاسلام وسيعود على ايديهم فطوبى لهم . ويفضلون آنذاك ان ينظر إليهم كجماعة تدعو للهدى والرشاد واسلوبهم يقوم على التربيه والموعظة بالحسنى ، ويرددون عادة ولو كنت فظا غليظ القلب لانفضلوا من حولك » ولست عليهم بمسيطر ، « ومن شاء فليؤمن ومن شاء فليكفر » و« شاورهم فى الامر » لايغير الله ما بقوم حتى يغيروا مابانفسهم » : « ولا إكراه فى الدين »

حينما قوى عددهم فيما بعد ولم يعد يمثلون فقط انفصائل المحافظة من الطلاب وصغار التجار والمثقفين ولحقت بهم شرائح من الطفيليين ووسطاء رأس المال النفطى ، واستلحقوا بنسبهم كل شذاذ الافاق والمرتزقة الذين اثروا على حساب الشعب او خانوا تاريخهم فخلعوا عليهم بردة التوبة والتنظيم . تغيرت نبرة الشهداء العاطفيه ، ونسخوا آيات المودة فى أدبهم ، واصبحوا يتحدثون بلغه التنظيم المختار ، الذى تقع عليه مهمة « الانقلاب » الاسلامى ، وتحقيق الحاكميه الالهيه .

يقولون إن اوضاع السودان لترشحنا وحدنا لتولى امر الدين فى المستقبل ، فليس فى البلاد غيرنا يهتم بشأن الدين الشامل . ومايلزمنا أن نبسط فى البلاد حركة عظيمة عظم الاغراض التى ننشدها الا وهى تغيير نظام الحكم فى البلاد . » . « الانقلاب الاسلامى تحويل كيفى للمجتمع ، وتغيير جذرى لقواعدة واصوله . الانقلاب الاسلامى لا يتحقق بتغيير نظام او تعديل دستور ولايتم برفع رايه واذاعة بيان .... انما يتحقق باستكمال المقومات والفعاليات والخصائص الاسلاميه فى شخصية الامه ، يتم بقوامة المنح الالهى وحاكميته للمجتمع ، وبالتالى تقويم كل التصورات وخضوع كل التصرفات لهذه القوامة والحاكمية . انقلابية الاسلام تختلف عن سائر الحركات الانقلابيه الحزبيه والسياسية والعسكرية »

لم تكن قوانين سبتمبر فى ٨٣ واعلان نميرى لدولته الاسلاميه شيئاً آخر غير الانقلاب الاسلامى الذى بشروا به ولكن سقوط نميرى ودولته بثوره شعبية ظافره فرضت عليهم تبنى الديمقراطية التعددية فى صحفهم ومنابرهم العلنيه والعمل الدؤب على خلق دوله موازية للجبهة القومية الاسلامية فى الخفاء انتظاراً للحظة المناسبة لتحقيق الحلم التاريخى لاعلان الانقلاب الاسلامى الذى لم يجد افضل من الحجاب العسكرى ليتزيا به اخيراً .

وهكذا نسخ الانقلاب العسكرى ببيانه الاول ومارشاته الانقلاب الاسلامى الذى كان مقدراً له ان يكون تغييراً كيفياً للمجتمع) ولم تعد الجبهه القوميه الاسلاميه التى تناسخت روحها فى الانقلاب الجديد تحفل بالايات القرآنية والاحاديث التى تدعو الى الموده فى ادب الحوار والى الشورى فى الحكم والى التربية وتغيير النفس قبل تغيير الحكم . وأشهروا ان الله يزع بالسلطات ما لايزع بالقرآن وأفضيلة «فضيلة » الانقلاب العسكرى على التغيير الكيفى للمجتمع القائم على الهدى والموعظة .

واصبح بيت ابى تمام اثيراً ومقدساً لديهم : -« السيف أصدق انباء من الكتب » ولم يعيروا انتباهاً أن بيت ابى تمام الشعرى فى تضمينه المنطقى يجعل السيف فوق القرآن ، والقوة المجرده فوق الحق والحقيقة ، ولكن ذلك ايضاً افضل ويعى جوعهم الابدى للبطش والتمتع بقرار رائحة دم اليساريين . إذ ان جثه العدو تفوح دائما برائحه طيبه . وتحول أهل الحل والعقد الى جنود مظلات وحاملى الكلاشنكوف وضباط المدرعات والمشاه الذين يتخذون مواقعهم ويرابطون على مداخل المدينه ومنشآتها لاطلاق النار على المارة العزل الذين لايجدون ما يأكلون ويمشون فى الاسواق بخوف وتوجس ، ويصلون فى المساجد .

فقه الضرورة

صرح الدكتور حسن الترابى لصحيفة الايام السودانية فى مطلع الثمانينات بأن لاوجود لتنظيم يسمى « الاخوان المسلمون » بالسودان ، وقد اثار التصريح دهشة الجميع سيما وان الدكتور الترابى يعد المرشد العام لذلك التنظيم ، ولو سئل اليوم « على عثمان محمد طه » رئيس المجلس الاربعينى للتنظيم العسكرى ، الذى يحكم السودان الان ونائب امين عام الجبهه القومية

>>>



الاسلامية حتى قيام الانقلاب عن الجبهه القومية الاسلاميه : لردد نفس عباره الترابى السابقة عن الاخوان مع ابتسامه غامضة تجمع بين التمويه والتهكم .

ان حقيقة إسم وآليات التنظيم الاسلامى الذى برز اولاً باسم الاخوان المسلمين ثم باسم جبهه الميثاق الاسلامى ثم باسم الاتجاه الاسلامى ثم باسم الجبهه القومية الاسلامية واليوم يسمى ليشكل حزباً جديداً برأسين : رأس علوى يقوده العسكريون ورأس سفلى يقوده المدنيون . ان حقيقة ذلك التنظيم غامضة الى حدود كبيره ،ليس للسريه التى يضربها ذلك التنظيم حول نفسه فحسب ولكن للتمويه المستمر الذى ينشره عمداً لاخفاء هويته

لقد تبنى مجلس الانقاذ الوطنى الدعوه رسمياً الى قيام حزب واحد نواته اللجان الشعبية التى قامت بامر الانقلاب والمشكلة اساساً من عضويه الجبهة القومية الاسلاميه فى الاحياء ، ويبدو ان التنظيم الجديد سيكون اعاده تشكيل للاسماء السابقة (اخوان مسلمين - جبهه ميثاق اتجاه اسلامى - جبهه قوميه اسلاميه) فى بوتقه عسكرية تتوزع على اللجان الشعبية ، والدفاع الشعبى ، والحرس الثورى وأمن الثوره ، والدوريات الشعبيه فى الاحياء ، ويجمعها فى نفس الوقت حزب له قياده سياسيه . وهكذا وبفضل الانقلاب انتقلت الجبهة الاسلاميه الى مرقى اعلى تستطيع فيه ان تتشكل بكل الصور من حزب سياسى الى مليشيا عسكرية ، الى جهاز مخابرات ، الى رقابة شعبية ، الى جمعيه دينيه الى مؤسسات بنكيه ، وتجاريه ، دون حواجز او حدود .

إن للجبهة اماما واحدا له الطاعه والاذعان ، ولكن له أكثر من رأس : - رأس فقيه سنى ، وأخر شيعى ، ورأس ضابط عسكرى له ملامح اسبارتيه ، ورأس تاجر له بنوك واسواق وسماسره صيارفة ، ورأس مخابرات يقوم بالتصنت والتعذيب ، ورأس صحفى يبدى ويعيد فى مقالاته . ويملك هذا الامام اكثر من كتاب للفقه والسياسه ، وينتقل دوماً بين مسند ابن حنبل ، ولعبه الامم لكوبلاند ، وبين الاحكام السلطانيه لابى الحسن الماوردى ، والامير لميكيافيلى ، هذا فى فقه الظاهر اما كتاب فقه الباطن المعتمد لدى الامام ودليله السياسى والدينى فى تحولات التنظيم ، ووفاقاته ، وانتلافاته ، وتحالفاته ، وانقلاباته ، فهو كتاب « فقه الضروره » .

وفقه الضروره مصطلح يستخدمه قاده الجبه وفقهاؤها ويعنى - الذرائعية او البرجماتيه ، او اخضاع الفقه لضرورات الواقع ، واخضاع الواقع لضرورات الفقه ، واخضاع الفقه والواقع معاً لضرورات الجبهة التى تعنى بكلمه واحده الاسلام ، - فالذى يعادى الجبهه فى اى صوره ركبت يعادى بالضروره الاسلام ، ولما كان اعداء الجبهه هم اعداء الاسلام فإن التمويه الذى تنتهجه الجبهه الاسلاميه كمنهج وبرنامج لها فهو تمويه لخدعه اعداء الاسلام . وفى هذا الاطار ايضاً يمكننا ان نتفهم ما يعنيه الفريق البشير : اجيد التمويه

حصار الخرطوم

كتب « تيوبولد » الادارى والمؤرخ البريطانى فى كتابه المهديه « ان تاريخ السودان غير شائق لانه خال من العنف » . واذا كان العنف يجعل التاريخ مسلياً فإن الفضل يعود دون شك الى الجبهه القوميه الاسلاميه التى نقلت عنفها الاهلى الى عنف تمارسه الدوله . وحولت الخرطوم الى عاصمة « إسبارتيه » تمتزج فيها تشجنات الوعاظ والمرابين بالمارشات العسكرية ، وتقيم فيها الفتيات المحجبات المعسكرات والمسيرات لدعم رجال الدبابات الذين ظلوا يرابطون منذ الثلاثين من يونيو وحتى انذار آخر - لم يات بعد - فى المدينه لتنفيذ لائحة الطوارئ وحظر التجوال ولحراسه المحاكم الميدانيه ولتمشيط الاحياء لاجراء احصاء سكانى .

تبدو الخرطوم وعواصم الاقاليم وكأنها سقطت فجاه على ايدى غزاه من الداخل . واضحى المواطن محاصراً بحلقات تفضى الى أخرى من لائحة الطوارئ الى حظر التجوال الى دوريات الاحياء الى اللجان الشعبيه الى المباحث الجنائيه الى المخابرات العسكرية الى امن الثوره الى امن السودان - . ويشهد ، السودانيون لاول مره حظر تجول ثابتا وآخر متحركا - فاما الثابت فيبدأ يوميا . من الحادية عشر ليلاً الى الخامسة صباحاً ، اما المتحرك فتفرضة الدولة أثناء النهار كلما خطرت لها فكرة امنيه جديدة تريد اختبارها .. كاحصاء سكانى محدود مثلاً .

ليس من الدقه القول ان الحرية قد قضى عليها تماماً فى السودان ولكنها على وجه الدقه قد اقتصرت على اعضاء الجبهه المدنيين منهم والعسكريين وهم دون ريب ملوك وملاك السودان الجدد الى حين اشعار آخر .

الخروج بين يدى الاحراج

فبينما ظفر الحجاج بن يوسف الثقفى باهل العراق تملكته شهوه عارمة ولذة فاجره بالنصر وان العراقيين فى قبضته وتحت نقمته ولم يستطع ان يغالب جموح الزهو الذى يستبد بالطغاة عاده - فخاطب رعيته وهو يخلط بين الدعابة المرة والترويع :

« يا اهل العراق : - إن امير المؤمنين قد قلدنى سيفين : سيف رحمه ، وسيف نقمه ، اما سيف الرحمة فقد سقط منى فى الطريق »

« يا اهل العراق : - قد وليت عليكم فإن كنت انا من خياركم فبئس قوم انا من خيارهم ، وإن كنت انا من شراركم فبئس قوم يولون عليهم شرارهم » .

ولم يكن امام اهل العراق وقد وضع الحجاج عمامته ورأوا بعيونهم الدماء بين العمائم واللحى إلا ان يختاروا الخروج على أحدْ قرنى هذا الثور الهائج - فالذين يعدونه خيراً فعليهم ان يتقبلوا خيارهم ، والذين يعدونه شريراً فعليهم ان يواجهوا مغبه ولايه الشرير .

وقد اكتشف شعب السودان ومنذ زمن طويل اساليب بارعه لكسر قرون الثيران لذلك لم يضع الوقت للبحث عن طريق ثالث للخروج بين قرنى الثور

اولا - ان هذا الاحراج فى حقيقته مغالطة وليست حجه منطقيه .

ثانيا - ان هذا الهائج فى مستودع الخزف ليس ثوراً ولكنه بغل يضع قناعاً جرياً على عاداته فى شذوذ السلوك وفى كل الاحوال فالشعب السودانى ليس رعيه ولم يول القائم سواء كان ثوراً او بغلاً .

فرح ودتكتوك

اسم مستعار لكاتب ومفكر سودانى



ثلاثية الجنرالات فى العاصمة المثلثة

لم يعش السودان خلال زمن يصل إلى ٣٤ عاما ، منذ استقلاله عام ١٩٥٦ ، أكثر من عشر سنوات متقطعه فى ظل حياة مدنية ديمقراطية ، بينما عاش فى ظل الحكم العسكرى الذى اتسم بقدر من الإستمرار ، فتره تصل إلى ما يقرب من ربع قرن .

وعلى ذلك لايمكن أن يكون تقييم « إنجازات » الإنقلاب العسكرى الحاكم الآن فى السوان ، باعتباره حلقه منفصلة عن «إنجازات» الأنقلابات التى سبقته . فانقلاب الثلاثين من يونيو ١٩٨٩ فصل متجدد من تاريخ السودان جاء ليعيد الدورة التقليدية المتمثلة فى مواجهه إخفاق الحكم المدنى التقليدى والطائفى ، بانقلاب عسكرى.

وأهداف انقلاب « الفريق عمر البشير » المعلنة ، لاتختلف كثيرا عن الأهداف التى أعلنها انقلاب « الفريق ابراهيم عبود » وانقلاب « اللواء جعفر نميرى » ، وهى إنقاذ السودان من فوضى الديمقراطية والحياة الحزبيه ، وبالتالى تحقيق الثلاثيه التى تتمحور حولها مشاكل السودان منذ إستقلاله والمتمثلة فى السلام والرخاء والديمقراطية .

وبعد ثمانيه أشهر من الإنقلاب الأخير انتهت الأوضاع السودانيه – كما انتهت فى عهد الانقلابين السابقين – إلى واقع لاعلاقة له بالشمارات الجذابه التى أطلقها قادة الانقلاب . وكما صادرت الحكومتان العسكريتان فى عهدى عبود ونميرى الحريات والغت الدستور وعطلت البرلمان ، كان من أول الأجراءات التى اتخذها انقلاب « عمر البشير » حل جميع الأحزاب والنقابات وتعطيل الدستور والغاء تراخيص الصحف والغاء جميع الجمعيات غير الدينيه وإعلان حالة الطوارئ ، وتشكيل ماسمى بمجلس قيادة ثورة الانقاذ ومنحه السلطات التنفيذيه والقضائيه والدستوريه وحق التوسع فى صلاحيات سلطات الطوارئ ، وحظر أى معارضة سياسية ، وحظر نشاط الأحزاب ومنع التجمعات السياسية ، واعتقال قادة الحركة السياسية والنقابيه ، ثم التقنع بالادعاء بأنه إنقلاب « بلا هويه سياسية » !

لايمين ولايسار

فمنذ اللحظة الأولى لوقوعه حرص قادة انقلاب الثلاثين من يونيو على نفى أى صلة له بأى حزب أو اتجاه سياسى ، وفى اليوم التالى لوقوعه ، أذاع قادة الانقلاب بيانا ، قرروا فيه أن الانقلاب هو ثورة إنقاذ وطنى سودانيه لاتنتمى إلى اليمين أو اليسار .. وهى ثورة فى وجه الظلم والفساد والحزبية والطائفيه وهى ثورة قوميه التوجه لايسار ولايمين لاحزبيه لامايويه ولاعنصرية !!

جاء هذا البيان وغيره من التصريحات المماثلة التى تلته لقادة الانقلاب لتشرع فى وجه كل الشواهد التى تؤكد علاقة الانقلاب بالجبهه الأسلامية القومية « الحزب السياسى الوحيد الذى كان قد انتقل من مقاعد الحكم إلى المعارضة حين وقع الانقلاب .

القناع

وتتمثل الدوافع التى ساقت قادة الأنقلاب الأخير لاخفاء صلتهم بالجبهة الأسلامية القوميه فى الخوف من حجب المعونات الغربيه عن السودان من جهة ، ومن جهة أخرى فى الحرص على عدم وراثه العزلة التى أحاطت بالجبهة الاسلامية القومية ،التى جرب الشعب السودانى حكمها واكتوى بنارها ، ولفظها فى كل مرة كانت تمنح فيها الفرصة للصعود إلى السلطة .

وحين ضاق الخناق على نظام نميرى عام ١٩٨٣ وأشتدت أزماته ، تحالف مع « الاخوان المسلمين » بقيادة «د . حسن الترابى» ، الذى تولى منصبى وزير العدل والنائب العام ، فنصب الاخوان نميرى إماما ، وتصدوا نيابة عنه لتصفية المعارضة اليسارية والدينية الديمقراطيه لنظامه ، ونادوا بدولة دينية ، وسنوا له واحدة من أعقد القوانين إشكالا فى الحياة السياسية السودانية حتى هذه اللحظة ، وهى « قوانين سبتمبر » ، التى قصرت الشريعة الاسلامية على تقطيع الأطراف ، ومنحت الطرفين – نميرى والترابى .. الفرصة لاستخدام أداة تتستر بالدين لقهر الخصوم السياسيين ، ومطاردة المعارضة التى أخذت تتنامى لنظام الحكم .

وفى مقابل ما اعتقد نميرى أن الاخوان قد منحوه له بتأمين ، ماظن أنه قاعدة جماهيريه لنظام حكمه المعزول ،

وأهداف انقلاب « الفريق عمر البشير » المعلنة ، لاتختلف كثيرا عن الأهداف التى أعلنها انقلاب « الفريق ابراهيم عبود » وانقلاب « اللواء جعفر نميرى » ، وهى إنقاذ السودان من فوضى الديمقراطية والحياة الحزبيه ، وبالتالى تحقيق الثلاثيه التى تتمحور حولها مشاكل السودان منذ إستقلاله والمتمثلة فى السلام والرخاء والديمقراطية .

وبعد ثمانيه أشهر من الإنقلاب الأخير انتهت الأوضاع السودانيه – كما أنتهت فى عهد الانقلابين السابقين – إلى واقع لاعلاقة له بالشعارات الجذابه التى أطلقها قادة الانقلاب . وكما صادرت الحكومتان العسكريتان فى عهدى عبود ونميرى الحريات والغت الدستور وعطلت البرلمان ، كان من أول الأجراءات التى اتخذها انقلاب « عمر البشير » حل جميع الأحزاب والنقابات وتعطيل الدستور والغاء تراخيص الصحف والغاء جميع الجمعيات غير الدينيه وإعلان حالة الطوارئ ، وتشكيل ماسمى بمجلس قيادة ثورة الانقاذ ومنحه السلطات التنفيذيه والقضائيه والدستوريه وحق التوسع فى صلاحيات سلطات الطوارئ ، وحظر أى معارضة سياسية ، وحظر نشاط الأحزاب ومنع التجمعات السياسية ، واعتقال قادة الحركة السياسية والنقابيه ، ثم التقنع بالادعاء بأنه إنقلاب « بلا هويه سياسية » !

لايمين ولايسار

فمنذ اللحظة الأولى لوقوعه حرص قادة انقلاب الثلاثين من يونيو على نفى أى صلة له بأى حزب أو اتجاه سياسى ، وفى اليوم التالى لوقوعه ، أذاع قادة الانقلاب بيانا ، قرروا فيه أن الانقلاب هو ثورة إنقاذ وطنى سودانيه لاتنتمى إلى اليمين أو اليسار .. وهى ثورة فى وجه الظلم والفساد والحزبية والطائفيه وهى ثورة قوميه التوجه لايسار ولايمين لاحزبيه لامايويه ولاعنصرية !!

جاء هذا البيان وغيره من التصريحات المماثلة التى تلته لقادة الانقلاب لتشرع فى وجه كل الشواهد التى تؤكد علاقة الانقلاب بالجبهه الأسلامية القومية « الحزب السياسى الوحيد الذى كان قد انتقل من مقاعد الحكم إلى المعارضة حين وقع الانقلاب .

القناع

وتتمثل الدوافع التى ساقت قادة الأنقلاب الأخير لاخفاء صلتهم بالجبهة الأسلامية القوميه فى الخوف من حجب المعونات الغربيه عن السودان من جهة ، ومن جهة أخرى فى الحرص على عدم وراثه العزلة التى أحاطت بالجبهة الاسلامية القومية ،التى جرب الشعب السودانى حكمها واكتوى بنارها ، ولفظها فى كل مرة كانت تمنح فيها الفرصة للصعود إلى السلطة .

وحين ضاق الخناق على نظام نميرى عام ١٩٨٣ وأشتدت أزماته ، تحالف مع « الاخوان المسلمين » بقيادة « د . حسن الترابى » ، الذى تولى منصبى وزير العدل والنائب العام ، فنصب الاخوان نميرى إماما ، وتصدوا نيابة عنه لتصفية المعارضة اليسارية والدينية الديمقراطيه لنظامه ، ونادوا بدولة دينية ، وسنوا له واحدة من أعقد القوانين إشكالا فى الحياة السياسية السودانية حتى هذه اللحظة ، وهى « قوانين سبتمبر » ، التى قصرت الشريعة الاسلامية على تقطيع الأطراف ، ومنحت الطرفين – نميرى والترابى .. الفرصة لاستخدام أداة تتستر بالدين لقهر الخصوم السياسيين ، ومطاردة المعارضة التى أخذت تتنامى لنظام الحكم .

أطلق نميرى يد الأخوان فى أجهزة الدولة التقليدية والسياسية ، فأحكموا السيطرة على جهاز الأمن الداخلى وعلى وزارات الحكم الرئيسية ، وانتشروا داخل الجامعات والاتحاد الاشتراكى ومجلس الشعب ، ومنحوا صلاحيات واسعة لممارسة الاضطهاد والقمع داخل تلك المؤسسات .. ، وهى صلاحيات وفرت لهم الفرص ، لكى يصبحون قوة إقتصاديه كبيرة ، خلال شهور معدودة ، تسيطر على السوق الداخلى ، وتحتكر الاستيراد والتصدير ، عبر البنوك الاسلامية التى قاموا بتأسيسها .

لكن الطرفين كانا يتصرفان على أساس أن تحالفهما مرحلى ومؤقت . فنميرى كان يطبق مع الأخوان سياسته الثابتة منذ استيلائه على السلطة ، وهى مواجهه اختناقات نظامه ، بتفتيت القوى السياسيه المختلفة ، وضرب إحداها بالأخرى ، والتحالف مع أجنحة منها ،

المرغنى



نقد

وفى مقابل ما اعتقد نميرى أن الاخوان قد منحوه له بتأمين ، ماظن أنه قاعدة جماهيريه لنظام حكمه المعزول ، لتصفيه الأجنحة الأخرى . أما الاخوان فقد استخدموا تحالفهم مع نميرى ، لتوسيع دوائر انتشارهم وبسط نفوذهم داخل أجهزة الحكم لتهيئه الفرصة للإنقلاب على نميرى والحلول محله .

لكن نميرى بعد أن استنفذ أغراضه من التحالف مع الاخوان المسلمين – بقمع معارضيه قمعا وحشيا – وبعد أن أصبح هذا التحالف عقبة فى وجه تحالفاته الرئيسية الأخرى مع الولايات المتحدة الأمريكية والدول الغربية ، سبق الاخوان ، وأنقلب عليهم قبل أن يطيحوا به . وفى النصف الأول من مارس عام ١٩٨٥ ، وقبيل أقل من شهر من انتفاضة إبريل الشعبية ، سدد نميرى ضربة قاصمة لحركة الاخوان المسلمين إنتهت بوضع قيادتها وكوادرها الرئيسيه فى السجون ، حيث لم يفرج عنهم سوى بعد الإنتفاضة ، التى أطاحت بنظام نميرى ، والتى كانت سياسات الاخوان المسلمين وممارستهم فى الحكم ، هى أحد أهم أسباب اندلاعها . !

أسباب القوة

وكان طبيعيا ، أن يسعى قادة الاخوان المسلمين بعد الانتفاضة ، فى محاولة لفك حصار العزلة الذى فرضته عليهم طول فترة تحالفهم مع الديكتاتور المخلوع نميرى ، ومساندتهم لأساليبه القمعية التى أذلت الشعب السودانى ، وامتهنت كرامته ، وأجاعته ، خلال التقنع بما سمى تطبيق الشريعة . وعقب قيام الأنتفاضة مباشرة ، وللتنصل من ماضيهم الذى اتسم بالقمع والارهاب ،

اوهام الديمقراطية
فى ظل الحكم

وتصفيه الخصوم ومصادرة الحريات ، إختفى اسم الاخوان المسلمين ، ليحل محله أسم جديد هو « الجبهه الاسلاميه القومية » .

وبرغم أن الجبهه الاسلاميه ، كانت القوة السياسيه الوحيدة التى لم تشارك فى الانتفاضة فقد عادت إلى المسرح السياسى بقوة ،خاصة بعد الانتخابات البرلمانيه التى أجريت فى إبريل عام ١٩٨٦ ، والتى أسفرت عن حصولها على ٥١ مقعدا ، لتصبح بذلك القوة الثالثة فى البرلمان السودانى ، بعد حزبى الامة والاتحادى الديمقراطى ، بفضل عدة عوامل كان من أهمها أنها كانت التنظيم الحزبى الوحيد الذى سمح له بالعمل والنشاط إبان حكم نميرى ، فنظمت صفوفها ، واستخدمت فترة التحالف مع نميرى أحسن استخدام لدعم نفوذها السياسى والاقتصادى !

ومرة ثانيه جرب الشعب السودانى حكم الجبهه الأسلامية القوميه ولكن فى عهد الانتفاضة . فعقب انهيار الإئتلاف الحكومى الذى تشكل بين الحزبين الكبيرين التقليديين الأمة والأتحادى الديمقراطى فى مايو عام ١٩٨٦ ، شكلت الجبهة الاسلامية مع حزب الأمة حكومة الإئتلاف الثالثة بعد أن لعبت دورا بارزا فى اهتزاز حكومات الانتفاضة وعدم إستقرارها ، ثم إسقاطها .

وفجرت مشاركة الجبهة الاسلامية القومية فى الحكم عددا من المشاكل كان أهمها دورها الفاعل والثابت فى تأجيج نيران الحرب الأهليه المشتعلة فى الجنوب ، بتناولها الدينى والعنصرى لمشكلة الجنوب باعتبارها حربا بين المسلمين ومن تسميهم « الخوارج » فى الحركة الشعبيه لتحرير شعب السودان التى يقودها



الصادق

والـرخـاء والـسـلام

العـســــكرى

العقيد المتمرد على الجيش السودانى « جون قرنق » ، وبتخريبها للاقتصاد الوطنى السودانى ، باتساع نشاطها المالى والتجارى ، عبر البنوك الاسلاميه التى استخدمت للمضاربه والتجارة فى العمله وغطاء لتهريب العملة الصعبة إلى الخارج .

وكما كان متوقعا ، أدت مشاركة الجبهه الأسلاميه فى الحكم لأزمة سياسيه طاحنة كان بطلها هذه المرة هو الجيش ، الذى سأم من عرقلة القوى التقليدية الحاكمة لكل المبادرات التى أبرمت فى سنوات الأنتفاضة ، لإنهاء الحرب الأهية وإحلال السلام فى الجنوب ، وكان آخرها مبادرة السلام ، التى وقعها الحزب الاتحادى الديمقراطى ، مع الحركة الشعبية لتحرير السودان فى نوفمبر عام ١٩٨٨ ، وحين تحفظ حزب الأمة على تلك المبادرة ورفض تمريرها فى الجمعيه التأسيسيه ، إنسحب الحزب الأتحادى الديمقراطى من الحكومة فى ديسمبر عام ١٩٨٨ ، وتشكل الإئتلاف الجديد بين حزبى الأمة والجبهه الاسلاميه القوميه ليكون بمثابة إعلان رسمى برفض مبادرة السلام التى قبلت بها كل القوى السياسية الأخرى وقبل بها الجيش .

حسم الجيش

كان طبيعيا أن يتقدم الجيش الذى تحمل تبعات تدهور الأوضاع الأمنيه واستمرار اشتعال نيران الحرب فى الجنوب واتساع نطاقها بدون معدات أو تدريبات أو أسلحة ليحسم الأزمة السياسيه التى تفاقمت بمشاركة الجبهه الاسلاميه فى الحكم .

فتقدم ١٥٠ من قادة الجيش بمذكرة فى فبراير عام ١٩٨٩ إلى رئيس الوزراء الصادق المهدى يطالبونه فيها بحل الائتلاف الحاكم بين الجبهة والأمة ، وتشكيل حكومة تضم مختلف القوى السياسية والنقابية الحديثة ، واعتماد سياسة خارجية متوازنة ، وإنقاذ الأقتصاد الوطنى ووقف الحرب الأهلية فى الجنوب بقبول مبادرة السلام السودانيه .

وما كاد الصادق المهدى يرضخ لإنذار الجيش ، ويصحح سياساته ، صوب أهداف الأنتفاضة وشعاراتها ، ويشكل حكومة الجبهة الوطنية المتحدة ، وفقا للبرنامج المرحلى الذى وافقت عليه كل القوى السياسيه والنقابيه بما فيها القوى الحديثة و « الحزب الشيوعى السودانى » فيما عدا الجبهه الأسلاميه القومية ، حتى جاء إنقلاب « عمر البشير » ، ليقطع الطريق أمام الأستعدادات التى كانت تجرى لعقد المؤتمر القومى الدستورى فى ديسمبر عام ١٩٨٩ للتوصل لحل سلمى ديمقراطى لمشكلة الحرب الأهلية ، يحظى للمرة الأولى برضاء الشماليين والجنوبيين معا.



قرنق

ولم يكن من قبيل الصدف المطلقة ، أن يحدث إنقلاب عمر البشير ، فى نفس الوقت الذى خرجت فيه «الجبهه الأسلامية القومية » من مقاعد الحكم ، إلى دائرة المعارضة !

أعمالهم !

بعد أسابيع قليله من وقوع إنقلاب « عمر البشير» وبعد أن تواترت الأنباء عن العلاقة الوثيقة التى تربطه بالجبهة الأسلاميه القومية ، صرح « د. الطيب إبراهيم محمد » وزير شئون مجلس الرئاسة قائلا « على الذين يصرون على انتمائنا للجبهه الأسلاميه ، أن يحكموا علينا بأعمالنا » . ولم يكن الأمر تحديا كبيرا للمراقبين الذين ردوا عليه بشواهد ، تؤكد قربهم من الجبهه الأسلاميه ، وتعبيرهم عن رؤاها ، وتبنيهم لأهدافها الأستراتيجيه و من بينها :

** أن المصطلح السياسى لقادة الأنقلاب يغلب عليه نفس المصطلحات السياسة التى دأبت الجبهة الاسلامية القومية على إستخدامها ، كإتهام كل معارضه للنظام بأنها « مؤامرة شيوعيه » ، وإستخدام كلمة « الخوارج » لوصف حركة التمرد التى يقودها جون قرنق فى الجنوب ، وأطلاق أسم « جند الرحمن » على الجنود السودانيين النظاميين الذين يحاربون فى الجنوب وتسميتهم « بالمجاهدين » .. وهذه وغيرها مصطلحات لم تبرز سوى فى أدبيات الجبهه الأسلاميه وصحفها وبياناتها وخطابها السياسى .

** أن جهاز القرار الحقيقى فى السلطة - قبل المجلس العسكرى ومجلس الوزراء - هو مايسمى بمجلس الأربعين ، الذى يرأسه « على عثمان محمد طه » ، ابن خالة رئيس المجلس العسكرى «عمر البشير » ، ونائب رئيس الجبهه الأسلاميه القوميه « د. حسن الترابى» ، ورئيس الكتله البرلمانيه للجبهه الأسلامية داخل الجمعية التأسيسيه قبل حلها بعد وقوع الأنقلاب . والظاهرة الملفته للنظر هى التركيب القبلى لمجلس الأربعين ، الذى لايضم أشخاصا يعرفون بإنتمائهم للجبهة الأسلاميه فحسب ، بل ينحدر معظمهم من قبيله واحدة فى شمال السودان ، وهى القبيله نفسها التى ينتمى إليها د. حسن الترابى وتسمى « البديريه الدهمشيه » ومن بينهم عمر البشير قائد الأنقلاب العسكرى والرجل الثانى فى مجلس الأربعين وعثمان محمد طه رئيسه ، ود . الطيب إبراهيم محمد و شمس الدين ابراهيم وفيصل ابو صالح وأحمد عثمان مكى وفيصل مدنى وعبد الرءوف عبد الوهاب ، كما ينتمى إليها عدد آخر من أعضاء المجلس العسكرى الحاكم .

واذا كان من بين الأسباب التى برر بها الانقلاب استيلاءه على السلطة ، هو ان الشعب السودانى ، سئم «الحياة الحزبيه ، التى أضاعت الوحدة الوطنية وأحيت النعرات القبلية » فان هذا التركيب العصبى ، العائلى ، القبلى للمجموعة العسكريه الحاكمة فى الخرطوم ، يقدم الأسانيد ، على أن الشعارات التى يرفعها الانقلابيون ، ماهى الا نوع من الا لاعيب السياسيه الشائعة ، التى تستهدف إيهام الشعوب بتحقيق مطالبها ، ثم سرعان ما تسفر التجربه عن قناع كاذب لتأجيج النعرات القبليه فى بلد لاتزال تلعب فيه الطائفه والقبيله ، دورا بارزا فى قيادة مصائره !

** أن المقررات التى أسفر عنها مؤتمر الحوار الوطنى حول قضايا السلام الذى دعا إلى عقده المجلس العسكرى فى ستمبر الماضى (١٩٨٩) ، قد تطابقت مع ما طالبت به الجبهه الاسلاميه القومية لحل مشكلة الجنوب ، فى « ميثاق السودان » الذى أصدرته فى مطلع عام ١٩٨٧ ودعت فيه إلى إقرار الحكم الفيدرالى . وفى ديسمبر عام ١٩٨٩ أعلن محمد الامين خليفه عضو المجلس العسكرى الحاكم أن الحكم الفيدرالى سيطبق فى البلاد من العام الجديد ، وأن الحكومة قد أقرت التوصيات بشأنه ، وأن هذا النظام سيحل مشكلة الجنوب .!

** أن المبررات التى ساقتها الجبهة الاسلامية القوميه ضد أتفاقية السلام التى وقعها محمد عثمان الميرغنى مع قرنق ، هى نفس المبررات التى ساقها المجلس العسكرى لرفضها فقد هاجمها عمر البشير وقال « إنها لم تكن اتفاقيه سلام ، وإنما موافقه كاملة على شروط مسبقة، وهى شروط أملاها « الخوارج » ولاتقبلها دولة تحترم نفسها ، وهى لم تخرج عن الكيد السياسى الذى كانت تمارسه الاحزاب . وأكد عمر البشير على أن برنامج حكومته لتحقيق السلام ، سيقوم على مقررات مؤتمر الحوار وفيه الاتفاق على الفيدراليه وأن تكون الشريعة الاسلامية والعرف هما مصدرا التشريع

** أن المجلس العسكرى الحاكم يتمسك بقوانين ستمبر التى كان إسقاطها أحد أهم مطالب الأنتفاضة ،

>>

وهى القوانين نفسها ، التى خاضت الجبهه الاسلامية القومية ، معارضة شرسة ، ضد حكم الانتفاضية خلال أعوامه الأربعة ، من أجل الأبقاء عليها ورفض إلغائها أو تعديلها أو تجميدها .

** أن المجلس العسكرى الحاكم ، قد رفض التخلى عن قرار اعتراف السودان بالحكومة التي شكلها المجاهدون الأفغان - برغم التحلل الذى أصابها ، والانقسام الذى فرق صفوفها - وهو القرار الذى أصدره د . حسن الترابى نفسه إبان رئاسته لوزارة الخارجية السودانية فى أوائل عام ١٩٨٩ .

** أنه قد يصح الأستنتاج بأن أعتقال المجلس العسكرى للدكتور حسن الترابى ، لاينفى تصنيف الانقلاب فى خانه الأنتماء للجبهه الأسلاميه ، فاذا لم يكن هذا الأعتقال مناورة وتمويها لإخفاء الطابع الحقيقى للانقلاب خشية أن يحتشد خصوم الجبهة ضده فى الداخل والخارج ، فإن الأرجح أن يكون خلافا بين بعض أجنحه الجبهه - وهى فى الأصل عبارة عن أئتلاف بين فصائل إسلاميه متعددة - وعلى كل فقد أعلن الانقلابيون أن الافراج عن د . حسن الترابى قد تم بسبب تأييده للأنقلاب .

** أن صحيفة « الحائط » الناطقه بإسم رابطه الأتجاه الاسلامى التابعه للجبهه الأسلامية داخل جامعة الخرطوم ، قد اتفقت مع الصحف الحكوميه الثلاث - القوات المسلحة والانقاذ الوطنى والسودان الحديث - على التنديد بالمظاهرات الجامعيه المناوئه للانقلاب ، بإعتبارها مؤمراة شيوعية ، كما أنفردت رابطة الأتجاه الأسلامى بتولى الدفاع عن المجموعة العسكرية الحاكمة . كما شاركت فى المظاهرة التى نظمتها عناصر الجبهة الأسلاميه القوميه لتأييد الحكومة العسكرية ، وخطب فيها عمر البشير ، وجاءت ردا على إضرابات الأطباء والطلبه والصيادلة والمهندسين ،للمطالبه بعودة الحياة الديمقراطية .

** أنه قد لفت النظر أن وثيقة التحالف التى صدرت باسم « ميثاق التجمع الوطنى الديمقراطى » فى أكتوبر ١٩٨٩ ، فى ذكرى اليوبيل الفضى لثورة أكتوبر السودانية ، والتى تضع برنامجا للتنسيق لاسقاط النظام العسكرى القائم فى الخرطوم وعودة الحياة الديمقراطية ، قد وقع عليه كل الاحزاب والمنظمات الجماهيرية والتجمعات والنقابات العماليه والفلاحية والاتحادات الجماهيرية فيما عدا الجبهه الاسلامية القومية .

** أن الصحف المعبرة عن التنظيمات والحركات الأسلامية فى المنطقه العربية ومنها مصر ، لم تخف تأييدها للأنقلاب منذ اللحظة الأولى وحتى الآن ، وهو أمر له دلالته فى إطار التنسيق العام بين الحركات الأسلامية فى المنطقه ، وفى سياق التعاضد « الأممى » فيما بينها .

المقهرة

كانت مشكلة الجنوب هى أحد الأسباب الرئيسيه ، التى دفعت نميرى للقيام بانقلابه فى مايو عام ١٩٦٩ ، وكانت هى فى مقدمة العوامل التى أطاحت بنظامه فى انتفاضة إبريل عام ١٩٨٥ ، كما كانت هى أيضا فى رأس قائمة الأولويات التى ساقها البيان الأول لانقلاب عمر البشير ، مقدما بها ، حيثيات إستيلائه على السلطة ، وسوف تبقى هى نفسها أحد أهم عوامل عدم إستقراره .

ومن سوء الحظ ، أن السودان قد ورث مشكلة الجنوب من عهد ماقبل الاستقلال ، وبالتالى بدأ عهد الاستقلال بحرب أهليه ، وصراع قومى ، وهو ما ألقى بظله على مجمل التطور السياسى فى السودان .

ولعبت السياسة البريطانية الاستعماريه دورا بارزا على أمتداد نصف قرن - وبالتحديد فى الفترة من عام ١٩١٩ حتى علم ١٩٤٦ - فى تعميق عوامل الفرقة والخلاف بين سكان الشمال والجنوب بسن القوانين واللوائح الادارية التى تمنع الانتقال بين الشطرين الجنوبى والشمالى وتمنح الشماليين امتيازات عن أقرانهم فى الجنوب ، وتجعل اللغة الانجليزية فى الجنوب هى لغه الادارة والتعليم بدلا من اللغة العربية وتسهل نشاط الجمعيات التبشيرية المسيحية ، التى لعبت دورا أساسيا فى تكريس الشقاق وتقطيع الروابط الثقافية والاقتصادية والانسانية بين أبناء الوطن الواحد . وكان الاستعمار البريطانى يسعى من وراء سياسته إلى فصل الجنوب وإخضاعه لسلطه الحكومه البريطانية لضمه إلى الاتحاد الذى كان يزمع إقامته فى مستعمراته فى شرق ووسط أفريقيا ، وهو المشروع الذى أجبرته الحركة الوطنيه السودانيه المتناميه بعد الحرب العالمية الثانيه عن التراجع عنه .

وأثبتت تجارب الحكم فى السودان منذ إستقلاله وحتى إنقلاب عمر البشير ، فشل حلول القضية القومية ، التى يطرحها التحالف بين « عمامة » التيار الأسلامى ، وبين قبعات العسكر » ، و« أردية » الحكم الديمقراطى المرتكز على أسس قبلية / طائفية ، والشواهد على ذلك متعددة ، فجذور مشكلة الجنوب ترجع من الناحيه السياسيه إلى إحتجاج سكانه على عدم وضعهم فى الأعتبار عند التصرف فى أوضاع تمس السودان . وأول الخطوات التى عقدت المشكلة هى التمرد العسكرى لفرق الجيش السودانى فى المديريه الاستوائية - أحدى المديريات الجنوبيه الثلاث التى تضم بحر الغزال واعالى النيل - عام ١٩٥٥ ، احتجاجا على عدم أخذ رأيهم فى مستقبل السودان عند توقيع اتفاقية السودان عام ١٩٥٣ بين الحكومتين المصرية والبريطانية ، والتى انتهت باعلان استقلاله عام ١٩٥٦ .

ومنذ التمرد الأول ، دخلت مشكلة الحرب فى الجنوب فى مراحل مختلفه ، استمرت المرحلة الأولى منها ١٧ عاما ، كانت خلالها ذات أثر محدود سياسيا وعسكريا وأقتصاديا قياسا لما لحقها من مراحل . وفى هذه الفترة قويت المنظمات السياسية الجنوبية المطالبة بانفصال الجنوب ، وكانت فى معظمها - ضمن ظروف أخرى عديدة رد فعل لسياسات الحكم المركزى وكانت الدعوة للانفصال واحدة من الاقتراحات الأربعه المطروحة فى الساحة السياسية لحل مشكلة

- الجنوب ، تمثلت الثلاثه الأخرى فى الدعوة للحكم الفيدرالى أو الوحدة مع الشمال أو الحكم المحلى

وحين تسلم الجيش السلطة فى نوفمبر عام ١٩٥٨ ، لجأ إبراهيم عبود ، الى قمع الحريات الديمقراطية ، وحل البرلمان ، وإعلان الطوارئ وتعطيل الدستور ، وفرض الثقافة الأسلامية قسرا على الجنوبيين وأغلبهم من المسيحيين والوثنيين ، ورفض مناقشة مسالة الحكم الفيدرالى التى كانت مطروحة آنذاك وأعتبر مجرد طرحها جريمة تستوجب العقاب ، وتعامل نظام عبود مع مشكلة الجنوب بإعتبارها مشكلة نظام وأمن ، فغالى فى أساليب بطشه وإرهابه للجنوبيين مما دفع آلافا منهم



منجستو .. مباحثات فى اديس أبابا

الهجرة ، وسهل لأخرين التعاون مع الجهات الأستعماريه ، ووضع المبررات لتشدد المطالبين منهم بالانفصال .

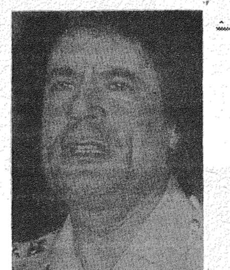
وبعد ثورة أكتوبر عام ١٩٦٤ تعثرت الحكومات الديمقراطية المرتكزة على أسس طائفية فى حل مشكلة الجنوب لتناولها الدينى والعنصرى لها وبعد أن توصل الشماليون والجنوبيون معا لاتفاق فى مؤتمر المائدة المستديرة عام ١٩٦٥ يقبل به الطرفان ، تعرضت الأوضاع السياسية لتطورات متلاحقة ، كان من بينها حل الحزب الشيوعى وطرد ممثليه من البرلمان ودعوة « جبهه الميثاق الأسلامى » - الاخوان المسلمون - إلى إقامة جمهورية إسلامية ، مما ضاعف من مخاوف الجنوبيين ، وأثار شكوكهم حول مدى جديه الحكومة السودانية فى الالتزام بالاتفاقات التى قطعتها على نفسها فى مؤتمر المائدة المستديرة وما بعده لاقامة الحكم الاقليمى .

وفى عهد الأنقلاب العسكرى لجعفر نميرى ، استخدم نميرى مسألة الجنوب كورقة لتثبيت دعائم حكمه ، بعد أن أصطدم مع مختلف القوى السياسية ، وصفى احداها بالاخرى . فتوصل مع الجنوبيين الى اتفاقية أديس أبابا عام ١٩٧٢ ، التى منحت مديريات الجنوب حكما ذاتيا اقليميا وأوقفت الحرب ، حتى إندلاع التمرد الذى قاده جون قرنق العقيد فى الجيش السودانى فى مايو ١٩٨٣ احتجاجا على خرق نميرى لاتفاقيات أديس أبابا وقيامه بعد ذلك بتقسيم الجنوب ، لتدخل الحرب الاهلية فيما بعد ، مرحلة من أكثر مراحلها تعقيدا ، خاصة بعد أن تحالف نميرى مع الأخوان المسلمين ، وأصدر قوانين سبتمبر الشهيرة التى أشعلت النار فى الشمال والجنوب منذ صدورها وحتى هذه اللحظة .

وفى اعقاب الأنتفاضة ، عرقلت القوى التقليدية الطائفيه الحاكمة كافة المبادرات ، التى طرحت لأنهاء الحرب الاهلية وإحلال السلام بدءا من اتفاقيه كوكادام عام ١٩٨٦ وانتهاء بمبادرة السلام التى وقعها الحزب الاتحادى الديمقراطى مع الحركة الشعبيه لتحرير السودان فى نوفمبر عام ١٩٨٨ من أجل التوصل لحل سلمى ديمقراطى لمشكلة الجنوب .

وكان من الطبيعى ، أن يفاقم إنقلاب عمر البشير مشكلة الجنوب ، وأن يغلق الباب تلو الاخر أمام أحتمالات التوصل لتسوية سلمية ، وأن يقرع طبول الحرب ويصر على الخيار العسكرى .

فالمباحثات التى أجرتها حكومة الانقلاب مع الحركة الشعبية فى أديس أبابا ونيروبى فى أغسطس وديسمبر من العام الماضى قد باءت بالفشل ، لرفض الحكومة العسكرية مطالب الحركة بالغاء قوانين سبتمبر ورفع حالة الطوارئ والغاء الاتفاقيات العسكرية مع كل من مصر



وليبيا ، وحل القوات المسلحة النظاميه وإعادة تشكيلها من الشماليين والجنوبيين ودمج قوات الحركة الشعبية فى القوات المسلحة السودانية ، وإعادة تشكيل الحكومة من الأحزاب والقوى السياسيه المختلفة . كما رفضت الحركة بدورها وقف إطلاق النار او المشاركة فى الحكومة حيث قال قرنق أنه يرفض المشاركة فى السلطه مع حكومة تتبع سياسات موالية للجبهه الأسلامية .

كما رفضت الحركة الشعبيه المشاركة فى مؤتمر الحوار الوطنى حول قضايا السلام ، الذى دعت إليه الحكومة العسكرية فى سبتمبر الماضى وانتهى بإقرار الحكم الفيدرالى حلا لمشكلة الجنوب ، وبررت ذلك برفض العسكريين لتنحى المجلس العسكرى الحاكم وتكوين حكومة موسعة تضم النقابات ،الاحزاب الملتزمة بالديمقراطية كشرط للمشاركة . ووصف قرنق مقررات المؤتمر بأنها مؤسفة ، وقال أن الحكومة العسكرية ليس لديها برنامج للسلام وأن هدفها هو « إقامة دولة ثيوقراطية وبإسم الفيدرالية » وقال د . لام أكول رئيس وفد الحركة الشعبية لمؤتمر نيروبى واحد قادتها أنه لاسبيل لاقامة نظام يتم فيه الابقاء على قوانين الشريعة و ان الحل الوحيد فى بلد متعدد الاديان والقوميات والثقافات كالسودان هو « إعلان دستور علمانى » .

وكانت المحصلة النهائيه لثمانيه أشهر من الحكم العسكرى ، أن اتسع نطاق العمليات العسكرية ، بعد أن استخدمت الحكومة العسكرية حظر التجول ستارا لارسال الاسلحة الوفيرة التى تحصل عليها من العراق واليمن الشمالى وليبيا والسعودية سرا الى الجنوب .

وبرغم ذلك فقد منيت الحكومة العسكرية بهزائم فادحة أدت لسيطرة الحركة الشعبية على نصف المحافظات الجنوبية وكل المدن الواقعة على الحدود مع اوغندا وكينيا وكل الحدود الجنوبيه لاثيوبيا . كما كثرت حالات هروب الجنود النظاميين من الخدمة وعمليات التمرد ، التى ردت عليها الحكومة العسكرية ، بعمليات إعدام جماعية ، إنتقاميه ، للعسكريين من أصول جنوبيه .

ويؤكد المراقبون السياسيون أن إستمرار الحرب الأهلية ، قد أصبح هدفا ثابتا لدى القادة العسكريين فى الخرطوم ، العاجزين عن الخروج من عزلتهم . فهى من جهه تؤمن لهم التخلص من خصومهم العسكريين ، ومن جهه ثانيه هى مبرر لاخماد أى معارضة مدينة ، وذريعه لأستمرار حالة الطوارئ وإستمرار حظر التجول ولتدهور الأوضاع الأقتصادية .

وكان التطور الجديد الذى أدخله إنقلاب عمر البشير على مشكلة الجنوب - وفاق به غيره من الانقلابات التى سبقته - هو ترحيبه بقيام دولة منفصلة فى الجنوب . وأبدى عمر البشير استعداده لبحث مسألة الانفصال ، إذا أختار الجنوبيون ذلك ، لكن حركة قرنق ردت عليه برفض عرض الانفصال !

الضغوط الموروثه

ورث إنقلاب عمر البشير أوضاعا إقتصادية مزريه ، فزادها بؤسا . فكما عجزت القوى الطائفيه الحاكمة التى أطاح بها الانقلاب عن تحرير السودان من أوضاع التبعية التى ورثتها بدورها من نظام نميرى ، والتى ضاعفتها نفقات الحرب - مليون دولار يوميا - وعدم استقرار الحكم السياسى المدنى وبعض ظواهر الجفاف والسيول والتصحر ، فقد واجه الحكم العسكرى عجزا أكثر فداحة أدى إلى فوضى إقتصادية شاملة ، وضاعف من حجم السخط الجماهيرى والتفجرات الاجتماعية

ففى أغسطس الماضى وجه صندوق النقد الدولى إنذارا لحكومة عمر البشير يهدد بحجب القروض عنها إذا لم تخفض عجز الموازنة وتوحد سعر الصرف وتخفض الجنيه السودانى وترفع الدعم عن السلع . وبرغم أن الحكومة العسكرية قد أذعنت لشروط صندوق النقد ورفعت الدعم عن السلع الاساسية كالسكر والقمح والبنزين ، وخفضت العمالة بنسبه ٣٠٪ ، وأوقفت لاول مرة فى تاريخ السودان تعيين الخريجين وأرتفع سعر الدولار خلال الثمانيه أشهر الماضية الى ٢٧ جنيها سودنيا ، فان صندوق النقد الدولى لم يكتف بعدم الترحيب بتلك الاجراءات فحسب بل دعا الدول الغربيه المانحه للقروض لوقف تقديم أى مساعدات ماليه للحكومة السودانية ، وقد تواكبت هذه الخطورة مع التحفظات التى أبدتها دول المجموعة الاوروبية تجاه الانقلاب ، فضلا عن القرار الذى اتخذته الحكومة الامريكية بوقف معونتها الاقتصادية للحكومة السودانية تدريجيا لعجزها عن سداد ديونها ، وتنفيذا لقرار الكونجرس الامريكى بوقف أى مساعدات اقتصادية وعسكرية لاى بلد يطيح انقلاب عسكرى بنظامه المنتخب .

وبرغم هذه الضغوط التى تمارس من قبل المؤسسات الاقتصادية الدولية ، فقد أوصى المؤتمر الوطنى للانقاذ الاقتصادى الذى أقامه المجلس العسكرى بالاستجابة الكافة شروط صندوق النقد الدولى وفى مقدمتها تصفية مؤسسات القطاع العام التى تدعى الحكومة العسكرية أنها خاسرة .

وفضلا عن عجز الحكومة العسكرية عن مواجهة ضغوط الدائنين ومانحى القروض - حيث وصلت ديون السودان الى ١٤ مليار دولار وبلغت فوائدها ٧ مليار دولار - فقد عجزت عن توفير اى من الأحتياجات او الخدمات الاساسية لجموع السودانيين . وارتفعت نسبة التضخم خلال الاشهر الثمانى الماضية من ١٠٠ ٪ الى ٨٠٠ ٪ وهو ما انعكس على الدخول وزاد من الاعباء المعيشية السيئه التى لم يشهد لها السودان مثيلا .

وأدت السياسة الاقتصادية التى تتسم بقدر كبير من العشوائيه التى اتبعها المجلس العسكرى الى تدنى الانتاج وسوء الادارة والتضخم الحكومى وتهريب رؤوس الاموال للخارج .

لا للديمقراطية !

أخفق انقلاب عمر البشير فى التوصل لحل عادل للمسألة القومية ، كما أخفق فى التوصل الى طرق تكفل وقف التدهور الاقتصادى وكان طبيعيا أن ينعكس هذا الاخفاق على الاوضاع الديمقراطية . فبعد أن حل الاحزاب والنقابات والمؤسسات الدستورية وندد بها وقاد حملة تطهير للعاملين فى مختلف مؤسسات الدولة فى الجيش والشرطة والقضاء وأساتذة الجامعات والدبلوماسيين والمعلمين والاطباء ، وأطلق النار على مظاهرات الطلبه وأودع قادة الحركة السياسيه فى السجون ، وأصدر قانون اللجان الشعبيه التى منحها سلطات الشرطة لتحل محل الاحزاب فى الاحياء والمدن ، فان الانقلاب قد عجز عن توفير أى ضمانه لاستقراره .

وفرض المجلس العسكرى الحاكم عقوبة الاعدام على الاضراب عن العمل ، فأضرب الاطباء والبيطريون والصيادلة والمهندسون والطلاب ، وتصاعدت أشكال الاحتجاجات الجماهيريه المعارضة لحكم البشير ، وفضلا عن المظاهرات والاعتصامات أمتلأت المدن السودانيه بالمنشورات التى توزع بإسم الاحزاب والنقابات وضباط الجيش التى تندد بالانقلاب وتحث الشعب السودانى لتعبئه قواه سعيا لتنفيذ ميثاق التحالف الوطنى الديمقراطى الذى وقعته كل قوى المعارضة والاعداد لحملة عصيان مدنى جديد .

وكما كان متوقعا ، فقد أدى صدام الانقلاب العسكرى مع كل منظمات النخبة السودانية التى تعد مخزنا للخبرات الفنيه فى البلاد الى شلل الحياة السودانيه ، بعد التدهور الذى لحق بالفئات الشعبية من جراء الخلل الاقتصادى والفقر والمجاعة والحرب .

وبعد ثمانيه أشهر من توليه السلطة أصبح نظام عمر البشير نظاما ضعيفا وهشا ومعزولا ولم يعد أمامه سوى أن يلوذ بالعواطف الدينية ظنا منه أنها تحفظ توازنه الداخلى ، بعد أن فشل فى تحقيق الوعود التى أطلقها حول الرخاء والسلام والديمقراطية

وأصبح من المؤكد أنه لم يعد هناك حل « للمسألة السودانيه » سوى انتفاضة أخرى تأخذ فيها القوى الحديثه ، زمام المبادرة والقرار السياسى ..

أو تتأزم الاوضاع بإنقلاب آخر ، لتتكرر الدورة التقليدية فى تاريخ السودان : انقلاب عسكرى فانتفاضة شعبيه فانقلاب عسكرى آخر .

امينة النقاش

ما الذى تبقى للحزب الشيوعى السوفيتى؟

يشبه وضع المراقب لما يجرى فى الاتحاد السوفيتى حالة رجل فى غرفة شب فيها حريق كبير ، فهو إن أنقذ شيئا أضاع شيئا آخر ، وإن لاحق تطورات الصراع القومى ، فقد خيوط تطورات الصراع السياسى والحزبى . ولقد شغل وجود التجربة الاشتراكية أكثر من ثلثى القرن العشرين ، وقد تضيع منها تفاصيل كثيرة ، لكن الذاكرة البشرية ستستبقى كلمتين اثنتين . الاولى هى « البيان الشيوعى » عام ١٨٤٨ ، باعتبارها اشارة لبدء الصراع ، والثانية هى « البيرسترويكا» عام ١٩٨٥ باعتبارها اشارة لفك الاشتباك . وقد جرت تلك العملية على الصعيد العسكرى ، والاقتصادى ، والسياسى .

طريق أكتوبر لاتقطعه تجربة أو عدة تجارب

وستظل تلك التغييرات مستغربة ، ما لم يلمح الانسان القوة الضاغطة التى تختفى وراءها أى : حقيقة الاوضاع الاقتصادية المتدهورة التى تم إخفاؤها بإحكام لزمن طويل .

وعلى سبيل المثال – وكل ماسيرد من أرقام مأخوذ من الصحف السوفيتية – فإن هناك أكثر من أربعين مليون مواطن يعيشون تحت حافة الفقر ، وأغلبهم من رجال المعاشات الذين يتقاضون أربعين روبل شهريا وهو معاش لايكفى لشراء فردة حذاء واحدة ! . وبينما يصل العجز فى الميزانية السوفيتية الى ستين مليار روبل ، فإن حجم رؤوس الاموال التى تشتغل فى السوق السوداء يبلغ مائة وخمسين مليار روبل ! . ويعمل فى هذه السوق خمسون مليون مواطن ، أى بلد بأكمله بتعداد سكان مصر . ويصل عدد زعماء السوق السوداء الى أكثر من ثلاثين الف مليونيرا ، لكل منهم حرسه الخاص ، ورجاله فى مختلف مستويات السلطة .

وإذا لم ندرك أن الوضع الاقتصادى هو مفتاح أسرار البيرسترويكا ، فإن هذه السياسة الجديدة ستظل تبدو لنا « خطوة فكرية جريئة » جديرة بتأمل مقولاتها المختلفة . وقد قطعت البيرسترويكا شوطا كبيرا فيما أرادته ، فحققت نجاحا واضحا على صعيدين : الوفاق الدولى ، واشاعة الديمقراطية . أما الازمة الاقتصادية التى يطالب عمال المناجم المضربون فى ظلها بزيادة قطع الصابون .. فإنها مازالت تبحث عن حلول مختلفة .

ومن الطبيعى أن عملية كفك الاشتباك لايمكن أن تتعايش مع نظرية تقوم على الدعوة للصراع ، بين الدولتين الكبيرتين ، والنظامين الاجتماعيين المختلفين : الاشتراكى والرأسمالى . ولذلك شهدت الصحف السوفيتية وأجهزة الاعلام بداية حملة واسعة ومركزة ضد الستالينية ، ولكن الحملة لم تضع الخطوط الفاصلة بين الستالينية وفكرة الاشتراكية . وانطلقت الحملة من الهجوم على عبادة الفرد . الى الهجوم على فكرة الاشتراكية وجدواها مستشهدة بفظائع العهد الستالينى لادانة الطريق الاشتراكى بمجمله . ثم امتدت الحملة مؤخرا الى لينين وحياته الشخصية وأفكاره ، بل وطالت السيرة الشخصية لزوجته ! . وانقلب الكتاب والصحفيون الذين كانوا حتى الامس القريب يقرأون المقاطع المطولة عن التضامن الاممى الى طرح الاسئلة التالية : لقد فشلت الشيوعية والاشتراكية فلماذا نتمسك بالشيوعيين ؟ . وطالب شاعر معروف مثل « يفتوشنكو » فى البرلمان بوقف المساعدات للعالم الثالث ، بينما لم تكن قد بردت مساعدات نفس هذا العالم الثالث للمنكوبين فى زلزال أرمينيا . وشهد مجلس نواب الشعب الثانى حملة مركزة تدعو لاسقاط المادة السادسة من الدستور السوفيتى ، وهى المادة التى تنص على « الدور القيادى للحزب الشيوعى فى المجتمع » .

ومن المفهوم أن يطالب النواب بالتعددية الحزبية ، وانشاء أحزاب أخرى الى جانب الحزب الشيوعى ، وخاصة أن هناك أكثر من ثلاثة الاف منظمة غير رسمية ، ولكن مطلبهم الاساس قبل التعددية الحزبية كان : اسقاط المادة السادسة أى تنحية الحزب الشيوعى عن السلطة . واسقاط المادة السابعة من الدستور وهى المادة التى تنص على الدور القيادى للكومسومول بين الشباب ، ثم تعديل المادة الواحدة والخمسين التى تنص على كيفية انشاء وتشكيل المنظمات غير الرسمية . بحيث تنص لا على حق المواطنين فى الانضمام الى منظمات ، ولكن على حقهم فى تشكيل المنظمات .

وقد جرت عملية تنحية الاحزاب الشيوعية عن السلطة فى أطراف المعسكر الاشتراكى أولا ، قبل أن تتم فى قلبه أى فى موسكو . وفى الخامس من فبراير ، عقدت اللجنة المركزية للحزب اجتماعها الدورى ، للنظر فى الوثيقة البرنامجية التى ستعرض على المؤتمر الثامن والعشرين . وقدم جورباتشوف تقريرا للجنة المركزية أشار فيه للمرة الاولى الى الموافقة على : التعددية الحزبية ، وعرض المادة السادسة من الدستور على مؤتمر نواب الشعب لحذفها أو نقاشها . وأعلن أن الوثيقة البرنامجية تتضمن شعار المجتمع السوفيتى الان وهو : «الاشتراكية الانسانية الديمقراطية »وهو شعار جديد يختلف عن كل ماسبق .

وفى ذلك الاجتماع قال « يلتسين» أحد زعماء المعارضة البرلمانية : « لقد فقد الحزب اليوم كل تأثير له وكل احترام وسط الشعب بعد أن قاد عشرات الملايين الى الفقر » . وفى نفس الوقت أشار جورباتشوف الى امكانية انشاء مؤسسة رئاسة على النمط الاميركى أو الفرنسى . وقال ان ميثاقا جديدا يجرى اعداده ليصبح ميثاق الحزب فى ظروف التعددية الحزبية . واقترح الغاء المكتب السياسى نهائيا . وبذلك يكون الحزب الشيوعى السوفيتى قد نحى عن السلطة فعليا ، ليصارع وحده ، مثله مثل الاحزاب الاخرى فى الساحة الانتخابية .

وقد أشاد الرئيس الاميركى بوش بهذه الخطوة فى نفس اليوم ، وقال انها تفتح المجال واسعا أمام التطورات الديمقراطية فى الاتحاد السوفيتى . وقد سبق ذلك الاجتماع بيوم واحد أكبر مظاهرة شعبية شهدها الاتحاد السوفيتى ، فقد ضمت أكثر من مائتى ألف

كان المفروض أن تكون هذه المادة عن آخر أخبار موجات الهجرة اليهودية السوفيتية النازحة لاستيطان الاراضى العربية . لكن للموت نصل يمزق كل شئ : الأوراق المكتوبة ، والاتفاقات ، وشعور الانسان بأنه جزء من الحياة . وحينما تكتب وفاة يفجينى يفسييف المباغتة يوم الخميس ١٥ فبراير ، فانها ستكتب لا فى صفحة من تاريخ المستعربين الروس الشرفاء ، ولكن فى كتاب كبير عنوانه : مقاومة الصهيونية . ويفسييف هو مؤلف لسبعة كتب هامة هى « الفاشية تحت النجمة السداسية » عام ١٩٧١ وترجم من الروسية الى العربية ونشر فى القاهرة ، ثم « الصهيونية فى النظرية والتطبيق » عام ٧٣ ، ثم «التخريب الفكرى الصهيونى » عام٧٥، ثم « الفلسطينيون شعب لايقهر » عام ١٩٨٥ ، ثم « التوسع الفكرى الغربى » ونشره بالروسية باسم مستعار هو : « ف . ألسطين » أى « فلسطين » ! . وأعد المادة الوثائقية لثلاثة أفلام تسجيلية هى « الصهيونية فى محكمة التاريخ » عام ٧٥ ، و « الفلسطينيون وحق الحياة » عام ٧٥ وأخيرا « شارع الصهيونية » عام ١٩٧٨ . وصدر آخر كتاب له بعنوان : « فلسطين فى شراك الصهيونية » عام ٨٩ ويفضح فيه الطابع الفاشى العنصرى للصهيونية ، وقد ضمنه عرض لمقولات هتلر فى كتابه « كفاحى » ومقولات جولدا مائير ، وبيجين وغيرهما . ويفسييف أحد ألمع أعضاء جمعية « الجمعية الروسية الفلسطينية » ، وهو رئيس ومؤسس « لجنة مقاومة تطبيع العلاقات بين الاتحاد السوفيتى واسرائيل » . وكانت الدوائر الصهيونية تشن عليه حملة واسعة فى كل مرة يصدر فيها كتابا معاديا للصهيونية ، حتى أن مجلة « دير شبيجل » الالمانية الغربية نشرت مقالا تدعى فيه أن يفجينى يفسييف مواطن لا وجود له ، وأنه اسم يعيش به فى الاتحاد السوفيتى متنكرا مواطن



يلتسين

متظاهر غمروا شوارع العاصمة مطالبين بانهاء احتكار الحزب الشيوعى للسلطة . وكان المتظاهرون يحملون شعارات مثل : « لم يعد للعامل الروسى ما يفقده سوى الفقر والجوع » . وقد مثلت تلك المظاهرة أكبر قوة ضغط على اجتماع اللجنة المركزية قبل انعقاده للاستجابة للمطالب المرفوعة . ومن بينها الشعار الذى حمله المتظاهرون : « فليعد الجهاز الحزبى العشرين مليار روبل التى قرر صرفها لنفسه كعلاوة على المرتبات » !

وفى ١٣ فبراير نشرت الصحف الوثيقة البرنامجية التى ناقشها اجتماع اللجنة المركزية فى الخامس من فبراير . وجاء فيها : « تستبعد دولة الشعب الحقوقية ديكتاتورية أية طبقة وخاصة السلطة الادارية البيروقراطية » و : « لايدعى الحزب الشيوعى لنفسه الحق فى احتكار العمل السياسى ، أو الوقوف بمفرده فى ساحة العمل السياسى ».

ولكن تعديل هذه المواد لايدخل ضمن صلاحيات اللجنة المركزية ، فالمواد : السادسة (الخاصة بالحزب) والسابعة (الكومسومول) والواحدة والخمسين (انشاء المنظمات الاخرى) كلها مواد دستورية ، ويمكن فقط لمؤتمر نواب الشعب أن يعدلها . ولكن تعديلها أمر مفروغ منه ، اذ أن مؤتمر نواب الشعب قد طالب بذلك مرارا فى دورتيه السابقتين ، ومن ثم فإن الدورة القادمة ستحسم هذه القضية لصالح تنحية الحزب الشيوعى السوفيتى بعد سبعين عاما من وجوده فى السلطة .

وحينما يترك الحزب مقاعد السلطة سيصبح فى موقف لايحسد عليه . ذلك أن الجماهير قد أطاحت بقيادات الحزب – قبل ذلك بشهرين – فى عدة مدن فى الاتحاد السوفيتى ، وفى إحدى المدن أطاحت بسكرتير المدينة الحزبى بعد أن أمسكت بسيارته وهى محملة باللحوم والأطعمة التى لايراها المواطنون ، فكانت النتيجة تحطيم السيارة ... وتنحية المسئولين الحزبيين .

والأرجح أن يترك جورباتشوف قيادة الحزب ، للجناح الحزبى المتشدد الذى يتزعمه « ليجاتشيف » ليجرب الحزب حظه فى الحياة من دون دعم الدولة ومقاعدها .

ولكن فرصة الحزب الشيوعى – بعيدا عن السلطة – ستكون ضئيلة ، وامكانيات النجاح ضعيفة . لان الحزب ليس لديه ما يقترحه سوى العودة الى التشدد الذى لم يثمر شيئا ، والتمسك باقتصاد الدولة بعد أن أثبت عدم قدرته . أما جورباتشوف والبيرسترويكا فلديهما طريق جديد ، لم يجربه الشعب السوفيتى ، الذى يعتقد أن العودة الى « تلك الاشتراكية » أمر مرفوض .. أما التقدم الى الأمام .. الى المجهول .. فأمر جدير بالتفكير والتجربة ... ومابين نواقص « تلك الاشتراكية » و« التقدم الى المجهول » لاتلوح قوة سياسية قادرة على طرح وبلورة موقف يستفيد من الماضى لاستكمال تلك المسيرة

لقد أطاح اجتماع اللجنة المركزية ، والوثيقة البرنامجية الجديدة بسلطة الحزب الشيوعى السوفيتى ، ولكن مالذى أطاحت به الوثيقة الجديدة .. ماهى طبيعة هذا الحزب ؟ . وممن يتشكل ؟ .

لقد ضمت اللجنة المركزية – حتى أبريل عام ١٩٨٩ – خمسة عشر عاملا فقط ، وسبعة من الفلاحين . وبينما يصل عدد قيادات الاجهزة الحزبية الى خمسمائة وستين شخصا ، فأن خمسمائة منهم هم من الموظفين : الوزراء ، المديرون من المصانع ، كبار رجال الجيش الخ . واذا كان نصاب اللجنة المركزية للحزب يتكون من ثلاثمائة وثلاثة عضوا ، فان من بينهم ٩٤ وزيرا ونائب وزير . وهناك ١٥ نائبا لوزير الدفاع كلهم أعضاء فى اللجنة المركزية . ويشكل الاعضاء من وزارة الداخلية ووزارة الدفاع والمخابرات وكبار الاداريين حوالى ثلثى اللجنة المركزية !

علاوة على ذلك فإن تشكيلة اللجنة تضم مائة وخمسة وثمانين عضوا ممن تجاوزا سن المعاش . أى أكثر من ٦١٪ من اللجنة المركزية ، أى ثلثى القيادة عمليا . ولايزيد عدد الاعضاء الذين تقارب أعمارهم الخمسين عاما عن أحد عشر عضوا ! . ويمثلون الجناح الشبابى فى القيادة !! وهناك ثلاثة عشر عضوا قابعون فى اللجنة المركزية منذ ثلاثة وأربعين عاما ! . وسبعة وأربعون عضوا موجودون منذ ثمانية عشر سنة دون تبديل . وهذه بعض من المعلومات والارقام التى نشرتها مجلة « أخبار اللجنة المركزية للحزب » فى أعدادها : الاول ، والثانى ، والخامس ، والسادس .

وتكتب الصحف دون توقف عن حياة تلك الفئه من القيادة التى تتمتع بعلاج صحى خاص ، وأدوية مستوردة ، ومصحات ومستشفيات خاصة ، ومنازل ، وسيارات ومحلات خاصة تباع فيها بالروبل أفضل الملابس المستوردة الخ . ويشهد الكومسول ظاهرة مماثلة ، حتى أن عدد أعضائه قد انخفض فى ظرف خمس سنوات(من ١٩٨٣ الى ١٩٨٨) ست مرات وخاصة وسط الشباب من العمال . وقد خرج من هذه المنظمة الشبابية (فى موسكو وحدها) ٤٤ الفا عام ١٩٨٦ . وعام ١٩٨٨ بلغ عدد الذين استقالوا من كومسول مدينة موسكو مائة وثلاثون الفا ! وتشهد الجمهوريات الاخرى نفس حالات الانسحاب من الكومسومول .

لقد كانت البيرسترويكا وراء تنحية هذا الحزب عن السلطة .. أما ماالذى تبقى أمامه ، فأمر متروك للسنوات القادمة ، ستجيب عنه ، وستكشف بوضوح ان كان بداخل هذا الحزب قوى قادرة بعد سبعين عاما من اعتياد الصمت على مواصلة ذلك الطريق الذى حفرته ثورة أكتوبر عام ١٩١٧ . وهو طريق أطول وأكبر من أن تقطعه تجربة واحدة أو حتى عدة تجارب .

أحمد الخميسى

ظروف مريبة تحيط بمصرع كاتب سوفيتى من

تشيكى ممن شاركوا فى تعذيب اليهود فى معسكرات النازى ! . واتهمته صحيفة « الكومسومولسكايا برافدا » فى مقالة فى ١٩ نوفمبر ٨٩ بأنه أحد مؤسس جماعة « الذاكرة » التى تضم القوميين الروس .

وكان يفجينى يفسييف هو أول من أعلن فى بيان رسمى أنه « كان ممكنا فقط فى ظل عبادة الفرد ، وفى ظل الستالينية ، أن يحدث ما حدث حينذاك ، وأعنى تحديدا اعتراف الاتحاد السوفيتى بدولة اسرائيل . ان ذلك الاعتراف لايمكن تبريره ، كما أنه يتنافى مع مبادئ الحقوق الدولية المتعارف عليها ، بل ويتنافى حتى مع قرار الامم المتحدة رقم ١٨١ اذ حصل اليهود على اعتراف بدولتهم فى ظل غياب الدولة العربية التى كان لابد وأن تنشأ فى نفس الوقت » .. وحمل يفسييف ستالين « المسئولية الكاملة عن تلك الخطوة الدبلوماسية » واختتم يفسييف بيانه بقوله : « وليعلم أصدقائنا العرب أن الشعب السوفيتى لم يكن ليقبل – لو أتاحوا له فرصة التعبير عن رأية – أن تحل مشكلة ما على حساب الشعوب العربية » .

وتدعو لجنة « مقاومة تطبيع العلاقات بين الاتحاد السوفيتى واسرائيل » الى رفض اقامة العلاقات الدبلوماسية ومقاومة كافة أشكال العلاقات الثقافية والاقتصادية انطلاقا من دستور الاتحاد السوفيتى الذى يدين الصهيونية والعنصرية والفاشية . وجدير بالذكر أن حفيد ستالين هو أحد أعضاء تلك اللجنة .

وقد انتهت يوم السبت ١٠ فبراير قصة حياة ونشاط هذا العالم الروسى الكبير ، وذلك حينما داهمته سيارة مجهولة ليلا ، انتقل بعدها الى المستشفى ليلفظ أنفاسه الأخيرة بعد غيبوبة طويلة يوم الخميس ١٥ فبراير . وقد نشرت جريدة « موسكوفسكايا برافدا » يوم السبت ١٧ فبراير تحت عنوان : « المأساة .. والاشاعات » مقالة جاء فيها : « تعلن وزارة الداخلية ، نتيجة للاتصالات المستمرة من قبل المواطنين بالوزارة ، للاستفهام عن ظروف مصرع يفجينى يفسييف نائب رئيس الجمعية الروسية الفلسطينية .. أن حادثة الوفاة قد أثارت الكثير من الشائعات حول مقتله ، وأن هناك الكثيرين من الصحفيين والعاملين فى المجال الاعلامى يقومون بالتحقيق – على طريقتهم – فى ظروف الحادثة . وترجو وزارة الداخلية بشدة ممن يقومون بتلك التحقيقات أن يكفوا عن ذلك ، لأنهم سيعطلون التحقيق الرسمى الذى تتولاه وزارة الداخلية باهتمام .. »

لقد انتهت حياة انسان أجمع الناس على حبه للعرب وعلى مناصرته لهم . وأذكر أننى فى حوار معه نشرته مجلة المنار (العدد ٤١) سألته سؤالا أخيرا : « هل أنشر كل ماقلته لى بالكامل ؟ » فأجابنى : « بالطبع » . واختتمت ذلك الحوار المنشور بقولى : « رزقى ورزقك على الله » . وكنت أحس حينذاك بشبح الموت الذى يحوم حوله .

وداعا يفسييف .. وان كان للموت نصل يطول كل شئ . فإنه لن يطول ذكراك فى قلوب محبيك

أحمد الخميس (ى)

جورباتشوف يمثل اليسار

كنت دائما أعتبر وصف شخص بانه يسارى، وصفا يرفع من شانه، وأن كون شخص يمينيا يقلل من شانه. لم يكن هذا بالطبع نتيجة أني جلست مرة وحددت معنى اليسار بدقة فوجدته إيجابيا، وإنما استقر فى ذهنى مع مرور الأيام معنى معين لليسار اقترن فى ذهنى دائما بصفات إيجابيه هذا لايمنع مع ذلك من أن أجلس اليوم لأحاول أن احدد بوضوح معنى اليسار كما أفهمه. وربما كانت أسهل طريقة لذلك أن أبدأ باستبعاد عدة معان

فاليسار فى نظرى ليس مرادفا للماركسية، فليس كل يسارى ماركسيا وقد يكون الشخص ماركسيا ولاأحب مع ذلك أن أنعته باليسارى. فبريجنيف مثلا كان ماركسيا، كما أن شاوشيسكو كان كذلك، ولكن ايا منهما لايستحق، او لاهو من المفيد، أن يطلق على أى منهما وصف اليسارى بل لعل وصف اليسار ينطبق على المعارضين لحكمهما أكثر من انطباقه على أى منهما.

هل معنى هذا أن اليسار مرادف للمعارضة؟ بالتاكيد لا، فالمعارضة ليست شرطا ضروريا ولاكافيا لاعتبار الشخص يساريا.

فالذين ذهبوا مثلا الى عبد الناصر، فى أعقاب تاميم قناة السويس فى ١٩٥٦، يطلبون منه التنحى لأنه عرض مصر للخطر بتأميمه للقنال، كانوا قطعا من المعارضة ولكنهم بالقطع أيضا لم يكونوا يساريين. المعارضة ليست انن شرطا كافيا لاعتبار الشخص يساريا ولكنها أيضا ليست شرطا ضروريا، فاستيلاء لينين على الحكم لم يحرمه، فى اعتقادى، من وصف اليسار، كما أننى أعتبر عبد الناصر يساريا حتى وهو فى الحكم. العنصر الأساسى فى مفهوم اليسار، كما يبدولى هو تبنى قضية المستضعفين فى الارض. اذن فنوع من أنواع الاشتراكية يبدو ضروريا فى تعريف اليسارى.

ولكن لايهم بعد ذلك درجة التاميم التى يدعو اليها، أو المدى الذى يرى ان يصل إليه تدخل الدولة، أوما اذا كان يعتقد فى صحة أفكار ماركس أو لايعتقد . كما لايهم ما إذا كان فى المعارضة أو فى الحكم طالما استمر تبنيه لقضية المستضعفين فى الأرض ولم يتخل عنها.

بهذا المعنى نفهم لماذا كان هناك يسار إسلامى أويسار مسيحى، إذ أن الدين يمكن أن يفسر بما يحقق مصلحة المستضعفين فى الأرض، وقد يفسر بعكس ذلك. ونفهم لماذا كان فى داخل حزب الوفد القديم يسار، إذ أن الذى جمع بين الوفديين إبتداء كان هو القضية الوطنية لا القضية الاجتماعية، ومن ثم كان الطبيعى أن ينقسم هؤلاء «الوطنيون» إلى يسار و يمين.

بهذا أيضا نفهم لماذا يستحق لينين أو عبد الناصر وصف اليسار، حتى وهما فى الحكم، إذا انهما لم يتخليا لحظه عن قضية الفقرا ولماذا كان من الممكن أن يكون غير الماركسى يساريا كفتحى رضوان مثلا

أو حلمى مراد، وان يتحول الماركسى الى يمينى، إذا أعمته السلطة عن مصالح الناس كبريجينيف أو شاوشيسكو، وقد يضيف كثيرون ستالين.

لهذا السبب لم يخطر ببالى قط أن ماحدث فى أوربا الشرقية وماحققه جوربا تشوف ومايسعى الى تحقيقه من اصلاحات يشكل خطراً على اليسار أو يضع اليسار فى محنة. بل لعل العكس هو الأقرب الى الصحة إن عهد جورباتشوف يمثل اليسار فى نظرى أكثر مما كان يمثله عهد بريجنيف. المهم ألا يتحول جورباتشوف وأنصاره، مع طول ممارستهم للسلطة، الى يمين .

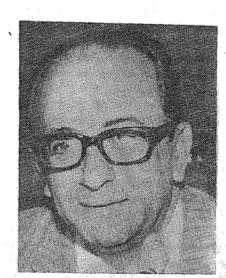
هل هى أزمة الماركسيه ؟

بل إنى أعتقد أن هذا الذى حدث فى الاتحاد السوفيتى وأوربا الشرقية، بعكس مايظن الكثيرون، لايشكل أزمة ولاحتى للماركسية، وأن الذين يقولون بأن ماحدث فى تلك البلاد هو إعلان «بافلاس» الماركسية يتسرعون فى إصدار الأحكام فيقعون فى الخطأ. فعلى الرغم من أننى لا أعتبر نفسى ماركسيا، لا أجد أى معنى مقبولا فى عبارة « إفلاس» الماركسية. ذلك أنى أعتقد أن ماركس قال أشياء كثيرة صحيحة، وأشياء كثيرة خاطئة، والذى حدث فى الاتحاد السوفيتى وأوربا الشرقية يؤكد من جديد خطأ بعض أفكاره، ولكنه يؤكد أيضا من جديد صحة بعض أفكاره الأخرى.

كان ماركس يظن أن انهيار الرأسمالية هو أمر وشيك الوقوع، وأن الثورة الاشتراكية على الأبواب خاصة فى دولة صناعية متقدمه كبريطانيا .او ألمانيا. ولكن ها قد مر مايقرب من قرن ونصف منذ قال ماركس بهذا، ولازالت الدول الصناعية المتقدمة رأسمالية، أو على الأقل بعيده عن النظام الاشتراكى كما كان يتصوره ماركس، وها هو ذا الاتحاد السوفيتى ودول أوربا الشرقية تقترب من نظام الغرب الرأسمالى بدلا من أن تزداد ابتعادا عنه. ولكن ماركس قال أيضا وهذا أهم بكثير، إن التطور فى أساليب الانتاج والتكنولوجيا (قوى الانتاج) هو الذى يحكم فى نهايه الأمر التغير فى نظام الملكية (علاقات



اكثر مما يمثله بريجنيف!



حلمي مراد

الانتاج) وكلاهما يحددان نظام القيم والأفكار والايديولوجية السائدة (البناء العلوى).

فاذا وضعنا الآن جانبا مختلف الأسماء والتصنيفات، كالاشتراكية والرأسمالية، أليس مايحدث الآن فى الاتحاد السوفيتي تأكيدا لصحة هذه الفكرة الماركسية؟ لقد بلغ التطور فى أساليب الانتاج ومستوى المعيشة فى الاتحاد السوفيتي مرحلة أصبح يتحتم معها تغير نظام الملكية وتغير نظام القيم والأفكار بل والأيديولوجية السائدة. بل إن من الجائز جدا فى رأيى، أن ننظر إلى ماحدث فى روسيا فى العقود التاليه لثورة ١٩١٧ على أنه لم يكن تطورا إلى الاشتراكية «أصلا» بالمعنى الذى كان يتصوره ماركس للاشتراكية، بل مجرد محاولة ناجحة لدولة متخلفة أن تلحق بالدول الرأسمالية المتقدمة، وطبقت نظام الملكية العامة والتخطيط لأنه هو النظام الذى كان يسمح لروسيا بتحقيق هذا اللحاق بالغرب، وأن ما عرفته روسيا فى أعقاب ١٩١٧ لم يكن فى الواقع ماتخيله ماركس عن النظام الاشتراكى، وأن ماركس كان على صواب إذن عندما استبعد أن تقوم الثورة الاشتراكية فى دولة متخلفة كروسيا فى ذلك الوقت.

إن الأمر لايتعلق اذن بما إذا كانت الماركسية قد أفلست أو لم تفلس، فستظل الماركسية لمدة طويلة مصدرا هاما للتحليل الاجتماعي والتاريخي وسواء قام بهذا التحليل شخص يسمى نفسه ماركسيا أو غير ماركسي، ولكن ستظل الأيام والأحداث بثرائها، تتجاوز باستمرار كل النظريات، وسوف تبقى باستمرار حاجتنا الى تطوير بعض أفكارنا والتخلي عن بعضها جانبا

هل هي نهاية الأيديولوجيات ؟

> المعارضة ليست شرطاً كافيا لاعتبار الشخص يسارياً!

هل هي إذن نهاية الأيديولوجيات؟ لا أعتقد ذلك أيضا.

لقد كثر الحديث منذ سنوات عن أننا نعيش عصراً لم تعد من سماته الأساسية الصراع بين الأيديولوجيات، بل حل محل ذلك التنافس الاقتصادى والتكنولوجى، وأن الصراع نفسه آخذ فى الانحسار ليحل محله التعاون بين الأمم أمام تحديات أصبحت تواجه العالم كله كالأخطار المهددة للبيئة. أصبحنا نقرأ أكثر وأكثر لمن يتكلم عن تحول العالم الى قرية كبيرة، وعن أن سكان الكرة الأرضية أصبحوا بمثابة ركاب سفينة واحدة، اما أن تصل الشاطىء سالمة، أو أن تغرق بهم جميعا. زاد تكرار هذه النغمة منذ أن قام جورباتشوف بالدعوة الى مزيد من التعاون مع الغرب، بصرف النظر عن الاختلافات الأيديوجية. فى سبيل تحقيق مصالح انسانية مشتركة.

وعادت الفكرة تتأكد من جديد بعد أحداث أوربا الشرقية الأخيرة التى بدا منها وكأن التصالح هو سمة العصر، وأن مايجمع بين الدول والقوميات هو أكثر وأهم مما يفرّقها،

هل هذا ينبىء بنهاية الأيديولوجيات، أم أن هذا بالضبط الأيديولوجية الجديدة؟ إنى أفهم الأيديولوجية بمعنى النظرة العامة الى الحياة والكون، التى تعكس طريقة فى التفكير، وفلسفة معينة فى الحياة، أو نسقا معينا للقيم أو كل هذا معاً. واختلاف الأيديولوجيات لايعنى بالضرورة الإختلاف بين الخطأ والصواب، كما أنه اختلاف لايمكن حسمه بالجدل والمناظرة، فهو أقرب إلى الأختلاف فى القيم والأذواق والأحكام الجمالية والأخلاقية. ونشوء أو سيادة أيديولوجية معينة لايحدث صدفة. وانما يعكس، كما كان يرى ماركس بحق ظروفا اقتصادية وتكنولوجية واجتماعية بعينها، ومصالح اقتصادية واجتماعية معينة، تزول الأيديولوجية بزوالها وتنشأ مكانها أيديولوجية جديدة تعبر عن الظروف والمصالح الجديدة. طبقا لهذا الفهم للأيديولوجية. لا أعتقد أن من الممكن أبدا ان نتكلم عن نهاية الأيديولوجيات. فالأيديولوجيات بهذا المعنى لاتنتهى إلا بانتهاء الانسان نفسه، والانسان لايمكن أن يعيش بغير أيديولوجية، إلا إذا كان يستطيع أن يعيش بدون قيم أو معتقدات أو شخصية بل أنى أميل أحيانا إلى الاعتقاد بأن الأيديولوجية تكاد أن تكون حاجة «بيولوجية» للانسان، لايستطيع الحياة بدونها. وإنما الذى يبدو لى هو أن الكلام عن نهاية الأيديولوجيات، وعن نهاية الصراع، وعن العالم كوحدة، وعن المصالح الانسانية المشتركة هو الكلام المناسب لعصر الشركات العملاقة عابرة القوميات ومتعددة الجنسيات، التى يجاوز نشاطها حدود الدول، وتتجاوز سلطتها سلطة الحكومات، والتى تنظر بالفعل إلى العالم كوحدة، وتتعامل معه على هذا الأساس. فإذا ظننا أن هذا هو نهايه المطاف، أو نهاية التاريخ، فنحن نرتكب خطأ يشبه بالضبط خطأ ماركس عندما ظن أن الثورة الاشتراكية سوف تضع حدا لآلام البشرية.

د . جلال أمين



عندما تتحول الإيديولوجية إلى مؤسسة كبت

كانت التحذيرات كثيرة ، ولكن لم يلتفت اليها .
كان التحذير الاول من كارل ماركس شخصيا .. قال على فراش الموت لزوج ابنته ، المناضل الاشتراكى بول لافارج : «الامر المؤكد هو اننى لست ماركسيا» وأراد بهذه العبارة ان ينبه الى ان تحويل «ماركس» بعد وفاته الى «ماركسية» ينطوى على نوع من التأليه لشخصه والتقنين لتعاليمه ، الامر الذى يتعارض مع مبدئه الجدلى القائم على ان كل شىء ، يتغير باستمرار ، وانه لا مجال لتجميد التطور او ارجاعه الى مرجع بعينه فقط .. وكثيرا ما عبر ماركس عن مخاوفه من تبسيط اطروحاته تبسيطا مخلا وتحول اتباعه - « الماركسيين » - الى طائفة

ثم تحدث انجلز فى كتابه « ضد دوهرنج » عن ضرورة التمييز بين « المنهج » و« المذهب » ، وان «الماركسية » (وكان انجلز هو الذى ابتدع المصطلح اصلا) « منهج » فى معالجة الظواهر الاجتماعية قبل ان تكون « مذهبا » بتعاليم صارمة لا تحتمل النقاش .

ثم كان هناك تحذير لينين فى الاسطر الاولى من كتابه الشهير « الدولة والثورة » الذى صدر قبل الثورة البلشفية فى روسيا ببضعة اسابيع . لقد تحدث لينين عن كيفا حاربت الطبقات المضطهدة (بكسر الهاء) ماركس فى حياته ، ثم حولت تعاليمه بعد مماته الى كلام اكاديمى يمجد ويعظم بعد تجريدها من محتواها الثورى . وفى الحالتين كان الهدف مغالطة وخداع الطبقات المضطهدة (بفتح الهاء) .

ورغم هذه التحذيرات من مؤسسى الماركسية وكبار أساتذتها ، فلقد نشأت ظروف طاغية ترتب عليها تحويل الايديولوجية الى مؤسسات .. الى « حزب » والى « نظام » اتسم بصفات « الفوقية » والتعالى والانفصال على الجماهير .. وبذلك تحولت اداة تحرير الجماهير الى اداة قمع وكبت واغتراب لها .

وللظاهرة اسباب عديدة . منها ان احتدام الصراع الطبقى ، خاصة وقت نشوب الثورة ، يكسب المواجهات طابع العنف ، وان ممارسة العنف تفضى الى الاستقطاب ، والتعسكر ، والتحصن بانظمة واجهزة تحمى المتصارعين من ضربات العدو وتمكنهم من توجيه ضربات مقابلة وهكذا يجرى الصراع من خلال مؤسسات وانظمة لها قصورها الذاتى ، وصفتها ان تجرد الايديولوجية - مبعث انشائها فى الاصل - من مرونتها ، وسيولتها .. وفى كلمة واحدة ، من « جدليتها »

انه يبدو ان الايديولوجية بحاجة الى تامين .. وتنشأ قضية « امن الايديولوجية » .. غير ان للايديولوجية » و« الامن » مدلولين على طرفى النقيض .. فان قضايا «الايديولوجية » تتقرر بالفكرة والحوار ومقارعة الحجة بالحجة ، والاقناع والاقتناع ، والنقد والنقد الذاتى .. بينما تتقرر امور « الامن » بالقهر والقمع والمحاكمات والسجون والمعتقلات .. وكثيرا ما تتحول « امن الايديولوجية » الى « أيديولوجية امن » اى الى البحث عن مبررات فكرية لتبرير الممارسات القمعية ..

انفصال الايديولوجية عن الجماهير

غير ان الاخطر من ذلك هو الالية التى يجرى بها انفصال البناء الايديولوجى عن الجماهير بعد ان كان تمثيل مصالحها هو مبرر انشائه فى الاصل .. فمن خواص الايديولوجية التى يجرى « تقنينها » انه تؤخذ على انها « الحقيقة العلمية » ، وانها تجسد « حركة التاريخ الى الامام » ، وانها بالتالى معصومة من الخطأ .. وعندما تكون لمؤسسة فى صورة « حزب » صفة تجسيد هذه الايدلوجية ، فيصبح هذا الحزب بدوره وعاء الحقيقة «العلمية » ، والمعبر عن « حركة التاريخ الى الامام » ، ويصبح حامل « الحكمة الجماعية » ، ويصبح بدوره معصوما من الخطأ ..

وبقدر ما ينظر الى هذا الحزب باعتباره حامل «الحقيقة العلمية » ، وخاصة فى اطار « نظام » يقوم على مبدأ « الحزب الواحد » ، او على مبدأ « الحزب القائد » - وهو الذى يكرس لحزب واحد ، وبحكم الدستور ، مركز القيادة - فانه يتداعى من ذلك ان الرجوع الى الجماهير للتثبت من صحة خط هذا الحزب يصبح امرا غير ضرورى يمكن الاستغناء ، عنه . وتبرز الايديولوجية كبديل عن الجماهير للتحقق من صحة المسار .

واذا كان هذا الحزب - فوق ذلك - يلتزم بمبدأ المركزية الديموقراطية ، وبمبدأ خضوع الاقلية للاغلبية ، فمن المتصور ان يظل رأى الحزب هو رأى قيادته ، ورأى القيادة هو رأى امينه العام ، وبالتالى ان يصبح الامين العام هو حامل « الحكمة الجماعية » و« الحقيقة العلمية التاريخية » ..

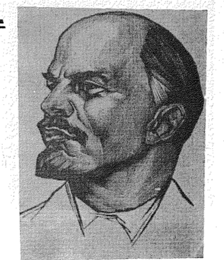
واذا اضفنا الى ذلك ان « رأى » الامين العام تسنده دون غيره مؤسسات الحزب الامنية (خاصة اذا ما كان فى السلطة) ، وان امن الحزب لا يمكن اعمال « المركزية الديموقراطية » بشأنه » بل لا بد من إدارته مركزيا ، وبالتالى فان الامين العام يصبح ، على حد قول (جورج اورويل) « اكثر مساواة من غيره !! اى يصبح هو برأيه وبشخصه التجسيد الحى « للحقيقة العلمية التاريخية !!

بريا اقوى من المكتب السياسى!

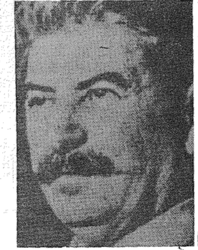
وهذه مأساة بلغت الذروة مع ستالين . واصبح (بريا) اداة ستالين على رأس اجهزة الدولة القمعية ، اقوى من المكتب السياسى مجتمعا ، ويتلقى اوامره من ستالين شخصيا . وعندما مات ستالين كان هناك ، حسب التحقيقات التى اجراها المؤرخ السوفيتى والعضو الان بمجلس السوفييت الاعلى « روى ميدفيديف » خمسة ملايين مواطن سوفيتى بمعسكرات العمل باقاصى سيبيريا ! ولم يستعد المكتب السياسى سيطرته على زمام الحزب والدولة الا بفضل عزل بيريا واعدامه فى الحال بعد اسابيع معدودة من وفاة ستالين ..

وكان تقرير خروشوف المشهور الى المؤتمر العشرين اعترافا بان الحزب ليس معصوما من الخطأ ، وان الحزب فى ظل حكم ستالين قد ارتكب اخطاء ، بل وجرائم مروعة . غير ان التقرير قد شابه عيبان ، اولهما انه ظل سريا مخصصا لاعضاء المؤتمر فقط ، وانه اعتبر ما وقع من انحراف مقصورا على شخص ستالين وحده . وكان ينم هذان العيبان عن رغبة مبيتة فى عدم فتح الملف الى النهاية ، وابقاء اعادة التقييم فى اضيق الحدود . فان الخطأ « ذاتى » ويتعلق بصفات ستالين الذاتية ولا بد بالتالى من اختفائه مع اختفاء ستالين . ومن هنا ، فليس هناك ما يبرر طرح القضية علنا . ذلك ان الموكب سوف يواصل مسيرته المظفرة مع زوال العامل الذى عرضها للاضطراب لفترة زمنية محددة .

غير انه لم يكن من الممكن معالجة الخلل فى المسيرة على هذا النحو القاصر الى غير اجل . وعندما تسرب التقرير الى بعض الدوائر الغربية واصبح معروفا للعالم كله ، حاول بعض القادة الشيوعيين تجاوز الحدود التى تقررت للحوار وطرحه فى اطار اوسع . فقد لفت الزعيم الشيوعى الايطالى « تولياتى » النظر الى ان تصفيات ستالين الدموية ضد كوادر الحزب والدولة اجراها من منطلق انهم قد خانوا القضية بمخالفتهم لرأيه وخروجهم على تعاليمه .. بيد ان المشكلة - على حد قول تولياتى - لم يكن يتعين ارجاعها الى عيوب فى اشخاص هؤلاء



لينين



ستالين

الكوادر . بعبارة أخرى ، لم يكن يتعين ان تنسب الى تناقضات « ذاتية » بين المباشرين لعملية البناء الاشتراكى ، بل كان يتعين التسليم بان هناك تناقضات «موضوعية » ما زالت قائمة فى المجتمع الاشتراكى ، وانه لن يتم التغلب عليها ما لم يكن هناك اعتراف بها . وطور « ماو تسي تونج » نظرية « تولياتى » هذه بقوله ، فى كتابه « تناقضات فى صفوف الشعب » ، بان هناك نوعين من التناقضات يتعين التمييز بينهما . هناك ، من جانب ، التناقضات العدائية بحكم طبيعتها وهى السائدة فى المجتمعات الرأسمالية . وهناك التناقضات غير العدائية بطبيعتها من الجانب الاخر وهى تظل قائمة ومستمرة حتى فى المجتمعات الاشتراكية . وقد كانت هذه الاجتهادات محاولات لطرح الخلل الذى برز فى كثير من التجارب الاشتراكية على انه خلل لا يمكن ارجاعه الى ظاهرة « عبادة الفرد » وحدها ، وهى الظاهرة التى برر بها « خروشوف » هذا الخلل فى تقريره السرى الشهير الى المؤتمر العشرين .

بيد ان هذه الاجتهادات اجهضت فى الاتحاد السوفيتى ، خاصة بعد الاطاحة بخروشوف . ويتعين لنا ان نؤكد ان الخلل استمر لانه لم ينسب الى اسبابه «الموضوعية » الحقيقية الكفيلة وحدها بان تكون مدخلا للعلاج . وحلت مرحلة « ركود » و« جمود » ، مرحلة لم يكن من الممكن فيها الرجوع الى ممارسات ستالين الدموية ، ولكنه لم يكن ايضا من الممكن تجاوزها بطريقة جذرية .. وهى مرحلة حكم « بريجنيف » التى كادت تبلغ عقدين من الزمان..

جورباتشوف وتفجير المكتوم

وفى النهاية ، جاء جورباتشوف . وكان عهده طرحا صريحا لما ظل مكبوتا ومكتوما طوال حقبة تاريخية كاملة . وهذا فى الحقيقة معنى جوهرى لعملية « بيريسترويكا » (اعادة البناء) التى اقدم عليها ، وايضا لعملية «جلاسنوست » (المكاشفة) التى صاحبتها وجرى بمقتضاها طرح القضايا علنا وصراحة ، على خلاف ما فعله خروشوف الذى ظل اسير التردد فى الوصول بتقصى اسباب الخلل الى الجذور ، وكان فى النهاية ضحية هذا التردد .

وان التفجر الجارى الان فى شرق اوروبا تعبير عن هذه المشكلة . فان الحزب لم يعد يرمز فى نظر الجماهير للاى معانى « الحرية » و« الاشتراكية » ، بل اصبحت «الحرية » متمثلة فى حركة منطلقة من الشارع ، منبثقة من الجماهير ذاتها ضد الحزب ومؤسساته ، وهذا لا بد ان يسىء الى معانى « الاشتراكية » و« الشيوعية » .

واصبح مطروحا مدى ملاءمة مبدأ « المركزية الديموقراطية » كمبدأ يتعين لاحزاب الطبقة العاملة الالتزام به فى كل الظروف ، وليس فقط فى ظروف معينة كتلك التى استحثت لينين على وضع المبدأ اصلا فى كتابه « ما العمل ؟ » . ذلك ان الكتاب الف عام ١٩٠٢ ، واعتبر نجاح ثورة اكتوبر الاشتراكية تحت قيادة البلاشفة عام ١٩١٧ دليلا على فعاليته وعلى صلاحيته على وجه الاطلاق . ولكن هل ما زال صالحا فى نهاية القرن العشرين ؟ هل يمكن الجمع مثلا بينه وبين مبدأ التعددية ؟ وهل من الممكن اسقاط مبدأ التعددية بعد ان ثبت ان الحزب يخطىء ، وانه ليس بالضرورة حامل لواء « الحكمة الجماعية » ، و« الحقيقة العملية التاريخية » ، بل قد تحملها قوى اخرى خارج الحزب ، بل وضد الحزب ؟ وفى النهاية ، هل يجوز اهدار مبدأ التعددية فى وقت اصبح فيه هذا الافتراض بان الحزب لا يخطىء مبررا للتخلى عن الرجوع الى الجماهير ، واهدار الديموقراطية ، وتحويلها الى عملية شكلية محضة ، وبلوغ تدنى الحزب حد تحويله فى بعض الظروف الى اداة لقمع الشعب واهدار آدميته .. كما حدث فى رومانيا مثلا .. ؟

وختاما ، يجدر بنا ان نلاحظ ان الذى نطرحه ليس طرحا اكاديميا مجردا بعيدا عن واقعنا العربى ، وليس امرا يخص الاحزاب الماركسية اللينينية وحدها . بل اننا بصدد آليات مارستها انظمة وتنظيمات سياسية عديدة نسبت نفسها الى الاشتراكية بغض النظر عن موقفها من الماركسية اللينينية ، انظمة وتنظيمات ما زالت تتشبث بالنموذج الستالينى فى وقت اصبح فيه هذا النموذج موضع مراجعة شاملة .

فهل لا بد من انتفاضة جماهيرية عارمة على غرار ما يجرى فى شرق اوروبا حتى تدرك هذه الانظمة ان الوقت قد حان لاستخلاص الدروس المطلوبة قبل فوات الاوان؟

محمد سيد أحمد

لجو السياسى

لفت الموقف الجماعى الذى اتخذته الصحف « القومية » ضد العدو المشترك «ياسر عرفات» ، ووزير خارجيته « أبو إياد » ، أنظـــار المراقبين الذين اعتبروه دليلاً على أنه لاخلاف بين هذه الصحف فى « القضايا القومية » !

وجاء إختلاف وجهات النظر بين هذه الصحف تجاه الشتائم التى وجهها الأمير « علال الفاسي » ابن حضرة صاحب السماحة الشيخ شمس الدين الفاسي – رئيس المجلس الصوفى العالمى – وقرين حضرة صاحبة العصمة الفنانة شريهان ، إلى الكاتب الحكومي الكبير موسى صبرى (٦٥ سنه) ، دليلاً على أن الاتفاق في الموقف من الأعداء الخارجين ، لايحول دون تنوع الآراء ، واختلاف وجهات النظر في الشئون الداخلية ..

وهكذا وقفت صحيفة واحدة من تلك الصحف مع « موسي صبرى »

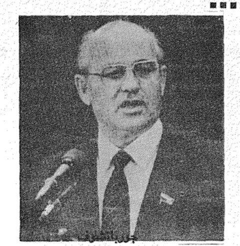
واختلفت معها الصحف الأخرى فى الرأى فوقفت مع حق « الفاسى » في شتيمة « موسي صبرى » !

ووقفت الحكومة على الحياد ، وأعلنت أقسام الاعلانات فى « الأهرام » و « اكتوبر » « عدم انحيازها » ..

أما وقد تواكب ذلك الازدهار الديمقراطى ، مع تفكير نقابة الصحفيين فى الاحتفال – خلال العام القادم – بالعيد الماسي لتأسيسها ، فنحن نقترح على النقابة أن تسميه « العيد الفاسي للصحافة المصرية

البريسترويكا

محاولة لتصحيح الإفتراضات


جورباتشوف

اعتقد أننا عشنا ولفترة طويلة نخلط بين النظرية وقوانينها العامة ، وبين مجموعة من الافتراضات طرحت واستقرت وتعاملنا معها كحقائق ثابته ، ذلك أننا لم نفطن الى الفارق بين النظرية والافتراض ، بين القانون العام والافتراض ..

ومن ثم لم تبذل الجهد لتهيئة الظروف الموضوعية لتحقيق الافتراضات .. وعندما لم تتحقق ، بل وتحقق عكسها وقعنا فى مازقنا الحالى .

لقد نسينا ان النظرية هى شىء يقينى لانها مقولات مستندة الى قوانين عامة تمت البرهنة على صحتها ..

أما الافتراض فهو مقولة لم تتم البرهنة عليها بعد ، وانما يمكن التنبؤ بوقوعها مع تداعى وتكون افتراضات أخرى تكون بمثابة الشرط اللازم لتحققها .

ولست أريد أن أخوض فى بحث فلسفى عن الفارق بين النظرية والافتراض ، لكننى أكتفى بهذه الملاحظة لاقرر ان ما نشهده من تغيرات طوفانية ، ليس تعبيرا عن وقوع النظرية الماركسية فى مازق تصادمها مع الواقع ، وانما هو وبالتحديد تعبير عن تراكم مجموعات من الافتراضات التى ارتحنا اليها ، وخيل الينا أنها تسرى مسرى القانون العام ، بمعنى أنها تتحقق .. وسوف تتحقق بالقطع ، وبحتمية يقينية . فاذا بنا نكتشف أنها مجرد افتراضات قد تتحقق ، وقد لا ، ... وانها كى تتحقق يجب أن يسبقها ويمهد لها مسلسل من الترتيبات والشروط والافتراضات الاخرى .. ولكننا عجزنا ، او لم نرد لهذه الترتيبات والشروط أن تتواجد .. ومضى زمن خيل فيه أن كل شىء مستقر ، فاذا بالواقع يجابه افتراضاتنا بالإنكار ، واذا بها تتهاوى بالصورة المأساوية التى نشهدها . وبينما نحن فى دوامة التغييرات الطوفانية تبقى وستبقى النظرية الماركسية بقوانينها العامة هى طوق النجاة .. وهى السبيل الوحيد لاستعادة المبادرة ، واستعادة الثقة ، ثقتنا فى قدرتنا وفى يقيننا ، وثقة الجماهير فينا وفى مقولاتنا . بشرط أن نتعامل معها كشىء حى متجدد ، وقابل دوما للتجدد والتغير مع متطلبات الحياة ومع الجديد فيها .

والهدف من هذه الدراسة هو تقديم سلسلة من الافتراضات التى عاش الماركسيون فى أنحاء العالم مستقرين على الاعتقاد بصحتها المطلقة ، ثم مالبث الواقع أن أثبت إما عدم صحتها ، أو ظهور تطورات موضوعية عرقلت تحققها ، أو وقفت عقبة أمام نضجها .. ولاننا لم نفرق بين ماهو قانون عام ، وماهو افتراض ، فاننا لم نلتفت الى هذه التطورات الموضوعية ، ومن ثم لم نلتفت الى ذلك السوس الذى بدأ ينخر فى عظام افتراضاتنا حتى تهاوت فجأة وبصورة مأساوية ..

وقديما كان علماء الحديث المسلمون يبدأون بدراسة الاحاديث المكذوبة والضعيفة كأسلوب لاكتشاف الاحاديث الصحيحة ..

ولعلنا مضطرون أن نفعل مثلهم ، لالشىء الا لاننا سنحتاج الى اكتشاف مسلسل الاخطاء التى ارتكبت ، والمتغيرات الموضوعية التى مرت أمام أعيننا ، دون أن ندرك ضرورة التلاؤم معها ، وتقديم افتراضات جديدة يمكنها أن تتعايش مع هذه المتغيرات ... ولعل هذا هو الخطأ التاريخى الذى وقع فيه الماركسيون جميعا .. ولعله الدرس التاريخى أيضا ..

وسوف نبدأ بسرد موجز للغاية ، كمجرد اشارات لبعض الافتراضات التى لازمت تفكيرنا ملازمة الظل ، ثم نركز بعد ذلك على ثلاثه موضوعات أساسية مترابطة .. «الحزب .. الدولة .. الحرية .»

الافتراض رقم ١

– الرأسمالية تحفر قبرها بيدها .

هذه العبارة لماركس ، ولعله قد صاغها كعادته بأسلوب أدبى ، فأتت الصورة لتجسد لنا رأسمالية بلهاء ، تحفر قبرها بيدها ، أو لتجسد حالة قدرية ، لاتحتاج منا لشىء ، فالعدو يحفر قبره بيده ، فإن ناضلنا فكل ما سيتحقق هو أن نسرع بحفر القبر ، وان لم نناضل فهى تحفر قبرها نيابة عنا .

هذه الصيغة الادبية بنيت على أساس منظومة منطقية :–

الرأسمالية توجد فتخلق معها عدوها الطبقى البروليتاريا .

الرأسمالية تنمو فينمو معها عدوها الطبقى ..

ومن ثم فان نهاية الرأسمالية هى الفناء الحتمى .

صحيح أن القانون العام لتطور المجتمعات يؤكد أن الرأسمالية كمجتمع سوف تندثر ليحل محلها مجتمع الاشتراكية ، لكن هذه مرحلة تاريخية ، تحفل بالتموجات ، والرأسمالية ليست بلهاء بحيث تقف مكتوفة الايدى ، معصوبة الاعين لتنجرف الى مصيرها المحتوم ، فهى تمتلك من الادوات والامكانيات ، وتتطور بهذه الادوات والامكانيات ماديا وتكنولوجيا لتطيل من عمرها عبر الامد المنظور .

وحتى الصراعات الطبقية التى تسرع بحفر قبرها أمكن للرأسمالية أن تحتويها الى حد ما ، بحيث أصبح من غير المحتمل فى المستقبل المنظور أن تتم عملية حفر قبر الرأسمالية بشكل نهائى ، لابيدها ولابيد غيرها .

ولقد ظللنا نردد هذه العبارة دون أن نفطن الى أن الرأسمالية قد أمكنها أن تتخطى هاوية الازمات الاقتصادية الدورية المدمرة ، وأمكنها عبر التقدم التكنولوجى الهائل ، والترتيبات الرأسمالية العالمية الاخرى ، مثل الشركات المتعدية الجنسية ، والشبكة المصرفية الدولية ، أن تتجاوز الازمات بشكل سريع ، بل وأن تحقق تراكمات هائلة من الارباح يمكنها بها أن تحقق قدرا من الاستقرار الاجتماعى ، فتعالج مشكلة البطالة المتفشية بتقديم تعويض بطالة مرتفع ، بل وتوشك أن تنافس الاشتراكية فيما تقدمه من خدمات تعليمية وصحية واجتماعية مجانية أو شبة مجانية .. مضافا الى ذلك نمط من الحياة أكثر ابهارا من حيث مستوى المعيشة ، وأكثر حرية من حيث الحقوق السياسية

.. باختصار ، هل نستطيع الان وبعد كل ماجرى ويجرى أن نردد أمام مواطن عادى ، وفى ظل التطورات الحالية هذه المقولة .. « الرأسمالية تحفر قبرها بيدها » دون أن نكتسب سخريته .

الافتراض رقم ٢

الامبريالية أعلى مراحل الرأسمالية :



ماركس

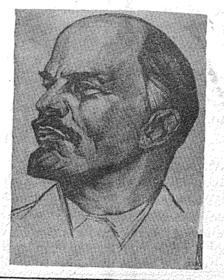
وهذه المقوله جعلها لينين عنوانا لكتاب ، ولعلها هى الاخرى اكتسبت بمسحة أدبية ، وبطبيعة الحال فان القول بانها أعلى مراحل الرأسمالية يعنى وصولها الى نقطة لايكون بعدها سوى الانحدار .. ونعود فنتذكر ما اكتسبته الرأسمالية من ترتيبات جديدة سبقت الاشارة اليها .. لنكتشف أن الرأسمالية ، قد أمكنها أن تجد لنفسها قمة اكثر ارتفاعا من الامبريالية ، بمعنى أن الامبريالية لم تكن نهايتها ، بل استطاعت أن تعيد تطوير نفسها الى أعلى .. وليس الى أسفل..

هذه العبارة (الافتراض) لابد أن تصبح محل نظر انتقادى على ضوء ما طرأ على العالم الرأسمالى من افتراضات لم نفطن نحن اليها ، ومن ثم لم نتعلم كيفية التعامل معها ، وبناء افتراضات جديدة تتلاءم معها .

الافتراض رقم ٣ :

ان التناقضات بين دول المعسكر الرأسمالى بعضها البعض أكثر عنفا منها بين المعسكر الرأسمالى والمعسكر الاشتراكى .

« وهذه العبارة لستالين »



وقد استند ستالين فى هذا الافتراض الى حقائق عصر الاستعمار ، وحقائق حقبة الحرب العالمية الثانية حيث تحاربت ألمانيا وايطاليا ضد انجلترا وفرنسا وأمريكا والاتحاد السوفيتى معا ..

ولقد ظلت هذه العبارة تحلق فوق رؤوس الماركسيين لزمن طويل ، بل ظلت الاحزاب الشيوعية تفسر وبشكل كهنوتى بل وأتوماتيكى أحداث ومتغيرات مناطق بأسرها من العالم بأنها مجرد ثمرة للصراع بين الاستعمار البريطانى والاستعمار الامريكى .

ولقد نسينا فى غمرة ابتهاجنا باقتلاع الاستعمار المباشر من العالم ، وتحرير أغلب المستعمرات أن انتهاء عصر الاستعمار قد أدى الى تخفيف حدة الصراعات داخل المعسكر الرأسمالى وعقلنتها الى حد كبير .

ونعود فنذكر الظواهر الجديدة .. تلاحم رأس المال العالمى فى اطار الشركات المتعدية الجنسية ، السوق الاوربية المشتركة ، قمم الشمال ، قمم الدول الصناعية الكبرى . الخ تلك الظواهر التى خففت الى درجة عالية من حدة الصراع بين الدول الرأسمالية ..

وحتى صراعات بالغة الاثر على اقتصاديات الدول ، مثل الصراع الدائر بين اليابان والولايات المتحدة حول اغراق السلع اليابانية للسوق الامريكى أمكن احتواء والتخفيف من حدته والتوصل الى حلول يقبلها الطرفان أو يتحملها الطرفان .

وهكذا يتضح الفارق بين الامس واليوم .

بالامس كانت الحروب تنشب بين الدول الرأسمالية لمجرد الرغبة فى السيطرة على أسواق الغير .

اما اليوم فان غزو طرف رأسمالى لسوق أكبر دولة رأسمالية فى الكون لايؤدى الا الى بعض المشادات الكلامية والاجراءات الادارية التى يسارع الجميع باحتوائها ..

ليس معنى ذلك ان الطابع العدوانى للرأسمالية أو طابعها الاستغلالى قد اختفيا ، بل على العكس لقد أصبح أكثر خطورة ، بل لقد اكتسبت الرأسمالية طابعها العالمى الحق ، وأصبحت العملية الرأسمالية العالمية تتحقق بما يشبه عملية الاوانى المستطرقة ، فكلما صببت أرباحا فى الانبوب الرأسمالى العالمى توزع بما يشبه التساوى بين مختلف أقنية الاحتكارات الدولية التى قللت من منافستها القاتلة لبعضها البعض واكتسبت تعاملاتها بحالة من التعاون ، ووجهت سهامها المشتركة لالتهام وتدمير البنية الاقتصادية للدول الفقيرة فى العالم أجمع محققه بذلك أرباحا تكفى الجميع وتزيد ..

الافتراض رقم ٤ .

لاصراع طبقى فى المجتمع الاشتراكى :

ويستند هذا الافتراض الى منظومة منطقية شكلية .. فالصراع الطبقى ينشأ فى مواجهة نتائج تفرزها علاقات انتاج ذات محتوى طبقى . بمعنى أن الصراع الطبقى فى المجتمع الرأسمالى ينشأ كنتيجة وكرد فعل لعملية الاستغلال الرأسمالى التى تصاحب علاقات الانتاج الرأسمالية . فاذا قضينا على الرأسمالية وعلى علاقات الانتاج الرأسمالية وأقمنا المجتمع الاشتراكى ، انتفت امكانية وجود الصراع الطبقى .

ولعل هذا الافتراض كان أخطر الافتراضات جميعا ، فقد استندت اليه العديد من الانظمة فى الدول الاشتراكية ، واستراحت الى فكرة أنه مهما كانت أخطار التطبيق الاشتراكى فانه لامجال لصراع طبقى ضدها ،فان نشأ شكل من أشكال هذا الصراع أمكن كبته أو حتى طحنه بمقوله سهلة ومغرية هى أنه مجرد « ثورة مضادة » أى خيانة للاشتراكية .. أى خيانة للشعب والطبقة .. والنتائج معروفة ولاتحتاج الى استعادتها وكنتيجة لاستتباب هذا الوهم خاضت هذه الانظمة فى الاخطاء دون الخوف من أى حساب ، بل لعلها استراحت الى أنه فى حالة وقوع أى انفجار شعبى فإن ثمة قوة قاهرة يمكنها كبته وسحقة وهى القوة العسكرية للاتحاد السوفيتى ، وظلت تجربتا المجر وتشيكوسلوفاكيا تحلقان فى سماء أو فى حضيض البلدان الاشتراكية .. يستقوى بها الحكام وترتعب الشعوب ، وكنتيجة لاستقرار هذا الوهم ، سادت سياسة منح الامتيازات للصفوة الحاكمة ، وتزايدت دونما خوف من أية رقابة ، وتحولت الامتيازات الى فساد ، واستشرى الفساد ليصبح كارثة .

ولعل مجموعات الصفوة فى البلدان الاشتراكية قد استندت الى حقوق وامتيازات لم تكن الماركسية تفترضها أو تقبل بها ..

صحيح أن لينين قد أعطى هامشا يمكن اللعب عليه فى موضوع المساواة عندما قال :

« أننا نعنى بالمساواة السياسية الحقوق السياسية المتساوية ، وبالمساواة الاقتصادية الغاء الطبقات ، أما فيما يتعلق باقامة المساواة الانسانية ، بمعنى المساواة بين من يختلفون فى القوة والقدرات الجسدية العقلية فالاشتراكيون لا يفكرون فى ذلك أبدا » (١)

لكن لينين كان يقصد الفارق بين القدرات الانتاجية والابداعية للافراد ، ولم يكن يعنى هذه الطواقم من الحكام الذى كانوا يتظاهرون بالتعفف الى حد التشبه بالمسيحيين الاول ، بينما كانوا يعيشون عيشة الاباطرة أو القياصرة .

والحقيقة أن ماركس كان حذرا من أمثال هؤلاء الحكام .. وكان حريصا للغاية على ألا يعطيهم فرصة التحول الى بيروقراطية حاكمة ، وسيدة .

وينقل لينين عن ماركس قائلا « وسوف تتخذ الاجراءات الحاسمة والفورية التى تحول دون أن يصبح الحكام الجدد من العمال بيروقراطيين .. لقد حدد ماركس هذه الاجراءات بوضوح وتفصيل .. فحدد ثلاثة شروط يتعين توافرها فى المندوبين الذين يجرى انتخابهم للقيادة :

١ – للجماهير حق الانتخاب ، ولها فى نفس الوقت حق سحب الثقة من المندوبين فى أى وقت .

٢ – المندوب المنتخب لايزيد أجره بأى حال عن أجر العامل .

٣ – التنفيذ الفورى لمبدأ مشاركة جميع المندوبين المنتخبين فى العمل التنفيذى ، بحيث يصبح الجميع بيروقراطيين ، لبعض الوقت ، ومن ثم لايستطيع أحد أن يصبح بيروقراطيا بشكل دائم وفعلى . »

ويمضى لينين قائلا « إن الجماهير لاتمارس سلطتها بالانتخاب فحسب وانما بالحكم المباشر ، سوف يكون الجميع حكاما ، ومن ثم سوف يعتادون على ألا يحكمهم أحد » .

كانت هذه هى الشروط الثلاثة الضرورية التى حددها ماركس وتمسك بها لينين فى بداية الحكم السوفيتى . فماذا تبقى من هذه الشروط .. ؟

اولا : حق سحب الثقة ..

طبق هذا الحق فى نطاق ضيق للغاية وفى القاعدة فحسب ، ولكن لم يحدث ولم يتجاسر أحد أن يسحب الثقة

-البقية ص ٩٧-

د. رفعت السعيد

تاليف الدكتور محمد محمود الامام



رؤية ناصرية في المسألة الاقتصادية

شدني عنوان الكتاب الذى صدر حديثا للدكتور محمد محمود الامام وهو « رؤية ناصرية فى المسألة الاقتصادية » ، فهذا هو أحد الخبراء الاقتصاديين البارزين فى مصر والوطن العربى ، يحدد اختياره السياسى بكل وضوح ، مما يعتبر علامة هامة على استمرار عملية فرز القوى السياسية وتحديد انتماءاتها

ورؤاها الامر الذى لا يشجع فحسب على تسمية الافراد من المثقفين والعامة لمدارسهم الفكرية والسياسية ، بل يعمق فى نفس الوقت امكانيات التفاعل (الاختلاف والاتفاق) بين هذه القوى والجماعات على أسس واضحة

ومما زاد الأمر تشويقا ان السطور الاولى للمؤلف تضمنت مفاجاة مثيرة ، اذ تشير الى أن الكتاب (بمثابة برنامج) أو مساهمة جوهرية فى صياغة برنامج الحزب الاشتراكى العربى الناصرى (تحت التأسيس) . ومما لاشك فيه أن قراءتى للكتاب قد تحددت بهذا الفرض منه وباعتباره وثيقه سياسية اكثر منه عملا لاستاذ متخصص

وفى ضوء الغرض من الكتاب فلا شك ان صدوره يمثل حدثا هاما أيضا . فقد أصبح متاحا للمواطن القارئ ، وللاحزاب المصرية ، وجماعات المثقفين ، فضلا عن أعضاء الحزب الناصرى نفسه ، التعرف على تفاصيل رؤية هذا الحزب وبرنامجه السياسى وخاصة فى المجال الاقتصادى . وربما يقلل من تعميم هذه الفائدة ان عددا من القراء قد يتردد فى متابعه قراءته بسبب الطابع الفنى لترتيب موضوعات الكتاب واختيار عناوين فصوله الأربعة ، وهى على الترتيب - بعد المقدمة الطويلة للغاية - « التخطيط العلمى الشامل ، التنمية الاقتصادية الاجتماعية ، الأبعاد القطاعية للتنمية ، والجوانب التنظيمية والمؤسسية » . وقد خشيت ان يكون الكتاب له ذلك الطابع الفنى ولكن المفاجاة التاليه هى ان معالجة الموضوع جاءت سياسية بارعة وكتابة سهلة واضحة كل الوضوح ، وخطابه صريح مباشر .

ولانشك فى أن اختيار د . الامام لتعبير المسألة الاقتصادية « كان مقصودا فهو لم يستخدم - على أية حال - أيا من التعبيرات الشائعة مثل المشكلة أو الأزمة الاقتصادية .. الخ ، ولكنه لم يلجأ الى تقديم تعرف وتحديد لطبيعة المسألة الاقتصادية ، التى يعرض لنا رؤية - أوبرنامج الحزب - بشأنها ودون ان يتضمن عرضه رصد العناصر الازمة الاقتصادية والاجتماعية التى تعانى منها مصر او تشخيصا للمسألة الاقتصادية واعراضها ، ترك القارئ ليستكشف وحده جوانب القصور أو حتى الردة فى المسار الاقتصادى من ثنايا الكتاب . وربما كانت هذه الطريقة فى الكتابة مقصودة أيضا ، فهى من ناحية تنبنى على تصور بأن المسألة



عبد الناصر

تتلخص ببساطة فى الخروج على الميثاق والدستور الذى ينص على أن مصر مجتمع ديمقراطى اشتراكى .. وان هناك ما يسمى بالفكر الناصرى ويستمد مبادئه من الميثاق ، كما انه من ناحية ثانية يتجنب اجراء تقييم موضوعى لمرحلة التنمية الناصرية وأسباب تعثرها ونجاح قوى الردة فى الانقلاب على مكتسبات الثورة ، ومن ثم تظل الناصرية - بثوابتها المختلفة - « هى السبيل الى التعامل مع الغد وليست مجرد تعبير عن مرحلة انقضى عهدها وولى» .

واذا كانت ثورة يوليو قد حاولت منذ بدايتها تغيير التركيبة الطبقية فى مصر لضمان التحرر السياسى والاقتصادى ، يصبح الحديث عن اعادة تنظيم قوى الشعب العاملة واكتساب الناصرية شرعيتها من نص المادة الاولى فى الدستور فى حاجة الى تحليل اكثر عمقا ، بعد ان اختلفت الخريطة الاجتماعية فيما بين مرحلتى الثورة والردة . ماهى قوى الشعب العاملة ؟ من هم الفلاحون والعمال ؟ ماهى الرأسمالية الوطنية ؟ ما المقصود بالتحالف «بين هذه القوى ؟ وتبقى القضية القديمة ، ماهى الفواصل بين الطبقات الاجتماعية ، وحدود العلاقات بينها ، وانعكاساتها السياسة ووسائل النضال التى يتبناها الحزب الناصرى - « من اجل تقويم التركيب الطبقى الذى اختل منذ بداية السبعينات » ؟

وفيما يبدو لى فان هذه النقطة هامة عند النظر الى مجمل موضوعات الكتاب التى تمثل بعض عناصر برنامج الحزب الناصرى ، فهو برنامج قد يصلح لمرحلة بناء الاشتراكية فى مصر ، او ربما يلائم ، اذا كانت السلطة فى أيدى القوى التقدمية بالفعل ظروف المجتمع المصرى الخالى من التناقضات الاجتماعية الحادة ، والمشكلات الاقتصادية الصعبة كالمديونية التى تقترب بمصر من حافة الافلاس ، والبطالة التى ترجع الى تردى القاعدة الانتاجية ، والعجز الغذائى الخطير . لقد استغرق عبد الناصر لشخصيته الفذة وزعامته النادرة والظروف الدولية المواتية حوالى تسع سنوات ليختار التحول الاشتراكى . وفى ظنى ان مشكلات مصر قبل يوليو لم تكن بالصورة المتردية القائمة الآن . فما سبيل الخروج من هذا المأزق ؟ كيف يمكن ان يكون التخطيط العلمى المسبق هو الكفيل بتعبئه قوى المجتمع لحسم معركة التنمية والطريق الى الحل السليم والسلمى والتناقضات الطبقية كما يشير د . الامام ، من يقوم بالتخطيط الشامل لكل جوانب حياة المجتمع ، وماهى آليات وضع الاستراتيجية بعيدة المدى الكفيلة بتجنب الاستمرار فى التحول عن النهج الاشتراكى للدولة ؟ ولماذا وقع هذا التحول فى الاصل ، ومن ثم مدى فعالية صيغة تحالف قوى الشعب العاملة فى التحول الاشتراكى ؟ ولانعنى بمثل هذه الاسئلة - او غيرها - الحصول على كشف حساب عن الحقبة الناصرية ، وانما ضرورة الاتفاق على توفر آليات ايقاف الردة من ناحية ودور القوى الاجتماعية والسياسية - وبخاصة اليسارية - وعلاقتها ببعضها البعض وبالنظام السياسى من ناحية أخرى .

وهذه الخطوة ضرورية أيضا لفهم ما يطرحه د . الامام من عناصر شبه مفصله للبرنامج الاقتصادى ، ومن ثم التمييز بين الثوابت والمتغيرات التى يمكن استخلاصها من التجربة الناصرية فى التنمية المستقلة . هناك بغير شك ثوابت أربعة هى :

١ - الربط بين الاستقلال السياسى والاقتصادى .

٢ - الانحياز لمصالح الغالبية فى العدل الاجتماعى

٣ - التصنيع كضرورة وطنية وطريق لتحقيق التنمية .

٤ - التخطيط أداة لادارة الاقتصاد .

وكما يؤكد الكتاب بحق ، تعتبر جميع المعارك التى خاضتها الثورة مع قوى الاستعمار معارك من أجل التنمية المستقلة ، ولقد كانت المكيدة التى دبرت فى ١٩٦٧ تستهدف اساسا تحطيم النموذج المصرى للتنمية المستقلة .. لانه يهدد الاستعمار الحديث الذى يسعى الى تكريس التبعية » .. « والتنمية المستقلة هى التجسيد الحى للاستقلال السياسى » . ويشير أيضا الى الاتفاق على

ان تكون التنمية فى اطار من الاعتماد الجماعى على النفس مما يكسب البعد القومى العربى مكانة خاصة ، فضلا عن أهمية الدوائر الثلاث التقليدية (العربية – الاسلامية – الافريقية)وحركة عدم الانحياز . ومع ذلك تبقى مسألة تمويل التنمية غير محسومة خاصة فى ضوء الاشارة الى « المعادلة الصعبة » – كما جاءت فى الميثاق ، والتى كانت تعنى فى الواقع عدم كبح جماح الاستهلاك الى الحد الذى يحقق اعتمادا حقيقيا على النفس ، والاعتماد على المعونات الخارجية . وهناك أيضا قضايا تستحق الاهتمام عند العمل على تعبئة واستقطاب المدخرات الوطنية مثل : الموقف من سداد المديونية الثقيلة ، هل تتطلب تدبير موارد لتمويل التنمية تأميم بعض الثروات الوطنية والاجنبية ؟ وما تأثير ذلك على استقطاب مدخرات القطاع العائلى وخاصة من ذوى الدخل المتوسط ؟ وكذلك فان أولويات التنمية يجب أن تصاغ بطريقه حازمة تضمن الوفاء بالاحتياجات الاساسية ، دون أن تغطى مصالح بعض الفئات الاجتماعية على رؤية التخطيط وصناعة السياسة الاقتصادية . ويثير ذلك مسألة استراتيجية التصنيع وحدود اختيار مشروعات التنمية فى ظل سياسة الاحلال محل الواردات والتى تنحصر عادة فى اتجاه صناعات السلع الاستهلاكية وخاصة لفئات الدخل المتوسط .

ويبرز تأكيد البرنامج على توجه الفكر التنموى الى التصنيع الموجه الى اشباع الحاجات الاساسية مع ضرورة استكماله بعنصرين هامين هما كيفية مواجهة مشكلة ميزان المدفوعات وتجنب الاعتماد على مستلزمات رأسمالية وانتاجية من الخارج . ويبقى السؤال أيضا ، ماهى السياسات والاجراءات الكفيله بتحقيق ذلك فى ضوء الموارد والعلاقات المصرية الحالية والمستقبلية ؟ .

وفى تناوله للجوانب التنظيمية والمؤسسية يطرح المؤلف عددا من القضايا الهامة التى تستحق بدورها مناقشة عميقة . وحينما يتعرض للتنظيم السياسى للدولة يشير الى القواعد الدستورية المعمول بها ويضع عددا من الشروط الواجب تحققها لضمان إستقامة الامور (!!) ، وكذلك الامر بالنسبة للجهاز الادارى . وتثور هنا قضية سياسية اجتماعية هامة تتعلق بهيمنة البورجوازية البيروقراطية على السلطة ، ومدى قناعه الحزب الناصرى بهذه المقوله ، وعوامل وضمانات المشاركة الشعبية وتمثيل كل القوى الاجتماعية والسياسية . كما يناقش ببراعة القضية المفصلة التى تتعلق بمبدأ مركزية التخطيط ولا مركزية التنفيذ ، ودور النظام السعرى فى تحريك قوى الاقتصاد ولا يفوته الاشارة الى التجارب الاشتراكية حيث حل التخطيط المركزى محل آلية السوق . ويوضح المؤلف أن المقصود هو مركزية القرار التخطيطى وليس تحديد تفاصيل خطط الوحدات الانتاجية بل تحدد لها أهدافا مستمدة من الاهداف العامة للخطة . ورغم ذلك تبقى صعوبة الممارسة وخاصة فيما يتعلق بدرجة



تفصيل الاهداف ، وهل تكون اهداف عينية أم تعتمد على مؤشر « الفائض» أى الربحية ، وما مضمون الاستقلال الذاتى للوحدات ؟ وماهى أدوات تناسق وتنفيذ الخطة ، وهل هى القرارات الادارية أم المؤشرات الاقتصادية ؟ وهل يمكن أن يكون التخطيط للقطاع الخاص اكثر تفصيلا – كما يقول المؤلف – من التخطيط الالزامى ، وكيف ؟

وبينما يستمد المؤلف كثيرا من عناصر البرنامج من الميثاق والدستور والممارسة خلال الحقبة الناصرية ، فان تصوره لعلاقة التخطيط بالسوق ودور الاسعار نظرى محض ويستبعد حتى تجربة الدول الاشتراكية . ومن البديهى أن يرفض مثل كثيرين التسليم بالقوى الغيبية للسوق والاكتفاء بتدخل الدولة لتصحيح آثار قوى السوق على توزيع الدخل . ثم يتوصل الى استنتاج قوى بأنه «من الخطر القفز فوق قوى السوق بمجرد تجاهلها وحلال

الناصرية تعبير

عن مرحلة: ام

مشروع للغد ؟

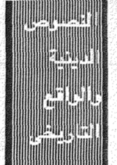
نظام للتوجيه الاقتصادى يقوم على ادماج مرحلتى التوزيع واعادة التوزيع » .. ومن ثم فهو يؤكد على أن التخطيط السعرى جزء لايتجزأ من العمل التخطيطى ، وضرورة أن يتم التخطيط السعرى على مرحلتين لتحديد الاسعار الاقتصادية ، أى التى تعكس القدرات النسبية للعناصر ، ثم تعديل هذه الاسعار من خلال نظام الاعانات والضرائب . ومن خلال متابعتى لتجارب الدول الاشتراكية والحوار الدائر منذ الستينات ، كان ذلك هو محل الدعوات للاصلاح الاقتصادى ، والصعوبات التى واجهها أسلوب التخطيط المركزى ، ويتطلب الامر تخطيط سعرى على هذا النحو تغييرات مؤسسة وقدرا هائلا من البيانات والمعلومات قد لا تتوفر فى اقتصاد بلد رأسمالى نامى .

ويتجاوز د. الامام القضية الساخنة المتعلقة بالقطاع العام ودعاوى امكانيات واحتمالات التنمية الرأسمالية فى مصر وتشجع القطاع الخاص ، ويعيد تأكيد المبادى التى أرساها الميثاق بهذا الخصوص . وأن الحل الاشتراكى يقوم على سيطرة الشعب على كل أدوات الانتاج وعلى توجيه فائض هذه الادوات طبقا لخطه محددة .. وأن هذه السيطرة تستلزم خلق قطاع عام قوى وقادر ، ووجود قطاع خاص يشارك فى التنمية من غير استغلال .

وحول قضية الاستغلال يرى المؤلف ان رأس المال الخاص خيب الآمال فى امكان الاعتماد عليه ، وانه سيعمل بكل السبل على ممارسة الاحتكار ، ويضع الامام عددا من الضوابط لتأمين المجتمع من التعرض للاستغلال تصل الى حد تنظيم قواعد الملكية والادارة فى القطاع الخاص وتأكيد نصيب العاملين فى ادارة المشروعات الخاصة وحقهم فى الارباح بل والتحكم فى هيكل أسعار منتجاته ، فضلا عن رفضه لعدم دخول القطاع العام فى كافة مجالات النشاط الاقتصادى بقصد الحد من احتكار القطاع الخاص واستغلاله .

وماالذى يدعوا رأس المال الخاص الى الاذعان لهذا الدور ، وتلك الضوابط التى يضعها التخطيط التفصيلى ؟ ويرتبط بهذا السؤال ما يصفه المؤلف باحلال تحالف رجال الاعمال المصريين والامريكيين محل تحالف قوى الشعب العاملة فى ادارة شئون الاقتصاد المصرى .. ووقوع صغار المدخرين فريسة الرأسمالية الطفيلية بحيث بدأ التحول الرأسمالى الذى صنعته قوى الردة يأخذ منعطفا جديدا وخطيرا . ولاشك فى ان قوى اليسار – ومن بينها الناصريون – يعنيها تحديد اكثر دقة لمفهوم القطاع الخاص ، رأس المال الوطنى ، والرأسمالية الطفيلية ، والموقف من هذه الفئات اذا كان ثمة تباين بينها ، ففى ظنى أنها ضمن المسائل التى تحتاج الى النظر ، وهى كغيرها من القضايا أصبحت كذلك نتيجة صدور هذا الكتاب الوثيقة .

د. عثمان محمد عثمان



أسلمة العلوم والآداب تقود إلى

الخطاب السلفى تبرير دينى لوضع اجتماعى

يحتل فيه الحاكم

والطبقة مكان المطلق

والكلى والقديم !

أصبح في حكم الحقائق المسلم بصحتها أن الفكر البشري ، أى فكر بما فى ذلك الفكر الدينى ، نتاج طبيعى لمجمل الظروف التاريخية والحقائق الاجتماعية لعصره . وليس معنى ذلك أنه نتاج سلبى ، بل الاحرى القول إن الفكر الجدير بهذا الاسم هو الفكر الايجابى الذى يتصدى لحقائق العصر الذى ينتمى اليه بالتحليل والتفسير والتقويم ، ويسعى الى الكشف عن عناصر التقدم ومساندتها وعزل عناصر التخلف ومحاربتها

والفكر الذى يكتفى بتبرير الواقع والدفاع عنه انما ينتمى الى مجال الفكر على سبيل المجاز لا الحقيقة . ولامجال هنا للحديث عن الفكر الذى يسعى الى الارتداد بالواقع الاجتماعى التاريخى الى عصور سابقة ، فليس ذلك فكرا على الاطلاق اذ الفكر فى جوهره وحقيقته حركة لاكتشاف المجهول انطلاقا من آفاق المعلوم .

وليس الفكر الدينى بمعزل عن القوانين العامه التى تحكم الفكر البشرى عموما ، ذلك أنه لايكتسب من موضوعه - الدين - قداسته وإطلاقه . ولابد هنا من التمييز والفصل بين « الدين » والفكر الدينى ، فالدين هو مجموعة النصوص المقدسة الثابته تاريخيا ، فى حين أن الفكر الدينى هو الاجتهادات البشرية لفهم تلك النصوص وتأويلها واستخراج دلالتها . ومن الطبيعى أن تختلف الاجتهادات من عصر الى عصر ، بل ومن الطبيعى أيضا أن تختلف من بيئه - واقع اجتماعى تاريخي جغرافى عرقى محدد - الى بيئة فى اطار عصر بعينه ، وأن تتعدد الاجتهادات بنفس القدر من مفكر الى مفكر داخل البيئة المعينة . كل ذلك أصبح فى حكم الحقائق المسلم بصحتها والتى كافح رواد النهضة والتنوير طويلا من أجل اقرارها وتثبيتها فى تربة ثقافتنا . فعل ذلك - كل فى مجال نشاطه المعرفى وتخصصه - الطهطاوى والافغانى ومحمد عبده ولطفى السيد وطه حسين وعلى عبد الرازق وقاسم أمين وسلامه موسى والعقاد وأحمد أمين وأمين الخولى وغيرهم كثيرون .

لكن ثمة سؤال مؤلم جارح يفرض نفسه ونحن فى زخم الاحتفال بأولئك الرواد أو ببعضهم : كيف استطاع الفكر الدينى المعاصر أن يخفى تلك الحقائق ويحاول أن يهيل عليها تراب النسيان لحساب اطلاقية ، تقارب حدود القداسة ، ينسبها الى نفسه بطريقة غير مباشرة ؟

وقبل محاولة الاجابة عن السؤال نشير الى مظاهر الاطلاقية والقداسة فى المحاولات التى تبذل فى شكل مؤتمرات وندوات ولقاءات ومؤلفات موضوعها جميعا ما يطلقون عليه اسم « الاسلمة » فى جميع مجالات النشاط الانسانى . واذا كانت الدعوة الى أسلمة القوانين بالاحتكام الى الشريعة الاسلامية أمرا مفهوما فى سياق تاريخنا الثقافى - رغم الخلاف حول مجالات التطبيق وآلياته - فان الدعوة الى أسلمة العلوم والاداب والفنون دعوة ظاهرها الرحمة وباطنها العذاب . انها دعوة تؤدى الى تحكيم الفكر الدينى الخاضع لملابسات الزمان والمكان .

والموقف الاجتماعى فى مجالات فكرية ، عقلية وابداعية ، لم تتعرض لها النصوص الدينية ، وان حاول الفكر الدينى دائما بطرائق تأويلية ملتوية أن يستنطق النصوص الدينية بما يراه فى المجالات المشار اليها .

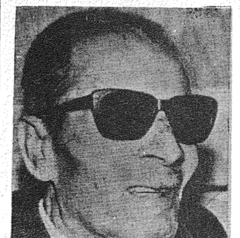
لقد تعرضت النصوص الدينية بالذكر لكثير من الظواهر الطبيعية والانسانية فى سياق تعداد النعم التى وهبها الله للانسان ، وحاول الفكر الدينى على امتداد تاريخنا الثقافى والعقلى أن يفسر تلك النصوص . وكان التفسير دائما يعكس مستوى التطور العلمى والعقلى للعصر والبيئة والشخص . ومن اللافت للانتباه ، أن أحدا من المفسرين أو المفكرين لم يفرض تفسيره للظواهر الطبيعية والانسانية على أساس إنه « الاسلام » . واذا كان الصحابى عبد الله بن عباس الذى استحق ألقاب « ترجمان القرآن » و« حبر الامة » قد فسر « الرعد » بأنه : « ملك يسوق السحاب بمقلاع من فضة » - وهو تفسير ينسب الى الرسول عليه السلام فى بعض كتب الحديث - فان المسلمين لم يأخذوا هذا التفسير بوصفة معنى دينيا مقدسا مطلقا يتحتم أن لا يخالفه البحث العلمى . لقد فهم المسلمون أن النصوص الدينية لاتطرح تفسيرا للظواهر الطبيعية والانسانية ، وأن تفسيرها متروك لفعالية العقل البشرى المتطور دائما لاكتشاف الآفاق الطبيعية والانسانية . ولقد كان هذا الفهم من أهم أسباب الانجازات العلمية والتقنية التى حققها العلماء المسلمون ، الذين لايكف الفكر الدينى المعاصر ذاته عن الاشادة بهم والفخر بما قدموه لاوروبا فى بدايات عصر النهضة من بواكير المنهج التجريبى وإرهاصاته . ولو كان أسلافنا قد شغلوا بهاجس « الاسلمة » الذى يشغل رجال الدين المعاصرين لحدث التصادم الذى حدث فى أوروبا ، ولانتفى التفاخر الذى يمتلئ به الخطاب الدينى المعاصر والقائم على دعوى عدم التعارض بين العقيدة والبحث العلمى العقلى الحر .

وفى مجال الفكر والثقافة والابداع الأدبى والفنى يحلو للخطاب الدينى أن يتورط باسم « الاسلام » ويدعو الى جعل القرآن والسنه مرجعا للحكم والتقييم . وقد نشرت جريدة الاهرام فى عددها الصادر فى ١٩٩٠/١/٢٩ مجملا للتوصيات الصادرة عن « ندوة الادب الاسلامى العالمية » التى عقدت بمقر جمعية الشبان المسلمين ، وشارك فيها عدد من وجوه القوم المعبرين عن الاتجاه الرسمى للنظام الحاكم فى مجالات الفكر والثقافة والابداع ، والذين لايمكن أن يتهمهم أحد بالتطرف . ومن أهم ما ورد من تلك التوصيات الدعوة للعمل : « بكل الوسائل على أسلمة الأدب والابتعاد بالاجيال الجديدة عن خطورة الافكار الشيوعية والماركسية والعلمانية ، والتصدى لمبادئها الهدامة فى مقابل اعلاء وتوضيح مكانة الادب والفكر الاسلامى » . وأسلمة الآداب والفنون والفكر والثقافة دعوة لاتقل فى خطورتها عن الدعوة لاسلمة العلوم ، اذ تنتهى كلتاهما الى مد سيطرة رجال الدين على كل مجالات الحياة انها تنتهى الى « محاكم التفتيش » التى تدين بل تجرم كل اجتهاد انسانى فى كل المجالات المعرفية فتصمه بالانحراف والضلال والالحاد ، لالشئ الا لانه لايتوافق مع فهم رجال الدين للنصوص الدينية ومع تأويلهم لها . وهكذا تتبدى مغالطة الدينى الذى ينكر النتائج المنطقية لكل دعاواه بانكار أن « الحاكمية » تعنى تحكيم رجال الدين فى شئون الحياة .

ونعود الى سؤالنا الاساسى : كيف أمكن لانجازات النهضة والتنوير أن تنزوى فى دوائر ضيقة مفسحة والاهم من ذلك بوصفة قائما على التعدد والصراع بين تيارات واتجاهات ، وكان هذا انجازا حقيقيا لاسبيل الى التراجع عنه ، لكنه لم يكن كافيا . بسبب الطبيعة المجالية الايديولوجية للعلاقة بين خطاب التنوير والخطاب السلفى لم يستطع التنويريون أن ينقطعوا عن السلفيين بانتاج وعى تاريخى علمى بالنصوص الدينية ذاتها ، وظلت الرؤية اللاتاريخية للنصوص الدينية هى الرؤية المسيطرة عند كلا الفريقين على السواء ، ولاشك أن هذا القصور فى الانجاز التنويرى ساهم - فى اطار عوامل موضوعية اجتماعية اقتصادية - فى تمكين الخطاب الدينى من استعادة الارض التى فقدها .

لكن ماهو المقصود بانتاج وعى تاريخى علمى بالنصوص الدينية ؟

محاكم التفتيش



المجال ليسطرة خطاب ديني غاشم يسعى الى اطفاء كل المصابيح الانسانية التى جاءت الاديان السماوية لتقوى وهجها وتمنحها زيتا جديدا ؟ ولاشك أننا نتفق مع التحليلات التى تفسر هذا النكوص برده الى الطبيعة التلفيقية لمشروعات النهضة ، تلك الطبيعة التى تفسر بدورها بهشاشة الطبقة الوسطى حاملة لواء النهضة وتهافت تكوينها وتبعيتها الاجتماعية والاقتصادية ، الامر الذى أدى بها الى التبعية السياسية . ولكن الذى نود التركيز عليه هنا أن خطاب التنوير ظل يدور مع نقيضه السلفي داخل دائرة المجال الايديولوجي ، ولم يتجاوز ذلك الى تأسيس أفق معرفى جديد . لذلك لم يكن غريبا أن تكثر حالات الارتداد فيتحول البعض الى السلفية مع تقدم السن ومع ميلاد تيارات أكثر جذرية ، فكرية ثقافية ابداعية . وفى مجال تاريخية الظاهرة الثقافية الفكرية الابداعية ، وتاريخية الفكر الديني بصفة خاصة ، استطاع خطاب التنوير كما سبقت الاشارة أن يرفع غطاء القداسة عن الخطاب الديني القديم والحديث على السواء . واستطاع بذلك أن يضع بذور التعامل معالتراث بكافة جوانبه بوصفة ظاهرة تاريخية متطورة .

من المؤكد أننا لانعنى بذلك الحقائق التاريخية المعروفة للخطاب الديني ذاته عن نزول النصوص الدينية منجمة - أى مفرقة - بحسب الظروف والملابسات والوقائع العينية المباشرة ، وهو ما يعرف باسم « أسباب النزول » وذلك رغم أهميتها ودلالتها على واقعية الظاهرة الدينية والطابع العملى لنصوصها . ومن المؤكد كذلك أننا لانعنى حقائق « النسخ » ، أى تغيير الاحكام الدينية واستبدال أحكام أخرى بها مع تطور حركة واقع المسلمين الاوائل ، وهى حقائق لاتقل من حيث الأهمية والدلالة على واقعية الوحى من « أسباب النزول » . ان ما نعنية بالوعى التاريخي العلمي بالنصوص الدينية يتجاوز أطروحات الفكر الديني قديما وحديثا ، ويعتمد على انجازات العلوم اللغوية خاصة فى مجال دراسة النصوص ، واذا كان الفكر الديني يجعل قائل النصوص - الله - محور اهتمامه ونقطة انطلاقة فاننا نجعل المتلقى - الانسان بكل ما يحيط به من واقع اجتماعي تاريخي - هو نقطة البدء والمعاد . ان معضلة الفكر الديني أنه يبدأ من تصورات عقائدية مذهبية عن الطبيعة الالهية والطبيعة الانسانية وعلاقة كل منهما بالاخرى ، ثم يتناول النصوص الدينية جاعلا اياها تنطق بتلك التصورات والعقائد . وبعبارة أخرى نجد



المعنى مفروضا على النصوص من خارجها ، وهو بالضرورة معنى انسانى تاريخي يحاول الفكر الديني دائما أن يلبسه لباسا ميتافيزيقيا ليضفى عليه طابع الابدية والسرمدية فى آن واحد .

وثمة واقعة شديدة الدلالة والطرافة فى نفس الوقت ، ولعل طرافتها لاتطغى على دلالتها فيما نحن بصدده من كشف تناقضات الفكر الديني النابعة من لاتاريخيته ، أو بالاحرى من نهجه اللاتاريخي . فى أحد اللقاءات الدورية للجمعية الفلسفية المصرية كان الموضوع المطروح للنقاش ورقة مقدمة من « حسن حنفى » رئيس قسم الفلسفة بكلية الآداب جامعة القاهرة بعنوان « الوحي والواقع » . ورغم أن تحليل العلاقة بين الوحي والواقع اعتمد فى تلك الورقة على معطيات « أسباب النزول » فى كتاب بنفس الاسم من تأليف أحد علماء القرن الخامس الهجرى (أبو الحسن على بن أحمد الواحدى النيسابورى) فان الاستجابات والتعليقات اتسمت بطابع الحدة والعنف الفكرى الذى وصل الى ادانه المؤلف لانه يعطى للواقع أولية على الوحي ، ووصل الامر الى حد استتابة المؤلف عما يمكن أن يكون فى بعض عباراته من ايهام ببشرية الوحى ، الامر الذى لايتخيل حدوثه فى مجمع كهنوتي ناهيك بجمعية فلسفية . وكانت المفاجأة الحقة - والطريفة فى نفس الوقت - التعليق الشامل الذى قدمه أستاذ جليل من أعلام رجال الدين سفهاً كل ماقيل عن علاقة بين الوحي والواقع . وتساءل فى سخرية لاتخلو من دلالة عن أى وحي وأى واقع نتحدث ، والوحي فى الاسلام هو القرآن والسنه ، والقرآن هو كلام الله القديم وصفة ذاته القديمة الازلية ، وهو مدون فى اللوح المحفوظ باللغة العربية قبل خلق السموات والارض وقبل خلق البشر وقبل أن يكون هناك أى واقع . وأما الحديث عن أسباب النزول أو النسخ فقد كان كل ذلك معلوما لله منذ الازل ثم تركب التنزيل على الوقائع فى خطة الهية محكمة معدة سلفا . وعلى ذلك فلا أولية للواقع على الوحي ولاتأثير ولاعلاقة مادام علم الله شاملا للحاضر والماضى والمستقبل ، ومحيطا بالجزئيات احاطته بالكليات . بل ان كل مانقوله الان من أقوال وما قيل قبل ذلك وماسيقال معلوم لله مراد له ، فكل مافى الكون من أشياء وأحداث ووقائع وأفكار وعبارات مراد له و جزء من كلماته التى لاتنفذ كما ورد فى القرآن .

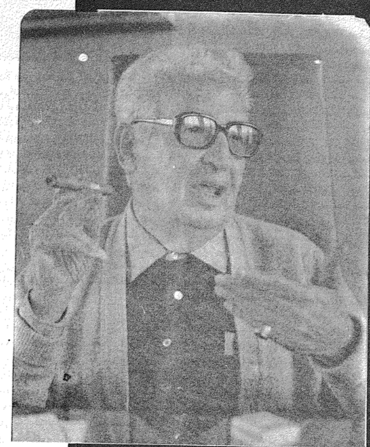
ولم يكن ثمة رد على ذلك التعليق الشامل سوى القول بأن كل الاقوال لابد أن تكون مشروعة ، بل وتتمتع بدرجة واحدة من المشروعية والمصداقية ، مادامت جميعها معلومة لله ومرادة الله ، وليست فى التحليل النهائي سوى جزء من كلمات الله . والامر كذلك فلابد من التسليم بمشروعية القول بوجود علاقة تفاعل وتأثير - ناهيك بعلاقة جدلية ينفر الجميع من الاقرار بها - بين الوحى والواقع . لكن الاهم من الرد السجالى اكتشاف طبيعة المعنى الذى يفرض على النصوص من خارجها ويتزيا بأزياء الازلية والابدية اخفاء لطبيعته التاريخية بل والايديولوجية . والمعنى المطروح فى ذلك التعليق - وهو معنى شائع ومستقر فى الفكر الديني عموما - يستحضر المعنى السلفى لقدم كلام الله (القرآن) وهو المعنى الذى كانت تتبناه وتدافع عنه احدى الفرق الكلامية الدينية . وهو جزء من بنية فكرية تطرح رؤية للعالم والطبيعة والانسان تضعهم جميعا فى علاقة مقارنة مباشرة مع الله ، ومن الطبيعى أن تؤدى المقارنة الى تهميش النسبى والجزئي والحادث لحساب المطلق والكلي والقديم . ولم تكن تلك الرؤية فى حقيقتها سوى تحذير - وتبرير ديني - لوضع اجتماعي يحتل فيه الحاكم والطبقة مكان المطلق والكلى والقديم فى حين يحتل المحكومون مكان النسبى والجزئي والحادث . وحين يتبنى الفكر الديني المعاصر تلك الرؤية ، ومايرتبط بها من معنى قدم القرآن وأزلية الوحى فانه انما يحقق أهدافا شبيهة أو قريبة . وهو علاوة على ذلك يضفى على رؤيته تلك قداسة يستمدها من امتدادها التراثى وعبق التاريخ موهما أنها الاسلام ذاته .

لكن ذلك المعنى لم يكن فى تاريخنا الثقافى هو المعنى الوحيد ، ولم تكن رؤية العالم التى يعتمد عليها هى الرؤية الوحيدة كذلك ، على خلاف ما يحاول الفكر الديني أن يؤكد . كان المعنى النقيض الذى ساد بعض الوقت ثم تهميشه بعد ذلك هو أن القرآن حادث مخلوق ارتبط ايجاده وانزاله بحاجة البشر وتحقيقا لمصلحتهم . ومن السهل أن ندرك أن هذا المعنى النقيض كان جزءا من بنية فكرية أخرى تطرح رؤية للعالم والطبيعة والانسان تتسم بالحيوية والديناميكية ، رؤية لاتلغى من أفقها المطلق والكامل والقديم ، ولكنها فى نفس الوقت لاتتجاهل القوانين المستقلة لحركة النسبى والجزئي والحادث . وغنى عن القول أن تلك الرؤية النقيضة هى التى أبدعت وأنجزت فى مجال المعرفة العلمية تلك الانجازات التى أفادت منها أوروبا ، والتى يفخر بها الخطاب الديني ذاته رغم أنه يتنكر لاصولها الفكرية ويعادى رؤية العالم التى حققتها . واذا كان معنى قدم القرآن وأزلية الوحى يجمد النصوص الدينية ويثبت المعنى الديني فان معنى حدوث القرآن وتاريخية الوحى هو الذى يعيد للنصوص حيويتها ويطلق المعنى الديني - بالفهم والتأويل - من سجن اللحظة التاريخية الى آفاق الالتحام بهموم الجماعة البشرية فى حركتها التاريخية . لكن ليس معنى ذلك أننا يجب أن نتبنى ذلك المعنى لنواجه المعنى النقيض التثبيتي الذى يتبناه الفكر الديني . ان القول بحدوث القران يظل ذا أهمية تاريخية من حيث المعنى والدلالة ، وهو من هذه الزاوية ليس كافيا لتأسيس الوعى العلمي التاريخي بالنصوص الدينية . وتبنى ذلك المعنى التاريخي وحده يضعنا فى خندق واحد مع الفكر الديني الخندق الذى نخوض منه معارك الحاضر استنادا الى خبرة التراث ، دون ابداع وسائلنا الخاصة لكسبها .

ان الاستخدام النفعي الذرائعي للتراث كان نهج مفكري التنوير ، وهو الذى عاقهم عن تحقيق انقطاع جذرى عن النقيض السلفي ، ومكن السلفية من الانقضاض على ماحققته التنويرية من انجازات جزئية . وليس معنى ذلك أننا ندعو الى الانقطاع الكامل عن منجزات التراث فى اتجاهاته ذات الطابع التقدمى فى سياقها التاريخي ، وانما الذى ندعو اليه هو عدم الوقوف عند المعنى فى دلالته التاريخية الجزئية وضرورة اكتشاف « المغزى » الذى يمكن لنا أن نؤسس عليه الوعى العلمى التاريخي أما كيف نؤسس هذا الوعى ، وعلى أى أسس منهجية ، فهذا ما نطمح الى تحقيقه فى دراسة قادمة .

د . حامد نصر أبو زيد

النساء فى دنيا إحسان عبدالقدوس



«البرتو مورافيا بالبنطلون القصير»؟ .. جاء هذا الوصف لاحسان عبد القدوس عنوانا لمقال قصير فى «أخبار الادب» تحت اشراف انيس منصور فى الخمسينيات المبكرة. وكانت بعض كتابات احسان القصصية الأولى مثل «صانع الحب» و«بائع الحب» ثم «النظارة السوداء» (١٩٤٩) و«أنا حرة» (١٩٥٢) قد بدأت تلفت الانظار بتركيزها على العلاقة العاطفية الحميمة بين المرأة والرجل. كما تردد على الالسنة بعد ذلك قول العقاد عن أدب إحسان بأنه «أدب الفراش» أو «الادب العارى»

بدأ احسان يتحرر من معطف «التابعى» منذ «النظاره السوداء» ليرتدى بنطلون «البرتومورافيا»

ولم يكن إحسان أيامها (ولد فى أول يناير ١٩١٩) أديبا ناشئا بل كان صحفيا لامعا، وكاتبا من كتاب الرأى السياسى الجاد ومثيرا للقضايا العامة الساخنه. وكثر اللغط عن التناقض الحاد بين احسان رئيس تحرير روز اليوسف صاحب الافتتاحيات المدوية واحسان مصور الهمسات المرتعشة.

والحقيقة أن مثل هذا «التناقض» لم يبدأ باحسان بل بدأ باستاذه فى الصحافة والأدب القصصى: محمد التابعى ولايكاد أحد اليوم يتذكر كتابات التابعى القصصية عن النساء اللائى التصق بهن بطل قصصه وخصوصا خارج مصر. وكانت أخيلة القراء (ربما بمساعدة خفية من الكاتب) تتجه إلى المطابقة بين البطل والمؤلف. وقد لا يتذكر أحد اليوم «صانع الحب» و«بائع الحب» لاحسان وهما لايزيدان عن أصداء لبعض من عرفت «للتابعى، وهن نساء البطل فى رحلاته وجولاته كما عرف آدم حواء فى بعض الاحيان وكان أصدقاء التابعى يكتبون عنه، انه «ذواقة حواء» على حين أن احسان كان يتلقى النصائح من

فى دنيا

اصدقائه بالكف عن هذا «النوع من القصص»، وربما كان ذلك ناشئا عن ارتباط احسان بقضايا تختلف عن اهتمامات التابعى، وبدور سياسى وسط جمهور قد لايكون مماثلا لجمهور التابعى.

وعلى أى حال فإن ظهور «النظارة السوداء» (١٩٤٩) لاحسان كان نقطة انعطاف فى التحرر من استاذية التابعى. فلم تعد «الحدوتة» العاطفية أو الجنسية أو التى تجمع بينهما «إستراحة» تتخلل الكتابات السياسية والفكرية الجادة المرهقة، ومهربا ممتعا يخفف ضجر النضال السياسى الوطنى والديمقراطى الذى كان يشغل الاذهان والقلوب فى تلك الفترة. بل كانت النظارة



محمد التابعى

السوداء محاولة بدائية تحاول الربط بين العرض القصصي الشيق الذى يدور حول أشخاص يقابلون أحداثا مثيرة للاهتمام ، ومفاجآت غير معتادة من ناحية ، وبين ما يمثله هؤلاء الاشخاص من « قضايا » عامة تدور مباشرة على الألسنة فى القصة ، كما تملؤها تعقيبات المؤلف وشروحه بطريقة الريبورتاج والمقال الصحفى الحافل بالأفكار من ناحية أخرى .

وقد ترددت الشائعات عن بطل النظارة السوداء ، ومن يكون « أصل » الصورة فى الحياة السياسية المصرية . ورشحت التخيلات زعيما سابقا للطلبة ومناضلا من الطليعة الوفدية . قام فى القصة بهداية « فتاة متمصرة كانت أشبه ببهيمة شهوانيه وحولها إلى شخصية غنية عند النهاية شخصيتها هزا عميقا ، وتشاركه بعض اسرار المقاومة ثم يسقط فى يد العدو ويسقط فى التحقيق إذ يكتشف القرابة بين أنتمائه الى أسرة غنية وبين المحقق الفاشستى المدافع عن أهله ، ويسلم له أعناق الرفاق باعتبار الجلاد فردا من أعمامه أو كبيرا فى عائلته . ولكن الاتجاه إلى مزج الحياة الشخصية الحميمة بقضايا عامة عند مورافيا كان مثالا ناضجا معروفا جيدا فى هذه الفترة للجميع .

وفى مصر حيث يفرض التخلف - حتى أيامنا - اعتبار أى تصوير للجنس خطيئة وخروجا على الأخلاق ، عميت أبصار كثيرة عن رؤية شئ واضح جدا فى كتابات احسان القصصية هو العلاقة بين طرق الحياة الشخصية والانفعالات

فسطور احسان تذكرنا بالجنة واجنحة الملائكة والطهر والعفاف !!

وربما كان القصد هو التفرقة بين موضوعات التصوير : العلاقات العابرة لاصطياد زوج مناسب (او مصدر للانفاق) والخيانات الزوجية والسعار الجنسى وكل أشكال الانحرافات من ناحية وبين موقف احسان الرافض لكل ذلك والذى يقترح قيما مختلفة من ناحية أخرى .

وقد تسمع الآن بعد وفاته أن احسان كان يصور غانيات « الطبقة الراقية » ليكشف عفن هذه الطبقة وتدهورها .

وربما لم تكن أجنحة الملائكة مرفرفة على عفن الارستقراطية هى أفضل انطباع عن قصص احسان . ففكرة «الطبقة » غريبة على أدب احسان . إن نفس البيئة الاجتماعية لا « الطبقة » تضم أفرادا شديدى التفاوت تبعا لعلاقاتهم العائلية والوسط المباشر الذى يحتكون به ، والاشخاص الذين يلتقون بهم . البنت « الشريرة » فى « لا أنام » وزوجة أبيها الملائكية فى نفس الطبقة ولكن زاوية انكسار فردية مختلفة هى الحاسمة كما أن انحلال بعض افراد الطبقة الوسطى لايقل تدهورا عن بعض افراد الارستقراطية (الطريق المسدود) . ولايكاد احسان يهتم باستخلاص قيم اخلاقية أو حتى سياسية من الهيكل الطبقى ، ولا يصور هذا الهيكل فى معظم الاحوال محددا لسمات الشخصيات الروائية الأساسية . ويبدو هذا الهيكل من الناس « اللى فوق » « واللى تحت » ثابتا

وقد تسد منافذ النور ؟ . إن بركات الكاهن فى معبد الحب تنزل على رؤس العلاقات الشخصية الحميمة والعلاقات الاجتماعية معا . وليس صعود السلم الاجتماعى والثراء فى القصص كمكافأة للموهوبين وأصحاب الجدارة موضعا للنقد ، إنما تتعرض الدعارة بكل أشكالها فى الاقتصاد وغير الاقتصاد للإدانة (مسلسل دمى ودموعى وابتساماتى (اخبار اليوم ١٩٦٨) . وتصوير عالم التصدير والاستيراد و السمسرة الآن فى هذا المسلسل مثل تصوير الارستقراطية القديمة إنما يفضح لا أخلاقية بعض الأفراد وخروجهم على القوانين فى المحل الأول .

فالعلاقات بين « اللى فوق وه اللى تحت » يجب أن يسودها الوفاق والمودة ويتحول الطرفان إلى « أفراد » الى مواطنين صالحين يصعدون بمقدار ماتؤهلهم كفاءاتهم ... وتلك هى الخلفية الايديولوجية للحكم على الأوضاع .

الأبطال الإيجابيون

فى روايات احسان وقصصه شخصيات يتعاطف معها السياق (من بطل « فى بيتنا رجل » إلى عباس فى أنا حرة » إلى أمثالهما فى « لاتطفئ الشمس » وغيرها) . وهى تنتمى إلى شريحة مستنيرة تحاول نشر نورها لتطارد ظلمات متراكمة . وهى شريحة إصلاحية حتى لو لجأت إلى العنف تحاول تنظيف الأوضاع « وتطهيرها » من المخلفات العتيقة والفساد سواء أكان فساد الأسلحة أو الممارسات السياسية

احسان يتكامل الناس اللى فوق والناس اللى تحت فى ثبات دائم >

انسانية تحمل عقلا فوق كتفيها . وأما هذا البطل الثورى فى القصة والواقع فقد ارتفع على سلم المشروعات التجارية والصفقات السياسية حتى السقوط وتشوهت قيمه وانسانيته ، نسخة مكررة من القديس والعاهرة فى « تاييس » لاناتول فرانس يتبادلان الادوار ، هداها وضل » ، كما جاء فى ترجمة أحمد الصاوى محمد .

وهنا بدا الدخول فى بنطلون البرتومورافيا ، وليس من المؤكد أن هناك محاكاة أو تأثرا مباشرا برواية أمرأة من روما : مومس تكشف من خلال ممارسة الجنس النماذج الاجتماعية للزبائن وأعماق شخصياتهم أثناء دكتاتورية موسولينى . ويهز صبى يسارى من عائلة

العاطفية داخل الصدور وبين الاوضاع الاجتماعية والسياسية العامة .

الكاهن الأكبر

ولكن الصورة لاتكتمل بالعميان ، فهناك أصوات أقل صخبا ولكنها أكبر قيمة ترى صورة المرأة فى قصص احسان بطريقة عكسية تماما « يحيى حقى » - لا أقل - يصف احسان بانه كاهن معبد الحب ويوافق فيما يبدو على ما يقوله احسان عن نفسه من أن سر شقائه هو اعتقاده بأنه مبعوث العناية الالهية لاسعاد البشر واصلاح حالهم بل ويذهب يحيى حقى إلى أبعد من ذلك

أبديا ، أفراد يصعدون وأفراد يهبطون هم فى مركز الاهتمام القصصى بحيث يخفون الهيكل وتناقضاته ومنطقه ومحوره وإن كان ترميمه وطلاؤه وإعادة تأثيثه فعلا هى الممكنة .

ويقول احسان « ليس فى الدنيا رجل شرير وامرأة شريرة ، فإنك لو بحثت فى نفس كل رجل وامرأة لوجدت منفذا من النور تستطيع أن تصل منه إلى قلبه وتثير أرقى عواطفه »

وهل كان احسان يعى إن هذا المنفذ من النور » المقتسم بالعدل داخل نفوس الافراد جميعا ، يحيط بالظلام اشياء موضوعية مثل الاستغلال و القهر من جانب أقلية للاكثرية دونما عدل ، وأن هذه الأشياء تشكل نفوس الرجال والنساء

والبرلمانيه والاقتصادية .

ولم يقف الأمر عند هذا الحد فهذه الشريحة من « الابطال الايجابيين » التى ينتمى اليها احسان نفسه والتى تحدت «الفساد » فى المساحات المرئية من السلوك ، نفذت إلى النسيج المراوغ للحياة النفسية الداخلية . العادات الذهنية وطرق الادراك الحسى والاستجابة العاطفية وحاربت الفساد فى الأعماق الذاتية للأبطال السلبيين » والذين هم بين بين .

وكان احسان واحدا من أبطال رواياته الإ يجابيين يحاول تطهير المجتمع وتطهير «الكائنات البشرية »أو استصلاحها «وتعديلها » لتشارك فى تنظيف البيت وصيانته والسكن فيه . وهو مرتبط فكريا وشخصيا بهذه الشريحة من

النساء فى دنيا احسان عبد القدوس:

السياسيين والكتاب والفنانين والضباط ورجال الأعمال وأساتذة الجامعات . ولم تعكس « قصصه ورواياته ومقالاته أو ما يسمونه « مشروعه الايديولوجى » مصالح هؤلاء فحسب ، ولم يتكلم مشروعه باسمهم بل كان قوة فاعلة شديدة الابداع والحيوية فى صياغة هذه المصالح الاصلاحية وإعادة تشكيلها وتوجيهها وخلق نظرة شاملة أقرب إلى التكامل توحد الاندفاعات المشتتة .

ويمكن افتراض أن روايات احسان المبكرة مثل مجلة روز اليوسف نفسها لم تكن مجرد « صور » بالقلم أو ريشة الكاريكاتير فحسب ، لأنواع من الصراع السياسى والفكرى وقيم السلوك والتشكيل النفسى تدور فى ساحات المجتمع الواسعة الأخرى خارجها ، أو مجرد تسجيلات لتاريخ حدث فى الاجتماعات والردهات والشوارع ، بل لقد كانت المجلة والقصص المنشورة فيها والكتاب الذهبى بعد ذلك (لاحسان ولغيره) جزءا ماديا مهما من هذا الصراع ، رايات معركة ووسائل عملية لتأسيس مصالح واهتمامات ورموز ومعانى لمشروع اصلاح للمجتمع والانسان . وقد استمر ذلك لسنوات بعد يوليو ١٩٥٢ .

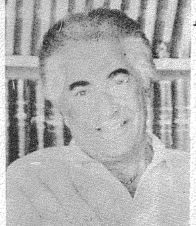
وهل يمكن القول إن بعض الأبطال المقبولين والمرفوضين فى روايات النظارة السوداء وفى بيتنا رجل وأنا حرة ثم شئ فى صدرى ليسوا مجرد شخصيات فى قصص ، بل هم بالإضافة إلى ذلك « أساطير عمومية » ورموز تحت التأسيس منسوجة خياليا ، صدقا أو مبالغة أوكذبا « حول شخصيات » تاريخية » رفعت إلى درجة النموذج أو المثال وأصبحت تماثيل رمزية أو أطرا يدور داخل سياجها « حوار » ساخن حول الاتجاهات والقيم .

وهل تمكن مناقشة أعمال احسان القصصية بمقاييس النصوص الفنية « كأنها كلمات على أوراق مطبوعة فحسب تخضع للتطورات الشكلية الأدبية ؟

الشكل الفنى

من الصعب أن نعتبر روايات احسان روايات بالمعنى الفنى الدقيق ، وكذلك الحال مع قصصه . كل منها يشبه « دكانة ألف صنف » رفوفها مملوءة بقطع كثيرة وزوائد ممتعة واستطرادات وتعقيبات ونصائح مباشرة (فى حياة كل منا وهم كبير اسمه الحب الاول لاتصدق . إن حبك الاول هو حبك الأخير .. بين الحب وغريزة التملك خيط رفيع) إنها تشبه أحد أعداد مجلة « للقلوب الشابه والعقول المستنيرة » أو عرضا راقيا فى حفلة منوعات .

وصوت المؤلف عال ولكنه رشيق



انيس منصور

يقاعى الترنيم ، ويستطيع القارئ أن يلمس بأصابعه ذهن المؤلف وهو يتجول داخل « أعماق » البطلة غالبا والبطل فى بعض الاحيان .

ويصور احسان بطلته ونوازعها و « أحاسيسها » وطعم التجربة المباشرة فى فمها او وهج اشتعالها فى عروقها وهى تذوب فى الأحضان السمراء كما تذوب قطعة السكر فى فنجان الشاى الساخن » ، كل ذلك والبطلة فى قلب توتر حاد ، معذبة الذهن فى حيرة . ورواياته تخلق مواقف وأوضاع متنوعة

دعوة إحسان لتحرير المرأة من قفص الحريم جزء من المعركة الوطنية التحررية

متنوعة جدا تثير فى القارئ حيرة مثل



نادية لطفى

حيرة البطلة ، حول ماذا سيحدث بعد ؟ وكان من المحتم أن يتم بناء الرواية على أساس أحداث متلاحقة ومفاجآت فهى تنشر مسلسلة على حلقات ، كل حلقة وحدة قائمة بذاتها ومع ذلك لابد أن تحسم « أزمة » الحلقة السابقة ، كما تثير أزمة جديدة تعلق أنفاس القارئ انتظارا للحلقة القادمة .

وقد استدعى ذلك احيانا نوعا من الاستطراد فى وصف أخيله . وتحقيق الرغبات والأمنيات وصب ذلك كله فى قالب الأمثولة الأخلاقية عن عن طريق تعقيب المؤلف وتحليلاته . وقد لاحظ الكثيرون أن التحيلات النفسية سانجة مبسطة ، وأن المحتويات الخفية للاشعور عند البطلات تنبع مباشرة من أهداف واعية لديهن كما أن التحليل الذى يقدمه المؤلف ليس إلا ظلا لاهدافه الفكرية الواضحة المقصودة للتأثير فى القارئ . ولم يمنع ذلك قدرة هذه « الروايات » على جذب القارئات والقراء وإدماجهم داخل عالمها لكى يتقمصوا أبطالها ويمتصوا ايديولوجيتها . إنها تطيل فى وصف المباشر الحى والجزئى والتفصيلى والتعاقب الدقيق لكى تقتاد القراء تلقائيا إلى تعميم ، إلى حالة نموذجية تجسدها شخصية فعلية (بطل فى بيتنا رجل » يومئ إلى شخصية واقعية اغتالت أحد الباشوات ولا تومئ الرواية أبدا إلى أن الشخصية الواقعية قد نفذت الاغتيال لحساب الحرس الحديدى الملكى ، وبطل شئ فى صدرى يومئ إلى عملاق من عمالقة الصناعة والمال دون أى إيماء إلى المنطق الموضوعى للاحتكارات

وهذا التعميم تسير خطواته وفقا « لايديولوجية » الكاتب المعلنة .

إن الخيال القصصى عند احسان يتفق فى بعض التفصيلات مع خيال « المؤرخ » فى بناء واقع ما ولكن الإطار العام مختلف . فإحسان قد خلق شبكة من الصور والرموز والمناظر والمفاهيم فوق الأفعال والتجارب والأحداث التى استوحاها من الواقع وهذه الشبكة قد تزيح الأفعال والأحداث . وهل يمكن القول إن الآلة اللفظية التصويرية فى هذه الروايات هى تخلق نموذجا للمرأة ربما لم يوجد أبدا فى خطوطه الأساسية وإن وجد فى بعض التفاصيل ؟ أو ربما كان النموذج الروائى عن المرأة قد اكتسب واقعا أقوى من النموذج الفعلى واستقل عنه وأصبحت له صلابة فعلية ؟ . إن الخطاب الانثوى الخيالى عند احسان عبد القدوس خلق عند القراء ممارسة فكرية ونفسية شديدة الواقعية لذلك كانت بطلاته اقرب إلى أن يكن تجسيدات لأمنيات ورغبات ومخاوف وملامح متخيله ، او شعارات » يتعين وضعها موضع التنفيذ ، موضوعات للحديث فى البيوت ووسائل المواصلات وأماكن العمل ، أجزاء من عقيدة « تصبحون على حب يا أيها الأعداء والخصوم ، فحضن المرأة هو العش الدافئ لهذه العقيدة . لذلك اخترقت روايات احسان النصوص الأدبية وأصبحت ، مادة للتمثيل الدرامى فى السينما فهى « طوطم » ثقافى كما يقولون تصاب البنات بالاغماء وهن يتلقينه كقصة حب ، ويصغى الرجال والنساء فى خشوع الى حكمته وما فيه « من دعاية

عودة إلى البداية

كانت الدعوة إلى التحرر الانسانى للمرأة من قيود الحريم فى قصص احسان تقدما واضحا وجزءا من المعركة الوطنية والديمقراطية .

ولكن ايديولوجية النزعة العاطفية فى قصصه جعلت النساء « اخصائيات فى الرقة والدفء والحنان والرحمة ومتعهدات القيام بدور الأم والطفله البريئة ولحظات التوهج معا فى نفس الوقت داخل عش ناعم ينسحب اليه الذكور من حرب الجرذان فى السوق والسياسة وخشونتها وقذارتها .

وعلى الرغم من مقصده النبيل فى تمجيد المرأة وطبيعتها الخاصة ، فان المنطق الموضوعى للنزعة العاطفية « الانثوية » أدى إلى انعدام فعلى لمشاركة حقيقية من جانب « النساء فى السلطة السياسة والاجتماعية ، وإلى مزيد من التبعية إن بطلة أنا حرة « تعيش دون حقوق مع الرجل الذى « حررها » (اختلفت نهاية الفيلم بالزواج السعيد) وبطلة النظارة السوداء وسادة مريحة لمحررها بعد سقوطه (اختلفت النهاية ايضا فى الفيلم)

– وعلى العكس من « قضية » تحديث المجتمع والحواس والعواطف فى المشروع الايديولوجى لاحسان وربط الحياة الخاصة بالعامة فإن قصصه الأخيرة التى تعكس عالم السمسرة فى السوق والسياسة عالم أصحاب السوابق ، أى ذوى المناصب الكبرى السابقين وأصحاب المقاولات والمتعهدين والوسطاء الحاليين تكشف فى صدق عن إخفاق المشروع ، مشروع مجتمع الفردية والدفاع عن وهم التآلف بين الرغبات الفردية المنطلقة فى الملكية الخاصة والصعود والحواس والانفعالات وبين حاجات مجتمع حر عادل سعيد .

إبراهيم فتحى

ماندیلا فی وثیقته

أی مناضل یحترم نفسه لا یمكن أن یتلقی تعلیمات من الحكومة



لن یوقف المؤتمر الوطنی الكفاح المسلح قبل تخلی النعصریین عن

احتكار السلطة

هذه الوثیقة هی أول بیان سیاسی شامل تقدم به نلسون ماندیلا زعیم المؤتمر الوطنی الافریقی إلی بیتربوتا رئیس دولة جنوب أفریقیا السابق وذلك قبل إجراء المحادثات بینهما فی العام الماضی ویعد هذا البیان الاول له منذ البیان الذی القاه أثناء محاكته فی ریفونیا عام ١٩٦٤

وجدیر بالذكر ان هذه الوثیقة أدت إلی اجراء مایسمی «باجراء محادثات حول المحادثات» بین بریتوریا والمؤتمر الوطنی.. ثم الافراج عن ماندیلا

یساورنی منذ فترة لیست بالقلیلة قلق بالغ بسبب الأزمة السیاسیة المتفاقمة فی بلادنا ، واعتقد الان أن من الضروری للمصلحة الوطنیة ان یجتمع المؤتمر الافریقی والحكومة علی وجه السرعة للتفاوض علی تسویة سیاسیة تتسم بالفعالیة .اولابد لی ان اشیر بادئ بدئ الی اننی اتخذ هذه الخطوة دون التشاور مع المؤتمر الوطنی الافریقی ، والی أننی عضو منضبط بالمؤتمر الوطنی الافریقی وادین له بالولاء فی المقام الاول ، بل ولا أدین لغیره بالولاء ، وادین بالولاء علی وجه الخصوص بقیادة المنظمة فی لوساكا حیث توجد القیادة الرسمیة وتدیر شئوننا . ولقد كنت فی الاحوال العادیة سأطرح ارائی هذه علی المنظمة اولا واذاحظیت هذه الاراء بقبول منها تتخذ قراراً عندئذ بشأن أكثر الاعضاء أهلیة لمعالجة هذه القضیة نیابة عنها وبشأن الموعد الدقیق لاتخاذ الخطوة . ولكن فی ظل الظروف الراهنة لن یمكننی أن اسیر علی هذا النهج وهذا هو السبب فی اننی اتصرف بمبادرتی الخاصة علی أمل أن توافق منظمة المؤتمر الوطنی الافریقی علی تصرفی هذا عندما یحین الوقت لذلك .

وینبغی لی أن أوكد انه لایمكن لسجین أیاً كان وضعه أو نفوذه ان یجری مفاوضات من هذا النوع من السجن .

وبالنسبة لوضعنا الخاص فإن التفاوض علی القضایا السیاسیة مسألة حیاة أو موت من الضروری أن تقوم به المنظمه ذاتها من خلال ممثلین تعینهم ، أما مهمتی فهی مهمة محدودة للغایة وتتمثل فی الجمع بین الهیئتین السیاسیتین الرئیسیتین فی البلاد علی مائدة المفاوضات .

ولن یكون لهذه المبادرة أی أهمیة اذا لم توافق علیها رسمیا منظمة المؤتمر الوطنی الافریقی .

ولسوف اتطرق فی الوقت الراهن لبعض المشاكل التی یبدو أنها تشكل عقبه فی سبیل عقد اجتماع بین المؤتمر الوطنی الافریقی والحكومة . ولكنی اود أن اؤكد منذ هذه المرحلة ان هذه الخطوة لیست استجابة للنداء الذی وجهته الحكومة لقادة المؤتمر الوطنی الافریقی بأن یعلنوا ما إذا كانوا وطنیین من عدمه وبأن ینبذوا الحزب الشیوعی فی جنوب افریقیا قبل ان تكون هناك مفاوضات . ذلك أن أی مناضل یحترم نفسه لن یتلقی تعلیمات من الحكومة حول كیفیة شن نضال فی سبیل الحریة وحول من هم الذین ینبغی ان یكونوا حلفاءه فی النضال فی سبیل الحریة .

فاتباع مثل هذه التعلیمات سوف یكون انتهاكاً للتضامن المثمر والطویل الامر الذی غیر حركتنا التحرریة ، وخیانة لمن عا ضدونا وعانوا معنا كثیراً علی مدی نحو

سبعين عاماً . ان تتخلى هذا أبعد من ان يكون استجابة لهذا النداء ، بل ان ماحدابى إلى ذلك قضايا داخلية بحتة والحرب الاهلية والخراب الذى تنزلق اليه البلاد فى الوقت الراهن. لقد ازعجنى - كما ازعج الكثيرين من مواطنى جنوب افريقيا بلاريب شبح انقسام جنوب افريقيا الى معسكرين متعادين ، معسكر السود فى جانب ومعسكر البيض فى الجانب الآخر ، كما أزعجنى التوترات الحادة التى تتعاظم بشكل ينذر بالخطر فى كافة مناحى حياتنا تقريبا ، وهو وضع ينذر بدوره بحدوث المزيد من الاشتباكات الضيقة فى الايام المقبلة .

ولقد كانت هذه الازمة التى حدت بى الى القيام بعمل ما .

إن موقف المؤتمر الوطنى الافريقى من قضية العنف موقف بسيط للغاية . فالمنظمة ليست مولعة بالعنف ، وهى تشمئز من أى عمل من شأنه ان يسبب خسائر فى الارواح ويلحق الدمار بالممتلكات والبؤس بالشعب ، فقد عملت المنظمة منذ أمد طويل وبدأب فى سبيل جنوب افريقيا تسودها قيم مشتركة وفى سبيل دولة لاعنصرية ومسالمة وغير منقسمة ، ونحن نرى ان النضال المسلح شكل مشروع من الدفاع عن النفس ضد نظام فى الحكم بغيض من الزاوية الاخلاقية لايسمح حتى باشكال الاحتجاج السلمية .

عنف من ؟

انه لامر باعث على السخرية تماماً ان الحكومة هى التى تطالبنا بنبذ العنف . فالحكومة تعلم تمام العلم انه لاوجود لمنظمة سياسية فى البلاد داخل البرلمان أو خارجه تماثل المؤتمر الوطنى الافريقى فى التزامه الكامل بالتغيير السلمى . لقد سعت منظمة المؤتمر الوطنى الافريقى منذ الايام فى الأولى تاريخها سعيا دؤوبا للحلول السلمية ولهذا الغرض دأبت بصبر على اجراء محادثات مع حكومات جنوب افريقيا المتعاقبة ، وهى السياسة التى تحاول ان ننهجها فى تعاملنا مع الحكومة الحالية .

ولم تتجاهل الحكومة دعواتنا لاجراء محادثات فحسب ، بل استغلت التزامنا بالنضال غير العنيف واطلقت العنان لاكثر اشكال الاضطهاد العنصرى عنفا ، عنفا لم تشهد البلاد مثيلا له قبل . لقد حرمتنا من كافة حقوق الانسان الاساسية ، وحظرت منظماتنا ومنعت كافة قنوات المقاومة السلمية . لقد ردت على مطالبنا بالقوة وعلى الرغم من المشاكل الطاحنة التى تواجه البلاد ، تواصل رفض اجراء محادثات معنا . ولايمكن ان يكون هناك من رد على هذا التحدى سوى اشكال النضال العنيفة .

وعلى مر السنوات يناضل الشعب المضطهد فى سبيل حقوقه المكتسبة بالميلاد عن طريق الوسائل السلمية عندما تكون ممكنة ومن خلال القوة عندما تغلق القنوات السلمية . ويؤكد تاريخ هذا البلد لنا ايضا هذا الدرس الهام . ان الافارقه والامريكان اضطروا من وقت لآخر الى حمل السلاح دفاعاً عن حريتهم ضد الاستعمار البريطانى . اما هزيمتهم فى نهاية المطاف نتيجه للتفوق فى السلاح ونتيجه للموارد الهائلة لتلك الامبراطورية فان ذلك لاينفى هذا الدرس .

انقلاب الموازين

ولكننا نخرج مما حدث فى جنوب افريقيا على مدى

ديكليرك

اربعين عاماً نتيجة ضروريه مفادها ان الادوار قد انعكست الآن ولم يعد الامريكان مناضلين بل هم الآن فى السلطة ومن الضرورى لهم الآن صرف الانظار عن هذا الدرس التاريخى برمته ، ولهم يعد يسمح الآن حتى بالاحتجاج غير العنيف المنظم . فبالنسبة للحكومة ليس للسود قضية عادلة ليتبنوها ولاحقوق فى الحرية ليدافعوا عنها .

ولابد للبيض ان يحتكروا السلطة السياسية واقتراف العنف ضد شعب برئ ولاحيله له . ان هذا الموقف برمته امر غير مقبول من جانبنا وقد تأسس أمخونتو دى سيزوى (رمح الامة) UNKHONTO WE SIZWE لانهاء هذا الاحتكار ، ولاجبار الحكومة على أن تفهم أن شعب هذا البلد المضطهد مستعد للمواجهة والدفاع عن نفسه .

وانه لمن الاهمية بمكان أن ننوه الى انه على مدى العقود الاربعة الماضية بل والاكثر من ذلك خلال الاعوام الستة والسبعين الماضية واجهت الحكومة مطالبنا بالقوة فحسب ولم تقم بشئ الا فيما ندر لايجاد مناخ مناسب للحوار . بل ان الأمر على العكس فقد واصلت الحكومة ادارة الحكم باسلوب يتسم بالعنف وتواصل حض البيض على عدم التفاوض مع منظمة المؤتمر الوطنى الافريقى . فاصدار الحكومة لكيتب بعنوان المحادثات مع المؤتمر الوطنى الافريقى وهو كتيب يشوه تاريخ المؤتمر وسياسته ، وكذلك اللغة العدائية والمهينة للغاية التى يستخدمها المتحدثون باسم الحكومة فى الحديث عن المناضلين فى سبيل الحرية وارهاب البيض الذين يرغبون فى الاستماع مباشرة لوجهه نظر المؤتمر الوطنى الافريقى ، كل ذلك يعد جزءاً من استراتيجية الحكومة الرامية الى العصف بكل حوار له مغزى وأهمية .

وانه لمن الواضح تماماً بناء على الوقائع أن رفض المؤتمر الوطنى نبذ العنف ليس هو المشكلة التى تواجه الحكومة . فالحقيقة أن الحكومة ليست مستعده بعد للتفاوض مع السود ولا لمشاركتهم السلطة السياسية . فلازالت ملتزمة بهيمنة البيض ولهذا السبب فانها لن تتسامح سوى مع السود الذين يرغبون فى الخدمة ضمن انظمتها العنصرية ، وتنحصر سياستها فى استبعاد السود الذين لاينصاعون لها ، عن المسرح السياسى وكذلك الذين يرفضون سيطرة البيض ونظمهم العنصرية ، والذين يصرون على أن تتساوى حقوق السود مع حقوق البيض .

وهذا هو السبب فى رفض الحكومة التحادث معنا وفى مطالبتها بان نلقى سلاحنا فى حين تواصل استخدام العنف ضد شعبنا . وهذا هو السبب فى حملتها الدعائية الضخمة لتشوية المؤتمر الوطنى الافريقى وتصويره للشعب على أنه منظمة يهيمن عليها الشيوعيون وتهدف للقتل والدمار . فى مثل هذا الموقف فان رد فعل الشعب المضطهد أمر يمكن التنبؤبه .

لن نلقى السلاح

ان البيض فى جنوب افريقيا ينبغى لهم ان يقبلوا الحقيقة الواضحة المتمثلة فى ان المؤتمر الوطنى الافريقى لن يوقف ناهيك عن ان ينبذ -النضال المسلح الى ان تبدى الحكومة استعدادها للتخلى عن احتكار السلطة السياسية و للتفاوض مباشرة وبنية صادقة مع الزعماء السود المعترف بهم . كما ان نبذ العنف سواء من جانب الحكومة او المؤتمر الوطنى الافريقى لاينبغى ان يكون شرطا مسبقاً للتفاوض بل نتيجة للمفاوضات .

وفضلا عن ذلك فان الحكومة بتجاهلها للزعماء السود الاهل للثقة وفرض سلسلة من الشروط العنيدة للتفاوض تبدد موارد البلاد الغالية بل وتسئ فى الواقع لعملية التفاوض ذاتها وتطيل أمد الحرب الاهلية . ومن ثم فان الموقف من العنف واضح للغاية . ذلك ان حكومة لجأت الى العنف ضد السود قبل سنوات عديدة من حملنا للسلاح ليس لها أى حق اياكان فى ان تدعونا لان نلقى سلاحنا .

ولقد أشرت من قبل الى ان أى مناضل فى سبيل الحرية يحترم نفسه لن يسمح للحكومة بان تصدر له تعليمات عن من هم حلفاؤه كذلك فإن الانصياع لمثل هذه التعليمات خيانة لأنك الذين شاركونا المعاناه من الاضطهاد منذ أمد بعيد .

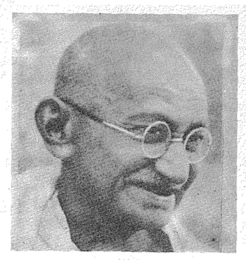
حتى الامريكيين ينفون سيطرة الشيوعيين علينا

كما اننا ننفى بنفس القدر الاتهام بان المؤتمر الوطنى الافريقى يهيمن عليه الحزب الشيوعى فى جنوب افريقيا ونرى ان هذا الاتهام جزء من حملة التشوية التى تشنها الحكومة ضدنا . وقد نفى هذا الاتهام مصدرا ن مستقلان تماماً . ففى يناير ١٩٨٧ اصدرت وزارة الخارجية الامريكية تقريراً عن انشطة الحزب الشيوعى فى جنوب افريقيا يتناقض تماماً مع الصورة الذاتية التى تحاول الحكومة إن ترسمها لنا على مدى سنوات .

وخلاصة التقرير هى أنه على الرغم من أن الحزب الشيوعى فى جنوب افريقيا له تأثير كبير على المؤتمر الوطنى فانه من غير المرجح أن تظل هيمنة الحزب الشيوعى قائمة .

وقد طرح هذا الموضوع من زاوية مختلفة السيد اسماعيل عمر عضو ديوان الرئيس فى كتابه الاصلاح فى ازمة الذى صدر عام ١٩٨٨ ، والذى ضرب منه امثله ملموسة للقضايا الهامة التى لايوجد اتفاق بشأنها بين المؤتمر الوطنى والحزب الشيوعى .

واشار ايضا الى أن المؤتمر الوطنى يحظى بشعبية



غاندى

أكبر من الحزب الشيوعي . ويشير ايضا الى انه على الرغم من السنوات الطويلة من النضال المشترك مازالت المنظمان متميزتين وانه مازالت هناك اختلافات في السياسة تحول دون اندماجهما والتوحيد بينها .

وهذه الملاحظات تقطع شوطا في سبيل دحض هذا الاتهام . ولكن نظراً لان هذا الزعم أصبح محور دعاية الحكومة ضد المؤتمر الوطني ، فانني انتهز هذه الفرصة لتقديم المعلومات الصحيحة لكم أملاً في ان تساعدكم في رؤية القضية من منظور صحيح وعلى ان تقيموا استراتيجيتكم من جديد .

ان التعاون بين المؤتمر الوطني الافريقي والحزب الشيوعي يرجع الى اوائل العشرينات وكان ومازال قاصراً على النضال ضد القمع العنصري وفي سبيل ارساء مجتمع يقوم على العدل . ولم تتبن المنظمة الشيوعية ولم تتعاون معها . وفضلا عن مسألة التعاون بين المؤتمر الوطني والحزب الشيوعي فان أعضاء الحزب احرار في الانضمام للمؤتمر الوطني . ولكن ما أن يقوموا بذلك فانهم يلتزمون تماماً بسياسة المنظمة المعلنة في ميثاق الحرية .

وطالما ان اعضاء المؤتمر الافريقي يناضلون ضد التفرقة العنصرية فان ايديولوجيتهم الماركسية أمر لاشأن لنا به على نحو مباشر . لقد قبل الحزب الشيوعي على مدى السنين بالدور القيادي للمؤتمر الوطني الافريقي وهو موقف يحترمه اعضاء الحزب الذين ينضمون للمنظمة .

وهناك بطبيعة الحال تقليد راسخ تمام الرسوخ في منظمة المؤتمر الوطني يتم بمقتضاه التصدي لاى محاولة من أى طرف ترمى الى تقويض التعاون بين المنظمتين .

ولقد كان هناك أناس حتى داخل صفوف المنظمة يعارضون بين حين وآخر مثل هذا التعاون ويودون أن يطرد اعضاء الحزب الشيوعي من المؤتمر الوطني . ولقد انتهى الامر في نهاية المطاف باولئك الذين نشطوا في معارضة هذا التعاون اما بالطرد من المنظمة أو الانشقاق عنها يائسين .

وفي كلتا الحالتين انهى خروجهم من المنظمة عملهم السياسي او أسسوا منظمات سياسه تفتتت في حينه الى جماعات متشرذمة . فلا وجود لعضو بالمؤتمر الوطني يمكن أن يستجيب لاى دعوة للقطيعة مع الحزب الشيوعي .

فنحن نعتبر مثل هذا المطلب استراتيجية حكومية لاتهدف الا الى شق الصفوف .

انها في الواقع دعوة لنا للانتحار . فاى انسان كريم ذلك الذى يهجر صديق عمره حال وجود عدو مشترك ، وكيف يتأتى له أن يحتفظ بقدر من المصداقية لدى شعبه ؟

وأى خصم ذلك الذى يمكن أن يثق بمثل هذا المناضل الخائن في سبيل الحرية ؟ ومع ذلك فان هذا ما تطلبه منا الحكومة بالفعل ، ان نتخلى عن حلفائنا المخلصين ولن نقع في هذا الفخ .

وتتهمنا الحكومة ايضا باننا عملاء للاتحاد السوفيتي . والحقيقة هي ان المؤتمر الوطني حركة غير منحازه ونحن نرحب بالمساندة من الشرق ومن الغرب ، ومن الدول الاشتراكية والدول الرأسمالية . الا ان الاختلاف الوحيد كما اوضحنا ذلك في مناسبات لاحصر لها من قبل هو ان البلاد الاشتراكية تمدنا بالاسلحة التى يرفض الغرب أن يمدنا بها . ولا نعتزم بأى حال أن نعدل عن موقفنا في هذه المسألة .

أن مغالاة الحكومة في عدائها للحزب الشيوعي ورفضها ان تكون لها أى تعاملات مع هذا الحزب يجعلها تدور في حلقة مفرغة . فمثل هذا الموقف لايتمشى مع التعاون المتنامي بين الدول الاشتراكية . والدول الرأسمالية في انحاء عده من العالم بل لا ينسجم ايضاً مع سياسة الحكومة ايضاً مع الدول المجاورة لنا .

فحكومة جنوب افريقيا لم تبرم معاهدات مع دولتي انجولا وموزمبيق الماركسيتين فحسب - وهو أمر صائب تماماً من وجهة نظرنا - بل ترغب ايضاً في تعزيز الروابط مع زيمبابوى الماركسية . ولاريب أن الحكومة ستجد انه من الصعب ، أن لم يكن من المستحيل ، ان توفق بين استعدادها للعمل مع الماركسيين الاجانب في سبيل التوصل لحل سلمي للمشاكل المتبادلة وبين رفضها البات الاجراء محادثات مع الشيوعيين في جنوب افريقيا .

والسبب في هذا التناقض واضح . فكما ذكرت من قبل لازالت الحكومة ملتزمة بمبدأ سيادة وهيمنة البيض وعلى الرغم من تشدقها بالحديث عن الاصلاح فانها تعارض باستماته مشاركه السود في السلطة ، وانما يستخدم الحزب الشيوعي كمجرد ساتر من الدخان لاخفاء احتكار السلطة السياسية .

كما ان حملة التشوية للمؤتمر الوطني الافريقي تساعد الحكومة ايضا في التهرب من القضية الحقيقية في هذا الصدد الا وهى حرمان الاغلبية السوداء من السلطة السياسية من جانب الاقلية البيضاء ، وهو الامر الذى يمثل مصدر كافة مشاكلنا .

وفيما يختص بموقفي الشخصي فقد احطتكم علما انني لن استجيب لمطلب الحكومة بأن يذكر اعضاء المؤتمر الوطني الافريقي ماإذا كانوا اعضاء في الحزب الشيوعي ام لا .

هذه هي معتقداتي

ولكن نظراً لكثرة ماقيل عن معتقداتي السياسية سواء في وسائل الاعلام أو من جانب زعماء الحكومة ، فانني انتهز هذه الفرصة لوضع الامور في نصابها .

لقد تم الافصاح عن معتقداتي السياسية في سياق المحاكمات السياسيه العديدة التى قدمت لها وفي الوثائق السياسية للمؤتمر الوطني الافريقي وفي سيرتي الذاتية « النضال هو حياتي » التى كتبتها في السجن في عام ١٩٧٥ .

فقد ذكرت في هذه المحاكمات والكتابات انني لا أنتمي لاى منظمة عبر المؤتمر الوطني الافريقي . ولقد قلت في خطابي امام المحكمة التى حكمت على بالسجن مدى الحياة في يونيو ١٩٦٤ « لقد اجتذبتني اليوم فكره المجتمع اللاطبقي وينبع ذلك جزئيا من قراءتي للماركسية ومن اعجاب ببنية المجتمعات الافريقية البدائية في هذا البلد وتنظيمها . ان ماذكرته من قبل عن تاثري بالفكر الماركسي قول صحيح . ولكن ذلك يصدق ايضاً على كثير من الدول الجديدة المستقلة . على اشخاص بينهم اختلاف كبير مثل غاندى ونهرو ونكروما وعبد الناصر فجميعهم يعترف بهذه الحقيقة . ونحن جميعا نتفق على ضرورة وجود نوع ما من الاشتراكية كي يتمكن شعبنا من اللحاق ببلاد العالم المتقدمة ، ولكى يتمكن من قهر ميراثه من الفقر » .

ومازال رأيي كماهو . ومن الاهمية بنفس القدر أن الكثير من قادة المؤتمر الوطني الافريقي الذين تصفهم الحكومة بانهم شيوعيون يعتنقون هذه المعتقدات ذاتها .

ذلك أن كلمة « شيوعي » عندما تستخدمها الحكومة يكون لها مدلول آخر غير المدلول الاصطلاحي للكلمة . فكل مناضل في سبيل الحرية تلقى تدريبه في البلدان الاشتراكية شيوعي بالنسبة للحكومة .

ويبدو أن هناك سياسة ثابته بأنه طالما استمر الحزب الوطني في السلطة في هذا البلد فانه لايمكن ان يكون هناك نضال للسود في سبيل الحرية ولا أن يكون هناك مناضل في سبيل الحرية . وان اى منظمة سياسية سوداء مثلنا تناضل في سبيل تحرير شعبها عن طريق الكفاح المسلح لابد انها على الدوام منظمة يهمن عليها الحزب الشيوعي .

ان هذا الموقف ليس ناتجاً عن دعاية الحكومة فحسب ، انه نتيجة منطقية لسيادة البيض ، فبعد ثلاثمائة عام من ترسيخ العنصرية في الاذهان نمت لدى البيض في البلاد مشاعر احتقار راسخة بعمق للسود الى حد انهم يعتقدون اننا عاجزون عن النضال في سبيل حقوقنا السياسية دون تحريض من بعض البيض .

وتستغل الحكومة هذه المشاعر على نحو متعمد عند اتهامها للمؤتمر الوطني الافريقي بأن الحزب الشيوعي يهيمن عليه وعند دعوة المؤتمر الوطني الى أن ينبذ هذا الحزب . كذلك تدين الحكومة بنفس القدر من الحماس مبدأ حكم الاغلبية . وهى ترفض هذا المبدأ على الرغم من أنه أحد عمد الحكم الديمقراطي في عدة دول في العالم . وهو مبدأ يحظى بقبول تام في الدوائر السياسة البيضاء في هذا البلد .

ولكن الان بعد أن ظهرت الحقيقة عارية واوضحت أن التفرقة العنصرية مآلها الفشل وأن السود سوف يكون لهم يوما ماصوت مسموع في الحكم ، يقول لنا البيض في بلادنا ان حكم الاغلبية كارثة وينبغي تفادية بأى ثمن ، فحكم الاغلبية مقبول من البيض طالما كان محصوراً في الدوائر السياسية للبيض .

واذا كان من الضرورى ، تلبيه طموحات السود ، فانه لابد من ايجاد صيغة أخرى شريطة الا ترفع هذه الصيغة السود الى وضع المساواة مع البيض .

ومع ذلك فان حكم الاغلبية والسلام الداخلي يماثلان وجهى العمله ، ويتعين على البيض في جنوب افريقيا ان يقبلوا بانه لن يكون هناك سلام واستقرار في هذا البلد الى أن يطبق هذا المبدأ بحذافيره .

ان رفض الحكومه على وجه الدقة لذلك هو ماجعل منها عدواً بالنسبة لكل انسان اسود تقريبا وهذا الرفض هو الذى فجر الحرب الاهلية الحالية .

ان الحكومة باصرارها على الاذعان للشروط المذكوره آنفا قبل اجراء اى محادثات تؤكد بوضوح

ترجمة : محمد يونس

البقية ص ٩٦



الفنان يتحول إلى رقيب.. والسبب: قائمة ممنوعات السوق الخارجي

فى آخر استفتاء أجرته ادارة بحوث المشاهدين التابعة لاتحاد الاذاعة والتليفزيون عن ما يفضله المشاهد على شاشة التليفزيون فى فترة السهرة وافق ٩١٪ (١) من المشاهدين على عرض المسلسلات القديمة ، الناجحة فى فترة السهرة ، بعد لضم حلقاتها معا وعرضها فى جزئين

المخرج البارع هو الذى يفلت من قائمة المحظورات ..

وهى اعلى نسبة يتفق عليها المشاهدون ضمن هذا الاستفتاء ، واعلى نسبة ايضا فى كل الاستفتاءات السابقة عندما يتعلق الامر بالمسلسلات التليفزيونية ، المعادة ، فقد كان المعتاد ان تحتل المركز الاول لدى المشاهدين السهرة مع فيلم عربى أو مسرحية كوميدية . لكن هذا التفضيل تراجع فى الاستفتاء الاخير ليحصل على رغبة ٢٦ر٥٨٪ من المشاهدين ثم الفيلم البوليسى أو الرعب ٨١ر ٢٨ ٪ ثم الفيلم الاستعراضى ٩ر ١٥ ٪ .

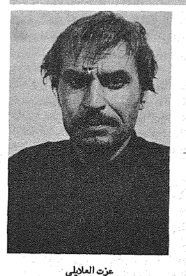
فاذا رجعنا الى الوراء عشر سنوات ، فقد كانت الاولوية لدى المشاهد للافلام العربية بنسبة ٩٠ ر ٨٢ ٪ بينما احتلت المسلسلات التليفزيون العربية المركز الثالث بنسبة ١ر٦٩ ٪ فى اكبر بحث عن برامج واعلانات التليفزيون المصرى أجرته هيئة غير حكومية (٢) وهى مجموعة ميج ، وكان من تفاصيل هذا البحث المهمة ايضا أحتلال الفيلم العربى لنفس المكانة لدى الذكور والاناث معا ، بينما احتل المسلسل العربى المرتبة الثانية للاناث والخامسة للذكور ، وطبقا لمستوى التعليم فقد كان الاميون والذين يفكون الخط بالكاد ونوو التعليم البسيط على راس قائمة المشاهدين للفيلم والمسلسل العربى معا . ومعنى هذا أن الدراما ، فى شكل مسلسل او فيلم او تمثلية ، برغم كل الشكاوى منها ، خاصة شكاوى المشاهدين مازالت هى المادة الاول المفضلة لدى الاغلبية الساحقة سواء انتجها التليفزيون او انتجتها السينما ، خاصة بعد أن توسع التليفزيون فى الانتاج السينمائى ليصبح معبرا ، بشكل ما من خلال افلامه عن جزء من واقع الفيلم المصرى . و الغريب انه على مدى هذه السنوات العشرة ، وما صاحبها من قلة الانتاج الدرامى التليفزيونى الجيد ، والاقل منه بالنسبة للانتاج السينمائى ، فإن المشاهد لم يفقد ثقته فى الدراما بشكل عام وانما فضلها على أى قالب فنى آخر ، بل أنه فضل العوده الى قديمها طالما الجديد لا يعجبه فى الاستفتاء الاخير ، وهى نتيجة تتفق مع تاثير الدراما التى تقدمها الشاشة الصغيرة على المدى الطويل ، ومع برامج التليفزيون بشكل عام التى سعت منذ . البداية الى تحويل المشاهد الى متلق سلبى ، إن لم ترجعه الى الوراء خطوات . ونحن نتحدث عن الدراما لأنها كانت منفذ التليفزيون القوى لجذب المشاهد منذ عام ١٩٦١ من ارتباطه بالراديو ومسلسلاته ،

ومنذ هذا التاريخ بدات مسيرة الدراما فى التليفزيون المصرى تكبر وتتصاعد فى اطار التجريب فى المشاهد اولا ، ثم حدث التمايز الابداعى الموجود لدى بعض فنانيها مثل ابراهيم الصحن ونور الدمرداش ومحمد فاضل ويوسف مرزوق ثم يحيى العلمى، ثم الأعمال الأولى التى كشفت عن مواهب عدد أخر من المخرجين بعدها مثل حسين كمال وخليل شوقى ومحمود مرسى وغالب شعث ومحمد السيد عيسى وفخر الدين صلاح ، لكن هذا الابداع والمقدرة على تقديم اعمال تخاطب عقل المشاهد وشوقه الى فن راقى جديد ما لبثا ان انتها سريعا ، وذهب من ذهب من اصحابها الى السينما التجارية او توقف او هاجر الى الخليج ، حتى الجيل الاول القدير من كتاب التليفزيون هربوا منه مثل رأفت الميهى - محفوظ عبد الرحمن ، مصطفى محرم ، مصطفى كامل ، عاصم توفيق ، عماد نافع ، وبقى البعض صامدا يقاتل ويتعلم كيف يسير بين الدهاليز والاروقة ليحرر عمله باقل الخسائر .

فى تلك المرحلة الاول ، قبل الهروب ، عبرت الدراما التليفزيونية عن كثير من القضايا الهامة فى حياة المجتمع المصرى الناهض بعد ثورة يولية مثل علاقة الريف بالمدينة وقضايا الملكية والعدل الاجتماعى (مسلسلات الفلاح ، الضحية) ومثل حقوق وواجبات الانسان فى المجتمع الجديد الطامح للتنمية= القاهرة والناس) ومثل قضايا المساواة وتنويب الفوارق وقيمة العمل وعلاقة الانسان وفاعليته الاجتماعية (الحب الكبير ، الاب المصرى) ، لكن الدراما لم تعبر فى تلك المرحلة عن قضايا اخرى ، مصيرية ، مثل القضية الفلسطينية

القطاع الخاص

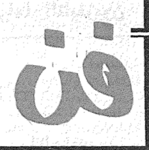
بعد السنوات العشر الاولى ١٩٦١ - ١٩٧١ ، انتقلت الدراما التليفزيونية الى مرحلة أخرى بدأ فيها البعد الاجتماعى المرتبط بقضايا الملكية واعادة توزيع الثروة والانتاج والعدالة يبهت تدريجيا بينما بدأت المحاذير الرقابية تزداد ، ~~تدريجيا ايضا ، لتخرج من قاموس~~ العرض على الشاشة كثيرا من



عزت العلايلى

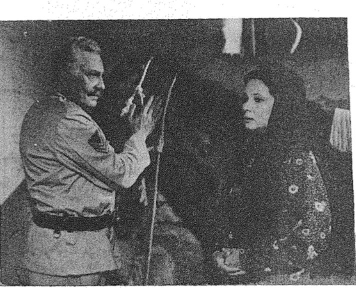
الموضوعات التى تعرضت لها الدراما بالفعل مثل العلاقة بين الرجل والمرأة ، وقضايا الشرف ، وحرية المرأة وعلاقات العمل والعمال واصحاب الاعمال ، وعلاقات اخرى عديدة عرضت فى ظل السنوات الاولى من عمر التليفزيون بلا وصاية رقابية وظيفية مباشرة اورقابة غير مباشرة بمعنى رقابة مناخية سلفية مهيمنة بشكل عام مما يشكل نوعا من الخوف والمصادرة المبدئية على الكاتب ثم المخرج وبينهما الرقيب كما يحدث الان . ، لكن انتقال الدراما من الالتزام الاجتماعى الى اللاالتزام كان له سببه الاخر وهو تغير التوجه العام للدولة ، وبالتالى لسياسات اجهزتها الى مفاهيم تتسق وعصر الانفتاح الاقتصادى ،





رئيس إنتاج الفيديو في التليفزيون:

هل أنتج للمجتمع المصري أم أنتج للتسويق والحصول على عائد مادي ؟



ومبدأ الاقلال من الخدمة من اجل الربح ، ثم الاعتماد على الربح اساسا عن طريق بيع المسلسلات والبرامج ، أى أخذت العملية التسويقية تتضخم لكى تصبح فى المقدمة ، وأخذ القطاع الاقتصادى لاتحاد الاذاعة والتليفزيون ينمو نموا سريعا لتصبح حصيلته الاولى من بيع الدراما للخارج وليس عرض الاعلانات على الشاشة فى الداخل .

وهنا دخلت الدراما المرحلة الثالثة التى ارتبطت بالتقنيات الحديثة فى عالم التليفزيون ، فدخلت الالوان فى منتصف السبعينات ، وصحبها تطور شامل فى الاجهزة والمعدات والكاميرات ، وفتحت ابواب الانتاج الخاص الدراما من خلال شركات خليجية رأت أن تدخل عالما تأهلت له بفوائض ارباح البترول والاستديوهات المجهزة بالتقنيات الحديثة ، والاطقم الفنية البشرية الاجنبية ايضا ، وظهرت استوديوهات عجمان ، ودبى ، والشارقة والاردن وبحثت الشركات عن استديوهات اخرى للتصوير فيها بعد ان راجت اول موجه من تلك الاعمال الملونة التى لم يكن تليفزيون مصر قد انتجها بعد (ومعظمها مسلسلات دينية وتاريخية) فظهر ستديو سوسة فى تونس لحساب شركة سعودية ، وستديوهات « امبكس» فى اليونان لحساب منتجين فلسطينين وخليجيين ، ووصل التصوير الى ستديوهات المانيا الغربية ولوكسمبورج بعد أن أصبح تكوين شركة للانتاج الخاص ، فى مرحلة تالية ، نوع من الوجاهة لاثرياء الخليج ، ونوع من الشطارة لكل من وجد فرصة .

لائحة الممنوعات السعوية

لكن هذه المرحلة ، التى استهدفت سحب البساط من تحت اقدام التليفزيون المصرى بسحب فنانيه من كتاب و مخرجين وممثلين ومصورين وفنيين باغراءات مالية كبيرة وتجهيزات تقنية لم تكن متاحة لهم ، استفزت جموع من الفنانين الواعين فطالبوا فى حركة احتجاج علنية بأن تسعى قيادات اليلفزيون لاحباط تلك الخطة لنقل مركز الانتاج الدرامى العربى من القاهرة ، ورفض الكثيرون منهم وقتها التعامل مع الانتاج الخاص ، لكن الايام وتغير كل التوجهات جعلت نظرة هؤلاء للانتاج الخاص تتغير ، فبعد أن قاطعوه اولا اكتشفوا أنهم فى احيان كثيرة يستطيعون التنفس فيه بحرية اكثر من انتاج التليفزيون الذى سيطرت عليه اتجاهات قيدت حركة الفكر واحالت كثير من القضايا الى سجن الرقابة نتيجة تفشى اتجاهات جديدة فى المجتمع تصادر على كل ما عداها واما لضغوط فكر آخر ، قادم من الخليج ، يتخذ من السعودية قيادته الفكرية والثقافية وبالتالى يضع نفسه داخل فلكها يوافق على ما توافق عليه ويرفض ما ترفضه وهو ما عرف فى عالم الانتاج التليفزيونى منذ منتصف السبعينات بلائحة الممنوعات السعودية ، تلك اللائحة غير المكتوبة فى اوراق محددة ، لكنها أصبحت محفوظة عن ظهر قلب لدى كل منتج ، ومؤلف ، والاتعرض عمله للحذف او الرفض ثم المخرج والممثلون فى نهاية المطاف . وعلى سبيل المثال فهذه نماذج من البنود اللائحة الشهيرة :

× ممنوع الاشارة للملكية او المؤسسات الرئاسية الملكية

× ممنوع الحديث عن عدالة توزيع الثروة او انتقاد الملكية وحق التملك .

× ممنوع الحديث عن قضايا العمل والعمال وحقوقهم والمصانع .

× ممنوع الاقتراب من موضوعات السياسة داخليا وخارجيا وكذلك التظاهر والاضراب والاعتصام .

× ممنوع الخلوة الشرعية ، أى وجود رجل وزوجته فى غرفة واحدة مغلقة عليهما (لانهما ليسا زوجين فى الحقيقة وانما ممثلان.)

× ممنوع أن ترتدى الممثلة ملابس بلا اكمام او ملابس النوم (المفتوحة)

× ممنوع مناقشة العلاقات غير الشرعية وقضايا الشرف والخيانة

× ممنوع الحديث عن المشاكل الاجتماعية النابعة من البيئة المكتظة مثل كثرة الانجاب وأزمة السكن والزحام (انها ليس لها وجود فى المجتمع السعودى)

وقائمة أخرى طويلة من الممنوعات التى قام على تنفيذها رقباء كانوا فى اماكن الانتاج والتصوير ، وان كان ، والحق يقال ، فتنفيذ كل تلك المحظورات او بعضها مرهون بشخصية كل رقيب ومدى سعة افقة او ضيقة . وبالتالى كان العمل الدرامى يتعرض لحذف مشاهد منه او تسويد الشاشة او نصفها (اذا كانت الممثلة ترتدى فستانا بدون اكمام) او رفضة برمته . وكان من الممكن فى حالة وجود وعى عام وقيادة واعية واتحاد لمنتجى التليفزيون الرفض الجماعى لهذه القيود ولم يحدث هذا ، لسبب بسيط وهو انه اذا كانت اكبر جهة انتاجية ، وهى التليفزيون المصرى ، قد بدأت عملية تغيير مواصفات انتاجها لتلحق بقطار المنع السعودى (حيث اعلى سعر لشراء المسلسلات والبرامج) فهل تصمد شركات الانتاج الصغيرة ... الخاصة

وفى ظل هذه الظروف افلتت من شركات الانتاج الخاص اعمال جيدة لمخرجين مثل محمد فاضل ويوسف مرزوق وابراهيم الصحن واحمد خضر وسامى محمد على نذكر منها (قال البحر) و(ليلة القبض على فاطمة)و (الرجل والحصان) و (مصير انسان) و (الراية البيضاء) . غير ان هذه بالطبع استثناءات ضمن كم كبير من الانتاج الذى لا يحمل الا مواصفات تضمن له التسويق والنفاذ عبر شاشات التليفزيون العربية ، وهو نفس ما يحدث من خلال انتاج التليفزيون الدرامى الذى عاد الى رواجه الكبير فى الثمانينات

<———

دراما التليفزيون

إنتاج لمصر

بعد بداية الثمانينات بقليل ، عام ١٩٨٢ ، عين يوسف عثمان رئيسا لانتاج الفيديو فى التليفزيون وعلى مدى سنوات ثلاثة هى (٣) ٨٢/٨٣ ، ٨٣/٨٤ ، ٨٤/٨٥ تم انتاج ٦٧٨ ساعة ، وفى السنوات الثلاثة التالية ٨٥، ٨٨ قفز الانتاج الى ١١٥٣ ساعة بمتوسط سنوى بدأ من ٢٢٦ ساعة الى ٣٨٤ ساعة ثم ٣٨٦ ساعة فى السنة الاخيره ، ومعنى هذا ان الانتاج قد قفز الى ما يقرب من ٤٠٠ ساعة فى الفترة من ٨٢ الى ٨٨ و ٤٤٠ ساعة عام ٨٨ ، ٨٩ بالاضافة الى ستديو الجيب الذى انتج ٨٢ ساعة فيديو عام ٨٧ ، ٨٨ و١٠٠ ساعة عام ٨٨\ ٨٩ ، ولكن فى اى اطار يتم انتاج هذه المسلسلات وهل هناك استراتيجية للانتاج التليفزيونى : يقول يوسف عثمان (فى مارس ٨٩) :

« الانتاج الفنى هو اقتصاد يتعامل مع الفن وبالتالى لابد ان نراعى فى عملية الانتاج الناحية الاقتصادية بحيث لايؤثر تكلفته على جودته ، والعلاقة بين المعروض فى مصر وبين عملية التسويق هى قضية قديمة تتجدد بمعنى هل انتج للشاشة المصرية والمجتمع المصرى ام انتج من اجل التسويق والحصول على عائد مادى ؟ ان الطلبين ملحين ، ولكن بشرط ان تكون هناك موازنة بينهما ، وانا ارى انه لا تعارض بينهما اذا كانت هناك دراسة جادة لان الفن الجيد باستمرار هو الفن الذى ينتج للمجتمع المحلى ويفرض نفسه على العالم العربى او اى عالم آخر ، وبالتالى ترتفع عملية التسويق ، والدليل على ذلك أن الاعمال الاكثر جودة هى اكثر الاعمال تسويقا » ولايمكن اخذ هذا الكلام على اطلاقه فقد صدر اتحاد الاذاعة والتليفزيون ٨٠٠٠ (٤) ساعة برامج تليفزيونية واذاعية فى العام الماضى وحده واعلن ان قيمة ما دخل خزانته تزيد عن ٢٥ مليون جنيه وفى سوق الفيلم (٥) فى مهرجان القاهرة السينمائى الاخير (ديسمبر ١٩٨٩) حقق مليونا ونصف مليون جنيه من مبيعاته ، واشترت كل من دول المغرب العربى والعراق وليبيا مسلسلات وبرامج قيمتها ٥ مليون جنيه ، وتم فتح اسواق جديدة لدى القنوات العربية فى امريكا وكندا وتليفزيون القناة التجارية الجديدة بالمغرب الذى دفع فى الشهر الماضى ٢٣٥ الف جنية لمسلسلات وما يقرب من نصف مليون جنيه للافلام العربية بالاضافة لنشاط الوسطاء العرب الذين اشتروا الاعمال المصرية من اجل كل مكان ناطق بالعربية .. ولكن فى خضم هذا البيع والشراء المحموم نتذكر أن افضل ما عرضه التليفزيون من دراما طوال عام كامل هو العام الاخير كان فقط مسلسل « ليالى الحلمية » لاسماعيل عبد الحافظ ، وبعده بمسافة « فى المشمش» لمحمد فاضل ثم (الرجا التزام الهدوء) لعلية ياسين و« المحامية » لاقبال الشارونى ، وفى افلام التليفزيون لم يتميز فيلم واحد بمستوى قريب من « طالع النخل » فيلم عام ١٩٨٨ ، بينما فشل فى انتاج الجزء الثانى من « رأفت الهجان » . واما التطور الاخير فى علاقة التليفزيون بالدراما فقد كان فى منتصف العام الماضى عندما اصدر وزير الاعلام قراره باستقلال الانتاج عن التليفزيون نفسه ، وبان يصبح قطاعا له كيان مواز للكيان الام ، وان يجمع كل انواع الانتاج الدرامى والسمعى والاستعراضى والسينمائى اما فلسفة هذا فقد اوضحها ممدوح الليثى ، الذى عين رئيسا للقطاع بانها « تتيح امكانية وضع استراتيجية اعلامية للانتاج الدرامى لاتقوم على الفرض او التلقين او الدعاية المباشرة ، وسوف تلتقى هذه الاستراتيجية مع الاستراتيجية الاقتصادية للقطاع الاقتصادى ، وخاصة فيما يختص بسياسة التسويق وذلك يخلق علاقة تسويقية منظمة بين القطاعين ، تقوم على دراسات واضحة للذوق العام ، والاسواق المختلفة واضعة نصب اعينها رفع مستوى الانتاج كما وكيفا من خلال تلبية حاجة المشاهد لان يرى صورة لاحاسيسه ، ووجدانه على الشاشة الصغيرة »

..هل فهمنا شيئا اكثر من الاهتمام بخلق « علاقة تسويقية منظمة » اولا وقبل كل شىء .. عموما فقد كان اكبر ماتم انتاجه بعد انشاء قطاع الانتاج الجديد هو اوبريت « افراح النصر » فى احتفالات اعياد اكتوبر ، ولايبدو ان علينا ان نتفائل كثيرا ونحن ننتظر منذ سنوات عملا دراميا كبيرا يليق بحرب اكتوبر المجيدة .. وليس اغنيات تم اعدادها وربطها قبل المناسبة باسبوع فقط !

١) الاخبار ٢٧\١٢\٨٩

٢) بحث عن برامج واعلانات التليفزيون المصرى كما يراها المشاهدون والمعلنون للمجموعة الاستشارية للشرق الاوسط ميج ١٩٨٠-٣) مجلة الاذاعة والتليفزيون ٢٥\٣\١٩٨٩-٤) مجلة الاذاعة والتليفزيون ١٧ / ٩ / ١٩٨٨-

٥) الاخبار ١٣ / ١٢ / ٨٩-٦) مجلة الكواكب ١٨ / ٧ / ٨٩

ماجدة موريس

تليفزيون القناة

الأمن يبعد مذيعًا قدم

.... لم يصدق مشاهدو تليفزيون القناة أعينهم ، وكاميرا البرنامج تتجول بين الطوابير الطويلة ، وزحام الناس على مخابز الاحياء الفقيرة ، لتسجل على نحو غير مألوف ، معاناتهم التى تعودوا ان يخفيها الاعلام . كان التليفزيون وليدا لم يكمل شهوره الاولى ، عندما تناول بصراحة « غير محسوبة » الأزمة التى كانت حديث الناس فى ذلك الوقت : أزمة الرغيف . ولذلك توقع الناس خيرا .



رئيس التليفزيون

لكن ما لا يعرفه المشاهدون ، هو ان عبد المنعم عمارة محافظ الاسماعيلية - مقر اذاعة وتليفزيون القناة - هب فور اذاعة البرنامج ، يطلب اجتماعا عاجلا مع العاملين بالاذاعة ، تحت شعار « المناقشة المتبادلة بين الاذاعة ، والمحافظة كجهة مسئولة ، لبحث أفضل السبل لخدمة الناس ، ودور المحافظة فى خدمة الاذاعة » وفى الاجتماع ، تصدى سكرتير عام المحافظة بكل قوته للبرنامج التليفزيونى الذى تعرض لازمة الخبز ، وساعده رئيس تحرير الجريدة الاسبوعية التى تصدر عن المحافظة ، واتفق الاثنان - خلال هجومهما - خطورة تناول مشكلة حساسة كهذه من جهة اعلامية ، مفروض انها تمثل الدولة .. « الاذاعة دولة ، والمحافظة دولة ، والجميع يعملون تحت مجمل سياسات الحزب الوطنى ... والناس قد لا تفهم ... » ثم دافع رئيس التليفزيون عن البرنامج ، ثم تدخل المحافظ - دبلوماسيا كعادته - وشرح وجهة نظره فى معالجة هذه الامور بدون الوقوع فى المحظور . وانتهت الجلسة بالحديث عن دور المحافظة فى مساعدة الاذاعة ، وخاصة « توفير الشقق للعاملين بالمبنى » !

قد تكون هذه الحكاية الواقعية اكثر دلالة من « الاطار النظرى » الذى صاحب نشأة وعمل الاذاعة والتليفزيون بالاسماعيلية ، منذ اكتوبر ١٩٨٨ . وهو اطار يحمل كثيرا من التفاؤل والمبالغة فى الدور التنموى للاذاعة الاقليمية ، كما تتبناه مؤسسة فريد ريش ناومان الالمانية ، صاحبة اكبر مشاريع الاذاعات المحلية فى العالم ، والمتعاونة بشدة مع اذاعة القناة . فالاذاعة المحلية هدفها الاساسى « تنمية المجتمع المحلى بالدرجة الاولى » ثم ياتى بعد ذلك الهدف العام لاى اذاعة ، وهو التثقيف والاعلام ، مع الانتباه دائما الى أننا نثقف لكى ننمى » . ومنذ البداية جاءت اذاعة القناة مميزة عن غيرها من الاذاعات المحلية ، اولا لظروف المنطقة التى تعيش غالبا حالة مواجهة مع اسرائيل . بالاضافة الى وجود قناة السويس ، ومن هنا كان التفكير الاول ذات يوم ، فى انشاء اذاعة عسكرية ، يكون لها دور اعلامى تعبوى . وانسحب هذا على تنفيذ الفكرة ، بانشاء اول تليفزيون خارج القاهرة ، وتخصيص فترة اذاعة بالانجليزية لعابرى القناة والسائحين بالمنطقة . وهى النقطة التى قالها صفوت الشريف صراحة للعاملين بالاذاعة حين ذكر ان القناة منطقة حيوية ، لازلنا نعتبرها حتى الان خط مواجهة .

برنامجاً عن الصرف الصحى

ويفصل معداً لصلاته بحزب التجمع الوطنى!

البعض زعلان

والى حد ما ، تنجح اذاعة القناة فى الخروج عن محاذير الاذاعة الام فى القاهرة ، وتوجه عبر برامجها كثيرا من النقد ، وتتبنى مشاكل المواطن – بالطبع فى حدود المتاح – ويرجع هذا التفتح النسبى الى حداثة الاذاعة وعدم تعثرها فى نظام مؤسسى صارم ، والى شخصية محمد مرعى رئيس الاذاعة ايضا ، الامر الذى اسفر عن نسبة استماع أعلى من المتوقع ، رغم صعوبة تلقى البث للمواطن العادى ، اذ ان الاذاعة تعمل على موجة F.M التى لا تنتشر اجهزة التقاطها بشكل عام .

ساعد على ذلك ايضا التوجه الخدمى للبرامج ، فبرنامج « فى خدمتك » يتلقى شكاوى المواطنين العاجلة عن انقطاع الكهرباء والماء ، او اية حوادث طارئة ، وتواصل نفس الدور برامج أخرى مثل « للميكروفون عيون » و « شكرا ، وصلتنا رسالتك » ، وهى برامج تؤدى دور « الجسر بين المواطن والمسئول » كما يقول رئيس الاذاعة . ومن اكثر البرامج جماهيرية برنامج « مجالسنا الشعبية » الذى يتابع جلسات المجالس المحلية بالمحافظات الثلاث ، ويجرى تطويره الان ليغطى نشاط المجالس على كافة المستويات ، حتى مستوى القرية ، بالاضافة لعدد من البرامج الخفيفة مثل « خمسة للاسرة » وبرنامج لقائدى السيارات .

ويعدد محمد مرعى دلائل النجاح بعد اكثر من عام على عمل الاذاعة ، وهى فى رأيه كمية الرسائل الكبيرة من المستمعين ، وتقارير مراكز الاعلام ، التى تؤكد أن الاذاعة قد أرست قاعدة جماهيرية مرتبطة بها ، خاصة مع زيادة البرامج الجماهيرية وبث مباريات الكرة واعتماد مقرىء قرآن ومعلقى كرة ومطربين من ابناء المنطقة .



صفوت الشريف

وزير الاعلام



بعض المسئولين الذين تتعرض الاذاعة بالنقد لهم « زعلانين » يضيف رئيس الاذاعة – لكننا مستمرون فى دورنا لاننا نفترض ان المسئول يهمه ان يستكمل دور خدمته ، لكن البعض يعرب عن سعادته بدور الاذاعة ، الذى يساهم فى الوصول الى حلول ، عن طريق النقد وعرض المشاكل .

الطريق المسدود

كل هذه النقاط الايجابية ليست هى كل الصورة ، هناك سلبيات ناجمة عن الظروف نفسها ، مثل صغر حجم المجتمع الذى تغطية الاذاعة فى ١٠ ساعات ارسال يوميا مما يؤدى الى تكرار التعرض لنفس الموضوع فى اكثر من برنامج بغض النظر عن النتيجة وحشو ساعات الارسال بالاغانى والمواد المستوردة « من « ماسبيرو » وهناك سلبيات خاصة بامكانيات الاذاعة ، وعدم وصول الميكروفون الى كل قرى ومدن المنطقة ، لصعوبة الانتقال . أما العقبة الاهم ، فهى عدم تجاوب الاجهزة التنفيذية

يضرب احد المذيعين مثالا لذلك قائلا : عندما تتابع أى مشكلة مزمنة ، فان لك مسارا واحدا لا بديل له .. الاسكان مثلا : تبدأ بالاسكان ، ومسئوليه ، ثم يحيلونك الى المحافظة ، وهناك ينتهى الامر .

اذاعة وأمن الدولة

ولان « الاذاعة هى الدولة » كما عبر رجال محافظة الاسماعيلية ، فان أمن « الدولة » جهاز له دور خفى وراء المبنى الابيض الجميل للاذاعة ، وسط حدائق الاسماعيلية . فبالاضافة الى ٣٥ موظف أمن بالاذاعة – من مجموع ٣٦٠ عاملا بالمبنى – يحتل ثلاثة منهم مدخل كل دور ، تتدخل المباحث باستدعاء المتعاملين مع الاذاعة ، ليقابلهم هناك ضابط برتبة رائد ، يحدثهم كانه يعرف كل شىء عنهم ، ويؤكد لهم أن « دى اذاعة ... ولها اطار معين .

وبرنامج سياسى لا تخرج عنه ... نرجو إنك لاتخرج عن الخط ... وانت راجل فاهم . احنا بنقول لك والا ... » .

والامن هو الذى فصل معدا من مدينة السويس ، بعد علمهم ان له صلات بحزب التجمع ... والامن هو الذى أبعد مذيع تليفزيون قدم برنامجا عن مشكلة المجارى والصرف الصحى بقرية ابو صوير بالاسماعيلية ، تجاوز فيه « الخط » ... ولكن التليفزيون حكاية أخرى !

ابتسامات أمانى

بعد كارثة « برنامج الرغيف » ، عمد التليفزيون الى تخفيف برامجه تماما ، وان حاول اعطاها جماهيرية بتناول مشاكل الناس ، الا ان الناس دائما مخطئون ... فيعرض برنامج « فى خدمتك » مشكلة مواطن بنى مخبزا فى منطقة المروة الشعبية بالاسماعيلية بدون ترخيص ، وينبرى مسئول التموين فى تقريع المواطن الذى لم يلتزم الاجراءات القانونية ، متجاهلا حاجة الحى للخبز .

اما « فاكهة » البرامج بالتليفزيون ، فهو برنامج المنوعات الذى تقدمه « امانى خضير » مع « هدى شبانة » ... وهو تقليد ركيك لبرامج المنوعات القديمة بالقناة الاولى ، يحشد عددا ضخما من المعلومات التافهة – التى لا تفيد معرفتها ، ولا يضر الجهل بها

« واماني خضير » هى نجمة التليفزيون بلامنازع ، فهى مالكة عدد كبير من البرامج ملكية خاصة ، وهى قارئة النشرة العربية ، والنشرة الانجليزية ، التى تتوقف كثيرا فى قراءتها لتهجى الكلمة ، ناثرة ابتساماتها الرقيقة على اى موقف حرج ، وبالطبع لا يكفى لتفسير هذا الانتشار أنها ابنة رئيس جامعة القناة .

شكوى باعة اللبن

يشكو المذيعون بالاذاعة والتليفزيون أنهم – تقريبا – عاملون بالقطعة ، ولا يشعرون بعد بأنهم أبناء هذا الجهاز . هذا ما أكده لهم أمين بسيونى رئيس الاذاعة فى الصيف الماضى عندما شكى له أبناء الاذاعة عدم الاحساس بالأمان ، فصرخ فى وجوههم « انتم بياعين لبن ... بياع اللبن يأتى كل يوم ، لكننا نأخذ منه عندما نريد فقط ... » !

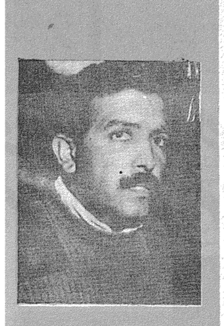
وعندما وجه أحد المذيعين نفس السؤال لصفوت الشريف فى لقائه معهم ، صفق الحاضرون لسؤال زميلهم ، فابتسم الوزير وقال : عايزين تسقفوا لمين تانى ؟ ، ولم يرد على السؤال ، بل قدم فاصلا من مديح العاملين باذاعة القناة ، وعندما تكرر السؤال ، صرخ : مش عايز ولا كلمة .. وذهب .

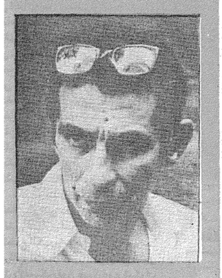
وعن كل شىء – ضعف مستوى الاذاعة ، تدهور التعليم ، عجز المسئولين ، حماقات أمن الدولة – يهمس أحد العاملين بالمبنى فى النهاية : مستوى الاعلام كله منحط ، كجزء من المجتمع ، لماذا تنتظرون من اذاعة القناة شيئا رهيبا ؟

تحقيق : محمد موسى
أمل رجب

الفقراء لايدخلون ملكوت السينما

عبر تاريخ السينما المصرية الطويل ، الذى تجاوز الستين بعدة أعوام ، وتخطى الألفين وأربعمائة من الافلام ، تقلبت السينما المصرية من حال الى حال ، لكنها أبداً ظلت على حالها من قضية الفقر وعالم الفقراء ، تقترب منهم حيناً اقتراباً حذراً متردداً ، لكنها كانت - فى أغلب الاحيان - تعطى ظهرها لهم ، وتولى وجهها شطر عالم مصنوع من الخيال الزائف ، تعيش فيه شخوص لاتنتمى إلى مكان او زمان







ومنذ الفيلم الروائى الطويل المصرى الاول « ليلى » (١٩٢٧) ، تعلمت السينما المصرية درساً قاسياً ، إذ بدا من خلال الكتابات الصحفية التى تناولته رفض قاطع وحاسم لأن تحاول السينما - مجرد محاولة - أن تصور شظايا متناثرة فى حياة المصريين الفقراء ، أو أن تظهر فى الأفلام صورة الحوارى والأزقة ، أو أن تقدم مصرياً يأكل على الطبلية ، ويتجرع الماء من القلة !

لكن تلك الصيحات التى تنادى يتجاهل عالم الفقراء ، تحت دعوى الحرص على سمعة مصر أمام الاجانب (وهى الدعوى التى ماتزال حتى اليوم !) ، لم تكن الا تعبيراً علنياً صريحاً عن موقف الاغلب الاعم من أصحاب رءوس الاموال أنفسهم ، الذين ظلوا يمارسون قمعهم ويفرضون رؤيتهم على فنانى السينما ، وصناع الافلام .

لذلك لم يكن غريباً أن تتصدر أفلام الراقصات والعوالم أول القائمة فى عدد الافلام المصرية ، بينما يتردى الفقراء فى قاعها . كما لم يكن غريباً أن تسمح السلطات الرقابية الرسمية بتصوير عالم فتيات الليل ، بينما ترفض تصوير الحياة البائسة للملايين من المصريين الذين يعيشون تحت خط الفقر ، حتى أن قانون الرقابة على السنما الذى صدر عام ١٩٤٧ ، ينص على عدم السماح بتصوير بيوت الفقراء ، وفى نفس الوقت الذى ينص على « عدم التعريض بالالقاب او الرتب أو النياشين » !

لقد ظل هذا القانون - حتى اليوم - هو حجر الأساس فى نظرة السلطة الى السينما ، لان ظهور الفقراء على الشاشة (توثيق) لوجودهم ، وإشارة قوية إلى خلل اجتماعى واقتصادى ، ودلالة على أن العلاقة التى تربط بين الطبقات هى علاقة بين من يقومون بالاستغلال ، ومن يقع عليهم هذا الاستغلال .

ومع ذلك ، فان السينما أضافت إلى الاستغلال الاجتماعى والاقتصادى والسياسى للفقراء وجهاً آخر ، هو الاستغلال السينمائى لهم .

الدعوة إلى « الفقر الجميل »

وجدت السينما المصرية فى الفقراء مادة تصلح لصنع أفلام تحاكى روايات وترجمات المنفلوطى الباكية ، التى تنعى إلى العالم ضياع الحياة الجميلة التى ينعم بها فى أكواخهم الفقراء الشرفاء ولا يشعر بها الاغنياء فى القصور ! وهكذا ظهرت أفلام مثل « زينب » (١٩٣٠) لمحمد كريم (الذى أعاد اخراجه عام ١٩٥٢) ، و «اولاد الفقراء » (١٩٤٢) ، « ليلى بنت الفقراء » (١٩٤٥) ليوسف وهبى .

لكن الاستغلال السينمائى للفقراء يبدو على نحو أكثر دهاءً وخبثاً فى تلك المفاهيم التى تحاول السينما المصرية أن بثها فى معظم أفلامها ، لتخلق لدى جمهورها وعياً زائفاً ومشوهاً بقضية الفقر والفقراء . فهذه الافلام تجعل الفقير مسئولا عن فقره ، كما تقدم الفقر والغنى على أنها علاقة أزلية أبدية ، لاسبيل الى تغييرها أو بتبديلها ، لكى توحى بانه لا طريق ولاجدوى من محاولة خلق نظام اجتماعى أكثر عدلاً . وبذلك تقدم الفقر على انه قضية من قضايا القدر والمصير ، أو كما تسميه السنما المصرية : الوعد والمكتوب .

وخلال تاريخها الطويل ، استطاعت السينما المصرية أن تخلق لنفسها (تيمة) واحدة ، دارت حولها فى مئات الافلام ، وعالجتها من خلال كل أنماطها التقليدية : الميلودرامية والغنائية على نحو خاص ، لكنها نفس القصة دائماً : فتى وفتاة ، يسكن أحدهما فى أعلى السلم الاجتماعى بينما يقبع الآخر فى أسفله . إن الحب من أول نظرة يربط بينهما . وبالطبع تقف الصعاب فى طريقهما ، لكن الحب فى السينما المصرية يستطيع أن يقهر المعجزات ويحطم الفوارق الاجتماعية ، ولايبقيا أمام المتفرج إلا أن ينتظر سهم كيوبيد الطائش ، الذى قد ينتشله يوماً - كما انتشل بطله الفقير على الشاشة - من هوة الفقر وحضيض الفقراء.

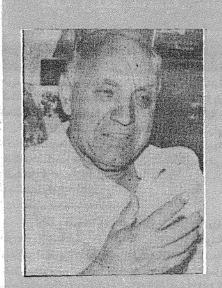
وفى تنويعاتها على هذة التيمة ، لاتمانع السينما المصرية من أن تضفى على الأغنياء بعض الظلال الاخلاقية الشريرة ، وتعاقبهم فى نهاية الفيلم عن طريق (عدالة القدر) ، التى قد تقضى على الغنى الشرير -عقاباً له على أنانيته وانحلاله - دون أن تشير أبداً إلى خلل النظام الاجتماعى ذاته . المهم هو أن يظهر الفقراء أنقياء بفضل فقرهم ، كما يبدو فى فيلم « رجاء » (١٩٤٥) من اخراج عمر جميعى ، أو أن يحتشد الفيلم بمونولوجات طويلة تتحدث عن فضائل الفقر ورذائل الغنى ، فى أفلام مثل « مدينة الفجر » (١٩٤٥) لمحمد عبد الجواد ، أو « ليلى بنت الفقراء » ليوسف وهبى .

ولكن الاكثر أهمية هو الاتثير معاناة الفقر أى تمرد فى نفوس الفقراء ، بل على العكس تزيدهم تمسكاً بمصيرهم ، وفقرهم ، كما نرى فى فيلم « ليلة الحنة » (١٩٥١) لانور وجدى ، الذى تؤكد فيه الأم الفقيرة أن (احنا مانانيش حد حتى لو اتاذينا .. دا احنا غلابة مالناش إلاشرفنا !).

ومن الافضل أيضاً أن تنصح الافلام متفرجها الفقير ألايتخلى عن قناعته ، وتحذره من مغبة الحلم بكسر الاغلال التى تربطة بسجن الفقر ، لان لهذا الحلم طريقاً واحدة : أن يتخلى الفقير عن براءته وشرفه ، كما يوحى بذلك فيلم « الاسطى حسن » (١٩٥٢) لصلاح أبوسيف ، خاصة وأن الفيلم لم يطرح طريقاً أخرى غير طريق الخلاص الفردى ؟

وفى الحقيقة أن « الاسطى حسن » لم يكن وحده من بين الافلام المصرية الجادة التى قد تقع - ربما لاسباب رقابية - فى هوة ترديد المفاهيم السائدة فى السنما المصرية عن الفقراء ، أو أن تجعل النهاية السعيدة تأتى - كما فى هبوط (الإله فوق الآلة) فى المسرحيات الاغريقية - على يد الارستقراطية أو الطبقة الحاكمة ذاتها .. ففى فيلم « لاشين » (١٩٣٩) من اخراج فريتزكرامب ، نرى الفقراء يتساقطون واحداً بعد الاخر تحت تأثير المجاعة التى يستغلها وزير الملكة الشرير لاحكام قبضته على الشعب . وعلى الرغم من أن السيناريو المكتوب (كما أشار الناقد كمال رمزى فى إحدى دراساته) يجعل الخلاص يأتى على يد جماهير الفقراء ، فإن تعديلاً على السيناريو فى الفيلم الذى تم تصويره يجعل السلطان اللاهى فى ملذاته مخدوعاً فى وزيره ، لكنه يدرك : بنقاء سريرته الفطرى (!) تلك الحقيقة فى النهاية ، فيعزل الوزير ، ويهتف الفقراء بحياة السلطان .

كما أن احد أشهر الافلام المصرية « العزيمة » (١٩٣٩) لكمال سليم ، يصور شباب الارستقراطية فى حياتهم العابثة ، لكن الخلاص يأتى - كما هو دائما فى السينما المصرية - على يد شيوخ الارستقراطية الحكيمة



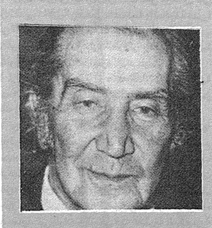
الخروج من العالم المغلق :

دارت مضامين الافلام المصرية التى تتناول عالم الفقر والفقراء حول المفهوم الذى ينادى بأن المجتمع ، بل العالم كله ، نظام مغلق ، ثابت ، ينقسم دائما إلى (الناس اللى فوق ، والناس اللى تحت) ، وهو المضمون الذى وجد الشكل الملائم له فى البناء الدرامى المغلق ، الذى يعزل الشخصيات التى نراها على الشاشة عن السياق الاجتماعى من حولها ، على عكس الواقعية التى تؤكد دائما أن الشخصية الدرامية يجب أن تمثل انساناً بعينه ، فى نفس الوقت الذى تشير الى طبقة اجتماعية باكملها .



ولقد ساد ذلك البناء المغلق فى الأنماط التقليدية للافلام المصرية ، حيث يبدو الصراع بين الغنى والفقير كمشكله فردية لاتعنى أحداً سواهما ، وهو ينتهى دائما بموعظة أخلاقية عن ضرورة بقاء كل منهما فى طبقته حتى يستقيم نظام الكون ! بل قد ينتهى - على نحو بالغ الميلودرامية - حين يكتشف الغنى والفقير أنه تربط بينهما صلة القرابة والدم ، ليزداد العالم الدرامى ضيقاً وانغلاقاً .

ومع ذلك ، شهدت السينما المصرية محاولات متفرقة ، للتمرد على هذا العالم المغلق ولعل أهمها « درب المهابيل » (١٩٥٥) لتوفيق صالح ، و« بداية ونهاية » (١٩٦٠) لصلاح أبوسيف ، و« الحرام » (١٩٦٥) لبركات . ففى هذه الافلام (تسللت) الطبقات الفقيرة الى شاشة السينما ، لتعبر عن الانسحاب الكامل أمام الظروف الاجتماعية القاسية ، والنظام الاجتماعى الظالم .



ومع ذلك فإن السينما المصرية من خلال تلك الافلام ، وقليل غيرها ، لم تستطع أن تخلق (تياراً) ينحازالى الفقراء ، فعادت الى سيرتها الأولى وعالمها المغلق مرة أخرى ، الذى أخذ يزداد (انغلاقاً) خلال عقد السبعينات ، التى شهدت - ويالمفارقة - ماسمى آنذاك بالانفتاح ، الذى دفع بمزيد من الناس (المستورين) من الطبقة المتوسطة الى طبقة الفقراء ، كما دفع بأعداد هائلة من الريفيين الى السكن فى أحياء ، عشوائية على أطراف المدن ، لاتتوافر فيها شروط الحياة الانسانية البسيطة .

وهكذا ظهرت - فى الواقع والفن معاً - صورة للفقير تختلف عن صورته التقليدية ، فهو قد لايأكل على الطبلية أو يتجرع من القلة ، لكنه يشعر - على نحو مفزع - بعجزه عن تلبية أبسط حاجاته المادية والمعنوية ، وبضياع حقه فى الحصول على فرصة للحياة الكريمة .

للفقير مكان فى سينما الثمانينات

لقد كان هؤلاء الفقراء الجدد - خلال الثمانينات - هم المادة الخام لبعض الفنانين السينمائيين الشبان ، الذين انتقلوا الى عالم السينما الروائية من خلال اشتغالهم بالسينما التسجيلية ، التى ازدهرت خلال السبعينات ، لاسباب عديدة ومتناقضة ، بعد أن شهد العقد ذاته انحساراً فى معظم وسائل التعبير الاخرى .

واذا كانت عطيات الابنودى ظلت وحدها وفيه للسينما التسجيلية ، تسجل عن طريقها حياة الفقراء والبسطاء من الناس فى حياتهم اليومية ، فإن خيرى بشارة حاول فى افلامه ألروائية أن يمزج بين نزعة سينمائية جمالية ، ورغبة عميقة فى التعبير عن بؤس وشقاء الفقراء . ولقد كان فيلمه « الطوق والاسورة » (١٩٨٦) أقل حرارة فى هذا التعبير ، ربما لانه يوغل فى التصوير الجمالى لقرية نائية فى الصعيد ، ويصور حدثا يعود الى أكثر من نصف قرن مضى ، دون أن يلقى ضوءاً ما على المكان والزمان المعاصرين . لكن تعبير خيرى بشارة يصبح أكثر حرارة ، فى قلب القاهرة المعاصرة ، مع « يوم مر .. يوم حلو » (١٩٨٨) الذى يمزج بين تصوير الضياع الذى تعانيه أسرة بسيطة فقدت عائلها ، والضياع الذى يعانيه وطن فقد مشروعه القومى فقداناً كاملاً .

ومن عالم السينما التسجيلية يأتى أيضاً داود عبد السيد ، الذى يرصد من خلال حياة « الصعاليك » (١٩٨٥) قصة صعود بائسة لفقيرين صعلوكين فى أحراش غابات المجتمع القاسية .

وعلى الرغم من أن الفيلم ينزلق الى عالم التراجيديا - على طريقة يوجين أونيل - فانه يشير بقوة الى أن نظاماً اجتماعياً ظالماً لايتيح لانسان أن ينفض عنه فقره ، الا اذا تخلى عن انسانيته وداس على انسانية الاخرين ، وصنع ثروته من خلال بؤس الالاف من الفقراء الذين يزدادون فقراً .

كما يتحول ابراهيم الموجى فى فيلمه « المرشد » (١٩٨٨) الى اخراج فيلمه الروائى الاول إننا نعيش مع « المرشد » فى قلب (القاهرة كما لم يرها أحد) ، وهو عنوان أحد أفلام الموجى التسجيلية الهامة ، لكن تلك الاحياء الفقيرة ليست البطل الحقيقى لهذا الفيلم ، وإنما (صناعة الفقر) من خلال نظام اجتماعى يفرض ثنائية القاهر والمقهور ، ولايسمح بانقضائها أبداً .

واذا كان الفيلم يتشعب الى خيوط درامية متشابكة ، فانه يؤكد على ضرورة المواجهة مع القاهرين ، لكى يستطيع المقهورون أن يحطموا أغلالهم .

كما وجد الفقراء لأنفسهم مكاناً فى عالم محمد خان وأفلامه الروائيه ، وهو الفنان الذى قادته رغبته الجامحة فى البحث عن الانسان العادى ، والمكنود وراء لقمة العيش ، الى الاقتراب من عالم الفقراء والمطحونين فى فيلمه « الحريف » (١٩٨٤) و« أحلام هند وكاميليا » (١٩٨٨) .

قد تشوب أفلام محمد خان أحياناً نزعة وجودية تحول الشخصية الرئيسية فيها الى لامنتمى يعيش على هامش المجتمع والحياة ، أو تظهر فى أفلامه نزعة تخلط بين القهر الذى تعيشه المرأة تحت سلطة الرجل ، والفقر الذى لايفرق بين رجل وامرأة ، لكنك دائماً تحس فى أفلام خان أن شخصياته قد خرجت لتوها من البيوت كابية اللون ، حيث يعيش الناس وقد انحنت قاماتهم ، لكن مكان الفقراء يصبح أكثر اتساعاً عندما يصبح



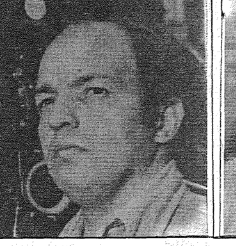
عطيات الابنودى



نادر جلال



على بدر خان



محمد خان

« الجوع » (١٩٨٦) هو الموضوع الرئيس لفيلم على بدر خان . وعلى الرغم من أن الفيلم يقف على أرض حرافيش نجيب محفوظ ، الا انه ينزع عنها غلالتها الميتافيزيقية ، ويضعها فى قلب السياق التاريخى ، ليقدم الفيلم – على نحو ربما لم يتفوق عليه سوى « الفتوة » (١٩٥٧) لصلاح أبو سيف – دراسة من لحم ودم للخطأ الكامن فى قلب النظم الاجتماعية التى تكرس وجود الاسياد والعبيد .

وربما كان فيلم على بدر خان « أهل القمة » (١٩٨١) هو الذى فتح الطريق أمام تصوير الافقار المتزايد الذى عانت وتعانى منه الطبقة المتوسطة أمام بطش الانفتاح ، وهو الموضوع الذى تناوله « سواق الاتوبيس » (١٩٨٣) لعاطف الطيب ، ويبلغ ذروته مع فيلمه الاخر « الحب فوق هضبة الهرم » (١٩٨٦) الذى ينتهى بالقبض على بطله وبطلته ، بتهمه ارتكاب فعل فاضح فى الطريق العام ، عندما لم يجدا مأوى يمارسان فيه حياتها الطبيعية الا فوق هضبة الهرم ، على الرغم من أنهما زوج وزوجه أمام القانون ، والمجتمع الذى نفض يديه عن أن يتح لهما أبسط الشروط الانسانية .

أمل ، أم سراب ؟ :

اذا كان الفقراء قد وجدوا لانفسهم موطئ قدم تحت أضواء استوديوهات صناعة السينما المصرية ، فان أساطين هذه الصناعة وأسطواتها سرعان ما يعيدونهم مرة أخرى الى عالم الظلام . فصورة الفقير الصادقة التى تقدمها بعض أفلام الثمانينات تتوارى أمام الطوفان الكاسح الذى يحول الفقراء الى أصحاب عاهات (« أرزاق يادنيا » – ١٩٨٢ لنادر جلال) ، أو مسخ أبله مشوه (« الهلفوت » – ١٩٨٥ لسمير سيف) ، أو يحكى قصة سانجة لصعود الفقير الى عالم البطولة والثراء والنساء الشقراوات (« النمر الاسود » – ١٩٨٤ لعاطف سالم) ، أو يقدم أكثر الصور تزييفاً عندما يعيش مع بطلة « عزبة الصفيح » (١٩٨٧) لابراهيم عفيفى ، حيث تتسلح المرأة الفقيرة بمفاتنها ، وعيونها المسبلة ، واهتزازات الخصر ، وحيث يبدو كيد النساء بديلاً عن النضال ! كما تصبح المرأة الفقيرة التى تكلت أقرب الناس إليها فى انهيار ماواها المتهالك موضوعاً للارتواء الجنسى لبطل « امرأة واحدة لاتكفى » (١٩٩٠) لايناس الدغيدى ، ويصبح الفقر مرة أخرى معادلاً للبساطة والعطاء ، وكأن السينما المصرية تعود الى نقطة البدء تتغنى بالأسى النبيل ، والفقر الجميل .

ومع ذلك ، فان اسهامات بعض السينمائيين الشبان خلال الثمانينات ، تشكل كوكبة لامعة فى سماء السينما المصرية ، التى لم تشهد من قبل الا بعض الشهب المتناثرة ، وهو مايجعلنا نامل كثيراً فى هؤلاء الفنانين .

اوفى هذا الجيل ، والاجيال القادمة من بعده ، ربما تتحول السينما والمجتمع الى الانسان العادى والفقير ، لتصنع له مستقبلاً أفضل ، بعد أن ظل المجتمع والسينما يصنع منه صورة زائفة ، يجنى صناعها من ورائها الربح الوفير ، بينما يدفع الفقراء وحدهم الثمن ليضحكوا من صورتهم أحياناً ، ويبكوا على أنفسهم فى كل الاحيان .

أحمد يوسف

بقية وثيقه مانديلا ..

انها لاتريد السلام فى هذا البلد بل الاضطراب ، ولاتريد لمنظمة المؤتمر الوطنى الافريقى ان يكون منظمة قوية ومستقلة ، بل تريدها منظمة تلعب دورا مسانداً لحكم الاقلية البيضاء ، ولاتريدها منظمة غير منحازة بل منظمة تابعة للغرب ومستعدة لخدمة مصالح الرأسمالية .

ولايمكن لقائد حركة تحرر يستحق الاحترام الاذعان لشروط فى جوهرها شروط استسلام يمليها القائد المنتصر على العدو المهزوم شروط تهدف فى الحقيقة الى اضعاف المنظمة واذ لال قادتها .

قضيتان للتسوية

ان مفتاح الموقف برمته هو التوصل الى تسوية عن طريق التفاوض ، وعقد اجتماع بين الحكومة والمؤتمر الوطنى الافريقى هو الخطوة الاولى الرئيسية نحو سلام دائم فى هذا البلد ونحو علاقات افضل بجيرابنا من الدول ودخولنا فى منظمة الوحدة الافريقية وعودتنا للامم المتحدة وغيرها من الهيئات الدولية وللاسواق العالمية ولتحسين علاقاتنا بالعالم فى عمومه .

ان الاتفاق مع المؤتمر الوطنى الافريقى واقامة مجتمع غير عنصرى هو السبيل الوحيد الذى يمكن لبلادنا الصفية والجميلة من خلاله ان تمحو وصمة اثارت اشمئزاز العالم .

وهناك قضيتان سياسيتان ينبغى ان يعكف مثل هذا الاجتماع عليهما ، الاولى المطالبة بحكم الاغلبية فى دولة موحدة والثانية : قلق السود الناتج عن هذا المطلب وكذلك اصرار البيض على ضمانات هيكلية بان حكم الاغلبية لن يعنى هيمنة السود على الاقلية البيضاء .

والمهمة الحاسمة التى ستواجه الحكومة والمؤتمر الوطنى الافريقى هى التوفيق بين هذين الموقفين .

ولن يتم انجاز مثل هذا التوفيق الا اذا كان الطرفان على استعداد للحلول الوسط . وسوف تحدد المنظمة على وجه الدقة كيف يمكن ان تدار المفاوضات .

وربما كان من المتعين اجراء ذلك على مرحلتين على اقل تقدير . الأولى ان تعمل المنظمة والحكومة سويا على التوصل الى الشروطه المسبقة لايجاد مناخ مناسب للتفاوض . فحتى الان يقوم الطرفان باذاعة شروطهما للتفاوض دون تقديمها مباشرة كل منهم للاخر .

والمرحلة الثانية القيام بالمفاوضات الفعلية ذاتها عندما ينضج الطرف للقيام بذلك . واى نهج أخر من شانه أن ينطوى على خطر توقف التفاوض دون حل .

وختاماً أو د أن اشير الى ان الخطوة التى اتخذتها تتيح فرصة للتغلب على التوقف الراهن ولتطبيع الوضع السياسى فى البلاد . وأمل الا تتباطأ فى انتهاز هذه الفرصة . واعتقد ان الاغلبية الساحقة من المواطنين السود والبيض فى جنوب افريقيا تامل فى ان تعمل الحكومة والمؤتمر الوطنى الافريقى سويا على ارساء عهد جديد فى البلاد ، تنسى فيه التفرقة العنصرية والتحيز-

ترجمة : محمد يونس

البريسترويكا – محاوله للتصحيح

طبق هذا الحق فى نطاق ضيق للغاية وفى القاعدة فحسب ، ولكن لم يحدث ولم يتجاسر أحد أن يسحب الثقة من القيادة ، بل أن القيادة قد عملت على أن تكرس وجودها الدائم الذى لايزول الا بالموت و أو عبر مؤامرات القمة ..

وبرغم أن لائحة الاحزاب الشيوعية الحاكمة كانت تنص على ضرورة تغيير نسبة من قيادة المستويات الحزبية مع كل دورة انتخابية جديدة ، الا أن عملية التغيير هذه كانت تطال شريحة محددة سلفا ، لافراد يدخلون قيادة المستوى كى يتغيرو فى الدورة القادمة ، بينما القيادة الحقيقية تبقى ويتجدد بقاؤها ، لتتحول بالفعل الى بيروقراطية حاكمة ذات مصالح شخصية ، ونفوذ شخصى ، وامتيازات شخصية وشلل تابعة لها شخصيا .

ولعله من المثير للدهشة أن يطبع فى موسكو وفى عام ١٩٨٧ أى بعد صيحة البيريسترويكا بحوالى عامين كتاب بعنوان « معجم البناء الحزبى » نجد فيه فقرة بعنوان « الاستمرارية فى القيادة » تقول « الاستمرارية فى القيادة تعتبر دائما نتيجة ومقدمة ضرورية فى الوقت نفسه للحفاظ على الاستمرارية فى السياسة ، وتحقيق النهج العام المرسوم بمثابرة ،كما تعتبر ضمانة ثابته ازاء شتى انواع التأرجحات ، ويجرى تامين الاستمرارية فى القيادة بفضل وجود الكوادر المحنكة » .

ونعترف أنها كوادر محنكة فعلا تلك التى تستطيع أن تظل قابعة فى مناصبها عشرات السنوات ، مخالفة بذلك الشرط الاول الذى حدده ماركس وتمسك به لينين ..

ثانيا : لايزيد أجره عن أجر العامل ..

ولن نطيل فى هذا الصدد ويكفى كل ما يتردد الان عن الفساد الذى لايضارعه سوى فساد العالم الثالث .

ثالثا : مشاركة جميع المندوبين المنتخبين فى العمل التنفيذى أى فى الحكم ..

ولقد واجه لينين مشكلة كبيرة عند محاولة تطبيق هذا الشرط الثالث .. وكتب قائلا .. « لكننا حتى هذه اللحظة (بعد قيام الثورة بعامين) لم نصل بعد الى المرحلة التى يمكن للجماهير العاملة أن تشارك فيها فى الحكومة ، وبغض النظر عن النصوص القانونية التى أعلناها حول ضرورة مشاركة العمال فى الحكم فمازال هناك المستوى الثقافى المنخفض الذى يعوق مشاركة جماهير العمال فى الحكم ، ونتيجة لذلك فإن السوفيتيات التى تعتبر بحكم برنامجها أجهزة الحكم بواسطة الشعب العامل ، قد أصبحت فى الواقع أجهزة لحكم الشعب العامل بواسطة القسم المتقدم من البروليتاريا وليس عن طريق الجماهير العاملة ككل . وأن عدد العمال الذين يمارسون الحكم فعليا قليل للغاية وبصورة لايمكن تصديقها » .

ولقد أكد لينين على ضرورة الاسراع « ببذل جهد مكثف لتمكين جماهير العمال من المشاركة الفعلية والشاملة فى القيادة » .

ولكن سنوات عديدة مضت سواء فى الاتحاد السوفيتى ، أو فى البلدان الاشتراكية الاخرى ، وارتفع المستوى الثقافى ومستوى المعرفة العامة بصورة عامة ومع ذلك ظل احتكار الحكم محصورا أو محاصرا فى يد حفنة محدودة ثابته ولاتتغير .. وتنال امتيازات وثمرات للفساد لايمكن تصورها .

فكيف يمكن للافتراض أن يصمد تاريخيا اذا لم تتوافر شروط تحققه ، بل توافر نقيضها ؟

وهكذا ظل السخط الشعبى يتجمع حتى انفجر بالشكل الطوفانى الذى نراه . وهو يتفجر باتجاه السلطة ، والحكام والحزب ، الى الحد أن الجماهير تعتبر أنها تحقق انتصارها عندما ترغم الحكام على الغاء مادة وحيدة فى الدستور هى تلك التى تنص على الدور القيادى للحزب الشيوعى .. أ

... لنتامل هذه الظاهرة ، ولنتامل أنها تاتى بضغط جماهيرى جارف لايمكن مقاومته ، ولندخل من الان فى جدل تسمية هذه الظاهرة.. هل هى سخط جماهيرى ، أم سخط طبقى ، أم صراع طبقى ؟

الافتراض رقم ٥ .

ان النزعة القومية المتعصبة لاوجود لها فى ظل الاشتراكية :

.. هذا الافتراض اكده لينين أكثر من مرة ، بل وبنى عليه افتراضات عديدة فى عملية بناء دولة الاتحاد السوفيتى ، وينتج هذا الافتراض عن مرتكزات فكرية تؤكد أن التعصب القومى « هو نزعة ناتجة عن المجتمع الراسمالى الذى يولد بالضرورة الصراعات القومية والتمييز العنصرى والاضطهاد القومى والاستعمارى وتستخدم البرجوازية هذه الصراعات القومية كى تطمس الوعى الطبقى وتقلل من مخاطره ، ولتمزيق صفوف الحركة العمالية ، ولتبرير الاهداف القومية الضيقة للبرجوازية ، وتقديمها كأهداف للامة كلها » .

والان وبعد سبعين عاما وأكثر من الاشتراكية ينكشف الغطاء عن نزعات قومية بل ونزاعات وصراعات قومية مريرة فى مختلف أرجاء الدولة السوفيتية .

فكيف يمكن أن نبرر ذلك ؟ وماهى علاقة هذه النتائج غير المتوقعة بالافتراض الاصلى ؟

نقول ابتداء إن هذا الافتراض (وهو صحيح فى اعتقادنا) قد اكتسى بمسحة مثالية ، بمعنى أن دعاته قد تصوروا أنه يتفاعل ويتواجد بشكل ميكانيكى ، وتتولد منه النتائج بشكل مباشر وبلا عوائق ..

فالقضية الارمنية قديمة ومعقدة ، وهى مريرة الى الحد الذى يجعل بعض الارمن ينظمون أعمالا ارهابية ضد تركيا انتقاما من مذابح وقعت منذ أكثر من مائة عام ، فهل يمكن أن نعزل الصراع حول منطقة « ناجورنى قره باخ » بين الارمن وبين الاذربيجانيين (وهم من أصل تركى) عن النزاع القديم المرير بين الارمن والاتراك ؟

وهل يمكن أن نفصل الصراع بين الاوزبكيين « سنة » والمسخيت الاتراك « شيعة » عن الصراع القديم والمرير بين السنة والشيعة ؟

بالطبع لا .. ولكن لماذا تفجرت هذه الصراعات الان لانها ظلت متواجدة ومكبوته فى آن واحد .. ولم يكن بالامكان معالجتها بمضى المدة ، بينما هى كامنه فى النفوس تغذيها تصرفات يومية ، ولامجال لتصفية هذه التراكمات أو انتقادها أو البحث عن تفسير لها فى ظل افتقاد الديمقراطية فما أن نزع الغطاء الكابت للمشاعر حتى انفجر البخار المضغوط منذ زمن ، وكان طبيعيا أن يتخذ طابعا عنيفا .

كذلك فان التصرفات الادارية المركزية والتخطيط المركزى قد خلق حساسيات عدة فى هذه المنطقة أو تلك ، فاذا أخذنا جمهوريات البلطيق (حيث تعبر النزعات الانفصالية عن نفسها) كمثال نجد مايلى :

فى عام ١٩٤٥ كان السكان الاصليون فى استونيا يشكلون ٩٧٪ من السكان فاصبحت نسبتهم الان ٥٠٪ فقط ، فقد أقيمت (بقرار مركزى لم يضع فى الاعتبار الاوضاع السكانية) صناعات ضخمة إحتاجت إلي أيد عاملة مدربة وكثيرة ، وهكذا نزح الى استونيا ملايين من العمال الروس والاوكرانيين والبيلوروسيين ليعملوا فى هذه المنشآت ويحصلوا على أجور أعلى بكثير من السكان الاصليين الذين لم يستطيعوا ملاحقة المتغيرات السريعة فاكتفوا بوظائف ادارية وخدمية ذات أجور أقل ..

كذلك كانت استونيا من أكبر منتجى اللحم واللبن فى الاتحاد السوفيتى ، وبقرار مركزى وبمقابل المصانع الضخمة ، كان على استونيا أن تقدم للجمهوريات الاخرى لحوما وألبانا أدت الى تخفيض نسبة استهلاك اللحم واللبن فى هذه الجمهورية .. ويقولون عن هذه الظاهرة « كان من السهل أن ينسى الاستونيون المصانع الضخمة التى بنيت عندهم ، لكنهم لم ينسوا أبدا اللحم واللبن الذى أخذ منهم » .

كذلك فان هذا الافتراض لم يكن يضع فى اعتباره تصاعد النزعات الدينية والقومية على نطاق العالم وتاثير ذلك على سكان الاتحاد السوفيتى ..

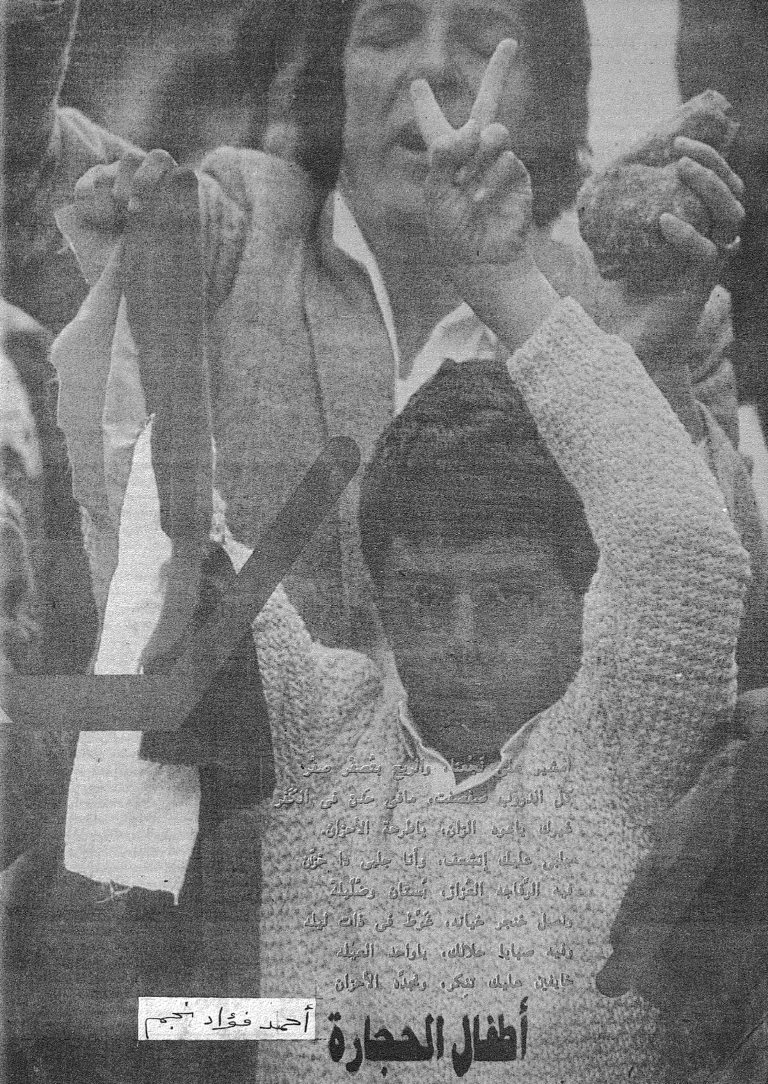
كمثال دور الثورة الايرانية فى تصعيد المشاعر الدينية عند المسلمين والشيعة منهم خاصة ، دور حرب أفغانستان فى التاثير على مشاعر المسلمين فى العالم وحتى فى الاتحاد السوفيتى .. وهكذا .

نخلص من ذلك أن الافتراض صحيح نظريا ، لكننا افترضناه ثم فرضناه ، بمعنى أنه لم يتم التعامل معه بالكفاءة السياسية المطلوبة ، وانما اكتفى بقهر أية معارضة له أو حتى متخلفة عنه ، وفى ظل افتقاد الديمقراطية بدأت المشاعر القومية (بغض النظر عن مدى سلبيتها أو ايجابياتها) تتراكم فى نفوس أصحابها دونما أية قدرة على التعبير عنها .

كذلك فان هذا الافتراض قد تم التعامل معه بشكل جامد وغير متفاعل مع الواقع ، فعندما تقوم الثورة الايرانية لتلهب مشاعر المسلمين ، أو يتفجر الارمن غضبا ضد الاتراك فى كل العالم كانت السلطة السوفيتية تعتبر أن ذلك أمرا لايعنيها ، ذلك أن مسلميها أو الارمن عندها لاعلاقة لهم بهذه التحولات ، فهم فوقها لانهم أبناء دولة اشتراكية .. ولعلها كانت نزعة مثالية بل ومغالية فى مثاليتها تلك التى صورت ذلك للقيادة السوفيتية ..

خلاصة الامر .. الافتراض صحيح نظريا ، ولكنه عولج اداريا بشكل خاطىء وغير متفاعل ولامتجاوب مع المتغيرات التى تطرا فى عالم اليوم . وكانت النتيجة هى ماتراه من أخطاء .

د . رفعت السعيد


أمشير على قمحنا، والريح بتصفر صفر
كل الدروب صفصفت، مافي حد في الكفر
غيرك ياعود الزان، ياطرحة الأحزان.
جبلي عليك إنشعف، وأنا جبلي دا خزّن
ليه الركايب العزاز بُسعان وضلّيلة
ونسل خنجر خيانة، غرّط في ذات ليلة
وفيه صبايا علالك، ياواحد العيلة
خايفين عليك تنكر، وتهدّ الأحزان
أحمد فؤاد نجم
أطفال الحجارة

طبعت بمطابع الأخبار